



خطی - فهرست شده
۱۳۷۷۵



من مکتب من مکتب من مکتب

من مکتب من مکتب من مکتب

اولی مرتبه و ...

فراورد خندکی

فارس نام خان
استاد فراورد خندکی



محمد مهدی
سلطان
راوه
م

۱۳۷۷۵
۸۷۶۸۳



بازدید شد
۱۳۸۵

بازدید شد
۱۳۸۵

۷۵

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين. هذا يؤتى الى صلاة الله وكرامته
 وصلواته شوقنا الى محبة رسول الله وسفاحته محبة لا ينسخ كل فعال ويجتمع وصلواته الى الله فينتقم قاله
 مولانا رحمه الله تعالى الامام اجل ازاهد الحاج المحترم في الملة والدين افتخارا لاسلام والمسلمين انما الاله العالمين
 منقى الشرف والفرح. **تصوير** بين محمد وآله اجمعين مع الله المولى بطول بقائه رسول الله الضعيف
 الغفر الى رحمة الله تعالى الا وحده سدا هم في القول والعمل وعصية الطغيان ولذلك ذكر في هذا الكتاب
 من المسائل التي تغلب وقورها ونش الحاجة اليها ويدور عليها وافعال الاله ويتفرع عنها رعايا العباد والالوية
 وهي المصالح والاشياء كلها من رتبة عاصمنا الشريعة فيها هي منقولة على ما في المتأخرين رضوان الله عليهم
 اجمعين في رتبته ترتيب الكمال المعروف وجعل لكل جنس صلا وسنة لكل فرع اصل ودين اكثر من الاله اول
 ملحقين اخصر على قول او قول في فروعها من الاله اول وفتح بالمراسم واجابة للطلب في شئنا على
 الراغبين وعلى من يملك فيها **تصنيف** في رتبته عاصمنا الشريعة فيها هي منقولة على ما في المتأخرين رضوان الله عليهم
فصل في رتبته عاصمنا الشريعة فيها هي منقولة على ما في المتأخرين رضوان الله عليهم
 ان كانت الملة من رتبة عاصمنا الشريعة فيها هي منقولة على ما في المتأخرين رضوان الله عليهم
 وان كان محمد نبيا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يغير وجه واجباته لا يخلو اجتهاد ولا ينقل
 الى قول من سواهم ولا يثبت لغيرهم لانهم عرفوا الاجل وميزوا بين اصح وتبعوا بصريحه وان كانت الملة مختلفة
 فيها بين اصحابنا وان كان مع الحق في احصا صلبه باخذ من قولنا ليعرف الشرايط ويحقق اوله الصواب فيها وان
 خالفه ابا ج ٢ صاحبنا في ذلك فان كان اختلافهم في غير زمان كالقتل بظاهر العدالة باخذ من قولنا
 لتفسير احوال الناس في المراجعة والمعاملة وما بينهما من قولنا لا اجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك
 قال بعضهم بخير المحدث ويعمل باقصى الراية وقال عبادا من سواكم باخذ من قولنا لا جمع وتختلف في المحدث
 قال بعضهم في كل عصر من رتبته عاصمنا الشريعة فيها هي منقولة على ما في المتأخرين رضوان الله عليهم
 من حفظ المصلحة ومعرفة الناس والمصلحة والحق والاول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة
 في غير ظاهر الروايات كانت احوال اصحابنا يعمل بها وان لم يجبهوا روايت اصحابنا وانفق فيها المتأخرين
 على غير ما يعمل به وان اختلفت فيبقى بامور صواب عند كل من المصلحة من قولنا غير محمد باخذ من قولنا مع
 افتد الناس عنده ويضيف اليه فان كان افتد الناس عنده بمصر حرجه اليه بالكتاب ويثبت كواب
 ولا يكره في خلافه لا يثبت في كل احوال وضع **كتاب الصلاة**

فصل في الصلاة المأ الذي يتوضأ به ثلاثا المأ الكاري والمأ الركود والبكر وقدمها المأ
 الكاري ان كان قرى الجوى كذا الاعتلاله والوضوء لا يتجس بوضع النجاسة فيه مالم يغير اثر النجاسة
 فيه يكون او طهر او روي. **الاهل** والفتنة اذا جعل عذرة فاعترف اسلم بوجوب العذرة جاز والمأ طاهر لم يمت

هذا هو الوجه في الصلاة
 والاهل والفتنة اذا جعل عذرة فاعترف اسلم بوجوب العذرة جاز والمأ طاهر لم يمت

هذا هو الوجه في الصلاة
 والاهل والفتنة اذا جعل عذرة فاعترف اسلم بوجوب العذرة جاز والمأ طاهر لم يمت

كله اوله اورد به النجاسة مأ التهر اذا انقطع ما عداه لا يتغير حكمه بانقطع الاعلى كجزء منقى بارحى فيه
 خذرتان ينجح المأ واحد بها ومغزاة الاخرى منقضا انما فيها بينهما جازا كاحية التي اجمع فيها المأ
 قاسد المأ اذا جرى على الجنية او في المكان المأ كثيرا لاسيما فيه الكيفية فالأ طاهر وان كانت متين فيه
 لند المأ فالأ نجس وعكس سابقية صغيرة وقع فيها كلب نجس المأ على ظهر الكلب منقضا انما انفسه
 لا يلبس مالم يتغير لون المأ اورد به او طهر قال الفقيه ابو جعفر مناه بخبرنا اذا جرى المأ على الكلب وغيره لم يهر
 فيكون المأ غالبا عليه اما اذا كان سيبين الكلب تحت المأ الذي يجري عليه ولا يجري في جانبه فالمأ طاهر
 منقضا انما ان سلبه ينفذ ان لا يكون ويكون نجسا اسطر عليه نجاسة جرى عليه المطر لكان اكثر المأ يجري
 على النجاسة فالأ نجس واصحابنا اوجبوا طهرين قال ٢ لمكانت النجاسة من جانب واحد والسطح
 او جاسين فالأ الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة من ملأه جواسب فالأ نجس اذا كانت النجاسة
 على السطح فان كانت عند الجواب وفيه فالأ نجس وادانت النجاسة فيه وان زالت النجاسة بجريان المأ عليها فما
 بعد ما المأ طاهر. **حرف** صغير من المأ في جانب ونجس وجانب قالوا لكان اربعة اضع فادونه كونه فيه
 المرفوض وان كان فرق ذلك لا كونه في موضع دخول المأ وخروجه لان في الاله الا ما يقع فيه من المأ المستقل
 لا يستقر فيه بل ينجح كادخل مكان جازا وفي الاله لا يستقر فيه المأ ولا ينجح الا بعد زمان فالله والاصح
 ان هذا التدبير عزلا من انا الاله على ما ذكره من المصنفين في غير المأ كان واقع فيه من المأ المستقل ينجح
 من ساعده ولا يستقر فيه كونه في النقص والافلا وذلك يختلف بكثرة المأ الذي يدخل فيه وقلة وضد ذلك
 وكذا قالوا في عا ٢ هي حرج مخرج من المأ من ساعدها ونجس من شذوذها لا يجوز فيها النقص الا في موضع خرج
 المأ منها وعكس ما في كونه من احد ما طاهر والاخر نجس فصار حرفا واطل المأ يكون طاهرا المأ الذي
 جريه ضيق لاسيما فيه المأ قال بعضهم ان كان مجال لرائق فيها تبتد لاديب مراسعها لا يجوز فيه النقص
 الا ان يكت بين كل غرتين متدارا فيلج على طه رعا به وقع فيه من المأ المستقل قال بعضهم ان كان بيت
 لورقة المأ لفضل عضو ينقطع جريه يحصل قبل ان يعود الفسالة الذي كونه في النقص وان كان ينقطع ولا
 يحصل قبل ان يعود اليه الفسالة لا ينقضا فيه الا ان يكت بين كل غرتين متدارا فقلنا وتلاوا النقص
 فيه يحصل وجهه الى قوله المأ ويجعل الاله في ميان كان صغرا واختلفوا في كراهة البول المأ الكاري
 سوا الكراهة نهارا جريه وانما كانت ضيقه فصار بعض المأ مدفوع النجاسة ينجح منها الى انه فهو على كذا
 في المرفوض الصغير ان كان يقع فيها المأ المستقل لا يستقر جاز والافلا الجنب اذا قام في المطر لم ينجس
 بدارا فنهض واستنشق حتى غشيت اعضاؤه جازا جاز

فصل في الاله الزاكر
 يجوز الوضوء والاعتلاله كوضوء الكبير واختلفوا في ذلك قال بعضهم اذا كان كوضوء كمال او اعتل انما جازا
 لا يضطرب الطرف الذي يقابل الاله لا يرفع ولا يتخضض فهو كغيره وغاية المأ قالوا لكان غير ذلك غير فوجوه
 بعينه في ذراع المساحة لا ذراع الكراسي والاصح لان ذراع المساحة المسوحة الحق واختلفوا في رغبته
 قال بعضهم ان كان كمال لورقة المأ بكنه لا يتخر من تحت الارض فهو عيني رواه ابيس عا ٢ وقال بعضهم

الفتنة كذا في الصلاة
 والاهل والفتنة اذا جعل عذرة فاعترف اسلم بوجوب العذرة جاز والمأ طاهر لم يمت

هذا هو الوجه في الصلاة
 والاهل والفتنة اذا جعل عذرة فاعترف اسلم بوجوب العذرة جاز والمأ طاهر لم يمت

ان كان حاله ان اغترف لا يصيب به وجه الارض فهو عتيق حوض علاه عشرين اسفله اقل منه جاز فيه الوضوء
ويغير فيه وجه الماء فان قلنا انه وانتهى الى موضع معافى من عشرين عتق لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض موقوفاً
اخلفه ماء متدارك لم يكون حتى يكون كبيراً وافق ما قبل فيه ان يكون هذا ثمانية واربعين ذراعاً واما المنقط
يعتبر شتمه وبلته في راعاً ولو كان الحوض مستقفاً وكوته اقل عشرين ذراعاً في نظر ان كان الماء منفصلاً عن السقف
حاز منه الوضوء حوض كبير الجدران وشملت كان الماء تحت الجدران من طرف الجدران فيه الوضوء ولكن ملزماً
بالجدران لانه يتحرك اليه كبر فان حرك الماء عند داخل كل عشرين ذراعاً وان خرج الماء من الثقب وانسبط على
الجدران من دون ذلك لا يجوز فيه الوضوء ولا فلا وان كان الماء في الثقب كالماء في
الطست لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون المنقط عشرين حوض كبير فيه مشتمة وموضات ان في المشتمة
او اغتسل ان كان الماء منقلاً بالالواح من ثمانية اذابا في حوض فيه الوضوء وانما الماء المستعمل بالالواح منها
لا يمنع حوض كبير اشتمت حوض صغير فيها انما الحوض الصغير لا يجوز وان كان الماء الحوض متصلاً
الحوض الكبير وكل لا يعتبر اتصال المستعمل بالالواح اذا كانت الالواح متصلة حوض كبير وقت
فيه نجاسة اذا كانت مربعة كالفردة ونحوها لا يجوز الوضوء في موضع الغدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل
يتنجس الى ما حاذى بينه وبين النجاسة اكثر من الحوض الصغير لان كانت النجاسة غير مربعة كالبركة ونحوه
على قولنا ان العراش هو المربعة سواء كانت المربعة او غير المربعة جاز الوضوء في موضع النجاسة وجواز الغسل
لوضوء انما الحوض الكبير واغسل ان لم يكن في موضع الاغتسال غير عظيم يسبغ الصبي
وراسته لادوات فيه ثم دخل فيه الماء واعتلا منظر ان كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس
وان لم يجد ذلك الماء كان نجساً لان كل ما دخل فيه صار نجساً فلا يظهر بعد ذلك وان لم يكن النجاسة في
موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر هو عشرين عتق الى قدر في موضع النجاسة كان الماء طاهراً والجذر
المختص منه طاهر لم يظهر فيه اثر النجاسة وكلما الغدير اذا قلنا ماؤه فصار ريعاً اربع وقت فيه نجاسة
ثم دخل الماء ان صار الماء الجديد عشرين عتق قبل ان يصل الى النجس في وصل الى النجس كان طاهراً حوض صغير نجس
ماؤه فدخل الماء من جانب وضع من جانب فالنسيب ابو جعفر لم يصير طاهراً لان الماء الجارى غلب على النجس فكان
بنزلة الماء الجارى وقال ابو بكر بن سعيد لا يظهر حتى يخرج منه لمشرات مثل ان كان في الحوض مثل النجس خندق
طوله ثمانية اذراع وعرضه اربعين ذراعاً عتق المخرج لا يجوز فيه الوضوء وكذا في انسان يتنجس من جانب
عشرين ذراعاً وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان الماء كحقيق كثر بحيث لو سبط يكون عشرين عتق ونحوه
في الحوض الكبير لمن اذا لم يعلم نجاسته لان تغير الراجحة قد يكون جواز الكثرة اذا ورد الرجل في حوض مسلم انه
نجس لا يجوز ان يوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان المخبر معلوماً فان كان فاسداً لا يصرف وفيه المستر روايات
في رواية المشهور بنزلة الفاسق في رواية بنزلة العدل حوض صغير كثر منه رجل نزل اوى فيه الماء ووضأ
ثم اجمع ذلك الماء في مكان آخر وكثر منه رجل نزل اوى فيه الماء ووضأ حوضه الكثر والى ان اذا
كان بين المالكين قليل مساهمة وسنة الحوضين لو كان بينهما قليل مساهمة كان الماء اتم طاهراً كذا قاله خلف بن

اليمين ونصير بحلي وهذا لانه اذا كان بين المالكين مساهمة فالله الذي يستعمله الاول برده عليه ما حاز قبل
اجتماعه للمالكين ان لا يغير حكمه لئلا يفسد ما دام لم يكن مساهمة فالله الذي يستعمله الاول قبل ان يرد عليه
ما حاز يمينه في المكان انما يصير خلافاً لغيره بعد ذلك الماء الطاهر اذا كانت موضع وموضع عشرين
وقت فيه نجاسة ثم اجمع ذلك الماء في مكان معافى عشرين عتق يكون طاهراً ولو كان الماء في مكان ضيق
مواقل عشرين عتق وقت فيه نجاسة ثم انسبط ذلك الماء وصار عشرين عتق نجساً كان العتق في هذا
لوقت وقطع النجاسة حوض علاه ضيق وانسبط عشرين عتق وقت فيه نجاسة فتنجس علاه ثم انتهى الى موضع
سور عشرين عتق يصير طاهراً ويجعل كان النجاسة وقتها كالحوض المجرى اذا كان الماء في ثقبه ونقبه اقل
وعشرين عتق يتنجس كان في الثقبان قل الماء وتسلط بطر وقال بعضهم لا يظهر بنزلة الماء القليل اذا
فيه نجاسة ثم انسبط وصار عشرين عتق لا يتنجس وينبغي ان يكون المجرى على التعميل ان كان الماء الذي
يتنجس في اعلى الحوض اكثر من الماء في اسفله ووقع الماء النجس اسفله جاز كان نجساً ويصير النجس على الماء الطاهر
في وقت واحد وان وقع الماء النجس اسفل الحوض على التدريج والتماريق كان طاهراً كالفردة اليابس اذا كان
فيه نجاسة وموضع دخول الماء طاهر فاجتمع الماء في مكان طاهر هو عشرين عتق ثم عدى بعد ذلك الى موضع النجاسة
فصل في البئر يحتاج الى معرفة حكم البئر الى معرفة حكم الواقع فيه اما الاول قال مالك انه
البئر منزلة النهر الجارى لا ينفذ فيه بوقوع النجاسة لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وقال الشافعي ما انا عليه
ماؤه فلتبين لا ينفذ وقوع النجاسة فعندنا البئر منزلة الحوض الصغير ينفذ ما يقدر به الحوض الصغير
الا ان يكون كبيراً عشرين عتق بئر الوعة جوارها يبرأ ان جعلت وسر واعم مقداراً لم يصل اليها النجاسة
كان طاهراً واخرت اعم ولم يجعل اوسع من الاولى فجارها نجس وقدرها طاهر بئر نجس فجار الماء ثم
عاد بعد ذلك للصحيح ان طاهر ويكون ذلك منزلة النجس وكذا يبرأ وجب فيها نزع عشرين ذراعاً فخرج عشرين
بق فيه الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينجس منه شيء وينبغي ان يكون بئر من البئر عدة وبئر من الماء مقداراً لا يصل
النجاسة الى بئر الماء وقد في الكتاب تحت ادع اوسبته وذلك غير لازم اما المعتبر عدم وصول النجاسة
وذلك يختلف بصلابة الارض ورفاوتها **فصل في ما يقع في البئر** الواقع فيه انواع
منها ما لا ينفذ ومنها ما ينفذ جميع الماء ومنها ما ينفذ البعض اما الاول الا وهو الطاهر اذا وقع في البئر لطلو البئر
او التربة وليس على اعضاءه نجاسة وحق حيازة لا ينفذ الماء طاهر ولا ينجس منه شيء وكذا لو وقع
الاناء وضربت حية الا ان هربا ينجس عشرين ذراعاً كالتعليق للتطهير حتى لو لم ينجس شيء ونوضا جاز
وتذكر في الكتاب الاحسان ينجس نهاده ولم يندد عتق في كل موضع ينجس لا ينجس اقل عشرين ذراعاً
لان الشئ لم يرد ينجس ما دون العشرين وكذا الحمار والبغل اذا وقع في البئر وحق حيازة لم يصل الى فم الواقع و
ان احاط ينجس جميع الماء وكذا لو وقع في البئر ما وكل حمار البئر استحق الاحتياط ونقضه ولو نوضا جاز كالماء
سربت من اناء وكذا كان البيت كالفردة والهرم والحية اذا وقعت وضربت حية عند حيازة ينجس نهاده
عتق

او اكثر كراهة السور وان لم ينزع ونوضا حار وكذا النصب اذا اوصل برح و البراءة لا لا تضره من تحت الماء
ينزع ملامدان لم ينزع ونوضا حار واما عينه ما بالبر فهو على نوعين احدهما ينزع فيه كل الماء والآخر ينزع فيه
العصا والاول اذا وقعت فيه قطرة من الحار او غيرها لا تضره التي لا يحل ثوبها الا وادخل العين الحارة
فيه سواء وكذا في كل شيء لا يؤكل ولا يشرب فيه شاة او ما يشبهها لا يحل كالبصق والادوية او ما فيه
ما لا يدم سائل كالعارة ونحوها اذا استنحت ونفضت او وقع فيها نسيب العارة او قطع من لحم الميت او وقع فيه
كلب او خنزير فبات اولم يبت احابا لما فيه اولم يصب ما الخنزير فلان عينه يحبس والكلب كذلك لهذا لو انزل الكلب
واستنص واصاب فبات اكثر فقيدها الدم فيه اولان ما وانه النجاسة وسائر السجج بمنزلة الكلب وكذا لو
وقع فيه طائر او غنم لان الماء المستنقذ اقامة الغزاة واستطاع الوضوء يحبس في ظاهر الرواية على وجهه وكذا
لو وقع في الخبز او الخبز في البئر لم يلزم على اعضائه نجاسة ما لم يكن مستنجبا او كان مستنجبا بالحق فانه
ينزع كل الماء وان لم يكن على اعضائه نجاسة عاين في ذلك روايات والظاهر ان يصير الماء مستنجبا ويخرج
الرجل من النجاسة ثم يتجنب الماء النجس حتى لو وقع في موضع استنشق حل في ذرة القرآن ولو وقع كايض
بعد استطاع الدم وليس على اعضائه نجاسة حتى لا يزل النجس ان رقت فيه قبل ان يقطع الدم وليس على
اعضائه نجاسة حتى لا يزل النجس اذا غسل للتبريد لا ينجس عاكس بهذا النوع فلا يصير الماء مستنجبا
ولو وقع في البئر خرقه او خبث نجسه ينزع كل الماء والرقوت واخناه البقر غزالة البولد وغيره من النجاسة
والثبنتان غنم وبقول الهرة والعارة وخرقها يخرج اظهر الرواية لا يند الماء والربوب وتبول الخنازير وخرق
لا يند الماء والوثوب لا يند لا حترار عنه وخرق ما يؤكل لحمه من الطيور لا يند الماء في ظاهر الرواية عن
ابن حبان وسنن القدر لا حترار عنه ولو وقع بول الغنم والابل في البئر لا يند ما لم يمتنع الفاحش ما يستكره
الناس والبشر يستنقذ وقبل ان يكون لا يند كل دلو عربة او عرينين فهو فاحش وعين ٢ ان اخذ ربح في
الماء فهو كثير ويبقى فيه القطر اليابس والصحيح والمنكسر في المص كان ذلك وفيه الفارة واما يعلو
جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الدابة والبقرة خرق ما يؤكل لحمه من الطيور لا يند الماء الا الدجاجة المحلاة وفيه
رواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة ودرق سلع الطير يند التوبان فحين يند في الاول وفيه
ما بالبشر وموت الطيور في الماء يند الماء ويبقى فيه الرقي والبرق وموت ما لا يند كالمسكوك السرطان
والحكة وكل يصير في الماء لا يند ما الاواني وعين وموت ما لا يند كالمسكوك كالحا لا يند الماء لا يند
عين كالعصير وعين وكذا الضفدع برية كانت او تحتية فان لم تنسح كية او الضفدع عظيمة لهادم سايل فيه
الماء وكذا الزعزة الكبيرة ورواية عن الحسن عليه السلام في اكل الحية او وقع في الماء فان مقدار الظفر يند وان
كان دونه لا يند ولو سقط في الماء خلفه لا يند الماء سق الحية اذا وقع في الماء يند لا نجس العين
وسق الماء في طاهر ظاهر الرواية اذا وقع في الماء القليل لا يند الماء وعلى قوله سقط لا يند ما لا يند
لم يكن اكثر من قنديل الزهر عرف الاثان ولم يند الماء ولا يند الماء لم ينسح عذرة سور الحمار وعظم
الميتة وصوفها وشعرها وقرنها وقلنسوا وافرعا اذا يسوس لم يبق عليه دسوة لا يند الماء الحية اذا غسل

اطرافا صابون ولم يغسل غسلا تاما انما كفاكم من الخمر الى ان يصير مستورا وعين ٢ ان اخذ ربح في
عضدا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير اعضا وصنوه كالكسب والخلل اذا وقع في البقرة او فارة
او ولا ينزع منها عشرين دلو او ملعون وكذا لان العارة لا يكون فوق الحمار ثم في الحمار من البقرة اكثر من
عشرين اولين وان وقع فيها ربيع فارت على قول ابن سبيح الاربعة كالثلاث وعلى قول ٢ الاربعة كالثلاث
منها ينزع اربعون دلو او خمسةون كذلك الاربعة فاذا وجبت نزع بعض الماء بعدد ما لا يند في ذلك ولو
هذا البئر فان جازوا بدلو عظم ينزع فيها عشرين دلو او دلوهم جاز حصول القصور وادان نزع الماء وحكم
بطارة البئر يحكم بطارة الدلو والرسا بقا كمن غسل به من نجاسة بغيره وحكم بطارة البئر يحكم بطارة الدلو
وكذلك كمن جاز اذا صار خلا وحكم بطارة ما فيه حكم بطارة الحجت وفي كل موضع ينزع جميع الماء فابشر لطرف
فيه فذلك ان يحا بنصبه ويترسل منها ويحبل على رأس الماء علاه لم ينزع منها دلو ثم سفل ثم انقص فينزع
الباقى بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لكان للنجس واما ينزع من البئر لا يطبق به المسح او احتياطا بغير نجس
ماؤه فارادوا نزع الماء بعد زمان وقدر زاد الماء اختلفوا فيه منهم من قال يصير الماء عند وقوع النجاسة
حتى لو نزعها ذلك العذر وفي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا ونسب ذلك يظهر في
الرجل اذا اخذته النزع فبقي فيها من النجس وجعل الماء اكثر ما ترك منهم وقال ينزع كل الماء ومنهم من قال
ينزع مقدار الماء الذي بقي من النجس من النجس المارة اذا وصلت ذواتها بشئ غيرها ثم غسلت ذلك النجس
لم يصير الماء مستورا وان غسل راسا عليه شوطا يصير الماء مستورا يغسل النجس ان التاب والنجس
ينزع للانس ما دام متعلقا فيصير الماء مستورا يغسله كخلا المسلة الاولى عظم العنبر اذا لم يكن عليه دسوة
وغسل للحيوان الماء القليل ويباح الاستنجاء به في قول ابن سبيح عظم الانثى اذا وقع في الماء لا يند لا يند
ظاهر بجميع اجزاء الماء لا يباح الاستنجاء به كراثة كمن استلم الماء القليل لا يند والكل
بينك وان غسل غير منة السطح اذا استعمل في حكم البئر ان وقع في الماء بعد غسل لا يند وان كان لم
يستعمل في الماء ولا يغسل غير منة ولو وقع التهمة في الماء القليل لا يند الا اذا سال من الدم الحق اذا اكلت
فما استنظرت فماتت يكون اكله وكذا لو لحق عضوا لا يصب قبل ان يغسل ذلك العضو ولو اكلت فارة فماتت
من اناء فماتت يند ولو شرب من ماء لا يند ولو وقعت النجاسة جثا فخرجت فيه مساعمة فماتت
بذلك الماء حار بيران وقتت في كل واحدة منها هرة وماتت فخرجت من البئر ونزع من اجزاءها ودونت
في الاخرى ينزع والثانية جميع الماء كالوقوف فيها ماتت بغير وجب منها نزع اربعين دلو او نحوها او عشرين
وبها عشرين دلو ولا يند نزع النجس المذلول وكذا التوبان اذا نجس وجب له ثلاث مرات غسل بياضه وروا
من يند من حصول القصور بغير وجبها فانه ميتة النجس مستنقذ بها صلوة ثلاث ايام ولياها والحل
غير مستنقذ بها صلوة يوم وليلة في قول ابن سبيح وكذا لو راها طائرا وقع في بئر فخرجت منها بياضه ولا
يذكر ان سقها بعد الوقوع ان كانت مستنقذ بها صلوة ثلاث ايام ولياها وان لم يكن مستنقذ بها صلوة
يوم وليلة فارة ماتت فوجبت فوطه من ذلك الماء بغير فارة ينزع من البئر عشرين دلو او ملعون كان

الغارة وقتئذ البئر ونزلت الغارة في الحب ونسخت ثم صب قطرة من فمك الماء في بئر فانه ينزع جميع الماء كان
العاق وقتئذ البئر تنفتح بيضة وقتئذ الحاجة مرة او مرة او لا ينسد ذلك وكذا السحرة اذا استطعت
انها ووقتئذ الماء مثله لا ينسد وكذا النخلة اذا رطبت من الشاة يدورها اذا مات العرس والقراد او
الكنانة الاناء لا ينسد ووقتئذ حمله فأتها ينزع منها دلاء ثم روية ينزع منها عذرون وولدن
وزو روية ان نزع اقل عشرة جاز اذا وفيه البئر سام ابصر فأتها ينزع منها عذرون وثلاثة طاهر روية
الصعقة والعصور غزاة الغارة لاستوائها في الحية والظلمة والورشان غزاة السور ينزع منها روية
او قسود دلاء فان نزع شي من ذلك ينزع جميع الماء والبط والاورثان كان صغورا من ذلك الدجاج ينزع
منها رويون او حنون وركان كبير فلهو كالحل العظيم ينزع كل الماء صبت الرضوى في بئر عند الحية
ينزع كل الماء وعند ما جيب لكان يستنجي بذلك الماء كذا ذلك وان لم يكن يستنجي على فلهو لا يكون كسحا
لكن ينزع منها عذرون دلاء لصير الماء طهورا فارة ماتت ودهن سيدة الدهر وان كان الدهر حامدا
قور حوله وينقع بالماء اكلا وكل شي ولكذا فادبا لا ينفع منه الا بريد في فلهو في ٦
وطريق عمله بان يدهن دلاء فارة وقتئذ في بئر وامت ينزع منها عذرون دلاء فان نزع منها دلاء وصبت
في بئر طاهرة كان حكم الثانية كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو لكان المصير هو الدلو الاول ينزع
من الثانية عذرون دلاء فان صلبه لو انما ينزع من البئر الثانية تسعة عشر ووصيت الدلو العاشر ينزع من
الثانية احد عشر والصحيح لان الاول كان يقدر قبل نزع هذا الدلو احد عشر فلهذا الثانية فلنزع الدلو الاخير
من البئر فقام الدلو الاخير في هذا البئر لا يحكم بطهارة ما البئر حتى لا يجوز الرضوى بام البئر وان نجي الدلو
الاخير عن شئ البئر حكم بطهارة البئر فانه انت في جب الماء صبتا اكتب بئر ينزع الاكثر فاصت فيه
عشر من دلاء وعلى ان ينزع المصير وعشرون دلاء الاناء كالبئر في حكم البوع والبوع في فلهو
على ٢ رجل ينزع بئرا بئر انان فيس البئر لا يفر شي ولا وصية الثانية صر لان ما الثانية ملوك
وما البئر غير ملوك **فصل في ما احكام** دخول الحمام مشرف للرجال والنساء جميعا خلافا
لما قاله بعض الناس في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتوتر وقال لبيد ليد منه دخل حمام حصن لئلا يبالي
اذا لم يكن فيه انسان كثفت الغبرة اذا خرج من احكام ولم يتوضا ولم يغسل فخرج الحمام لا ينجس عنده العلماء
واختلف لما في الماء الذي صبت على وجه الحمام واصل ما قيل فيه وسور روية على ٢ وسوان ذكر الماء
طاهر ما يعلم ان فيه جنبا حتى لو خرج انسان من احكام وقدر اخل رجلا في ذلك الماء ولم يغسل ما بعد الخرج
وصلى جاز وما حوض الحمام طاهر عنه ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فاذا دخل رجل في حوض الحمام فوض عليها نجسا
لكان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من اجرة لا يفر من انان بالنسبة تنجس الماء الكوض وركان النكس
فقد فون من الكوض بقضاءهم ولا يدخل ولا ينوب ما وعلى العكس خلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس بالوض
وان كان الناس يفرقون بقضاءهم ويدخل الماء من الانبوب خلفوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس بالبردى
اذا نوى الماء النجس ان يذرا على فلهو حرج لا يطهر ابدا حتى لو اخذوا سركا نعل كان نجسا وعلى قول في

وعادة النجس ينزل ثلاث مرات ويصير كل مرة او يجمع في كل مرة فيطهر وكذا النخل الجريد اذا اصابه نجس فترس
على قول محمد لا يطهر ابدا وعلى قول في سوا اذا وضعت الماء العاشر ثلاث مرات وجفت في كل مرة وطهر وينقع في
دخول الحمام ان كنت سكتا متعارفا وصبت صبا متعارفا وغيره **فصل في ما احكام** حوض الحمام اذا نتجس ودخل فيه الماء لا يطهر
ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج من مثل ما كان فيه مرة واحدة بطهر لغلبة الماء الحار يرى
عليه والا لا يحوط **فصل في الماء النخل** تنفق اصحابنا الرواية الطاهرة على ان الماء النخل
نه البئر لا يبقى طهورا واختلفوا في طهارة وقتئذ السبب الذي يصير الماء مستحلا في وقتئذ الذي اخذ الماء حكم
المستحلا اما السبب فخطا على انه يصير مستحلا اذا استعمل للطهارة واختلفوا انه هل يصير مستحلا بسقوط
الرضى اذ لم ينسد ذلك وقصر البئر اذا خرج الدلو من البئر قال ابو حنيفة ومالك لا يصير مستحلا وقال في سوا
منه لا يصير مستحلا واما وقتئذ حكم المستحلا تنفق على انه ما دام على الفضل لا يعطى الحكم المستحلا وبعد
الرضى عن الفضل اختلفوا فيه قال بعضهم لا يصير مستحلا ولا كان في الفضل بعد بديلان الحديث اذا غسل
دراعيه فمسك انسان يد تحت دراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن اصحابنا وكذا الحديث
اذا غسل عضو قبل ان يجمع في المكان غسل عضو اخر لا يجوز الا على قول في صحيح البخاري وقول
بعضهم لا يصير مستحلا لم ينزع مكانه وسكن عن التحرك واما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل في
الاربعة وتس من المتهور عنها من نجس وقال في ٢ طاهر فان اصاب ذلك الماء نورا لكان ذلكا المستحلا
واصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندنا وان لم يكن ذلكا المستحلا على قول في ٢ وس لا ينزع
ما لم ينحس الناظر والناظر عند الحاجة ٢ ما يستفح الناظر وقيل ان كان روي القرب فهو كغيره وقال ابو حنيفة
ان كان شربا مشربا فهو كغيره روية في سوا من قدر البير قيل اراد به رويكم وبيع الذيل لا يبيع
جميع القرب الحديث او الجنب اذا دخل بئرا الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا ينسد الماء وكذا اذا وقع
الكوزة الجنب فادخل بئرا الجنب الى الرق لا يخرج الكوز لا يصير الماء مستحلا وكذا الجنب اذا دخل رجلا
البئر لطلب الدلو لا يصير مستحلا لكان الضرورة الجنب اذا اخل الماء بئره لا يبرئ المضمضة لا يصير مستحلا
في قول في ٢ وكذا لو اخل الماء بئره وغسل اعضاه بذلك الماء او اخل الماء بئره وعلاه لا ينسد الماء كان طاهرا
وطهرا وقال ابو حنيفة لا ينجس طهورا من الصحيح اما لا يضر استعلا بسقوط الفضل ولا في خالطه البزاق فلا يكون
طهورا وكذا دخل بئرا او رجلا في الماء لا ينجس بئرا مستحلا لانها الضرورة ولما دخل الحديث روي الاناء
بريد من المسح لا يصير الماء مستحلا في قول في سوا قال محمد انما يتنجس الماء كل شئ يغسل به يد الغسل الماء يبيع
لا يصير الماء مستحلا وان اراد به المسح وقال في ٢ لكان على دراعيه جباير ففها ماء الاناء او عن راسه في
الاناء لا يجوز ويصير الماء مستحلا الجنب اذا شرب الماء قبل ان يفيض هل ينجس المضمضة قالوا لا لكان
بئرا لا ينسد في كل ماء مضافا لصل الماء الى كل العم وان كان جاهلا بئرا لان الجاهل يجب الماء عتبا
فيصل الماء الى كل العم انتفاعا لانه الاناء لكان قليلا لا ينسد وقد قيل ان لا يستعمل في الغسل الماء
كالطهر وركان ميتين ذكره وبري فهو كغيره ولا يبرئ المضمضة والمغسل ان يمتنع بالنداء روي ان رسول الله

وروي السجدة بخمس غلظة وخرق ما يؤكل طهر والطير طاهر لا ما لا يجر كرمه كخه الدجاج والبط والاربع
فمن وجب نجاسة غلظة وخرق سلع الطير كالبازي والجرادة لا يند التوب واختلف المتأخرون في قولهم والاربع
اذا اصاب التوب قال بعضهم يند اذا زاد على قدر الدرهم ومول الطاهر وقال بعضهم لا يند اصابه ولو قال بعضهم يند
اذا نكس ويظهر اثر الضرورة في سلب النجاسة دم التبرك لا يند في الماء لا يند التوب في قول
ابن حجر وم قال لا يند اذا نكس دم الحكة والورقة يند التوب والماء ودم البق والبعض في قوله
لا يند عندنا الطاهر الكبر طاهر ان قبل الفيل حتى لو اطلاده وجا كف وصلى جازت صلوة وابقى التبرك
تدور في المذكور بعد البيع لا يند التوب ولا نكس وعلا في يند التوب اذا نكس لا يند التبرك والدرهم الذي
يظهر على راس الخبز واستخرج ولم يسل يس نكس في قول ابن حجر وم قال لا يند في الطابق من خبز ما ليس
نكس حتى لا يند في صورة اذا اوقفت العذرة في بيت فاصابها الطابق توب بان لا يند حتى انما لم
يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصل اذا كان حار وعلى كوة طابق او بيت للورقة اذا كان على طابق
دفن الطابق ونقاطه وكذا الحكم اذا اهرق منه النجاسة فوق حيطانها وكذا في تقاطعها وكذا لو كان في
الاصطبل كوز معلق فيه ما فترج من سفل الكوزة الفيل يكون نجسا لان اللزج اسفل الكوز صا رجا
ينجا لا اصطبل ولا يند حتى لا يند حتى لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فان نجسه يكون طاهر اذا نكس
ومع شرا لا يند في قدر كذا لا يجوز صلوة ولو قلنا ان شرا وقطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل على
رسته او اذنه كذا يجوز صلوة طاهر الرواية وكذا لو صلى في عترة فلا ردة فيها سكت كلب وندب يجوز صلوة
وما يظهر صلت بالبراع يظهر طهر بالركوة ذلك تسمى لاية الكلو في قيلت في ركوة تكون الركوة مالهة ومالهة
ومواين للية والتنجيد وقد سمي كذا لو كان ما كولا يحل اكله يتكلم الركوة وذكرنا طهر في اذنه
من لم السجدة كالقلم في كوة اكثر من الدرهم لا يجوز صلوة وكذا لو كان في روضا ولو صلى معه بازي قد نكس
جازت صلوة لان نور القلم في كوة نجس ما كان سور نجسا لا يظهر طهر بالركوة وانما يظهر اذا لم يكن سور
نجسا وعلا الغلظة او الجعفر اذا صلى معه لم يسل السجدة الا يجوز صلوة ولو وقع في الماء اخذ
وذكرنا طهر نجس اذا صلى على كلب وندب قد نكس جازت صلوة الكلب اذا اخذ عوارثا او توب
بنية لافقة في العضل يند ولا يند في الفرج والقد يند لانه الوجه الاول لا يند سدر وشي يس
نجس في الوجه الثاني يند وندب نجس اذا شئ كلب على شيء فوضع ان رجليه على ذلك الموضع لا يند
النجس نجسا كذا لو وضع عليه شيء يند بغير النجس نجسا فاصيبه يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يند حتى
وقيل بان لا يند حتى النجس وهو نجس على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا شئ طين وردغ نجس في الطير والورقة
اذا صلى ومو عال تهيدا عليه جازت صلوة ولا يند دم التبرك توب انما اخذ لعل الفيل
نجس كلبا يند لانه اذا اصاب التوب يحظره نجس التوب نجس اذا نكس لانا وعصر مرة لا يظهر
الانه رواية عن الحسن ولا غسل لانا وعصره كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا بعصره مرة
المائة وبالح فيه بحيث لو عصره لا يسل منه الماء فالكل طاهر ولا يند تقاطره نجس اذا اصابه شيئا اخذ

اذا غسل التوب لانا وعصره كل مرة وقوته اكثر من ذلك لم يسل منه صلاة للتوب كذا اذا نام الكلب حتى
المسجد كان بابا لا يند حتى لو كان رطبا ولم يظهر اثر النجاسة منه فكذا ذلك اذا روي بعد ذلك من غير النجس
الماء من فوجها فاصاب ثوبا ان ظهر لون النجاسة فيه يصبر نجسا والا فلا وكذا لو بال الحار ماء جازا صا
الرش ثوب انما لا يند ما لم يتغير منه بول لو كان الماء راكنا فزاد على قدر الدرهم اخذت الكلب اذا اخرج
مائها واشتد فاصاب ثوب انما اخذت قبل ان كان ذلك الماء المطر لا يند الا اذا اصاب المطر جلد
فيه ظاهر الرواية اطلق ولم يقتل اذا صلى ومعد فارة او حبة يجوز صلوة وقد ساء وكذا كذا يجوز
الرضى بسورة ولا يند في كذا كلبا وجز كلبا يجوز صلوة لان سورة بحل يجوز الرضى ولو صلى في
جلده حبة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة ولو كانت من برة لان جلده لا يجتلي الدرع فلا قيام الركوة
مقام الدعاء واما قيل نجس في ذكر شئ الاية الكلو في مالهة انما يظهر اذا صلى في كوة نجسة مزره حال
مجهاد ما جازت صلوة وكذا البقرة التي فيها فخ سبت البقرة الرطبة او النجاسة الرطبة اذا وقعت في ثوب
لا يند في قاس في قوله في مالهة ومعها حتى شئت ان لم يكن اسهل فتصلونها فاسد غسل ولم يغسل
ولا يند في غسل ولم يغسل فكذا ان كان قد غسل جازت صلوة والمستحق لا يغسل على غلظة كذا في ثوب
اصابه عصرو حتى على كذا يام جازت الصلوة فيه عند علمائنا لانه لا يصبر في ثوب آراء صا رجا
دفع القز جازت صلوة لانه لا يند حتى ثوب صا رجا نجاسة طهره فسد في ذلك الموضع فضل من طرفه جازت
الصلوة فيه اذا قاما من الغم ينفي البقية لانه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوة لانه يظهر بالبراق في
قوله في مالهة وكذا اذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا اذا اصاب النجاسة بعض عصابة فكسها لم يسل
حتى ذهب اثرها وكذا السكين التي نجس في حبة لم يسل او مسج برية وكذا الصبي اذا قام على ردى الام
ثم مضى لذي مرارة ظهر اذا صلى في ثوب نجس بطنه نجس وطهارة طاهر جازت صلوة في قوله في مالهة
ومع كذا يند في قوله في مالهة لا يجوز ويجعل كثر في احد ولو صلى في ثوب نجس بطنه طاهر وطهارة كذا
وحشوه نجس جازت صلوة في قوله في مالهة لا يجوز هذا وعلى قوله في مالهة لا يجوز صلوة الفصل
وقد اقبل الى الاصل في الارض والنجس اذا اصابته النجاسة فاصابها المطر ولم يسل لها اثر يصير طاهرا
اذا حلت وسكت من سكر الكلب جازت صلوة لانه يند الماء اذا اخطبت نجسا نجس فسلت في ذلك الموضع
لانا طاهر يظهر لانا انت بائنه وسها وينفي لانا لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملو بكون كذا
اذا كان على بدن الرجل نقطة يستماختها الرطوبة ولم يذهب كحلها عنها فوضا واما على الجلد
جازون لم يسل لانا نجس لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن الحار اذا وقع في الملاءة وصار مائلا
كان الكلب طاهرا من الكوة في قوله في مالهة وكذا العذرة اذا اخرجت وصارت مائلا
والقلم النجس اذا جلت الكوة والقدر فطهر يكون طاهرا الجلد لا يند في اذا اصابته النجاسة الرطبة
لا يند النجاسة لصلواته يظهر بالغلظة في قوله في مالهة يستماخت النجاسة ان لم يكن عصره يغسل لانا وبعض
كل مرة يظهر ولا يند لانا لا يند عصره في قوله في مالهة لا يند لانا ويقتل في كل مرة وعند ماله لا يظهر ابدا

مسیحی

أو الحجرة أو الخرج أو القفل أو الخيام لأن هذه لا تقع على النجاسة غالباً فإن غسله لحظاً موصفاً ليس فيه تأييد ولا يفي
 لا بأس به وكان وأحد العلماء قد قيل كذلك لا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحائض لأنه لا نجاسة فيه ومنها الصلوة
 في الخربة لأنه يشبه اليهود ولما كان فيها موضع آخر للصلوة ليس فيه قربة لا نجاسة لا بأس به ومنها الصلوة على
 سطح البيت وأما ربه الكعبة لأنه من تركه التعظيم ولا بأس بالصلوة والبحر على الخشب وكعبه من أطوار البراري
 وتوصل على وجه الأرض وبسطه على الأرض لصيانة الوجهة من التراب ولرفعها عن الأرض وهو ما ينبغي على الكعب
 لا يكره ولو كانت الأرض تحت فقله عليه وقام على فقله جازماً وإذا كان النعل ظاهره وباطنه طاهر فطاهر وإن
 كان مائلاً للأرض من تحت فكذلك من فوقه لا يوجب تأييداً ولا نجاسة على ظاهره وقد مر وكان الرجل
 نعل أو سكة لا يجوز وكذا لو سقطت على موضع النجاسة وسجد على ذلك لا يجوز فبالاستباح إذا جلس على ركب
 لا يتعد إلا أن يغلب يكره ويجوز الصلوة في النخل إن كان له ثمر ويستقر فيه الجبين لأنه منزلة الأرض وإن كان
 يغيب فيه الجبين لا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذلك الثوب والقطط المماحج وكل ما لا يستقر فيه الجبهة
 كالارض والجوارس ويجوز على الخطة والتعليق لأنه يستقر فيه الجبين وسجد على ما تحت ولو سجد على ظهر الميت إن
 كان على الميت ليدل على محبة الميت جازت صلوة لأنه سجد على اللبدان كان سجودهم الميت لا يجوز له سجد على
 الميت ولا يصلي على قبر ورفع لانه يطلع في وجهه والوجه والجنب ولا يجوز له سجد على قبره في وجهه عليه
 تتلفح لا بأس به والباقي بالصلوة على الجمل لا يجوز لأن كانت موضوعة على الأرض لها قربة الشرب وإن كانت في
 فمق الذاب وهي شرب أو أسير في كسوة على الدابة إذا ضاهاه مكالغير فهو على وجهه وإن كانت مسلم أو
 كافران كانت كالأخر لا يجوز لأنه لا يصلي بصلوة المسلمة أرضه ولا يكره سجد على موضع أرضه أو موضع لا
 يصلي لأنه لا بأس به صاحب الأرض وإن لم يكن مزروعة لأرضه الصلوة لا يكره لأن صاحب الأرض يصلي بذلك
 وإن أبى بين الصلوة والطريق باب في أرض مزروعة في أرض مزروعة في أرض مزروعة في أرض مزروعة في أرض مزروعة
 للطريق والآخر في أرض العير المسلمة إذا نحت فطاهها المثلث مرات والشمس ثلاث مرات تقرب إذا فاق
 رجل جبهه موحده فيها أو ميتة إن لم يكن للجبهة ثوب بعيد كل صلوة صلاحها باب في الجبهة وإن كان للجبهة
 ثوب بعيد كل صلوة صلاحها لكنه أيام ولما يأتها في غزاة في ٢ وعندها لا يبعد إلا أن يعلم الوقت الذي يأت
 بها كما قلناه البير ولو تيمم في الصلوة وكثر فرقة حتى على أربع في الصلوة تطهر فيها أو أفاض ميتة إن لم يلبس
 في غزاة أنها ماتت في الصلوة لا تكفي العادة ولعل على غزاة أنها ماتت في الصلوة لزمه إعادة إذا تيمم في
 الصلوة فزاد في ثوب نجاسة أقل من غير الذم إن كان مقتدياً بعلم أنه لو قطع الصلوة لزمه إعادة إذا تيمم في
 أنه الصلوة أو يترك جماعة أخرى في موضع آخر يقطع الصلوة ويبطل التوبل قطع الكا لوان كان في آخر
 وقت ولا يترك جماعة أخرى مضى على صلوة ولو روي في ثوب ماء نجاسة أقل من وقت الذم إن كان عليه
 تندى أن النجاسة القليلة لا ينجس الصلوة ويذهب لا مام أنها تنقض فبطل لا مام ومولا يعلم جازت صلوة المذكي
 يجوز صلوة الامام وإن كان منه ما على العكس فحكمها على العكس إذا رأى الرجل ثوب غير نجاسة أكثر
 قليلاً من ثوبه إن كان في قلبه أنه لو اخرج بذلك فيل النجاسة فإنه يجزى ولا يصح أن لا يجزى وإن كان في قلبه

انما لم يثبت في الكلام وسد الباب والخبر والآثار المرفوعة على هذا انما كانت بغير السعة والعامة فذكر الشيخ منع جواز القعدة
ولكنه قد يرد على معصو كامل والمردود على جميع الذين من ذلك الموضع من رجل مثله فيخرج احد حملو الحبيب جاز صلوة
وان كان يصوم بين على عورة في الركوع سواء كان عريش الحجة او لم يكن وعورة لا تخرجه من الصلاة فانه لا يخرجه من الصلاة
ولو رفع نظر المصل على عورة الغير لا يندب الصلاة قوله في الآية ٤ وان كان نظر المصل الى فرج امرأة فهو ميت
يأثمها وابنها ولو نظر الى فرج ام امرأة فهو ميت حيث علم امرأته ولو نظر الى فرج امرأة التي طهرتها طلاقاً
فلا يصير محرماً ولا يندب صلوة الوجه كلها في ذلك في ٢٢ الذكر النجس اذا اصاب يمينه اذا فرغ من
الزهر ثم انبط وصار اكثر من ذلك الزهر بعضهم اغترافوه وقت الاصابة وقالوا لا ينج جواز الصلاة واذا
لبس الثوب الطاهر الباص على الارض تحت مبتلة وظهرت البنية الثوب لكن لم يصير ربطاً ولا بال على الوضوء بل
منه حتى متناظر لكن موضع المدة يعرف من غير الموضع الصحيح انه لا يصير نجساً وكذا لو لبس الثوب النجس
ثوب طاهر والنجس يطبقه مثل فظفرت قدوة الميت لظاهر لكن لم يصير كالواضوء بل منه حتى متناظر
لا يصير نجساً **باب الوضوء والفعل** في الباب فصول اربعة ففصل في صلاة الوضوء
وفصل في انقضه وفصل في النوم وفصل في صلاة الفل وفصل فيما يوجب وفصل في المص على الحذير وفصل
في المحيض وفصل في الوضوء على الاضحية الاربع المرفوعة والوضوء انواع ثلاثة وضوء معروف وضوء المحدث عنه
القيام الى الصلاة وواجب في الوضوء المطروف ان طاف البيت وبدونه جاز طوافه ويكون تاركاً للدعاب
ومندوب وذلك غير موقوف فيها الوضوء للقدم ان اراد ان يمسح به في ثوبه ان يمسح به في ثوبه او في يده
وقبيل ان يمسح به كما احسن ليكون على الوضوء الا وحقاً كلها ومنها الوضوء بيد الغيبة وبعدئذ انما المص
ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا مضى في موضع ومنها الوضوء على الميت وتحت الوضوء كثيرة
فمنها المستحب ان اراد ان يمسح به احسن فانه يمسح موضع النجاسة فان تركه المستحب بالمال او المستحب بالمال
او بالدرهم او بالدينار او بالغيره الا انما المستحب بالمال او المستحب بالمال او المستحب بالمال او المستحب بالمال
يبره واختلافه ان يمسح به قبل المستحب او بعد والاصح ان يمسح به مرتين يمسح به قبل المستحب ومرت بعد
وسمي واختلافه ايضا وقت السجدة والاصح ان يمسح به مرتين يمسح به قبل السجدة ومرت بعد الفراغ من
المسح وسنة القعدة ولا يصح المستحب ان حركت الرجل والقدم وحرورت النجاسة موضع السجدة ان كان
المسح واكثر من ذلك الزهر من غير غسلها بالمال او كان درهما فادون لا يفرغ من عليها بالمال او قبل الى
وقوم فان لم يمسح النجاسة وصلح جاز ويصح في خطوات ثم يمسح في صورة المستحب بالمال ان يمسح
موضع المستحب كل الارض حتى يتم التنظيف ويصح بالاصبع او بالبطون او بالاصابع لا يبرهها
احسن واعلم ان المستحب بالاصبع والماء في ذلك كالقول الا انها تعد مستحبة بغير غسلها وتغسل اظفارها
ولا يندب الا يصح فرجها لما قلنا وفي المستحب بالبحر يندب البحر الاول ويغسل بالمال او بغيره بالمال او بغيره
في الصلوة وفيه اثنا عشر الرجل بالمال او يغسل بالمال لان الصلوة حضية مستحبة فان لم يغسل
المال او تغسل حضية فلا يندب ولا كذا في الشاة والماء تعمل ما يغسل الرجل في الصلاة الاوقات كلها

فان كان صاها لا يتبين ان يتقدم عن موضع يستحق حتى ينفذ ذلك الموضع تحفة كيلا يصل الماء الى اذن فيه
 صوره ولا يتبين من يستحق لهذا ويستحق بالماء افضل ان امك ذلك عن كسب العورة وان احتاج
 الى كسب العورة يستحق بالحجر والابستحي بالماء فالأمر كسب العورة يستحق بالحجر فاستأجره في العورة يستحق
 به الشئ فوق ما يلزمه الصنف من استحقاقه استأجره به حتى كان نزل ما لم يستحق به الصنف الا ان نزل لا
 يبلغه في الاستحقاق بالماء البارد ويستحق بالبري فان شئت به العري ولا يجد مصيب الماء عليه يستحق الا
 ان يدر على يستحق بالماء بغير العري ان كان على صفة من حارب فان شئت بهاء وتجنب العوض والسيتم
 بحسب ذرايع المرفعين على الارض وجهه على كايط ولا يبع الصلوة وكذا قالوا في الرضاء لم يكن له
 امرأة وتجنب العوض ولان اوله فانه يوصيه الا انه لا يمت فرس الا في كايطها والماء المرفع اذا
 لم يكن هاتج وتجنب العوض وهاتج او اخط يوصيه او يقطع عنها يستحق اذا اراد الحق ان
 يصل بغيره فاذا لا يابى العري ويصحب على العري لما لم العري وان لم يكن معه آية صغيرة فانه يفرق
 من العوض بالصبر به العري مضرة لا بالكف ثم يفيض وجهه بالماء على جبينه حتى يحد الماء الى السفل الرفع
 ولا يفيض على قدمه وعلى اذنه ولا يفرق على جبينه حتى يحد الماء على السفل الرفع
 على اصل الذقن ولا يصب على الماء ان يناسب السفل ان يكون الشرف قليلا فيدفعه الى السفل الرفع
 الى داخل العنبر ومن الناس من قال لا يفيض العنبر على الضم ولا يفيض كل الضم حتى يصل الماء الى الشارة وجها
 عيينه فان كان الرجل ملحا لا يصب على السفل الرفع وكذا الرجل الذي ملح فوا بينه وبين
 حول الرأس وارسلها وكذا الحمام اذا تدير رأسه فوصل الماء الى أصول شعره كذا في سفل العنبر ولا يسن
 تحليل العنبر في قولنا في ٢ وسحب ان يصب على العنبر او يصب بعض الروايات يصب كلها او لا يصب
 الموضع المكتشف بين العنبر والاذن في قوله وسروا في عني ثم سره ان ام الماء على سفل الذقن ثم حلقه
 ولا يجب عليه غسل الذقن وكذا حلق كاجبة الشارب او يصب رأسه ثم حلق او غلب اطافيه لا يزل الا عازة
 ولو كان به رقة فارش جلد لها اطراف النقرة متصلة بالجلدة الا الطرف الذي كان يخرج منه الصبي فغسل
 الجلدة ولم يصل الماء الى تحت الجلدة جان وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفرق غسل اذا اغتسلت
 المرأة من كحيض وكناية في اطرافها عجين او كحبات او الطين او الصبغ اذا تمضمض او اغتسل في اطرافها
 عجين او طين وعلته ذلك فخلها فيه قال بعضهم ثم غسله وضوءه لان ذلك لا يصب ووصل الماء الى اطرافه
 واجمعوا على ان الذقن لا يصب فام الغسل والوضوء لانه من قبله من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقى اسنانه
 من الكناية ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل افضل من الجلدة عري من كسبه واجتبه به البراءة من كسبه
 يخرج عن كناية لان ذلك خلقه وعرضهم ان لا يخرج وكذا يكون على اليد قالوا في كناية لا يصب في الماء الغسل
 لانه يولد من اليد بغير الذقن ولو كان على يده خرمض فوجف وبسبب غسل لا يخرج عن كناية حتى يترك
 ذلك الموضع ويجري الماء تحت لانه لا يصب فيه ولو كان على موضع اعضاء وضوءه رقة نحو الدليل وعليها جلدة

ط

رقة فتضار واثر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يفل ما تحتها وصلى حارت صلوة ولو كان اصابه
 فام ان كان واسعا لا يخرج الى تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روي الحسن عنه في ٢ وابو سليمان عن ابي قحافة
 انه يجوز وقال بعضهم الضيق لا يدرى تحريكه ثم يصب برأسه وضوءه باو واحد مرة واحدة وقالوا في ٢
 يصب ثلاث مرات ثلاث مياه وعندنا الرقة في ذلك لا يركب ولكن لا يكون سنة ولا ربا ومنه ان الرضوض يصب
 سكره اصلي فان سح اصبح واحد طرطا ويطا وجبا او وقع في كناية ثلاث مواضع جاز وان سح اصبحين
 لا يجوز الا ان يصب بالاباءم وابستحي من تحت حيز من ماء بايهما الكف على رأسه فيجوز ويكون ذلك في رقة
 بلا ربة اصلي وان سح بلا ربة اصلي موضوعة غير مبرودة روي هشام عن ابي قحافة وسق واجتبه غسل رجم رجم
 ان يجوز ويصحب على السفل الرفع من وضوءه فيكون ذلك ان يفيض اصلي يد على مقدم رأسه ويكفي على فؤاده
 يد ما الى فؤاده ويجوز ان يفيضهم الى طرف آخر احترازا على سفل الماء السفل الا ان ذكر لا يمتن لا يكتله
 ومصلحة فيجوز الا ان لا يصير الماء استعمالا ضرورة افانه السنة فان سح بلا ربة اصلي مبرودة غير انه رقة
 على الشرف وفيه شربة راس جاز وان وقع على شربة جبهة او رقة غير الرأس لا يجوز لان ما على
 الرأس يكون من الرأس هذا الرجلان لا يفيض يد على رأسه فلا يفيض على شربة راس تحت وتوحيث
 الرأس فوق الغاربان وصل الماء الى الشرف باز والا فلا وقال بعضهم ان كان الغارضا غير مبرور لا يجوز لانه
 لا يصب الماء وقال بعضهم لا يصب يد بها صلوة فوق الغارضا حتى يصل الماء الى شرفها جاز قالوا فغسل ان يصب
 تحت الغارضا وسحب الاديان بالاربعين ان لم يصب على الاس وسحب على الاديان لا يركب كسبه الرضوض
 ولم يبق اصحابنا عليهم ارفا لا يصب في حال الاديان وعرف في ٢ انه كان يغسل ذلك وامسح الرقبة
 بالماء ربة ولان قال بعضهم بوجوه وعندنا خلافا لا فاول كان قد اولى من تركه ولو غس رأسه
 انا جازع المسح في قوله في ٢ وقد قبل هذا ثم يغسل عليه كالف الكذاب حتى يغسل كل اعضاءه
 وسقوا استبدان لاله الاسواسم يدان محمد بعده ورسوله فاذا فزع والوضوء يندم وسقوا استبدان
 لاله الاسواسم يدان محمد بعده ورسوله ويترتب غسل وضوءه فاما الغسل على كناية والحيض والنفاس
 واحد بصورة واحدة يتوضا وضوءه للصلوة ثم يغسل الماء على رأسه وساجده ملتا واختلنا انه حل
 بغير رأسه في الرضوض قبل الغسل قال بعضهم لا يصب وقال بعضهم يصب وهو الصحيح **فصل**
فيما ينقض الوضوء الغالب ينقض الوضوء قبل او كثر وكذا البول والبرص والبرص وان خرج
 الزرع والذكر ومن قبل الماء لا ينقض والنفاسة اذا خرج مقبلا ربح قال الشيخ الامام ابو جعفر البخاري
 حوصيت وعنه سكرانه فقال لا يكون يوجد فوجف وغسل لكان مسوبا او سقنا فوجف والا فلا
 وقالوا في مسحت لانه يفيض فاما ولو خرجت الدودة من قبل النفاسة فوجف لانه ربح الذي يخرج من
 قبله المقد اذا خرج من البرص فوجف وان خرج من غير الماء والمذكر كذلك كذلك كسبه الضم والوضوء
 الدودة والرجل لا ينقض السج والدم والصد يد اسال على السج ينقض الوضوء ولا يغسل وان خرج ولم يزل
 لاستنقض الوضوء ولو القى عليه ربا او رما او رمى بخرقة ثم لم يكن كاللوتر كسبيل ينقض الوضوء

والا فلا

قالوا في انما
 قالوا في انما
 قالوا في انما

لا يؤمن عنه لانه كاف فخرج الدم وقيل لا يؤمن على الموت ويؤمن بغيره ان صاحب الطبع ان الكافر انما فوج الدم
 بجلج او رباط لا يكون صاحب طبع سائل والمتصدين بخاصة فخرج لانه يمكن من سائر الدم بعباده او بغيرها
 فلهذا كان لا يؤمن عنه رجل يصرى رجله وقعة فجلج عليها الجيرة وعجل رجل الصبيحى ولسان كذا عليها
 ثم اصرت فانه لا يسبح على الخف بل يغسل رجله لانه يصرى على الخف يسبح على الجيرة والدم على الجيرة كالغسل
 لما تحتها فصبير جافا بالخل وحين السح ولسان كذا عليها كان لان يسبح لانه لس الخف عليها فلهذا
 رجل يصرى رجله بيرة فغسل رجله ولسان الخف عليها ثم اصرت وسبح على الخفين وصلى صلوات فلما اصر
 الخف وجعل البيرة قد اشدت وسال منها الدم وسطل سحر وسوا يعلم انها منى اشدت قال الشيخ الامام ابو
 محمد بن الفضل ينظر ان كان راس الخراف قد يسميت وكان الرجل لس الخف عند طلع الفجر ونزع الخف اليها
 الاخرة فانه لا يصير الفجر ويصير بعد الصلوات وان نزع الخف ورأس الخرافة ببلولة بالية فانه لا يصير
 الصلوات اذا سح على الخف ثم نضرت الجدة الطاهرة الخف وبقيت الباطنة لانه اعادة السح لان الخف
 حكم التركيب ما كنى واحد فلا يكره اعادة السح صاحب الجيرة اذا سح على الجيرة ولسان كذا عليها ثم اصر
 وسبح على الخف ثم سقطت الجيرة عرسه سطل السح على الخف رجل يصبه وقعة ادخل المارقة واصبه
 ومن ثماوز موضع الرقة فخرها وسبح عليها جاز لكان الضرورة وكذا لو كان على يده او رجله جراحة او قرح
 فجلج عليها الجيرة من ريز على موضع الرقة والجراحة كان لان يسبح عليها وكذلك المتصدق قبل هذا اذا
 سح جميع الموضع الذي اصرته العصابة وعلى الفاضل الامام انى على السح ان كان لا يجزى السح على عصابة
 المتصدق ويجزى على رقة المتصدق وقال ما اصره العصابة يغسل ويصنعهم جردوا السح على العصابة ايضا
 وعليه الاعتقاد اذا سح على العصابة ثم سقطت العصابة فبطل السح الا انى ان يسجد السح على الارض وان لم
 يبداء به لان السح على الارض كان منزلة الغسل ولهذا لا يتوقت وقت فساد السح راسه ثم حلق كلاف
 بالسح الخف وسقط عليه فاما لا يجوز السح على الكفا وان سح على الجوريز فهو على وجهه لكان قد خسر
 عن سح السح لا يجوز السح عليها فزليم وان كانا تخمينين متعدي جان السح عليها فزليم ثم على رواية الحسن
 بن سنان ان يكون السح على الكعبين وقطع الرواية اذا بالغ الغسل الى اسفل القدم جاز والتخمين ان يؤتم
 على الساق عن غير شدة ولا يستط ولا يثبت وقال يعقوب بن ابي شاذان ومعنى قوله لا يشان ولا يجاوزا لما لا يؤمن
 ومعنى قوله لا يشان ان لا يثبت كجرب الماء الى تحت كالاريم والقرم وان كان تخمينين غير متعدي لا يجوز السح
 عليها فزليم ثم وقطع صاحب حمز وعافى ثم اصر الى قوله ما قبل سورة وتجوز السح على الخف الذي كان
 من المهر وان لم يكن متعللا لانه يمكن قطع السح وكذا على الخراف الذي يقال انك لا تلبس بهن من دون انك متوقفا
 سجدوا وما يقال انك لا تلبس بهن جاز ان كان سجدوا القدم لا يرى من الخشب ولا من غير القدم الا فزليم او اصبر
 جاز السح عليه فزليم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قوله عام السح لا يجوز وضعهم جردوا
 فكذلك لان عدم ان اسوسا فزليم بخصوصة بلاد المشرق وتجوز السح على الجوريز اذا لم يسجد بها غير خفت
 فظاهره انها قطع السح منزلة الخف هذا اذا كان الجوريز من الاريم او القرم فان كان من غير السجود

في رواية
 في رواية
 في رواية

كنت كذلك وان كان لا يجوز على السح والتمسها على خفين لانه ليس بها احد السجود والتمسها
 على الخف لا يسجد بها احد اصر قبل ان يسبح على الخفين لا يجوز السح على الجوريز لا على الجوريز
 قبل ان يسبح على الجوريز لا يجوز السح على الجوريز لا على الجوريز لا على الجوريز لا على الجوريز
 ايضا ولا تسبح الخفين ولسان السجودين جاز لان يسبح على الخف الذي لا جردون عليه وعلى الجوريز ولا تسبح
 الخفين ولسان عليه الجوريز وسبح على الجوريز من نزع الجوريز فانه يسجد السح على الخفين وان نزع احد
 الجوريز فظاهر الرواية يسبح على الخف الذي لا جردون عليه وعلى الجوريز ابدا وروى الحسن بن حمز يسبح على الخف الذي
 لا غير وقد اقرت رواية نزع الجوريز ابدا ويسبح على الخفين **باب النجيم**
 في الباب فصول وفصله صورة النجيم وفصل من يجوز النجيم وفصل لما يجوز به النجيم وفصل في ما يتفق
 النجيم في صورة النجيم ما ذكره الاصل قال بعض يدويه على الصعد وفي بعض الروايات ضرب يدويه على الصعد
 الاول ان يكون على وجه النجيم والثاني ان يكون الوضوء على وجه النجيم وهذا اولى ليدخل النجيم انما الاصابع وقال
 ابو سفيان بن عيينة ما يدرى وما يدرى وما يدرى انما لا يسجد في النجيم ثم يغسل وجهه ويسبح بها وجهه ثم يضرب
 يدويه مرة اخرى على الارض ثم يغسل وجهه ثم يضرب يدويه على الارض ثم يغسل وجهه ثم يضرب يدويه على الارض
 المرفق ويسبح المرفق ثم يدرى الى السجود ويدعى الى الكف وحل يسبح الكف تكلفا فاعى قال بعضهم
 ما يسبح لانه سحره حبيب يدويه على الارض ثم يضع يده على ظهر كعبه اليسرى ويغسل ويغسل اليسرى
 ولم تذكر في الكتاب كليل الاصابع ولا بد منه فتم تهتاج وان نيم اصبع او اصبعين لا يجوز ما قلنا في سحر
 الخف وسحر الارض وان سحر وجهه وذراعيه بضره واحدة لا يجوز ولو نكة الزاب فاصح جهه وكعبه
 وذراعيه جاز ولو قام في ميتا السح اهدم باطفا صاحب الغبار وجهه وذراعيه لم يحسن حتى يسجد النجيم
 وكذا لو نزع رجل على وجهه ثم اكره ان يحسن فان سحر يدويه النجيم والغبار عليه جاز في قوله انما واستجاب النجيم
 من طه ظاهر الرواية حتى لو لم يسجد بها بركا جيز والنجيم ولم يحرك انما لم يكن ضيقا وكذا في الرواية السجود لم
 يحسن من طه شان النجيم والخف على حاله اما النية اذا نوى التحليل جاز ولا يترتب النية الجارية او الفسخ
 وقال بعضهم لا بد من ذلك وعقد النجيم فانه يدرى الوضوء اهله عن كفاية ولسان النجيم لطلق
 الصلوة او لا تطلق او لا تكون جاز ولا يسجد على ذلك النجيم اية صلوة كانت وكذا لو نيم لصلوة الجنازة
 ارضية الملائكة وموسا فزليم لواء الصلوة فذلك النجيم ولو نيم لواء القرآن ظهر القلب ارض
 المعنى والزيادة الغير ارضية الميت او الانسان او الملائكة او المجرور الحى والخوف بان يدخل المسجد وهو
 متوضى ثم اصرت او السجود المعنى وصلى بذلك النجيم اختلفوا فيه قال عاتق العللى لا يجوز وقال ابو بكر بن سعد
 النخعي يجوز ولو نيم السلام او صلوة السلام لا يجوز لواء الصلوة بذلك النجيم ولو نيم لواء السلام واسلم
 لا يجوز اذا الصلوة بذلك النجيم فزليم ثم اصره وكذا لو نيم يدويه تعليم الغير لا يجوز اذا الصلوة بذلك
 النجيم فظاهر الرواية وتجوز النجيم للوضوء وكفاية وكفيع عند عاتق العللى وهاهنا من طه الى الجوز
 في النجيمات من طه هذه الفتاوى لا يشرط الا ان يغسل على طه الى الجوز لا يشرط الا ان يغسل على طه الى الجوز

فترى عليه الطلب بينا وسار على قدر غلوة ولا يبلغ صلوته كليله بغيره سنة واحدا به وخرج المصلي والسنن والصلوة
او احتاشا وطلب ليلته فخرجت الصلوة فان كان الله قرأ ما لا يجوز له التيمم وخرج الوقت واختلفوا
في حد القرب على التيمم او جازهم اجمع اعيانهم على انه يجوز ان لا يتيمم الا كان بينه وبين الله
كان اقل من ذلك لا يجوز ان كان يعلم المسافر وخرج الوقت ولا يجوز التيمم ان يتيمم اذا كان بينه وبين
الله سبيل وطلب في الزلزلة على ان يخرج ويصلي ثم لا يجوز ان كان الله على قدر سبيل وهو خير التيمم
او يكرهه الفضل ٢ وعنه الكرخي ان قال اذا خرج التيمم المصلي من السجدة للاختطاب ولا احتشاشا كان
في موضع يسمع صوت اهل الله فهو قريب وكان لا يسمع فهو بعيد ووجه اخذ اكثر المصلي اذا كان هذا في التيمم
فاخذت المسافر وقت صلاته اذا كان خارج المصلي ولا يسمع صوت الناس اذ لم يسمع قبل السجدة وكثيره سواء
في التيمم والصلوة على الدابة فخرج المصلي من الدابة سبيل القليل والكثيره فلهذا فخرج الصلوة والافطار والجمع
على التيمم ولو كان مع المأزما وهو خاف على نفسه العطش جاز له التيمم ولو لم يسمع ريقه ما فان كان في غلب
طه لم يسمع في التيمم بل سأل فان لم يسمع بغيره عوض سبيل ولا يسمع في التيمم فان جاءه مقدار التيمم
او بغيره سبيل فان كان معه زيادة على الحاجة الزاد لا يتيمم ولا يسمع في التيمم ولا يجوز التيمم واختلفوا
في حد الغلوة على ان كان لا يسمع الا بضعف التيمم فهو غلوة وقال بعضهم لا يبرق في التيمم المقرون
فهو غلوة وتعتبر فيه التيمم اقرب الموضع الموضع الذي يبرق فيه الله ولو كان لا يسمع من زمزم قد رخص في
التيمم بحله للندوة او بغيره ولكن وجوبه على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قالوا ايجله ولكن يهتات عليه
وسلم قالوا لا يصح الدين الا هذا السبيل صحح عدي قالوا لو راى مع غيره ما يسمع بكل التيمم او بغيره سبيل
لم يسمع الله ولا يجوز له التيمم فان كان من رخصته الهبة كيف يجوز التيمم ولو لم يسمع ريقه ما فخير قبل
السبيل وصلى جاز فان سأل بعد ذلك اعطاه الله ما سأل من الاعادة ونسأله فافهم ثم اعطاه الله بعد ذلك
تدبره اعادة الصلوة ولو كان مع سور حار فاجتمع بينه وبين التيمم على نوحا بسور الحار وصلى مع التيمم وحلى
تلك الصلوة الصحيح ان لا تدبره الاعادة وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم نوحا بسور الحار وصلى لا تدبره الاعادة
ولو تيمم وصلى ثم افاق سور الحار تدبره اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سور الحار لو كان طورا جماعة
من التيمم من اذارا ما في صلواتهم قد لا يكون لاصح لكان الله ساجدا فحذرت صلوة الكل وان كان موطئا
لغيره فقال المالك لم يحتمل كل واحد منهم او قاله في حكمه فليؤخره فحذرت صلواتهم وان قالوا لا يحتمل
جميعا لم يقد صلواتهم المسافر اذا خرج في الصلوة بالتيمم ثم جاء انسا ومعدا فان يسمع صلوة فاذا سلم
فصلان منع حازرت صلوة ونسأله اعطاه مطلق صلوة وعنه محمد اذا راى الصلوة مع غيره آفة غلوة
انه يسمع بطلت صلوة التيمم اذا صلى بغيره التيمم ركعة في ركعة كوز من ماء يكون لاصح وقالوا لو كان
لغيره التيمم فحذرت صلوة وذكر الرجل وعنه التيمم على صلواتهم فاذا فرغوا سألوا الله ان لا يعطى الامام نوحا
الامام واستقبل الصلوة ويستقبل التيمم مع وان منع الامام والمقوم فضلة الكل راقه ولو ان الذي جاء بالكل
قال للتيمم قبل التيمم في الصلوة حثا حكم فليؤخره انتفض تيممهم ولو قالوا يوتيمم او يوتيمم لا ينفق

سبيل

تيممهم فتم من التيمم من صلاة الصلوة فجا رجل يا بكني لا صدم وقال من يدرككم الله ينتفض تيممهم فقام
من التيمم منهم تيمم التيمم منهم تيمم للوقوف وامامهم سترضا جا رجل يكون زما بكني لاصدم وقال
هذا الكون سبيل الله سبيلكم فحذرت صلوة التيمم على كبريت ولم يقد صلوة التيمم على كبريت لوجوه القدرة
على الله لكل واحد من الفريقين الاول دون الثاني ولو كان الامام سبيل فحذرت صلوة الكل في الصلوة
الامام ولو كان الامام سبيل التيمم ما لا لا يمكن للبيان فضلة الامام ومن خلفه الموقوفين والتيمم
للموافاة ما لا ينجيهم على الطهارة ما لا وحذرت صلوة التيمم من المحرم على الطهارة ما لا ولا يمكن
ان لا يكون للبيان فان كان الامام سترضا فضلة وصلوة الموقوفين آفة وصلوة التيمم فاصدر وان
كان الامام سبيل ما لا ينجيهم على سبيل كان حذرت صلواتهم سبيلان احد سبيلان والاخر سبيل فجا رجل
وقال سبيل فوضعا به ايها التيمم وسبيل فحذرت صلواتهم سبيلان احد سبيلان والاخر سبيل فجا رجل
فحذرت الفضل سبيلهم على الله وسبيلان فحذرت بعض الروايات ان على من لا يسمع في التيمم فحذرت
بعضه لا ينفق عن الكل لانه لا يسمع ويقر به ما لا يعلم يجوز تيمم عند الكل انما ينفق سبيل في وقت
فيما اذا تيمم وهو سبيل ما لا يعلم في التيمم سبيل السجدة وطريقه وقت ما قد لا يكون لاصدم فان كان
انما ملكا لاصدم فهو اولى ولا يمكن ان لا يسمع جميعا لا يسمع في الصلوة والصلوة التيمم لكل ولو كان الله
ساجدا كان التيمم اولى لان عليه فريضة وعمل الميت سنة والرجل يصلي امام الميت فيفضل الميت
وتيمم الميت وتيمم الميت ولو كان الله سبيل لا يسمع في الصلوة لان لا يسمع في الصلوة ولو سبيلهم
رجل فحذرت بكني لاصدم قالوا الرجل اولى لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمائة لا تصح اماه للرجل
قالوا لو تادم وهذا الجواب لا يسمع على قول من يقول ان هبة المشرك فيما يجزى العتمة لا يبرأ الملك وان
انقل بها الصلوة انما اذا انتهى الى سبيل وليس مع ولو كان له التيمم ليجزى عن سبيل الله وكذا لو كان مع
منه وليس مع سبيل قالوا هذا اذا لم يكن معه سبيل يصلي لذلك ان كان مع سبيل لا يتيمم ولو كان مع ريقه
منه لم يرك ريقه فقال ريقه انتظر حتى ينفق الله ثم ادفع اليك السبيل لا ينتظر فان تيمم ولم ينتظر
جاءه وكذا لو كان عيانا ومع ريقه سبيل فقال انتظر حتى اصلي ثم ادفع اليك سبيل لا ينتظر الى آخره
فان لم ينتظر وصلى عيانا حازرت قوله في التيمم ولو كان مع ريقه ما بكني لاصدم فقال لا انتظر حتى ادفع الصلوة
ثم ادفع اليك لانه لا ينتظر وانتظر في وقت التيمم ولم ينتظر لا يجوز الاصل عند في ٢ ان
في المملك لا يثبت للندوة بالندوة والامامة في الله يثبت القدرة بالاباحة الصلي بالتيمم اذا وصرا الله
بعد الفزع من الصلوة لا تدبره الاعادة ولو وجدته خلال الصلوة فحذرت صلوة وكذا لو وجد بعد الفزع
منه لكان قبل الشبهة وكذا لو وجد بعد الشبهة قبل السلام عند في ٢ ولو وجد بعد سلم تيمم واحدة
لم يقد صلوة ولو وجد بعد سلم وعليه سبيل ولو وجد بعد عاد الى سبيل السجدة فحذرت صلوة في قوله في ٢
ولو وجد بعد سلم بعد الاستدعاء الكمال الصلي بالتيمم اذا احذرت في صلوة فانه يسمع التيمم ان لا يسمع
زما فله تيمم حتى وجدا ذكر بعض العلماء فيما صرحوا به من سبيل سبيل سبيل سبيل فحذرت الصلوة

ولا يبرق في المسجد ولا يوق النيران ولا تحت المحبر لانا انما بتقديس الماحر وصونه بالحيات فاحذر الحيات
شرب ولا يلبس ثياب المسجد ولا يلبس ثياب الدنيا في ذلك كان الا لغيره من الملاحقة تحت المحبر لان البراري
ليست مسجد حقيقية وما تحتها مسجد حقيقية فان لم تكن فيه موانع فخره الزراب او تحتها محبر فليس بها على وجه
ولا يبرق على اساطير المسجد ولا على حيطانه من الدخان في القبلة وغيرها ويكره مسح الرجل والقبلة والردغة
باسطحة المسجد او بجذبه وان مسح بشفة حصر بلقانة المسجد لا يصلح عليها الا في الصلاة وان فعل
فلا يبرق به ولا مسح بتراب في المسجد كان الزراب محرم على ناحية غير منسوبة لا يبرق به ولا يلبس ثياب المسجد
كيولا غزلة ارض المسجد ولا مسح بشفة موضوعة في المسجد لا يبرق به لان الحنيفة ليست بالمسجد ولا كان
في المسجد غش خطاف لا يلبس ان يرمي به تنزيها للمسيح ولا يجوز للمسيح بتراب لانه لو دخل في النوا
والصبيان فيذهب حرم المسجد ومباهة ولو كان البير قدما حركه كبري نعم وان حرق المسجد لم يفسد
فيه شيء لحرارة المسجد ورجل اهل البيت اهل لا يبرق به وان حرقه اهل البيت اهل المسجد يحرق
ما خلف فيه سواء كان البير بغير المسجد او لا يضره كالحوض بترابا ملكه البير فاذن وكما علق رجل
ليس من اهل المسجد فبذلك لا يبرق به حصره فكل من كان ضامنا له فله ان يمسح به ويكره مسح المسجد
في المسجد لانه ميثبه البقية ويشغل مكان الصلوة الا ان يكون فيه شفعة للمسيح بان كانت الارض نيرة
لا يستقر اساطيرها في موضع المسجد لا يبرق به المسجد ولا يلبس ثياب المسجد تحت المسجد في موضع فيه محطه
المسيح جرت العادة من غير تكبير ولا يجوز لغيره من المسجد طرعا في موضع فيه مغشاه عند فاعل بعد حذر
ويصلح في كل يوم تحت المسجد مرة واحدة لانه كل مرة ولو علق ثياب الصلي في موضع المسجد
فاضربه ولم يتعد ذلك لا يجب عليه الا إعادة لانه يبرق به ويكره ان يخط في المسجد لان المسجد ارض الصلوة
دون الاكتاب وكذا الدورق او الفقيه اذا كتب باجر او المعلم اذا علم الصبيان باجر ولا يخلو بغير اجر
ولا يبرق به ولا يجوز مسحها اذا حذر الجوز المسجد خطاها في موضع فيه ويحفظ المسجد والصبيان والذكاة
ولا يدق الثوب دقا فاحذر من المسجد لا يلبس ثياب المسجد ولا يلبس ثياب المسجد ولا يلبس ثياب المسجد
كل من تعلق به شيء فليل لا يلبس للغير ليشامه المسجد ويكره الخوض في المسجد للصبي لانه ايام
او اقل منه غير المسجد فحذر من ذلك لانه ايام والترك اولي ويكره اتحاد الصياغة في المصيبة والتمتة
لان النوارث صغيرة او غايا ولا يلبس للمتكلم ان يبيع ويتبرع المسجد وتكلم في صلوة الجاهل في المسجد
الذي تعلم فيه الجماعة فالعامة المتأخرين ويكره الانحناء وسطا ويجوز سواء كان الميت والقدم في المسجد
او كان الميت في المسجد والقدم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد والقدم في المسجد واشتد
في وجه واحد ومما اذا كان الامام والميت وبعض القدم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد فالبعض
لا يكره لان سبيل الكرامة افعال الميت في المسجد واشتد الكرامة بين الامام وبين الميت وبعضهم كرموا
على كل حال لان العادة جرت في الصلوة لصلوة الجماعة باجر او موضع على جرة فلو لم يكره ذلك لما عذرنا لها
موضعا على جرة مسجد في على سواد المدينة قالوا لا يصلح فيه لان التورق العادة وينبغي ان يكون الجواب على

على تفصيل لكانت المذلة ففتح عترة وبني مسجد باذنا امام جازت الصلوة فيه لان الامام ان يجوز النظر في
هذا اولى وعبر كل من ذكر الله طرفة اوقاتا اذا بنى في ارض الفصيح حراما او حراما لا يلبس في الصلوة في
المسجد فلا يلبس ثياب الحرام والحائزوت وبخول الحائزوت لشري المساجد والصلوة في ارض غير المسجد شذوذ تكبر
لان بابي ذلك ويتفرق من ذلك لكانت المذلة فان لم تكن مزدوجة ولا مكرورة فلا يبرق به لان صاحبها لا يقر به
ولكانت مزدوجة ومكرورة فان كان بينهما مصادفة ومجبة او كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا يبرق به
اذا كان لمثل الرجل مسجدان يذهب الى اقدم ولما كان سوا يذهب الى احدث من ذلك فان لم يتساويا
فهو خير وان كان قدم احدهما اكثر فان كان فيها يذهب الى الذي قومه اقل ليكره الجمع بسببه وان لم يكن
يذهب حيثما حب وينبغي ان يكون الجواب على التسعيل ان كان موضع يقيم الناس فذكره ولو كان موضع يقيم
غيره يذهب الى اقدم امامه اصله وافقه رجلا على المسجد الحرام ككتبة الحج ولا يصلح في المسجد فانه يصلح
في مسجد منزله ولو كان قومه اقل وان لم يكن المسجد منزله فيكون فانه يذهب الى مسجد منزله ويوقف فيه و
يصلح وان كان واحدا لان المسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه منقذ مسجد لا يحضر مسجد احد قالوا
فيكون سويته ويصلح وحده فذا كان حب من يصلح في مسجد اخر رجل فانه لا يبرق به في الجماعة في مسجد
فان ذهب المسجد اخر وصلح فيه جماعة فهو حسن ولا يبرق به مسجد حقه وحده فحسن وان دخل منزله
وصلح فيه باهل فحسن وان دخل في مسجد ثم اقيم في مسجد اخر لا يبرق به ان خرج منه حتى يصلح في الجماعة الا ان
انما كانت لاهم صلوة في مسجد فليصلها في مسجد ولا يبرق به الماحر وقبل ان لم يبرق به في الجماعة الا ان
على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل يرضى عن الناس فاما اذا كان عالما او معروفا يذهب الى مسجد ويصلح
فيه ولا ينبغي ان يكون الجواب على التسعيل ان كان الرجل يرضى عن الجماعة فذكره وان كان من غير الجماعة
فلا يبرق به في المسجد غير مستدبره وان فاته التكبير الا في مسجد او ركعة او ركعتان فالأفضل
ان يصلح في مسجد ولا يذهب الى مسجد اخر لانه صان حرمنا فضيلة الجماعة في مسجد فلا يبرق به في مسجد
وقد اتمت الصلوة في حجرة ثم اتمت في مسجد اخر فانه يقطع الصلوة ويصلح في الجماعة بالمصلح اكثر الصلوة
ولما اتمت الصلوة في منزله ثم سمع الاقامة في مسجد او مسجد اخر فانه يتم الصلوة اذا كان امام المحن
رايا او اكل الزبد لان يتقرب الى مسجد اخر رجلا يرضى عن مسجد وجعل الله في القلوب حقا فان لم تكن
وسيط البراري والمخفر والتاويل والادان والافادة ان كان اهل ذلك وان لم يكن اهل ذلك في
ذلك اليه الحياتة وصلح في الجماعة لها حكم الماحر عند اداء الصلوة حتى يصح الاقامة وان لم يكن الصنف
مستقلة وليس لها حكم المسجد حتى في المروحة والرفق والحب وقفا المسجد له حكم المسجد حتى لو قام في
فناء المسجد واخذى بالامام مع اقتداؤه وان لم يكن الصنف مستقلة ولا المسجد بل انما هي ايات اتم
في باب صلوة الجمعة فقال يصح الاقامة الطافات والسدة وان لم يكن الصنف مستقلة ولا يبرق به في دار
الصلوة اذا كانت الصنف مستقلة لان الطافات بالسنة مستقلة بالمسجد ليس بها وبالمسجد طريق
فلا يبرق فيها الصنف فاما دار الصلوة مستقلة عن المسجد ليس بها وبالمسجد طريق فيسقط فيها

فان سبب ان اصاب السبل جازت صلوة فيحصل القعود فصار بين المدة من انزل الوضوء القبلة وصلّى من غير
 ظهره ان اصاب غير صلوة **الاسئلة الاذان** اذا اذن قبل الوقت يكره ويجازى الوقت وقال ابو
 لا يكره للصحة لاخير للبل لا يبادر ويكره الامان مع الحنابلة ولا يكره مع الجمهور رواية الظاهر ان
 يكره والاقامة يكره معها جماعة يكره اذا نهم فاذا اذن اذنا غير الصبي الذي يعقل والامة والحجوة وان كان
 الحبيب وثلاثة لا يجر اذانهم المحدث ظاهر الرواية والقاعدة ان اذن يكره ولا يبادر وكذا الركبة المهر
 والاف اذ اذن ركبا لا يكره ومنه خلافه وتجدد اذ اذن يرفع الاذان على الدوام وان لم يكن وجهه
 الى القبلة - حسن فقال للوجه ان اذن اقامة يوجب هتبا اذ اعنى على المقامه الاذان او
 في الاقامة يستقبل عينه وكذا اذا مات الحنفية الاذان اذ اقامة وكذا اذا سبقت له الاذان اذ اقامة
 فذهب فيقول ان يستقبل غيره او يستقبل مرارا مع اذا حضر المودعة خلا الاذان او الاقامة وتجن
 على الاقام ولم يكن هناك شرطه بمسألة استنباط وكذا اذا حضر الاذان اذ اقامة وتجن على الاقام
 يستقبل غيره ويتن على المدة او خارج المدة ولا يوقف في المدة جماعة من اصحاب السجدة انما
 في المسجد على وجه الحاذق حيث لم يسع غيرهم ثم حضر فمضى اصل السجدة ولم يعلق ما صنع العرق الاول فيهم
 فانه نزل على وجه البلر والاعلان ثم على ما صنع العرق الاول فلم يعلق الا بالجماعة على وجهها ولا غيرها
 الجماعة الاولى لانها ما اجتمعت على وضاعتها بالجماعة الاذان والاقامة فلا يجل حق الباقي ويكره اداء
 المكتوبة بالجماعة المسجد غير اذان واقامة لا فاكنا ولا يكره ابيوت والكره وضلع العرق الثاني الاذان
 العرق والمطرا ان لم يكن فان ترك الاذان والاقامة جاز وان اذنا كان اولي وان صلوا جماعة للامة
 ان تركوا الاذان للمكة وان تركوا الاقامة يكره وقيل للمكة الاذان ايضا وليس لغير المكتوبة ترك الوتر
 وصلوة العبد وصلوة الجماعة وجماعات النساء اذان واقامة ولا يلزم البطريرك الاذان وسوحيين القدر
 من غير ان يتغير فان تغيرت الجماعة او غيرها وبهت ذلك كره وكذلك قوله ان قال سئل لاية المولى
 لا يكره ذلك فيما الاذان لا اذنا اذ اذله حتى على الصلوة حتى على الفلاح لا يلزم فيه بار خالصة ونحو
 الحنفية اذا لم يكن علما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق تركها للغير ولا لغير المؤمنين ولا للامان ان
 ياذن على الاذان والامة اذ كان لم يشار لهم على سبيل كنههم عرفوا حجة نحو قوله كل وقت شيئا كان
 صانعا طيبه ذلك لا يكون اذ اذا اذن واحد بعد واحد على المارة يوم الجمعة قال سئل لاية الكوائ
 الصبي من الموجب للسعي وتركه التحارة مع الاذان الاول ليس له الحق بالكون للاول ولا ينبغي
 للمؤمن ان يسكنه الاذان اذ اقامة او يبيت للزسب بالصلوة فان كان يكلم يسير باليد لا يستقبل
 قالوا انهم الموقوف في الاقامة التي قوله قد قامت الصلوة لا التحارة انما هي مكانة وان شأني ان كان
 الصلوة اما كان الموقوف ولم يكن الاذان حقه عشرة ركعة واذا الاذان عند الله الا انه والاقامة
 سبعة عشرة ركعة حقه عشرتها كلمات الاذان والعرف وكلماته قد قامت الصلوة مريض واذا العجز
 له لجاد ناسبة عشرة ركعة حقه عشر كلمات الاذان والعرف وكلماته قد قامت الصلوة خيم من مريض وفي الجمع

وقام الى البناء ولم يتدبر الى جهة حتى وضع الامام واخذت يده استخف فلقبهم بعبود الى الله وسلم وقال بعضهم فيها
اربعا وكنت المرأة وهكذا اثنان من الاربعة قبل الظهر ثم اقيمت للظهور ولما كان الركعة الاولى ولم يسيها
فانه بينهما ركعتان واذناكم على راس الركعة الاولى والامام الى بكره من الفضل قالوا يقضي اربعا **سأله**
استبأما القبلة رجل صلى في الجهة مغربي فمك ولا يخرج من بين ان اصاب القبلة او كان اكثر رايه ذكر اوله
يظهر من كل شيء حتى يصعب فذكر الموضع فضلوته جازية وكنت بين ان اخطأ فضلوته فاسد ولا يستحب القبلة
فصل الى الجهة مغربي ثم كان بين ان اخطأ القبلة او كان اكثر رايه ذكر اوله بين مغلط شي فضلوته
وكنت بين ان اصاب فضلوته جازية وكان اكثر رايه ان اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام يستحب الى
المرضى في الصحيح ان لا يجوز صلوة وصلى الى جهة بالتي هي اثم لم يظهر من كل شيء او ظهر ان اصاب او كان في
اكبر رايه ذكر فضلوته جازية بالاتفاق وان ظهر ان اخطأ وكذلك عندنا ولا يشبهت عليه القبلة فتحرى
ووقع تحريه على جهة فاعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى فبين ان اصاب القبلة فضلوته فاسد وقت
الحاجة انه يكتفى عليه الكفر بهذا اذا تبين الامر بعد الفراغ من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الركن
الاول ومو اذا صلى الى جهة مغربي فمك ولا يخرج من ظهر ان اخطأ عليه الاستقبال لانه لو ظهر له ذكر بعد الفراغ
من الصلوة ثم اعادة الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة يستحب ان ظهر ان اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح
انه يتم صلوة ولا يستقبل لان صلوة كانت جازية لم يظهر الخطا فاذا تبين ان اصاب القبلة لا يغير حاله
وهو المسئلة الثانية ومما اذا شكر القبلة وصلى الى جهة مغربي فظهر ان اخطأ في خلال الصلوة ان اخطأ يستقبل
الصلوة لان صلوة كانت فاسدة ولهذا ذكره الاعادة هذا الفراغ فانه يستقبل ولا يظهر ان اصاب القبلة
فذلكما يستقبل الصلوة لان افتحها كصغيفها حتى لا يملك بموازاة صلوة لم يسلح بالاحاطة فاذا قرى حال البؤنة
البناء كلفه اذا علم بالاحاطة هذا الفراغ حيث لا يبعد ان لا لا يحتاج الى البناء وامانة المسئلة الثانية ومما
اذا اشكر وافتتح الصلوة الى جهة بالتي هي اثم تبين ان اخطأ في خلال الصلوة ان اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويصلي
على صلوة وان ظهر ان اصاب على صلوة لان افتحها كان صحيحا في البناء وامانة المسئلة الثانية ومما
ومما اذا تكلم فخرى الى جهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى فظهر ان اخطأ في خلال الصلوة ان اخطأ
او كان اكبر رايه ذكر ان يستقبل الصلوة وان ظهر ان اصاب القبلة فذلكما لان افتحها كان فاسدا ولهذا
لو ظهر بعد الفراغ ان اصاب القبلة ثم اعادة فليكن الاستقبال بطريق الاولى ولا تشبهت عليه القبلة
فصل الى ركعة بالتي هي اثم ثم رايه الى جهة اخرى فصل الى الركعة الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى اربع ركعات الى
الاربعة جهات روى عنه ابن عمر وروى ركعة بالتي هي اثم ثم رايه الى جهة اخرى فصل الى الركعة الثانية الى تلك الجهة
الثانية ثم تحول رايه الى الجهة الاولى اختلف في الشيخان ثم قال يتم صلوة الى الجهة الاولى ومنهم من قال
يستحب للصلوة رجلا تشبهت عليه القبلة فذكره ولم يكن بحفرة من باب الفضل بالتي هي اثم فظهر ان اخطأ حكمي
ابن رستم عتق بوانه لا اعادة عليه وكذلك لو كان المشتباه به رجلا فظهر سبيل لا محاب ومثله مشكلة
فصل الى بالتي هي اثم فظهر ان اخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال لا فله فلو كان بالتي هي اثم

عالمه وقد جعل الصلوة التي عليه لم يخرج من يومها ويعتبرها ولهذا قال ابو جعفر رجل فانه صلوة فريضة
عليه انما اية صلوة كانت فانه يصلي صلوة كل ايام يخرج عالمه رجل فانه صلوة فريضة
على نبي الطلوع حتى فرغ من الصلوة على المكتوبة لان قرآن النبي بكل جزء من هذه الصلوة مستقر فثبت
قرآن النبي في الجزء الاول وكذا في سائر أجزاء الطلوع فثبت انما مكتوبة كانت صلوة فريضة لما قلنا ولا يكره
الطلوع ثم يخرج من يومها الذي يصلي ركعة الفريضة وكذا المبروق اذا قام الى قضاء يلبس في ذلك صلوة
فكر من يومها المستحب ليخرج جازيا عما كان فيها لان حكم صلوة المبروق مخالف حكم صلوة المزدوج لا هذا
بالمزدوج ولا يجوز بالمبروق فكان منزلة الفريضة في الطلوع ولو اراد الرجل ان يصلي ظهر يومه وضوءه او وقت
الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت من يومها ظهر اليوم جائز لانه ما خرج الوقت من ظهر اليوم من وقت فانه لا يكره
ظهر اليوم فثبت من عالمه الا انه قد جاءنا عليه بنيت الاحاد وكذا في قضاء ما عليه بنيت الاحاد جازية لا يرى
ان الاسير اذا استب عليه رمضان فخرى شهر فصام فخرى شهر بعد رمضان جاز وهذا قضاء بنيت الاحاد
وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضاء ولا هذا اذا كان من غير
فان كان الامام فخر من المزدوج ولو كان مقدما فالتدري من يومها المزدوج ويؤخر الا هذا ايضا
لان الا هذا لا يجوز من بعض النية فان نوى الا هذا ولم يعين الصلوة لا يجوز لان الا هذا بالامام لا يكون
في الفريضة كونه في النفل وعلى بعضهم يجوز وكذا لو قال نويت ان اصلي مع الامام فذكر باب الحدث اذا
اقرى بالامام بنوى صلوة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلوة في الظهر او الفريضة اجزاء ايها كانت
لانه بنوى في ركعة صلوة الامام مستديرا فيصير ركعة صلوة ويؤخر الا هذا بالامام ولم يشر صلوة
الامام لكنه بنوى الظهر فاداهي الجملة لا يجوز لان اختلاف الفريضة مع الا هذا وكذا بنى الا هذا لكنه بنى
صلوة الامام بنوى فرض الامام لا يصح اقتداء ولا السجدة فرض الامام مقتديا به او بنى الشروع في
صلوة الامام لانه لا بنى الشروع و صلوة الامام صالحة بنى فرض الامام مقتديا به وقال بعضهم ان بنى
الشروع و صلوة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام فكل مع الامام يجوز ويكره
مقتديا به والاحسن ان سئل نيت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام ولو نوى الجملة ولم ينو الا هذا
بالامام اختلفوا فيه بعضهم جاز ولا كذلك لان الجملة لا يكون الا مع الامام ولو بنى الا هذا بالامام في صلوة
الجمعة بنوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جاز ولا كذلك ووجه اية الجملة حكم الا هذا واهاه اعلم ولو بنى
الا هذا بالامام ولم يحظر بالامام نية وعمره جاز اقتداء ولو بنى الا هذا بالامام وموثرى انه زيد
فاذا سجد وعمره اقتداء وان العبرة لما يرى وهو قد نوى الا هذا بالامام ولو قال اقتربت
بزيدي او بنى الا هذا بزيدي فاذا سجد لا يصح اقتداء وان العبرة لما يرى وهو نوى الا هذا بزيدي
هذا كانه القدم اذا قال نويت ان افعل صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخر لا يجوز ولو بنى
قضاء عليه من القدم وموثرى ان عليه صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخر جاز ولو بنى الشروع
في صلوة الامام والامام لم يشترع بعد ويؤيد علم بذلك يصير شراكة صلوة الامام اذا شيع الامام لانه

حيث

ما قصر الشروع في صلوة الامام للحال انما قصر الشروع في صلوة الامام اذا شيع الامام ولو بنى الشروع في صلوة
على نفل ان الامام قد شرع ولم يشترع الامام بغيرا فقلنا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان التدري يرى شخص الامام
فقال اقتربت بهذا الامام الذي هو عبدالله فظهر انه جعفر جاز وكذا لو كان في آخر العتق لا يرى شخص الامام
فقال اقتربت بالامام الذي هو قائم به المحارب الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر جاز ايضا لانه عزة بالاشارة
فلت التسمية وينتج للتدري عند كرامة القدم لانه لا يعين الامام لكن يقول نويت الا هذا بالامام الغلام
وهذا المحارب فاصلي الامام فاما صلى تلك الصلوة فاذا بنى ذلك جاز وكذا صلوة الجماعة لا ينتج ان
يعتبر الميت بنى بنوى الصلوة على فلان الميت لان المتدري اذا كان بعيدا لم يثبت بحكم التكليف الميت غير
ذلك ولكن ينتج في حق الا هذا بالامام في الصلوة على الميت الذي يصلي عليه الامام المتدري في النية يحتاج
الى ان ينوي اربعة اشياء بنوى الصلوة وتعين الصلوة وينوي الا هذا وينوي القبلة ولا افضل من ينوي
الا هذا عند افتتاح الامام فان بنى الا هذا حين وقفا لامام سرقه لانه جاز عند اكثر المساجد والمزدوج
يحتاج الى ثلاث نيات نية الصلوة ونية بنى الصلوة وتعين بنى القبلة ونية نية الكعبة بنى عرصه
الكعبة لا اله الا الله فان بنى الصلوة ولم ينوي الصلوة من كان سارعا في النفل لان السلم لا يصلي لغيره تعالى
ولو ترك نية اية صلوة لا يجوز من الفريضة بالامام والامام بنوى بنوى المزدوج من نية نية فلا يحتاج الى
نية الامام حتى لو بنى ان لا يؤمن فلانا فلان واقرى جاز رجل لم يعرف الصلوات الخمس ومن
على الصلوات الا انه كان يصليها من سوا جهتها لا يجوز وعليه قضاء وان لم ينوي الفريضة وكذا اذا علم انها
فريضة وسنائة ولم يعرف الفريضة من نية ولم ينوي الفريضة جميعا لا يجوز المكتوبات ولو بنى الفريضة
في الكراهة ولو كان لا يعلم بعضها نية وبعضها فريضة ففرض الامام وبنى صلوة الامام جازت وان
كان يعلم الزاوية من النوافل لكن لا يعلم ما في الصلوة من الفريضة وسنة جازت صلوة لانه بنى الفريضة
صلوة وان ام هذا الزاوية من سوا يعلم الزاوية من النوافل ففرض الامام وبنى الفريضة الكراهة جازت صلوة
اما صلوة القدم فكل صلوة ليست لها نية قبلها كصلوة العصر والمغرب والافتاء يجوز صلوة القدم لغيرها وكل
صلوة قبلها سنة منها كصلوة الظهر لا يجوز صلوة القدم وانما نيت السنة لا اراد الا افتتاح كبره ويرفع
يده فيصير شراكة الصلوة واختلف في وقت الفريضة وكيفية اما وقت الفريضة من صلاة التكبير فقلنا انه
بما في عند بداية وقتها عند ختمه وكيفية اما الفريضة ابو جعفر قال ينتهي وقتها واصابها وبها فاما
ان التكبير ثم اصابه ولا يبعث بين اصابعه كل التزج ولا يبعثها كل النصف الا يبعث بين اصابعه كل التزج
في الركعة ويضع كل النصف في السجود ويرفع يده قبل اذنية ويمس طرفها بما في تحت اذنية واصابعه فوق
والا نية رفع اليد كما في الركعة ودواته الخن على ٢٠ وقال جعفر بن عثمان بن مرقع المازني في صلاة
تكميها ويرى في ذلك حديثا وكذا في السجدة بكثرة الافتتاح عندنا من شرط وقال ابن ابي ركن في صلاة
الخلاص فظهر لنا ان النفل على النية الفريضة عندنا لا يجوز وعندنا لا يجوز وان افتتح الصلوة الجهر او بالهليل
او بالسبح فقال سبحان الله او قال الله اجل او قال اسعظم او قال اسد او الرب لم يرد او قال لا اله الا الله

او قال لا ارفعها او حرك الله بصيرتكم في الصلاة وكذا لو قال اللهم يصير شارقا عند الفجر ولو قال لا ارفعها
 او قال اللهم اغفر لي ما يصير شارقا لا يصير شارقا ما يخرجنا ولو قال الكبري او قال لا ارفعها او قال لا ارفعها
 شارقا وسوكل قول في حق الله ما على قول في حق الله اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارقا الا بالخطا الكبير ولو قال
 بالتكبير فذلي بزر كسنا وقال خذلي بزر كذا او قال بام خذلي بزر كذا يصير شارقا عند الصلاة فذلي في حق الله
 وقال صاحبنا لا يصير شارقا اذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف اما قول القرآن في الصلاة بالقرينة عند
 الاجتهاد يجوز ولو كان يحسن العربية وعندها اذا كان يحسن العربية لا يجوز وتند صلوة كذا ذكره في مسند الائمة
 المولى في حق هذا الخلاف جميع اذكار الصلوة من التهليل والتسليم والركوع والاقبال والاعتناء وكذا كل ما ليس
 واستحب بان قال بالقرينة يارب يا مرفا اذا كان يحسن العربية تند صلوة وعنده لا تند وكذا كل ما ليس
 بعربية كالركعة والفجوة والتبطين وتبني على فداء القرآن بالقرينة سائل تلك احوالها فانه اذا
 كتب تنوير القرآن بالقرينة عند الاجتهاد لم يكرهه والجب وعلى قول اهل الحديث لا يكره وقول
 صاحبنا في هذا منتهى الصحيح ان قولها كقولها لانها باضرات بالاحاطة والذلة الامم اذا تعلمت بحدوث
 من القرآن مخز فانه يخرجها بالقرينة عند الاجتهاد يخرج من كونها لا يجوز صلوة الا بقرينة ما تعلم وموافق
 ابو حنيفة في قولها لا يحسن العربية كقول في حق الله وعلى من يخطئ في حق الله ان لا يحسن العربية
 في صلاة الجنازة لودعي الامام بالقرينة يجوز ويصح اقتداء الناس به فذلي في حق الله سواء كان يحسن العربية
 او لا يحسن وعندها اذا كان الامام يحسن العربية لا يجوز ان يدعي بالقرينة ولا يجوز صلوة ولا صلوة العقيم
 وان كان لا يحسن العربية فحز صلوة واقتداء من لا يحسن العربية باجل يصير صلياً وصد فعله هذا في
 المكتوبة اذا كان الامام لا يحسن العربية واخذ في ركعتين العربية كونه فذلي في حق الله وعنده لا يجوز بقرينة
 القاري اذا اهدى ما لا يحسن العربية واعلم وتولى آية السجدة بالقرينة على قول في حق الله عليه وعلى سجد السجدة
 علم الساجع انها آية السجدة اوله يعلم وعلى الثاني ان خبر الساجع انها آية السجدة وعلى قولها ان كان الثاني
 يحسن العربية لم يكن تلاوة اصلاً ولو كان لا يحسن ففي تلاوة في حق الله وانما الساجع ان علم انها آية السجدة
 تلاوة السجدة ولا فلا وتكبر للمعنى مع الامام فان قال للمعنى امر اكبر وقوله اكبر وقع قبل قول الامام
 ذلك قال الفقهاء ابو جعفر في الاصح انه لا يكون شارقاً عند ركوعه وكذا لو ادرك الامام في الركوع فقال الله
 اكبر الا ان قوله الله كان في قيام وقوله اكبر وقوله لا يكون شارقاً عند الصلاة واقبلوا على المعنى
 لو وقع قوله الله قبل خلع الامام عن ذلك لا يكون شارقاً عند الصلاة في الظاهر القول وانما في حق التكبير
 الافتاح ما بين الشاء بقوله سمى الله الى قوله اما ما كان او مرفوا او مقدياً وانما كبر الحق قبل
 تكبير الامام هل يكون شارقاً عند صلاة نفسه الثانية الاصل في ذلك ان يكون شارقاً في رواية الزاد لا يكون
 شارقاً حتى لو لم يكن منهم لا تنقض جهارة فعله ذكره الاصل فذلي في حق الله وما ذكره الزاد وقوله
 قبل الافتاح ليس في الصلاة بقرينة الافتاح بالخطا والحاروة لا يصير شارقاً وابوس من قبل الخطا
 والحار لا يصح اما ما لا خلاف في القول وكاف في التكبير في حق الله على السري تحت السرة وكذا ذكره

تكبيرات العبد وكبيرات الجماعة والسنن وبركة الفضة بين الركوع والسجدة ولا تقول وجهت وجهي الى الله
 لا قبل الشاء ولا بعد وجعل في حق الله انما في حق الله التكبير بقوله وجهت وجهي الى الله في الركوع والارض جميعاً
 وما انما المستركين صلوة وشكى وحيا وما في حق الله العابد لا يركب ويدركه ما انما المستركين
 بعض الروايات وانما اول السليمة وعنده في حق الله لو قال ذلك قبل التكبير لا حصار القرب فهو حسن ولا فضل
 في تكبيرة الافتتاح فذلي في حق الله ان يكون تكبير للمعنى معارفاً لتكبير الامام وعلى قول صاحبنا يكبر بعد تكبير
 الامام فان كثر معارفاً للامام لا يصير شارقاً عند الصلاة احدى الروايتين عن حق الله وعلى قول في حق الله يصير
 شارقاً واختلفوا في تكبير المعنى عند حق الله في حق الله يصير بعد الامام وعلى قول في حق الله روايتان رواه
 مسلم معارفاً لتكبير الامام قال الفقهاء ابو جعفر المختار في حق الله لا سلم الامام في حق الله يصير بعد الامام
 وما في حق الله يصير بعد الامام في حق الله فان لم يكبر المعنى مع الامام وكبر قبل خلع الامام في حق الله
 القرآن كان محذوراً في تكبيرة الافتتاح ولا تقول في حق الله وجعل ثانياً ولو ادرك المعنى للامام في الركوع
 فانه يكبر الافتتاح قايماً وترك الشاء ويكبر ويكبر وان ادرك الامام في السجدة فانه يكبر الافتتاح قايماً وباقية
 الشاء ثم يكبر ويسجد وكذا لو ادرك الامام في السجدة ولو ادرك الامام بعد من قبل الركوع قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل في حق الله ان لا يصح وقال غيره ما بين الشاء وبين ان يكون الحار في التكبير
 ان كان الامام يحسن العربية لا ياتي بالشاء ولكن ليس بالقرينة في حق الله ولو كان السجدة لم ياتي بالشاء
 في اول الصلاة فقام الى خطا يلحق ذكره الكليات ان ياتي بالشاء اخدم في حق الله ولم يذكر فيه خلافاً في حق الله
 من الشاء يعوز اما ما كان او مرفوا فلا يجوز ان يكون مستديراً فذلي في حق الله والحق اذا قام الى
 قفها يلحق بالواو السجدة كان حسناً والتمتاز في السجدة هو اللفظ المقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 وقال الفقهاء ابو جعفر المختار في حق الله يستعيد بالله من الشيطان الرجيم يكون موافقاً للكتاب سنة وهو قول
 فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله ثم يقرأ في القراءة ولو كان اما او مرفوا ولو كان مستديراً لا يقرأ فان
 كان الامام اشياً لا يصح اقتداء القاري في حق الله فان كان يحسن ويصح اقتداء به في زمان الافتتاح ولا يصح
 الاقتداء بالافتتاح بالخطا وعلى قول آية السجدة لا يصح الاقتداء بالصياح والتمتاز المطلقة ولا يصح
 اقتداء القاري بالخطا ولا بالاحسن ولو صلى الا في وجهه ويحب قاري يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلوة
 الا في وان لم يكن القاري الصلاة جازت صلوة الا في ولا يصح اقتداء الا في بالاحسن ويصح اقتداء
 بالاحسن بالخطا الا في اذا اهدى بالقاري فعمل سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل في حق الله لا تند صلوة لان صلوة كانت بقرينة وقال غيره تند صلوة لان يتيقن حاله ولا يصح اقتداء الكا
 بالقاري ولا اقتداء بالصياح بالصياح ولا اقتداء بالافعال بالافعال ولا يصح اقتداء
 بالتمتاز بالافعال في وقت ومعد وكذا التيمم اذا صلى ركعة من العصر ففعل التيمم فجاهاً واخذ في
 هذا العصر لا يجوز اقتداء ولا يصح اقتداء الركوع والافعال بالافعال ولا يصح اقتداء القاري بالافعال ولا يصح

وسجد ولا يصح اقتداء المفسر بالمتفرج على القلب مجز ولا يجوز اقتداء المفسر من المفسر عند اختلاف الفرضين
ما كان احداهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر وكذا صاحب الظن اذا لم لا يصلي الجمعة او الامام يصلي الجمعة
يصلي الظهر وكذا ظهر النفس وظهر اليوم فمضان مختلفان واختلاف المكانين غير ان اختلاف الفرضين في ذلك
غير ثابت اذ لا يجوز اقتداء من يصلي ركعتين ومن يصلي ركعتين ومن يصلي ركعتين اذ يصلي اربعة ركعات
لا يجوز ولا يجوز ان يصلي ركعتين فقال رجل احرمه على ان يصلي ركعتين فكيف لا يجوز ان يصلي اربعة ركعات
جاز ولا يجوز ان يصلي ركعتين فربما اختلف وقال وانه لا يصلي ركعتين فاذا صلى كالف بالنادر جاز
وكذا اقتدى النادر بالنافع يصح ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما بمسجود فاقضى احدهما بالآخر ركعتين
الطواف يصح اقتداءه بغيره اقتداء النادر بالنادر ولو طاف كل واحد منهما بمسجود فاقضى احدهما بالآخر ركعتين
اصح من اقتداءه بغيره اقتداء النادر بالنافع يصح ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما بمسجود فاقضى احدهما بالآخر ركعتين
وم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز اقتداء من يصلي ركعتين بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
رجل يصلي ركعتين بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
في الغنم لا يجوز اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
واختاروا بالامامة قضاء تلك الصلوة او اقتدى بعض الغنم ببعضهم اقتداءهم بغيرهم اقتداءهم بغيرهم
بالتيمم في قولنا في وقتهم وكذا اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
بغيره ولا يجوز اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
فقد انما كان لا يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
اقتداء النادر بالراكب اما لا يقع لغيره لا يقع ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
صارت لغناه وقال غيره لا يصح صلاة الامام في هذه المسائل جازية الا اذا كان الامام اميا واقتدى
به العاري فان صلوة الامم لا يجوز وكذا الاخرى اذا اقتدى الامم فلا يجوز صلوة الاخرى ايضا وفي
كل موضع لا يجوز الاقتداء به يكون المقتدى شارعا في صلوة نفسه ورواية باب الحديث لا يصح اقتداءه بغيره
في ما رواه الزيات حتى لو مقتدى لا يتفق عليه في رواية باب لا اذا ان يصير شارعا في صلوة نفسه بغيره
الحديث قوله وما ذكره باب الا اذا ان اقتدى بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
وعلى قوله لا يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
الغناء في صلوة وقوله لا يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
عليه تلك الغاية واقتدى بما فرم سني الامام الحديث فربما يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
ابو بكر محمد بن الفضل في صلوة المقيم لا يقع في مكان امامه من الامام ولا يصح اقتداءه بغيره
لا يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
لاشأن من يختلف بغيره بغيره المارة بغيره المارة بغيره المارة بغيره المارة بغيره
ولم يختلف امره في صلوة النساء ولم تنفصله الرجل ولو ان الرجل الذي لم تنفصله بغيره

واحدة منهم كان منعت واحدة منهم قبل خروج الامام من المسجد وكذا التواضع في صلوة الرجل لا يقتضى له
يرى امامها وروى الحسن بن احمد قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
الى هذا امام سبعة ائمة في الصلوة فاقتدى به رجل قبل ان يخرج من المسجد صلى على منعه الى جعفر ان كان صحيح
اقتداءه وانما المدة الاصل الى هذا ويصح الاقتداء باهل الامم الا المجتهد والقدرة والرافعة العالي
ومن سئل عن اقتداء القرآن في بعض الروايات الا الخطأ فيه وكذا الشبهة لا يجوز الصلوة عليهم اما من سواهم
صح الاقتداء بهم وكذا الاقتداء بغيره وكان سورا ما قبل الزوايا والنسب مروى في ذلك عن الامم وعلى ذلك لا ينبغي
للقوم ان يؤمنهم صاحب خصوصية الدين ولا يصح رجل خلفه جاز قال النفع ابو جعفر كذا ان يكون مراد
الافس الدين يا خرون وقد اقبل الكلام وعرف من هو مطلبه بالدين بالخصوص فقد تردى في طلب
القال بالكلية فقد افسد في طلبه غيب الحديث فتد كذب واما الاقتداء بشعوب المذنب قالوا
لا يجوز اذا لم يكن متحبا ولا شاكيا له اياه ولا منجفا في حقها فاحتمل في ذلك ولا شك ان جاز
الغريب كان فاحتمل ان يكون توضيحا خارج النجس عن التبريل ولا يجوز ان ياتوا بالمال القليل الذي
وقعت فيه النجاسة الفاسق اذا كان يات ويحضر الغنم عندهم بغيره فاقضى الغنم في صلوة الجمعة بغيره
به ولا يجوز الجمعة اياه لان في الجمعة لا يوجد غيره ومن سئل عن اقتداءه بغيره في الصلاة خلف كل من
واحد المارة غير الجمعة في المكتوبات فهو بغيره ان يقول المفسر لا يصح ولا يصح بذلك ان قصده الصلوة
خلف كل من سئل عن اقتداءه بغيره خلفه فاسق او شيعي يكون محظورا في الصلاة لارواحنا في الحديث لكن لا يالين
يصلي خلف من قال لا يصح خلفه في عامه فكيف يصلي خلفه في عامه فكيف يصلي خلفه في عامه فكيف يصلي خلفه في عامه
والعلمون الا ان اصحابا اقتداءه بغيره اهل المسجد لا يصح اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
الرجل اذا قلده لغيره وحسن اهل وغيره افضل منه وكذا الاولى اما الكلية فليس لهم ان يولوا الخلاف الا
افضلهم وهذه المصلحة خاصة وعليه اجتمع الامة وكذا اختار بعض القوم لهذا وبعضهم لا يفرق بين
الاكثر رجل ام قوما وحدها يعرف ان كانت الكرامة لغيره او لا هم اهل بالامامة منه كونه ذلك وان
كان جواحي بالامامة لا يكره لان الجاهل والفاسق يكره ان يؤمن العام والصالح رجل ام قوما ثم قال
كنت محمدا فان جرحي على السلام ولا يتقبل قوله وصلاحهم جاز وكذا لو قال صلى بكم المذنب بغير وضوء
وسماحة لا يتقبل قوله وان لم يكن كذلك واقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره اقتداءه بغيره
انما قلده على اية فعلية بهم جازت صلواتهم ولو لم يقتض بغيره لا يجوز اقتداءه بغيره المارة بغيره
ان صلى بالناس جازت صلواتهم ولو اقتضى ان يهدوا بغيره بغيره اياه في ولا يجزى والعبد ولد الزنا
وعزيم اولى وقد مر في الاذان لا يصح لغيره ان يؤمن الناس وعلى بغيره تصاويرها سحره بالثاب
وكذا في صلوة اصبه عام في صوت صغيره او صلى معه ودام عليها فاما في المقتدى اذا رأى على ثوب الامام
نجاسة اقل من قدر الدرهم وعندها انها مارة جاز في الصلوة وهذا الامام انها لا تقع جازت صلوة الامام ولا يجوز
صلوة المقتدى لانه يمتد في الصلوة الامام وقال الاقتداء به ولو كان رأى الامام لشئ من القليلة في

انما لم يعلم بانها في حيز صلوته المندى لانه معتقد حيز صلوته الامام وصحة
 الاقتداء به المتدلى اذا اقتدى بالمتدلى فاحترق الامام وخرج غلبه من تحت التخل فتخلت صلوتهما
 وان لم يتخلف جازت صلوته الامام وصحت صلوته المندى وهي مثل التماسه وكذا العتمة اذا اقتدى
 بالمتدلى فخرج الوقت فاحترق الامام فهو على هذه الوجهة ويكره ان يكون الامام في مكان اعلى من المتدلى
 وعلى العكس لا يكره ذكره في النوادر وعليه عامة المشايخ والارتفاع المذكور معتد بقائمة الوسط ذكر الكفر
 اذا كان بين الامام وبين المتدلى طريق لكان صليفا لا يمت فيه المحلة والا وقر لا يمت في الاقتداء ولكن كان
 واسعا في هذه المحلة والا وقر شئ فان قام المتدلى عرض الطريق واقتدى بالامام جاز ويكره
 اما الجواز فلا ان قام في الطريق لم يبق بينه وبين الامام طريق يمت فيه المحلة فان قام رجل اخذ
 خلف المتدلى وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوته تنقطع عن الطريق مكره وخالف
 في حق من خلفه وجوبه كعدمه ولو كان على الطريق ثلثة جازت صلوته من خلفهم لان الثلثة صف واحد
 الروايات وعندنا قال الصنف لا يمت في الطريق حايلا وكذا لو كان خلفه اثنان على فليس قول في حق
 يجوز صلوته من خلفهما وعلى قولهم لا يجوز صلوته من خلفهما ولو قام الامام في الطريق واصطفى ان يمت
 خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين خلفه الطريق مقدار اربعة اذ في العجالة جازت
 صلوتهم وكذا في اربعة الصف الاول والصف الثاني في آخر الصفين ولو كان بين الامام وبين المتدلى
 متر بجري في الزقاق بين الاقتداء لغير البني لم يسع مع الامام مكان بينه وبين الامام نهرا وطريق
 او صنف من التماسه وانهم المعلقون والطريق المطلق ما يكون كثيرا وحذا كبيرا فاقتدا ولو كان بينهما حائط
 ذكره الاصل اذا بين الاقتداء لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة فاجابه به وانسان من السجدة
 سجدوا بصلوة وروى الحسن بن احمد ان الحائط بين الاقتداء لما روي عن عيسى بن اذ قال كان بينه
 وبين الامام نهرا وحائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكره الاصل محمول على اذا كان الحائط قصيرا
 اثناسه مقدار الفرجة بين الصدين ذراع او ذراعان كما يكون بين السجدة والصفي والستونى واذا ذكره
 النوادر محمول على اذا كان الحائط من الحجر او الدرابنة يكون اوسع من الفرجة بين الصدين فان
 كان الحائط كبيرا وعليه باب منفتح او ثقب لواراد الوصول الى الامام يكره فلا يمت عليه حال الامام
 او روي عن الاقتداء في قديمه ولو كان عليه باب مشدود او عليه ثقب صغير مثل السجدة لواراد
 الوصول الى الامام لا يمكن لكن لا يمت عليه حال الامام اختلعا فيه ذكر حسن الماية المحلواني في الجعة
 في هذا الاستثناء حال الامام وعدمه يشاهد لا يمكن الوصول الى الامام لان الاقتداء متابع ومع الاستثناء
 لا يمكن المتابعة والفرق بين هذا الاختلاف وروينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عاتية به والذين
 يصليون بصلوة ويحسبهم انهم كانوا يتكلمون من الوصول اليه حجة عاتية ولو قام على سطح المسجد
 فاقتدى بامام المسجد فهو على هذا التفصيل ايضا لكان السطح باب المسجد ولا يمت عليه حال الامام
 صح الاقتداء في قديمه وان لم يكن له باب في المسجد لكان لا يمت عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم

في حيز صلوته الامام
 في حيز صلوته الامام
 في حيز صلوته الامام

وان استتب عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في الميزنة مقتديا بالامام في المسجد وان قام على الجدار الذي يكون
 بين دار المسجد والمندى ولا يمت عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على طرقات وداره متصل بالمندى
 لا يصح اقتداءه ولو كان لا يمت عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كمنه المتخلل فكان المكان
 متخللا الماء البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط فلم يمت عليه المكان وعندنا ان المكان يصح الاقتداء
 الا اذا استتب عليه حال الامام ولو قام خارج المسجد على مكان متصل بالمندى وقدمت قبل هذا وكذا لو
 كان في المسجد حائط منبر جري لكان صغيرا لا يمت ولو كان كبيرا فعلى اقتدير الذي ذكرنا يمت ولو لم يكن
 بالناس كجباله صلوته المندى جازت صلوتهم ولو كان بين الصنوف فضاواش وان كان الجبال عند دار
 الصلوة لها حكم المسجد ولو اقتدى برجل في الصنوف بينه وبين الامام مقدار ما يمكن الاضطفاف صح الاقتداء
 وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام اقل من ثلاثة اذرع لا يمت في الاقتداء فقدم صلوته على غير ذلك في
 المسجد ومقتدا بهم نهرا او طريق لا يجوز صلوتهم لان الطريق وصف اقتداءه لا يمت في الاقتداء فان كان
 ملائمة ظاهر الرواية تشد صلوته ملائمة الرجال في كل صف الى آخر الصفين ويجوز صلوته اليافز
 وان كن صفا واحدا تشد صلوته الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلثا فهو صنف على لا يجوز صلوته الكل وان
 كان الذين فوق الظلة بمكانهم من تحتها جازت صلوته من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام
 ولا محاذات منها المكان الكامل فلا تشد صلوتهم كرجل وامرأة صليا صلوته واحدة وسبعا حائط جازت
 صلوتهما الصلوة على الزقاق التي يكون في المسجد لكان محبسا كانه في المسجد يكره ولو كان لا يجز
 لا يكره اذا صافق المسجد على القدم لا يسع بان يقدم الامام في الحائط لكان العذر وان قام من غير عذر
 كره المندى اذا تقدم على امام لم تجز صلوته ولو كان المندى اطول من الامام وراشه عند السجود يمت
 قبل راس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها البيت لكان قدمها محذاه فم الزيج
 لا يجوز صلوتهما بالجماعة ولو كان قدمها خلف قدم الزوج الا انها طويلة يمت راسها في السجود قبل راس
 الرجل جازت صلوتهما لان العتمة للقدم الا ترى ان صدر الحزم اذا كان رجلاه خارج الحزم وراشه في الحزم
 محذاه ولو كان على العكس لا يمت وكذا لو كان راس الامام وصليته على الحائط وقدمه خارج الحائط
 لا يكره ولو كان قدمه الطاق يكره اذا خرج الامام من تحت حيزه فارد ان يسلم فاما قال السلام اقتدى
 برجل قبل ان يسلم عليه لم يكون شراعاة صلوته الامام لان قوله السلام كلام تام الا ترى ان المصلحة
 اذا اراد ان يسلم على غيره فقال السلام ثم ذكر ان الله الصلوة فكت فانه يكون خارجا عن الصلوة اذا
 اقتدى بالامام لا يروى عنه مقيم او ساخر قالوا لا يصح اقتداءه لان العلم بحال الامام من كل اداء الصلوة
 بالجماعة وكذا يقبض الامام من المندى اذا ادرك الامام في الركوع فكيف يمكن ان يكون شراعاة الصلوة الا
 ان يكون الى السلام اقرب لان حيزه كبير الاقتراح هو السلام اذا انتهى الى الامام في الركوع فكيف يمكن
 كبير الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلوته ويكون الاقتراح وان كبر وهو راكع لم يجز الا اذا كان
 ان حيزه كبير الاقتراح هو السلام اذا صلى باليمن في السجدة غير جيم الجمعة فقام صف خلف الامام عند

في حيز صلوته الامام
 في حيز صلوته الامام

في حيز صلوته الامام
 في حيز صلوته الامام

المقصود وقام صفاءه آخر الخبر تكلم الناس في ذكر القدر المستبذرة واقباله وقالوا ان لا يقرأ الى
 الصواب ان يقال ان كان الامام في المقصورة والقدم لم يبرأ خاصة يجوز وكذا لو كان الامام في سجدتين او في
 سجدتين خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقدم في سجدتين فليجوز وكذا في سجدة واحدة اذا قرأ
 من غير ما كان ومرة في ذلك في كل موضع يصح الاخذ به لا يكره الوجوب اذا صلوا على الراجح جماعة
 جازت صلاة الامام ومكانه على ما به ولا يجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية اذا قام الامام الى الثالثة قبل
 ان يفرغ المقتدى من التشديد ثم يقدم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشديد فانه يتم
 التشديد ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشديد وقبل ان يصلي على الشروع
 فانه يتم مع الامام بخلاف التشديد لان قراءة التشديد واجبة وهذا يلزمه التوسيع سائيا بخلاف الدعاء
 والصلوة على السليم ولو تكلم الامام ان يفرغ المقتدى من التشديد فانه يتم التشديد لان الكلام بمنزلة السلام
 ولما احدث الامام مستمدا قبل ان يفرغ المقتدى من التشديد فانه لا يتم التشديد ولو فرغ الامام من التشديد
 او ابعد قبل ان يفرغ المقتدى من التشديد فانه لا يتم التشديد ولو فرغ الامام من التشديد فانه لا يتم التشديد
 فلا يكره اليه وقال بعضهم يتم التسليم لنا لان من التمسك بغيره في الصلاة لم يبيح لنا وتكره
 الامام في التشديد قبل ان يفرغ المقتدى من الفوت فانه يتاح لان الفوت ليس بوقت ولا تشدد وتكره الامام
 في الفوت ولم يفرغ المقتدى شيئا من الفوت ان خاف فوت الركوع فانه يركع ولو كان لا يخاف فليست ثم يركع
 وتفرغ المقتدى من التشديد قبل فريضة الامام فذهبوا وتكلم جازت صلوة لان قام الصلوة بتعلق القعدة
 دون القراءة وقد فت فتدة الامام في حق المقتدى ركعتي الفوت ولم يركع في رفع راسه من الركوع
 فانه لا تضمنت لان هذه القعدة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وبسبب سببها آخر الصلوة وجب
 صلى وحده فيما قدم واخذوا به بعد اصاب الركعة او ركعتين من سبق الامام الحديث فتاخر وتختلف
 واحكام القدم ولا يدرى الامام انما صلى الامام الاول ثم بقي عليه ولا يعرف القدم ايضا وقد خرج الامام
 من السجدة فلو كان الامام سبقت المحرك ومواقم فان انما صلى ركعة ويعتقد قد التزمه ثم يقدم وتتم
 صلوة نفسه ولا يتابع القدم في ذلك لكن يكت القدم الى ان يفرغ الامام انما صلوة فانه فرغ الامام قام
 القدم ويخون صلواتهم وهذا لان الامر حاله محتمل ان كان بقي على الامام الاول آخر الركعات فحينئذ
 انظر تلك الركعة تتم صلوة الامام فلو اذروا به بعد ذلك فيما مضى من صلوة القدم من صلواتهم ولا يتحقق
 اسبابا للبقاء وهذا قبل ان يفرغ المقتدى من الصلوة لا قاله لان على الامام الاول ان يركع ركعة واحدة
 فلو لم يركعها ما انقضا قبل ان تام صلوة الامام الاول من تشد صلواتهم وكان الاقرب الى الصواب ما قلنا
 رجل اثنى بالامام في المغرب بجزء الشطر فبطلت الامامة اربع ركعات وقد صلى ركن الثالثة وتاب المقتدى
 في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل تشد صلوة المقتدى لان الرابعة وجبت على المقتدى في الشروع
 وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على نفسه اربع ركعات بالشد والشد في حق غيره فلا يجوز صلوة
 المقتدى اذا انى بالركوع والسجود قبل الامام من المدة على حق اوجه الدلالة ان بالركوع والسجود

منه

قبل الامام وبعد الامام او في الركوع قبل الامام وسجد مع الامام او في الركوع مع الامام وسجد قبل او في
 بالركوع والسجود قبل الامام ثم يركع الامام في آخر ما في الركعات كلها فان انى بالركوع والسجود قبل الامام
 في الركعات كلها عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلوة لان الركوع والسجود في الركعة الاولى
 قبل الامام لم يقع معتق فلو فعل ذلك في الركعة الثانية اسفل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فيصير
 ركعة مائة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة منتقل الى الثانية فيصير ركعتين وينتقل الى الركعة الرابعة
 الى الثالثة فيصير ثلث ركعات فبقيت اربعة بغير ركوع وسجود فيصير ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلوة
 اما اذا ركع مع الامام وسجد قبله صلى في ركعة ركعتين لان ما ركع في الاولى من الامام اعتبر ركوعه فاداء
 سجود قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انقلبت السجدة الثانية الى الاولى
 فصارت ركعة ونبطلت الركعة الثانية لانها جئت بقيام وركوع بلا سجود ثم ما ركع في الثالثة مع الامام وسجد
 قبله لم تعتبر السجدة فاداء صلوة الرابعة كذلك انقلبت السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في
 الرابعة فيصير في الحكم ركعتان محبة فصار ركعتين بغير قراءة واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه في
 عليه فصار اربع ركعات بغير قراءة لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يتقدم ركوع قبله اربع ركعات
 وان ادرك الامام في الركوع والسجود في آخرها جاز لان في باب الواجب لكنه يكره وان يقع بدل الامام
 وسجد بغيره فارتض صلوة اذا صلى الامام اربع ركعات وقد صلى على الرابعة وقام الى الخامسة سائيا
 لا يتابع المقتدى بل يكت جازا فان عاد الامام الى المقعد ولم يعتد بالحكمة بالسجدة وسلم سلام المقتدى
 معه وان قعد الامام الحائسة بالسجدة سلم المقتدى ولا ينتقل الامام فان تكلم الامام بعد اقل الحائسة
 بالسجدة لا يدرى متى في قوله في حق من صلى قوله في حق من صلى بركعتين اذا زاد الامام في صلوة سجدة
 لا يتابع المقتدى لانه خطأ اجماعا ولا يتابعه في الخطا بخلافه اذا ترك الامام القعدة الاولى في فوات
 الاربع فان المقتدى يتابع ولا يتعد وكذا لو زاد في تكبيرات العيد يتابع المقتدى في ذلك الا اذا جاوز
 الامام اقاويل العجائب فقد ومع المقتدى التكبير في الامام لا يتابعه ولو كبر في صلوة الجيزة جازا
 لا يتابع المقتدى ولو لم يركع الامام صلى برابعة ولم يتقدم على ركن الرابعة وقام الى الخامسة سائيا ولا يتعد
 المقتدى ولم قبل ان يركع الامام الحائسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة صلت صلواتهم جميعا بعد ان انتهى
 الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع راسه من الركوع فبطل المقتدى لا افتتاح وركع وسجد في سجدتين مع الامام
 ثم يركع المقتدى مدارك تلك الركعة لما عجز عن تشد صلوة وكذا لو ادرك الامام في السجدة الاولى فركع وركع
 وسجد في سجدتين لم تشد صلواته بخلافه اذا ادرك الامام بعد اربع وسجد سجدة واحدة ورفع راسه
 من السجدة فاقدمت الركعة وركع وسجد في سجدتين حيث تشد صلواته لان المقتدى اذا تربع على صلوة الامام
 بعد ما ركع الامام راسه من الركوع قبل السجدة او بعد ما سجده ولم يرفع راسه من السجدة كان عليه متابعة
 الامامة بالسجدة وان لم يكن السجدة محسوبة من صلوة فلم يرفع راسه من الركعة وكوع فلم تشد صلوة
 اما اذا تربع على صلوة الامام بعد ما رفع الامام راسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامامة بالسجدة فكان

أربع ركعات ركعتين وسجدة واحدة ركعة واحدة في الصلوة موجبة في الصلاة ركعة واحدة في قيام
 الركعة الأولى وركعتين مع الإمام ولم يقعد على السجدة مع الإمام حتى لو قام الإمام إلى الثانية وركعتين
 مع الثانية وسجدة أربع سجرات للركعتين جميعاً كما في السجرات من الركعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها
 لأنه لما لم يسجد ركعة الأولى حتى ركعتين الثانية فإذا سجد أربع سجرات فالسجرات فيها التحفظ ما هو الركعة
 وارتفع الركعة الآخر فإذا سجد سجدة واحدة في الركعة الأولى لا تقرب كان عليه قضاء الركعة الثانية
 المقترنة إذا ركعت مع الإمام فذكر الإمام أنه ترك السجدة وعاد إلى القيام والمقترنة كان في آخر الضيق
 فقلن أن الإمام أحاط بالسجدة في المقترنة في قيامه مع الإمام في الصلاة مع الإمام وكذا في
 ركعة لأن الإمام لما عاد إلى القيام ارتفع الركعة التي في مع الإمام وصار كما لم يركع مع الإمام في الركعة
 الأولى إلا السجدة وكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقترنة ركعة حتى في الإمام السجدة وادرك المقترنة
 في الركعة جاز ولا يكسب بوقا ركعة لأن الإمام ترك الركعة وان قل المقترنة إذا وقع في السجدة
 قبل الإمام وأما الإمام السجدة فقل المقترنة أن الإمام في السجدة الثانية فسر الثانية وكان الإمام في
 السجدة الأولى قالوا لا يركع الثانية الإمام أو يركع السجدة التي فيها الإمام أو يركع السجدة الأولى جاز
 وإن يركع المقترنة السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام يركع السجدة وانحط للسجدة الثانية
 فقبل أن يضع الإمام يديه على الأرض للسجدة الثانية رفع المقترنة رأسه عن السجدة الثانية لا يكون
 سجدة المقترنة وكان عليه إعادة تلك السجدة حتى لو لم يركع في الصلاة ركعتين الإمام في الركعة
 فانه يركع ولا يأتي بالثانية الركعة بل يأتي بالسجدة لأن الثاني سنة والسجدة المذكورة السجدة
 محلها في الثانية السجدة ولو ادرك الإمام الركعة في الصلاة فانه يأتي بتكريرات العبد الركعة لأن
 التكبير واجب والسجدة سنة ومثلها في الواجب أو في إذا فرغ من الصلاة سجد على أن يقول
 بسم الله وكذا لو أراد أن يتطوع بعد المكتوبة لا يصح أن يكون حتى لا يتبته على القدم ويسجد
 أن يقول في عين القدم ويصل على السجدة ولأن للبدن فضلاً على السائر في القبلة لا يكون في
 سائر القبلة وسائر القبلة لا يكون محلاً من القبلة

فصل في الموقوف

بجهن الصلوة قائماً إلى قضاها سجداً أو قرضاً أو لا في وقت صلاة المقترنة في الأولى ركعتين
 اقترى بالإمام في وقت لا يركع فاهرت الإمام فقدم هذا الرجل والمقترنة لا يركعاً ثم صلى الإمام وكتم
 عليه فأن المقترنة على أربع ركعات وسجدة كل ركعة احتياطاً إذا طأ الإمام أن عليه فسر تسبوتهم
 المقترنة في ذلك ثم علم للإمام لم يكن عليه سهو في روايتان وأختلف في السجدة للاختلاف في الروايتين
 وأما في الصلاة المقترنة فقد قال القس أبو جعفر الكبير لا يفتد وان لم يعلم أنه لم يكن على الإمام
 لم يترك صلاة المقترنة في وقتهم الإمام إذا سجد في وقت الأربع ويختلف في وقا ركعتين فإن
 المقترنة على ركعتين ويقدر حتى يتم صلاة الإمام ثم سجد لقضاء يلبس ولو لم يركع في الركعة
 ولم يقدر في صلواتهم كالأقترنة المقيم المسافر فأدركت المأفوق ويختلف المقيم فعلى المقيم ركعتين ولم

سواء

يقدر في صلواتهم لأن الخليفة قام مقام الأولى ولم يركع في صلاة الأولى والأولى ترك هذه القعدة فمردت
 صلوة فكذلك إذا ترك الإمام الموقوف ركعة إذا سلم مع الإمام سجداً لا يركع سجوداً لا يقدر في وقت
 بعد الإمام كان عليه السجود في الصلاة فصار في الموقوف إذا ترك صلاة بعد الإمام إلى قضاء يلبس ركعة أو ركعتين
 فكل من يقدر في وقت الصلاة يركع في الصلاة وإذا سلم مع الإمام سجداً فله أن يسجد في وقت الصلاة
 وقدر في وقت الصلاة يركع في الصلاة وإذا كان فيها سجدة واحدة لم يركع في وقت الصلاة فانه لا يكون حارماً لا صلاة
 الموقوف في كل صلاة الفرد الأخرى في الصلاة الفرد ولا يصح بالموقوف وسجد في صلاة فسر في
 صلاة أخرى ما كان في وقت الصلاة فسر في وقت الصلاة وعلى العكس فانه يصح حارماً عما كان في وقت الصلاة
 للوقت ويختلف رجلان في ذلك لأنه لم يصح في وقت صلاة الأولى والثانية والقدم ولأن الإمام الذي سجد
 الموقوف في وقت الصلاة تركه فانه في وقت صلاة فانه لا يصح للموقوف سجداً أو ركعة في وقت الصلاة
 الأولى فانه قيل إن يخرج الموقوف من وقت الصلاة وصلوة الثانية والقدم باجماع لأن الإمام الأول إمام في المسجد
 فكانت قائمه الحجاب فإذا حضرت صلاة حضرت صلواتهم جميعاً إذا تذكر الإمام فانه يركع في وقت الصلاة
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد الفاضل في الرواية لها وعندي في صلاة الموقوف لا يركع في وقت الصلاة
 بعد الإمام وقله سجد في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 هذا الكلام إلى أن طلت الشمس حضرت صلاة الإمام ولم يترك صلاة في وقت الصلاة وكذا لو تذكر الإمام ثلاثاً
 بعد سلام هذا الرجل في صلاة الإمام للملازمة بسلام هذا الرجل أو كانت الصلاة فمرد الإمام الحجة لا تشترط
 صلاة مسلم إذا لم يركع الحجة وكذا الموقوف ركعة إذا سجد إلى قضاء ركعة بعد سلام الإمام ثم تذكر الإمام ركعة
 وسجد في وقت الصلاة الموقوف إذا أتى بعد السجدة أو صلى الإمام الظهر أربع ركعات وقدر على الركعة وقام
 إلى الخامسة سجداً في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 الرجل لأن الإمام لم يترك الحجة بالسجدة يكون من حيثية تلك الصلاة إذا قام الإمام إلى الخامسة فانه لم يركع
 أن كان الإمام قد قدر على الركعة حضرت صلاة الموقوف وإن لم يكن قد قدر لم يترك صلاة الموقوف حتى يقدر الخامسة
 بالسجدة فانه إذا سجد بالسجدة حضرت صلاة الموقوف لأن الإمام إذا قدر على الركعة في وقت الصلاة في وقت الصلاة فلا
 يجوز للموقوف سجدته وإن لم يكن الإمام قد قدر على ركعة الركعة يكون حكم الصلاة الأولى ولهذا قالوا أن
 الإمام إذا لم يقدر على ركعة الركعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقترنة لم يترك الإمام الخامسة بالسجدة بخلاف
 ما إذا قدر الإمام على ركعة الركعة الإمام إذا لم يقدر على ركعة الركعة وقام إلى الركعة فمردت المقترنة
 وسلم قيل إن يقدر الإمام الركعة بالسجدة حضرت صلاة فانه لا يصح حارماً الصلاة الأولى وقام حارماً
 بالأقترنة وقام على غير الإمام فمردت وقام على نفسه قيل إن يكبر في افتتاح حكم الإمام لم يكن
 ترخان أن لا يترك صلاة الموقوف جزيه الثالث في نفسه قبل التكبير وبعد أن الثالث لأنهم لا يركع في وقت الصلاة
 وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع سجدة لهم ويكون الثالث كالأقترنة صلواتهم وقا عليه من الشيخ
 إذا حكم الثالث لا يجزئ الموقوف إلى نفسه لكن يقدم الإمام ويقدمه في سجدته فيجوز الثالث مع تركه أن

ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري متى صلوة كانتا وليا فختلفوا فيه والاحوط ما روي عن علي رضي الله عنه
 انه بعد صلاة يوم وليلة ولو صلى صلواته من يومه لا يدري ما روي ابو سليمان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعد صلاة يوم
 رجل افتتح العصر وهو اذا لم يصلي الظهر او صلاها على غير وضوء وكان عليه قضاء الظهر واعادة العصر
 فان قضى الظهر ولم يعد العصر فعل المغرب واجزأ الغيب وعليه اعادة العصر باعادة القصر لا بصلاتها وفي
 خبره على بيتين والاحوط ان لا يجزأ الغيب فلا صلاة عليه وليس عليه صلاة قبلها بيتين فالواجب اذا لم يكن جهدها
 او كان مجتهدا وراى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا بد منه اعادة العصر عن الحسن
 مرسى الترتيب شرطا فهو من الترتيب الناسي رجل ترك الظهر وصلى بعدها استصلوات وتعداها كركعة
 كان عليه قضاء الركعة لا غير ذلك لا بد من ٢ يعني الركعة وقتا بعدها وتوصل على بطلان ركعة حتى
 صلوات ثم قضى الركعة كان عليه اعادة الحسن التي صلاها في وقتها رجل صلى سنة يوم من صلوات
 ثم وقتا الجنب بعد صلوة الجنب قالوا صلوة الجنب على النجوم الاول جازع وما سوى الجنب من ركعة يوم فاسدة
 وكذا ما سوى الجنب من ركعة لا بد منها صلواتها قبل الوقت وصلوة الجنب اليوم انما كان الرجل من
 يرى الترتيب لا يجوز ان عليها قبلها من اليوم الاول اداء اربع صلوات وصلوة الجنب بعد اليوم انما كان
 يوم جازع سواء كان الرجل يرى الترتيب او لا يرى ركعة الغدا انما كان ركعة الصلوة ثم اذا اوسته
 ثم استغنى بها الصلوة لا بد منها قبلها ثم ترك صلوة ثم صلى وقتها وعرفا ذكر الركعة الحرة ولا قبلها الغدا
 اختلفوا في جواز الدفنية قال بعضهم يجوز وموافقا لظاهر رجاءات وعليه صلوات واوجب ان يطهر عنه
 لصلوة التمتع المأخوذ على انه يجب تجديد الوضوء ثلث ماله ويعطى لكل ركعة نصف صلاته في كل ركعة
 والوتر كذلك واختلفوا ان هل يقوم المأخوذ مقام الصلوة قال محمد بن حنبل ومحمد بن سفيان
 الصحيح لا يقوم وكذا قال علي بن ابي طالب والمأخوذ مقام صوم رمضان وصوم الدهر فلام احدهما صلوات
 التمتع ولم يستنفذ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه اعادة الغدا وقال بعضهم عليه اعادة
 الغدا هو المختار ولا يستنفذ قبل طلوع الفجر عليه قضاء الغدا اجماعا وهذه واقعة جهرتها اياها
 فاجابة باوكرنا فاعاد الغدا رجل يقضي صلوة عتمة ان لم ينته حتى نها قال بعضهم باوكرنا وبعضهم
 انه لا يجوز لانه اخذ بالاحتياط كمن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لانها فضل ظاهر وان لم
فصل في الاختلاف من لا يصح المأخوذ الا بقاءه لا يصح عليه امام سبعة الحديث

فقدم الامام رجلا والقدم رجلا ونوى كل واحد منهما الركعتين اما قال امام حنبل في تقدم الامام لانه اذا قام
 في المسجد كان من الاختلاف وان تقدم رجل غير مقدم اهدر فقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام المسجد
 حين فلو خرج الامام عن المسجد قبل ان يصلي هذا الرجل الى المحراب ويستقيم مقامه فسدت صلوة الرجل والقدم
 ولا تسد صلوة الامام الاول رجل صلى فاحدنا وفجاء المسجد فسدت صلوة المحدث ووصلوة
 الامام اما احدهما تقدم رجلا من آخر الصلوة ثم خرج المسجد فان نوى ان يكون اماما مرة وتوى
 ان يؤتمن به ذكر المكان جازت صلوة الخليفة وصلوة الامام الاول ومن كان على الخليفة وعلى غيره

ومن كان خلفه ولا يجوز صلوة من كان قبله من الصلوة لانهم صاروا امام الامام ولو نوى ان يكون اماما او قام مقام
 الاول وضع الامام قبل ان يصلي انما الى مقام الاول فسدت صلواته لانه كاطع الامام الاول على مكان الامام
 عن الامام فخرجوا من صلوة الخليفة والقدم ان يصلي الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد الامام
 اذا احسرت وبختلف رجلا خارج المسجد والصنوف متصلة بصلوة المسجد يصح له خلفه وتسد صلوة
 القدم في قولهم وس ٢ وفيه صلوة الامام روايان والاصح موافقا امام سبعة المحرك فختلفوا
 وبختلفوا الخليفة عن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يخذ الخليفة
 مكانه حتى يختلف عنه جاز ويصير مكانه تقدم نفسه وقدم الامام الاول وان كان غير تكلم الامم توتن
 ان رعت فختلف عنه قبل ان يخرج الامام عن المسجد طهرانه كان ما ولم يكن وما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل ٢ ان كان الخليفة ادنى مكانا للصلوة لا يجوز للامام ان يخطب الا مرة ثانية لكنه يفتي الخليفة
 لان امامته تأخرت باذنه ومن وان لم يقدركم كنه قام في المحراب قال ابو وس ٢ لا يجوز للامام ان يخطب
 لان المسجد كان واحد فيجب كانه لم يخطب وجهه عن القبلة وقال ٢ لا يجوز لانه حر وجهه عن القبلة بانك
 لا يبيت الحديث فتسد صلوة الكثر عتمة ولو خطب الامام ان يتبع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على الوضوء
 روي عنه انه لم يستقبل الصلوة وان ظن انه احسرت فختلف رجلا وخرج المسجد ثم علم انه لم يخطب
 فسدت صلوة الكثر وانما يصح خطب الامام ان احسرت او على غير وضوء فاسدت وقدم القدم رجلا ثم سئفت
 بالبطانة فسدت صلوة الكثر خطب الامام عن المسجد ولم يخرج الامام اذا صار مطا بالبول فربما يختلف
 غيره لا يصح بغيره لانه لا يجوز للامام ان يخطب في غير المحراب وكذا اذا اصابه وجع البطن او المأخوذ او غير ذلك
 فخرج عن القيام بذلك لست يفقد وصلي قاعدا لا يجوز امام سبعة المحرك فختلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم
 الامام قبل ان يخرج المسجد واحسرت فسدت صلواته ولا يضر غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يفتي
 بالخليفة ولو بدا للاول ان يفتي في المسجد ولا يخرج كان الامام مواكفا ولو نوى الا ان يخرج من المسجد وخليفة
 قائم في المحراب لم يقدركم انما يخطب الخليفة ويتقدم الامام الاول ولو خرج امام الاول المسجد فسدت صلواته
 الى المسجد وخليفة لم يقدركم ان كان الامام مواكفا ولم يفتي انما يخطب امام سبعة المحرك فختلف
 صلوة نفسه لم يفسد تلك صلوة من اذنت رجل صلى في المسجد فاحسرت وليس عليه غيره فلم يخرج من المسجد
 حتى جاز رجل وكبر في الركعة فسدت صلواته ثم خرج الاول فان انما يكون خليفة للاول عند احتياجه ٢ وكذا
 لو نوى الا ان يخرج من المسجد ورجع يفتي في المسجد لان انما صار اماما له عتمة او لم يفتي اذا احسرت
 الامام وبختلف رجلا وخرج المسجد ثم احسرت انما جاز الاول بعد ان مضى قبل ان يقوم انما مقام
 الاول فقدمه انما لا يجوز بغيره ولو جاز الاول متعينا بعدا قام انما مقام الاول جاز للامام ان يتقدم خطب الامام
 ان احسرت فخرج من المسجد ثم علم انه لم يخطب يستقبل الصلوة وان علم قبل الخليفة على صلوة وقال ٢ يستقبل
 خطب الامام ان احسرت فختلف رجلا ثم احسرت الاول تسد اوتكلم قبل ان يخرج المسجد فسدت الكثر كما
 لو فصل ذلك قبل ان يستقبل احدنا احسرت غير تسد ولم يسد الخليفة مكانا يخطب لانه لا يجوز لانه لا

ومن كان خلفه ولا يجوز صلوة من كان قبله من الصلوة لانهم صاروا امام الامام ولو نوى ان يكون اماما او قام مقام
 الاول وضع الامام قبل ان يصلي انما الى مقام الاول فسدت صلواته لانه كاطع الامام الاول على مكان الامام
 عن الامام فخرجوا من صلوة الخليفة والقدم ان يصلي الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد الامام
 اذا احسرت وبختلف رجلا خارج المسجد والصنوف متصلة بصلوة المسجد يصح له خلفه وتسد صلوة
 القدم في قولهم وس ٢ وفيه صلوة الامام روايان والاصح موافقا امام سبعة المحرك فختلفوا
 وبختلفوا الخليفة عن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يخذ الخليفة
 مكانه حتى يختلف عنه جاز ويصير مكانه تقدم نفسه وقدم الامام الاول وان كان غير تكلم الامم توتن
 ان رعت فختلف عنه قبل ان يخرج الامام عن المسجد طهرانه كان ما ولم يكن وما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل ٢ ان كان الخليفة ادنى مكانا للصلوة لا يجوز للامام ان يخطب الا مرة ثانية لكنه يفتي الخليفة
 لان امامته تأخرت باذنه ومن وان لم يقدركم كنه قام في المحراب قال ابو وس ٢ لا يجوز للامام ان يخطب
 لان المسجد كان واحد فيجب كانه لم يخطب وجهه عن القبلة وقال ٢ لا يجوز لانه حر وجهه عن القبلة بانك
 لا يبيت الحديث فتسد صلوة الكثر عتمة ولو خطب الامام ان يتبع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على الوضوء
 روي عنه انه لم يستقبل الصلوة وان ظن انه احسرت فختلف رجلا وخرج المسجد ثم علم انه لم يخطب
 فسدت صلوة الكثر وانما يصح خطب الامام ان احسرت او على غير وضوء فاسدت وقدم القدم رجلا ثم سئفت
 بالبطانة فسدت صلوة الكثر خطب الامام عن المسجد ولم يخرج الامام اذا صار مطا بالبول فربما يختلف
 غيره لا يصح بغيره لانه لا يجوز للامام ان يخطب في غير المحراب وكذا اذا اصابه وجع البطن او المأخوذ او غير ذلك
 فخرج عن القيام بذلك لست يفقد وصلي قاعدا لا يجوز امام سبعة المحرك فختلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم
 الامام قبل ان يخرج المسجد واحسرت فسدت صلواته ولا يضر غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يفتي
 بالخليفة ولو بدا للاول ان يفتي في المسجد ولا يخرج كان الامام مواكفا ولو نوى الا ان يخرج من المسجد وخليفة
 قائم في المحراب لم يقدركم انما يخطب الخليفة ويتقدم الامام الاول ولو خرج امام الاول المسجد فسدت صلواته
 الى المسجد وخليفة لم يقدركم ان كان الامام مواكفا ولم يفتي انما يخطب امام سبعة المحرك فختلف
 صلوة نفسه لم يفسد تلك صلوة من اذنت رجل صلى في المسجد فاحسرت وليس عليه غيره فلم يخرج من المسجد
 حتى جاز رجل وكبر في الركعة فسدت صلواته ثم خرج الاول فان انما يكون خليفة للاول عند احتياجه ٢ وكذا
 لو نوى الا ان يخرج من المسجد ورجع يفتي في المسجد لان انما صار اماما له عتمة او لم يفتي اذا احسرت
 الامام وبختلف رجلا وخرج المسجد ثم احسرت انما جاز الاول بعد ان مضى قبل ان يقوم انما مقام
 الاول فقدمه انما لا يجوز بغيره ولو جاز الاول متعينا بعدا قام انما مقام الاول جاز للامام ان يتقدم خطب الامام
 ان احسرت فخرج من المسجد ثم علم انه لم يخطب يستقبل الصلوة وان علم قبل الخليفة على صلوة وقال ٢ يستقبل
 خطب الامام ان احسرت فختلف رجلا ثم احسرت الاول تسد اوتكلم قبل ان يخرج المسجد فسدت الكثر كما
 لو فصل ذلك قبل ان يستقبل احدنا احسرت غير تسد ولم يسد الخليفة مكانا يخطب لانه لا يجوز لانه لا

ومن كان

[illegible]

فلما ايام وليها جز السبع لكل سافر فلما ايام ادا خالي الف واللام في السفر فكان ذلك مقبرا لاد فيمة
السفرية واما ما تسمى الاقدام وسير لابل لانه الوسط واما ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يركب في كل يوم
وليلة الاخرة سيرة بالايام وينتهي بالليالي فانه الجمل يعتبر فلما ايام ولياليها الجمل وقد كانت تلك السادة
في التهرل تنقطع فادونها في البحر فلما ايام ولياليها البحر بعدد ليكن السراج سنوية غير غالبة ومما كنت تضعهم
فقد را في مدة السفر ثلاث مراحل وبعضهم قد رها بفراخ وبعضها قارب من بعض ويعبر بها واما
المسافر كاسب الفضة ولا يعتبر به الاخرى بخلافه كاسب الاخر فان كان كاسب الاخرى خرج من حيث لا يشغله
عن المصروفه القديم كانت متصلة بالمسافر لتتصل بالصلوة حتى كماوز تلك الحملة. وقل يعتبر بها جاوزة النساء ان
كان بين المصروفه اقل من قد غلوة ولم يكن بينهما مرزعة يعتبر بها جاوزة النساء ايضا وان كان بينهما مرزعة
او كانت السادة بن المصروفه فاما من غلوة يعتبر بها جاوزة عمر المصروفه ولا يعتبر بها جاوزة النساء وكذلك اذا كان
هذا الانفصال بين اثنين او بين قرية ومصر وكذلك الذي متصلة ببعض المصروفه يعتبر بها جاوزة القرى
والصحى وقل كانت القرية متصلة بنها المصروفه لا يعتبر بها جاوزة النساء ولا يعتبر بها جاوزة القرى
الرجل اذا قصد بلدة او بعض طريقان احد ما سيرة بلالة ايام ولياليها والاخر دونها فليكن الطريق
الابعد كان سافر اعزنا السافر اذا جاوز عريان مصر فلا سار بعض الطريق ترك سركانه وطه فلو لم يركب
الى الوطن لاجل ذلك لكان ذلك وطنا اصلية بان مولده سكن فيه اثم يكن مولده ولكنه تاهله في حمله
دارا يعتبر منها محبة الغرم الى الوطن لانه رفض سفره قبل ان يتحكم حيث لم يهر لالة ايام ولياليها فيصود
سنيما يتم صلوة الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يعتبر بالصلوة فاذا انتهى الى مقصد السكنى في ذلك
وطنا اصلية ومتبر ما قلنا يتم الصلوة لانه صار مقبلا محبة الدفر على المسافر الذي قلنا وان لم يكن
وطنا اصلية فانه يتصل بالصلوة لم ينو الاقامة بها فتمت عشرين سنة الاقامة لانصح الاقامة موضع الاقامة
مما يمكن من الاقامة وموضع الاقامة العريان والبيوت المتخنة من الحجج والمدروا تحت الاحكام والواجبة
والوبر الفخر اذا دخلوا دار الحرب لمارة ونووا الاقامة بها لم يصح نيبتهم وكذا اذا نوا الاقامة في موضع
الكوفة فظاهر الرواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في المعادرة وهم خيام واجيبة وعري من ان
نزلوا موضع كثير الماء والكلاب وضبو المحاجر ونووا الاقامة فتمت عشرين سنة واقا والكلاب بعضهم
لكل لدة صاروا يتبعون وكذا الرعاة والاعراب ومن دخل دار الحرب بلان ونوى الاقامة في موضع الاقامة
صحت نيبة الكا واذا سلم دار الحرب لم يتعدوا له نوى على قامة وان علم اهل الحرب ببلاده فرب
نهم يرد سيرة بلالة ايام ولياليها لم يعتبر من الاقامة وكذا الاسير في دار الحرب اذا اقلت منهم ووط على
الاقامة فتمت عشرين سنة غار او كونه لم يهر ميقا. لكو في اذا نوى الاقامة بكرة ونوى فتمت عشرين سنة لم يصح
مقيا وان لم يكن فيها سيرة سؤالا لم ينو الاقامة احد ما فتمت عشرين سنة وان تاهله بها كان كل واحد
من الموصوفين وطنا اصلية ومكان موثقا عليه فالنبي في السفر والاقامة نية من على عليه كالنية في روجيا
والصديق مولاه والنفدي في الاسير الذي جرى عليه والهاجر والكلية والاجر مع مستأجره واما القديم اذا

[illegible]

[illegible]

وحدوية ضيق ظهر رجل لم يجز وهذا على قول ابي قتيبة وقال الحسن البصري على ظهر الرجل على كل حال رجل
يكبر ركوعه من الجمعة الى الامة ولم يسجد حتى صلى الامة ثم روى فوج قال ابو جعفر ٢ يسجد سجدتين للركعة الاولى
ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وسروى عن سجد للركعة الثانية بطلان سنة وكانت السجدة للادوي وقال
الفتية ابو جعفر ٣ هذا على صلاته واثبتين غلينا ٤ فاما على الرواية الاخرى السمعتان للثانية قال ابو جعفر
ذلك يوم الامة الاولى ولم يسجد ويكبر مع الامة ويسجد فالثانية بانه يسجد الاولى ركوع وسجود
امام افترج الجمعة ثم حضر والآخر فانه يعني في صلوة لان افتتاحه قد صحه وكان وراء رجل امره الامام بان
يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه لم يحضر عليه قبل الركعة الصلوة على وجه والا فلا رجل افترج الامة يوم
الجمعة بين صلوة الامة حفظ ان الامام يصلي الجمعة فاما كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وسروى
عنه انه يكبر اربعين للجمعة مع الامام فاما كان الامام يصلي الظهر لا يجوز ظهره لان الفصل الاول بوى صلوة
الاول بوى صلوة الامة وحسب بها جنة وصحت نيته ورجل حباه الامة الفصل الثاني سروي يصلي الجمعة مع
الامام فاما اثنين للامام كان يصلي الظهر ظهره لم يبعه اقتداء ولمكان المغيرة امام افترج الجمعة فنزل
الاساسه وخبرها من السجدة جازا قبل ان يرفع راسه من الركوع جاز ولو خط الامة وكبر والقدم فتقدم
تحت ثوبه ثم اتوا من لم يجز كانه خطه حده حتى يكبر الاولون قبل ان يرفع راسه من الركوع وعنه الى
ذا كبر والقدم فتقدم لم يجز وضل بحسب ان يكبروا قبل السجدة اذ لم يكبروا واخبرنا الاصل ان يكبر القدم
قبل ان يرفع راسه من الركوع واذ كبر الامام ومقدم سنوون فلم يكبروا مع حتى احدثوا ثم جاء آخر
ودخل الاولون سحتما ولو كانا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل انكبر الفصل بوم الجمعة سنة
لاروى عن ابي بصير انه قال راسه الفصل بوم الجمعة واخذوا الفصل للصلوة ام لليوم قال ابو جعفر
لليوم واحج به الحديث فان قال راسه الفصل بوم الجمعة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل بوم الامة
كما قال ابو جعفر والاعتقال للصلوة لليوم لا جامع على انواع الفصل للصلوة لا يعتبر لو كان الاغتسال لليوم
وجب للغير ولو انا اغتسل بعد طلوع الشمس ثم احدث وبوضا وصلى لم يكن صلوة بطل وان لم يحوث حتى
صلى كانت صلوة بطل وقال الحسن اغتسل قبل طلوع الشمس وصلى بذلك الفصل كان صلوة بطل ولو احدث
وبوضا وصلى بالخطي على بطل وعنه ان سنة التزاور انا اغتسل بوم الجمعة بعد طلوع الشمس ثم احدث وبوضا
وسهر الجمعة قال ابو جعفر ٢ لا يكون هذا كاذري سهر الجمعة على بطل وقال لكان الفصل لليوم فروع على الامة
وللصلوة فانما سهر الصلوة على وضوء وكذا لو اغتسل للامام قبل وبوضا ثم احدث كان احدثا على وضوء
امام فخطب بوم الجمعة وحده عنه انه لا يجوز الا يحضره الرجال وذكر ابو جعفر ٣ الجوز انما يجوز رجل خطب بوم
الجمعة بغير ان الامة والامام حاضر لا يجوز ذلك الا لا يكون الامام امه بذلك اذا خطب الامة بوم الجمعة
وسحب او محو ثم اغتسل وصلى بالناس جاز وتورج الى منزله او جامع او مسجد ثم اغتسل وصلى بالناس
لا يجوز الا يصعد الخطبة اذا خطب الامة فاحت وسختلف من سهر الخطبة للصبح حتى لو امره من الرجل
رجلا سهر الخطبة ليجلي الجمعة بالناس لا يجوز لان السنويع الى الاول لم يبعه فلا يكبر السنويع الى عتده كما

لما مضى أو استوفى أو كما فرأى امرأة فأمره أن لا يركع رجله بذلك يجوز لأن المتوحيش الأول لم يصح فلا يصح الثاني
لأنه إذا مضى أو استوفى أو كما فرأى امرأة فأمره أن لا يركع رجله بذلك يجوز لأن المتوحيش الأول لم يصح فلا يصح الثاني
حالة لأن المتوحيش الأول كان جائزاً ولهذا لا يغتسل كأنه لم يصح في ذلك التوحيش لم يصح وقوله
الامام في الصلاة يختلف رجله في تشهد الخطبة فإن كان التوحيش على غير ما مرهنا من غير صلاة
فكان التوحيش قابلاً مقام الأول ولهذا لو أصررت التوحيش بعد الخطبة في صلاة كان له أن يستقبل ويتكلم
هذا التوحيش كان له أن يستقبل أطلاق التوحيش في مقام الأول فيمكنه ذلك الامام الأول إذا أذن الامام لرجل
بأداء الجمعة كان ذلكاً ذنباً بالخطبة وكذا لو أذن له في الخطبة كان إذا نادى بأداء الجمعة وتوكل في الخطبة
لهم ولا يصح لهم أجزاء لم يصح لهم إذا خطب الامام يوم الجمعة فلما فرغ منها قدم عليه أميراً آخر فقدم صلى بهم
الجمعة لا يجوز لأنهم لم يخطب ولم يصح الخطبة فإن كان الأمير التوحيش صلى خلفه الأول ولم يركع في حاشية الجمعة وكذا
عز الأول استغنى حكم الخطبة الأولى فإن لم يحضر الأمير التوحيش صلى في الأول الجمعة مع عدم بدوم التوحيش بالجمعة
بأن يجلس التوحيش مجلس حكم أو يوجد منه ما يستدل به على عز الأول إذا خطب الامام يوم الجمعة فاعلم أو مضطرباً
جاءت لأن الخطبة ليست بصلاة ولهذا لم يشر فيها الطهارة واستقبال القبلة إذا خطب الامام يوم الجمعة
وفيها فيها فذهبوا إلى أن التوحيش قد أقرم آخر من لم يشهدوا الخطبة وفصل بهم الجمعة ما لا حظ والنوم
حضوره فحقن الشوط وعاد من بين التوحيش وأقرم آخر من لم يركع ولم يركع في الأول من يصلي بهم أربعاً
الآن بعد الخطبة وبقي التوحيش لم يركعوا إلى الامام عند الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء بن رباح أنها إذا
لمن شئت في غير صلاة في ذلك مستحباً الخطبة عند الخطبة وتكلم الناس في التوحيش والتبديل عند الخطبة قالوا بعضهم
سكان بعد الامام ولا يقيم الخطبة يجوز التوحيش وأجمعوا على أن من لا يصح الخطبة لا يكلم بكلام التوحيش
قراءة القرآن والتوحيش والذكر والفتنة قال بعضهم بل يستأجل قراءة القرآن ويكرهه ثم أفضل من لا يصح وقال
بعضهم لا يصح أفضل وأما دراسة القصة والفتنة كتاباً فتدبره من أصحابنا في تركه وذكره منهم من قال
لا يجوز إذا كان يصح الخطبة وهكذا روي عن أبي إسحاق أنه كان قريباً من الامام يصح صوته اختلفوا فيه
تدعى عن أبيهم التوحيش وأبراهيم بن محمد أنه كان في وقت الخطبة فقتل لأبراهيم التوحيش في ذلك فقال
في صلب الخطبة وداري ثم رعت إلى الجمعة منه وتذكرنا وبلاذ الله ما لا يصح ذلك الزمان فزيان فزيان
منهم لا يصح الجمعة لأن كان لا يرى الجارية سلطاناً وسلطانهم يومئذ كان جائزاً فأنزلوا لصلى الجمعة لأجل
ذلك وكان فرق منهم يترك الجمعة لأن السلطان كان يوظف الجمعة عن قضاة ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر
ثم يصلون بين الامام ويجعلونها سعة وقال بعضهم ما دام الخطيب في الصلاة ثم واثق عليه والوعظ للناس
فليعلم الاستماع والانتصاف فإذا أخذت مع الظل والانتصاف عليهم فلا يشر في الكلام في قاله الحسن البصري الكوفي
الصحيح عندنا أن كان قريباً من الامام يصح وبكت من الخطبة إلى آخرها وتكلم الخطبة أفضل من قراءة
السلام وتسميت اللطائف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل في ذلك من الطحاوي إذا قال الخطيب في الخطبة
يا أيها الذين آمنوا صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم وتواخأوا فلا بد أن لا يصلي على النبي يوم بل يصلي ويصلي

منه

لأن التوحيش في وقت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يمكن فيه من الكمال وذكره في التوحيش ٢ أنا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل
وافتح التلويح ركعتين خضعتن أو طولين قال ابن عمر بأداء الخطبة وإن لم يبرها أجزاءاً وكذا لو أفتح الصلاة
فأصعد ما لم يتقدم على رأس الركعتين صلى ريقاً فإنه يبرها الخطبة وإن لم يبرها أجزاءاً وكذا لو أفتح الجمعة
ثم نزل ركعتين تجزئيه فإنه متى أفاضه وبعد الخطبة وإن لم يبرها أجزاءاً وقوله الامام في الجمعة في كل ركعة
طائفة الكتاب وأما سورة شامة ويحرمها وأختلوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة روى أنه كان يقرأ
في صلاة الجمعة سورة الجمعة وإنما في ذلك روى أنه كان يقرأ بسورة شامة وعلى ذلك حديث التلويح
باب العبد وكبريات أيام التوحيش لا يجزئ في الصلاة العبد إلا على
حجب عليه الجمعة ويستحب للمسلم أن يقرأ الجمعة من المهر والسيلطان والادان العام الألة شبيهة أحدهما الخطبة
والخطبة صلاة العبد تختلف الخطبة في الجمعة من وجوبها في الجمعة لا يجوز بدون الخطبة وصلاة العبد يكون
مبدياً والآن لخطبة تقدم الخطبة على الصلاة في العبد فترط الصلاة فإن قدم الخطبة في صلاة العبد كان
أيضاً ولا بعد الخطبة بعد الصلاة وتخطب في صلاة العبد خطبتين كما هو المعتاد وليس بينهما جملة حينئذ وكبر
في الخطبة في العبد وليس ذلك عند طاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة الكبير وكبرية عبد الله
أكثر ما يكبره خطبة العبد ولا يخرج الجزأ إلى الجزأ يوم العبد لأنهم يخرج على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على غيره
له وأختلفوا في ما يجزئ بناء الجمعة الجبارة قال بعضهم لا يكبر كيلاً يحتاج إلى إفراجه وقال بعضهم يكبر خطبة
قائماً على بابه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبر من يقرأ في العبد يوم الاثنين ويكره تركه ولا يكبر في العبد
عنه في ٢ وهل يكبر في أيام العشرة الأسواق قال الفقهاء أبو جعفر سمعت أن سائلاً سأل عن يومه في ذلك
بعدة وأنت أن يخرج الامام إلى الكعبة ويستخلف غيره لصلاة المصلين الضعفاء والمرضى والأسرا ويصلي هو
في الكعبة بالاقرباء والأصحاب وإن لم يخطب خطبة كان ذلك لا يخرج الدواب من الصلاة في جميع الصلوات
وأما العجايز قال أبو جعفر يخرج العجوزة الصبيحة والعجوزة لا يخرج في الجمعة والعصر والمغرب والعجوز
أن يخرج إلى الجماعة في جميع الصلوات وأجمعوا على أن العجوزة لا يقرأ في غير يوم ولا يخرج من صلاة ما كان شيخاً
لهما أن يصلي التوحيش ولا يخرج العبد إلى الصبيحة والجمعة بغير إذن المولى وإذا أذن لمؤلاه اختلفوا فيه
قال بعضهم لم يستخلف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج إذا أذن لمؤلاه وإن لم يأت ذلك المولى لم يعلم
العبد أن لو استأذنه أذن له لا ينبغي له أن يستخلف عن الجمعة والعبد وإن علم أنه لو استأذنه يكبر وأما إذا
لا يبرها الجمعة والعبد وكذا المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعاً بغير إذن زوجها علمت أنها لو استأذنت
زوجها ما يذن لها كان لها أن تصوم ووقت صلاة العبد يبدأ ارتفعت الشمس فخرجت من البيت إلى المسجد
مؤمراً ولا فضل أن يصلي الاضحية ويؤخر الخطبة وليس لصلاة العبد أن وأما في صلاة الجمعة فيخرج
في الكعبة قبل صلاة العبد ولا يستلجم بعدها ولا فضل لصلي أربع ركعات فإن تفرقت بينه وبين الخطبة
التي انصرفت اختلفوا فيه قال بعضهم يكبر ويخرج إلى الكعبة ولم يركع الامامة حتى يصل الصلاة في العبد
التي بينه وبين صلاة صلى ولم يركع ولا فضل له يصلي أربعاً يكون ذلك صلاة الفجر لما روي عن محمد

ومن صاحب الشوط وان لم يحضر الاولى ولا الثانية ولا الثالثة ولا صاحب الشوط وحضر الاولى وامام الحق
 ينفذ للاولى ان قدموا امام الحق وان لم يحضر امام الحق وحضر المصنف فليس على الاولياء تقديمه ولا حضور
 الاولى وخليفة القاضي صاحب الشوط وامام الحق والا ولى فاقول ولا ولى ان تقدموا احدا من هؤلاء الاولياء
 ان تقدموا فلهم ذلك وهم لا يستقدموا من شائوا ولا تقدم احدا منهم وهذا كله فليس هو الا في
 وسى ٢٠ ورفعهما اخذ الحسنات الرجبية ولا اخوان لا يقاتم فالاكبر اولى فان اراد الاكبر ان يقدم غيرهما
 فلا يصح له ان يقدم كل واحد منهما رجلا آخر فالذى قدمه الاكبر اولى فكذا الاكبر من الاكبرين الا في
 وكذا ابنا العم عند عدم غيرهما فان كان الاخ الاصغر اب وام والاخ الاكبر اب فالاصغر اولى فان كان
 الاخ الاصغر قدم غير فليس للاكبر ان ينفذ لانه لا حق للاخ الا بامام فامام كان
 الاخ لا يامام عاليا فكتب ان يقدم فلان لمات فلان فلا حق للاخ الا بامام فامام كان
 وحده النبي فله ان يقدم على ان تقدم في ذلك الصلوة ولا ينتظر الناس تقدمه وعشر امات ولها
 اب وابن وزوج فالابن الصلوة عليها من الابن لكان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالابن
 الزوج وعشر امات وحضر جازتها الزوج وابن المولى والمولى جازتها المصنف لم يحضر جازتها فان
 المولى احق من الزوج عديت واختتمت الصلوة عليه المولى وابنه واولاده وحدها فان كان المولى احق بالصلوة
 عليه وكذا الكتاب اذا مات عن غير وفاء ولزك وفاء للزوج كناية او كان المال حاضرا لا ياتي عليه
 المثلث فالابن احق بالصلوة عليه ويكره ان يستقدم جد ومواليا كتاب ولكن المار غايها فالولى الصلوة
 عليه ولا يرفع اليد عن تكبيرات الجنازة الا في كبرية الافتتاح عند شائنا وبعضها يرفع ويكبر بعض
 مشايخ يرفع اليد عن تكبيراتها رجل ادركها قبل التكبيرات فصلوة الجنازة ولم يكبر حتى كبر الامام كبر مولا
 تنقل تكبير الثانية فان جعلها قام فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية من الامام ولم يكبر الاولى
 حتى سلم الامام لانه لو كبر الامام كان قنعا والمندى لا يدخل بقضاها بغيره قبل فراق الامام وان لم يكبر
 مع الامام حتى كبر الامام اربع كبر مولا فتفاج قبل ان يسلم الامام ثم يكبر مولا قبل ان يرفع الجنازة فتا
 لا دعاء فيها وعليه الفتوى فاذا ارضعت كناية من الارض سقط التكبير وعراق اذا لم يكبر حتى كبر الامام
 اربعاً فانه صلوة الجنازة ولست بمتبع الامام الكبير الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة بكبرها ثم يكبر الامام
 واذا كبر الامام على جنازة كبرية او تكبيرتين فجا رجل لا يكبر هذا الرجل حتى كبر الامام فكل من افتتح
 ويكون سبوقا باكبر الامام فله عذوة من كان حاضر قابلية الصلوة فكل من كبر لا فتاح مع الامام تغافل او كان في
 الثانية فله يكبر مولا ينتظر تكبير الامام واذا كبر الامام فله عذوة من كان حاضر قابلية الصلوة فكل من كبر لا فتاح مع الامام تغافل او كان في
 يتابعه التكبيرات الخمسة وينظر اذا سلم سلمه رجل كبر على جنازة امرأة منعت جنازة رجل فكل من كبر
 ونهى عن التكبير الثانية على المائدة فتخرج مصلوة المائدة الى صلوة الرجل وان كبر الثانية سوى ما عليه لم يكن
 خارجا مصلوة المائدة الى صلوة الرجل الا ان سئى الصلوة عليه وحده ثم نزلت الى الصلوة فربما فيصلي فاصلي بعضها
 كبر لوى التوضيع والتلوين لا يكبر خارجا من التوضيع الى التلوين وكذا لو كبر على جنازة فاقى جنازة اخرى

بعثة الاولى وتستقبل الصلوة فان كان فهو على هذه الوجوه ولزى الاولى واما اول من سئى كان في ذلك
 الا اذا كبر سئى الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى عن ابي ٢٠ اذا كبر سئى التلوين وصلوة الجنازة جاز
 عن التلوين الا على المصنف على جنازة قاعدا ومروها وان تقدم طهه قيام حان وقالة لا يجوز وتروعا في
 صلوة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بها في الكتاب فيها فان قرأ بنية الله لا يفسد ولا يفسد بها بنية
 القراءة كذا في كتاب حسن الاية المولوي من صهيان من قراءة الفاتحة في التلوين والسمع التام من واستا لا يفسد
 يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة حتى ٢٠ اذا استمرى لرضق الصلوة والحب فمات
 مات من جنه دار الحرب لا يصلي عليه ان ارتد الزوجان والعلى بانه والمائة حائل فوضعت المولى مات
 الولد لا يصلي عليه وحكم الصلوة عليه كالحكم المرات رجل مات في غير بلد فمضى عليه تم جاء اهله فخلوا
 الى بيته لكانت الصلوة عليه بالسلطان او انما هي لا يعاد اذا صلى على جنازة عند عز وبل التمس او
 عند طوعها او عند زوالها لا يعاد بعد ذلك اهل البيعة اذا قتلوا له الحبيب لا يصلي عليهم ولست قتلوا بعد
 ما وضع الحبيب وزارها لا يصلي عليهم وكذلك قطع الطريق اذا قتلوا بالليل لا يصلي عليهم وليس
 احق الامام ثم قتلهم لا يصلي عليهم وحكم المتوكل العيصي حكم قطع الطريق والمكابر في المصنوعة
 قطع الطريق والذي عليه الامام عن الفقه فيه روايتان روى ابن سنان عن ابي بصير عليه السلام فيمن قتل
 مظلوما لا يصلي عليه ولم يسل ولم يسل طالما عدل ولا يصلي عليه جاز على جنازة والولى طهه لم يرد
 حكران تابعه وصلى على ما يبعد المولى وان لم يتابعه فان كان المصلي سلطانا او الامام لا اعظم او القاضي
 او والى الصرا وامام حية يسلم لوى لم يضره طاهر الرواية ولكن عزمه فلا العادة جنازة
 شاجر فيها قدم مقام رجل ليس مولى وصلى وتابعه بعض القوم في الصلوة عليها فصولهم تامة وان
 احب الاولياء اعادوا الصلوة ولا يجوز الامام الميت في تسليم الجنازة بل يسئى عن سبب التسليم
 الاولى ومن سبب التسليم الثانية ويسلم بعد التكبير الرابعة ولا سوزنا اثنا التسليم الحنة وانما
 انتهت الجنازة الى التبرك من المجلس المقوم قبل ان يوضع عن اعضاء الرجال فاذا وضعت على الخناق
 جالسوا ويكبر النمام والسنه في القبر عند التمدد وتكلمت الارض رحن فلا يلبس التقي وكفى السجدة
 الامام ابو بكر محمد الفضل انه جاز ان تخذ الناموت في بلاد الرضا والارض قالوا لا يجوز ان تخذ الناموتا
 من صدره لا يلبسهم ولكن شئ في التبرك في التراب ويطين الطيبة العليا ما الى الميت ويجعل اليد الخفيفة
 عن الميت ويسان لان جبره ثم نزل القبر وكذا الاخر على الجواز كان على الميت ما فيهما ورا ذلك
 لا يفسد وسبب التسليم للبشر وان يكون القبر مستقفا على الارض قد تبرر ويرش الماء عليه
 بغير المرح وتكتب عليه شيئا او وضع الاحجار لا يفسد ذلك عند العصور لا يحصى القبر لا يروى عن
 البشيعم انهم من التبرك عن التبرك وعن التبرك وعن التبرك فدون القبر قالوا لا يصلح الا على السهل الذي يجعل
 على القبر من دياره لا يروى عن شي ٢٠ قال لا يحصى القبر ولا يطره عز ولا يرفع عليه نيا وسعدو
 من قبل الميت من قبل الميت وموضع القبر على جيب اليمين مستقفا من الناس من قال لا يصلح

جواز اخذها والتابوت الميت

[illegible]

حاز هذا النسخ ان يغني بطلانه لان قطعاً انما هي محرم ولو قطعنا لخاصية حاله الا احرى على هلال رمضان
 فمما لا يلتزم به وان لم يرق الهلال والشمس معجبة ذكرنا ان على قول ابي لا ينفردون وعنه انهم ينفردون
 وبه اخذ نصير محكي **ع** اذا استبدت شهرته على هلال رمضان في اليوم التاسع والخمسين منهم راوا هلال رمضان
 قبل صومهم بيوم **ع** كما لو كان هذا المعنى ينطبق على ما قبله من انهم تركوا الحجة وما كان حقا عليهم ولا على
 من كان بعيدا عابثا بهدوتهم لاستاء البتة واذا راوا الهلال بناهرا قبل الزوال اوجبوا لا يصام به ولا ينفرد
 روى الطيلى المستقبل وقال ابو يوسف ان راوا بعد الزوال فكذلك ان راوا قبل الزوال فهو المصلحة المأخوذة
 اذا كانت موافقة لكان محرم امام النفس والنفس ينال هو المصلحة المأخوذة وكان مجزأ خلف النفس فهو للمصلحة
 المستنبط وقال الحسن بن علي لعاب بعد الشق فهو للمصلحة المأخوذة ولغاب قبل الشق فهو للمصلحة المستنبط
 وعند روى الهلال كره الاشارة اليه كما يفعله اهل الكاظمة شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم غرة
 محرم الحبيب ايضا كان ذلك اليوم يوم غرة لا يوم المأخوذة حتى لا يجوز التقمته هذا اليوم اعتمادا على قول
 على سنة يوم يحرم يوم صومه لان ذلك محتمل بخلافه اراد به ذلك لعدم دون المأخوذة اذا سلم الحرف في موافق الحرف
 ولم يعلم ان عليه يوم رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ولم يزل الصوم في المستقبل وانما يحصل العلم باخبار
 رجلين عريان او رجل وامرأتين وعنه **ع** ان لا يثبت طهين العدة والحري والبليغ **ع** ان كان اسلمه دار الجاهل
 فعليه قضاء ما مضى بعد ان يعلم علم بذلك ولم يعلم اذا استنب على المأخوذة دار الحرب شهر رمضان ففي شهر
 وصاه ان وافق صوم شهر رمضان حاز وكان هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز لان الاشارة بين الوجوب
 ولما صام شهر رمضان حاز وقبله ينطبق لثبوت ان عليه القضاء وصومه ينقض القضاء وما جازا قالوا هذا
 اذا نوى لصومه ما عليه شهر رمضان حتى يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز ذلك اذا صام شهر رمضان في شهر رمضان في العدة
 وصلاية الايام للقضاء اما اذا وقع الصوم في شوال وتوالت كان انصر من رمضان يوم فتن يومين ايضا بولانا
 العدة وبولانا كان يوم العدة ونوافق صوم شهر رجب وموافق شهر رمضان بيوم فتن يومين ايضا بولانا
 العدة واسبعة الايام ليوم الحز والام الشري **ع** رجل حزن رمضان ثم افاق فبعض شهر رمضان بيوم فتن يومين ايضا بولانا
 قضاء الشهر الذي حزنه وقضاء الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما مضى من الشهرين المأخوذة قالوا هذا
 اذا افاق قبل الزوال اما اذا افاق بعد الزوال لم يحل له من بقية هذا الشهر وهذا اذا بلغ عاقلا ثم حزن ما اذا بلغ
 مجنونا ثم افاقته رمضان بعض الشهر عند روى **ع** لهذا والعقل الاول سواه كونه القضاء وسوقه بين الجنون
 الطاري والمعدن وعنه ان هذا لا يلزم قضاء ما كان مجنونا فيه كالحصن اذا بلغه نصف الشهر وانما اذا اسلم
 رجل حزن رمضان كله فليس عليه قضاء ولما افاق سبب عليه قضاء وان اعنى عليه رمضان كله فدينه قضاء
 وقال الحسن البصري اقصاه عليه الاغما كانه المجنون المسترحب وان اعنى عليه اول ليلة من رمضان عليه القضاء
 غير يوم تلك الليلة قالوا هذا لنرى الصوم في تلك الليلة قبل الاغما ولم تذكر ذلك في الكتاب وحده يارو الله تبارك
 ثم انما يحل له ان يتدبر اذا كان اهلا يصوم منه الشبه اما اذا لم يكن اهلا تلك الليلة بان اعنى عليه آخر يوم من شعبان
 ودام الاغما عليه ففطن ذلك اليوم ايضا **ع** بلغة الشفوع من شعبان نصف النهار واسلم انما في قالوا لا يحل

وسئل عن صيام الدهر ومن الناس من ترك ذلك مخافة الموت والالحاق بالواجب ولا يلبس بصوم يوم غيره كان
مع الحظر والستر اذا كان يتقوى عليه ويكفر صوم يوم غيره بدوافع وكذا صوم يوم الزيادة لانه يجزى عن اداء
افعال الحج ويكفر بها فان يصوم اذا اجبره الصوم لان هذه اهلها كذا الشرع وان لم يكن كذلك فليس هو للمساكين
افضل عندنا وان لم يكن رفقاء او عاتقهم مضطربين فان كانا رفقاء او عاتقهم مضطربين وانتم متفرقة
بينهم فالافطار افضل واما صوم السنة بعد الافطار متتابعة منهم من تركه ذلك ومنهم من لم يتركه ولا فرق بين
انه شال من بعد الافطار والى السنة بالنسابة والى الجواز والاكل قبل الصلوة يوم الاضحية في رواية
والمتن ان لا يكسر ويحب الى ما كان صوم يوم العيد من طعام السرى لصلام فيها كان صايا عندنا خلافا
لما في بعض الكتب ان يصوم قبل يوم عاشوراء ويصوم يوما قبله ويوما بعده ليكون محالفا لاهله
الكتاب وصيام شعبان ووصل برخصان فهو حسن واما صوم يوم النكاح وهو اليوم الذي يكره فيه
من رمضان او شعبان فان سوي هذا اليوم من رمضان كره لانه يوم من رمضان يوم النكاح فقد عصى
ابا القاسم ولقد علمنا ان صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين لان فيه شيئا من الوقف فانهم يقولون
يوما قبل رمضان ويظرون يوما قبل يوم الفطر فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزأه فان ظهر انه من شعبان
كان نظرا فان افطر لا قضاء عليه لانه معنى المعتون ولا يفي من واجب آخر كونه ما روي ان ظهر انه من شعبان
من رمضان اجزأه من رمضان كالتصام رمضان بغير واجب آخر الا اذا كان ما في البيت عاين في قوله
اي ٢٠ وظهر من شعبان اختلف فيه قال بعضهم يكون تقوفا لان الصوم في هذا اليوم منى فلا ينفذ
الواجب وقال بعضهم كونه صوم عاين في اذى الواجب يوم كونه في التطوع خلاف يوم العيد واصل
الكره لانه الجواز كالصلوة الارض المغصوبة وان لم يستين لا يستط الواجب غفرته لاجتماعه
كان من رمضان فاذا سوي التطوع يوم النكاح اختلفوا في كرهه والحق في ذلك ما ليس بذكر ما روي عن علي
وعائشه انه كانا يصومان يوم النكاح وقوله عم فقد عصى ابا القاسم محمول على صوم النكاح فان ظهر انه
من رمضان كان صايا عنه وان ظهر انه من شعبان كان سقوطا فان افطر كان عليه القضاء لانه شيع عندنا
مخلاف مسألة المظنون ولزوي لم يصوم من رمضان لكان غدا رمضان ولزكان غدا شعبان فهو صائم
عن القضاء او عاين واجب فهو مكروه وان كره واحد النبي لم يكرهه فان ظهر انه من رمضان كان صايا
عنه لانه سوي الصوم على كل حال ونية الصوم يفي لجواز الوقف وان ظهر انه من شعبان لا يستط الواجب
غفرته ويكون صايا على التطوع فان افطر لا قضاء عليه لانه شيع التطوع سقطا للموجب ولزوي ان
يصوم من رمضان لكان غدا رمضان ولزكان شعبان فهو صائم عن التطوع كونه اعيان لانه سوي الوقف
وم يوم النكاح وان ظهر انه من رمضان اجزأه من رمضان وقيل على قولهم لا يكون صايا كالتصام في الصلوة
ينوي الغفر والتطوع لا يجبر في صلاة الصلوة قوله ٢٠ وان ظهر انه من شعبان فان فطر ينقض لانه لم يبر
القضاء ولزوي ان يصوم من رمضان لكان غدا رمضان ولزكان غدا شعبان فغير صائم لم يكن صايا
لانه لم ينوي الصوم على كل حال ونكحوا في الاضحية هذا اليوم لرواين يوما كان يصوم قبل ذلك كان

يصوم يوم الخميس ويوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن مسلمة في النفل افضل لانه
عم من صام يوم النكاح فقد عصى ابا القاسم واحترار عن النبي بالروافض وقال في غير ذلك من النفل افضل
لحديث علي وعائشه رضى الله عنهما وصح ما روى عنهم ان يصوم يوم النكاح متوكفا غير مفطر ولا عازم قالوا لانا
ان لم يكن قاضيا او متنيا فان كان فالافضل له لانه يوم من رمضان من رمضان من رمضان من رمضان من رمضان
والا فنظرا في وقت الرواى مروى كذا عن علي لان المعنى يمكن ان يصوم على وجه لا يبرطه الكراهة
ولا كذا عن علي **الفصل الخامس في الامتناع بالصوم** اذا اكل او شرب او جامع
ناسا لا يصوم به حتى تان ولو كان مكرها او غافيا فندسه فبايا وضعتا وان اتبع البراق الذي
فيه في الحائط الذي نزل من راسه الى الفم لا يصوم وكذا اذا دخل الفضا والدرخان او رجع الفطر
او الزراب حلة لا يصوم وكذا اذا شرب شفا بالبراق عند الكلام او كونه فابتلع لا يصوم
وكذا اذا خرج الدم من بين الشاة والبراق غالب بقله ولم يجد طهر لا يصوم ولا ينبت الغلبة للدم
يصوم ولو شربا فنداحتها ولو شربا في جانية او آفة لشرابا واما دواء رابا لا يصوم
عند الكحل وان ما واما دواء وطب فندصومه قوله اي ٢٠ ولا يندى فدا صايب ٢٠ وقيل لما
فرق بين المطب والباين اذا وصل الى الجوف فندصومه وان لم يصل لا يصوم وذكرنا الاصل لا يندى
الصوم مطلقا بناء على ان الغالب والغالب هو الوصول الى الجوف وذكرنا شرطه في غير المحر اذا اجتمع
لا يصوم عندنا خلافا لما في ٢٠ القسبة لا يصوم الصوم وكذا الاحتلام وكذا اذا نظر الى المرأة فانزل
او شكركا من لا يصوم الصوم لان في الصوم من الجوع عرضا والجوع قضاء الشهوة بمجاسة العضو
العضو ولم يوجد وكذا اذا جامع بهيمة ولم ينزل او منية ولم ينزل او نكح بهيمة ولم ينزل او جامع بها
دون الفرج ولم ينزل وان نزلت هذه الوجه كان عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة
بجسة الفرج ومن الناس من قال لا يصوم بهيمة حتى تنزع بالكف وهل ينزل في غير ذلك غير صا
ان اراد الشهوة لا يلج ولزاد من شهوة الشهوة قالوا زجرا ان لا يكون آغا ولما يتبع سلسلة وطرفها
بيد او خشيته وطرفها بيد او دخل اصبعه دبره او وضع يراة من الغم الى الذفن ولم ينفع فاجتلبها
لا يصوم ولو كان بين الشاة شئ فدخل حلة ومكاه او مقعد لا يصوم اذا كان دون الفرج
لانه قليل فبعد تبا للذين ولزكان قدر الحقة فالكره في ٢٠ ان يصوم ويكره القضاء
دون الكفارة وقال زفر يكره القضاء والكفارة في زاده شام ٢٠ اذا اتبع سمة كانت بين الشاة
لا يصوم ومن شاة وطعام الحايج واجتلبها فندصومه ونكحوا وجوب الكفارة والمتن ان يكون
هذا اذا ابتلعها فان مضغها لا يصوم لانهما المبرق بلشاة فلا يصل الى جوفه شئ ولو طاف الى
دخول الماء اذ لا يصوم ومنه المأنة اذ لا يندى فيه والحق في ما انفال لانه وصل الى
الجوف بقله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وان طهر به لا يصوم وان بقي الرخصة جوفه لانه لم يوجد
الفعل ولا صلاح البدن ونودخل التهم جوفه وخرج من اجاب الا انه لم يصوم ولو اتى في حلة اجماعا

اذا كانت مكرهة الا ابتداء ثم طاعة بعد ذلك لانها طاعة بعد ذلك الصوم والصلوة وما دبرها او قبل
استنائه دبرها تنقض عليه القضاء والكفارة انزل اوله ينزل قوله في سقم ٢ وكذا اذا علم عمر قوم لموط
وعنه في غير روايات وفي رواية كذا قالوا وبها خذ المشايخ وفي رواية لا يلزم الكفارة الصائم اذا اكل
مقعدا ما يتخذى او يتناولى بها كخبر لا طوية ولا سترية ولا دهان ولا لبان عليه القضاء والكفارة
عندنا وكذا اذا اكل هليلج او سكا او كافرا او غالية او زعفرانا ونحو ذلك الهليلج فيه وجعل بعضها
ولا يدخل عينها في حرمه لا يلزم القضاء وان جعل هذا بالغا فيها وبالكثرة القضاء والكفارة وكذا
اذا اكل شيئا من راق السجود ما يجله الناس وكذا الحل والحرم وما العصفرة والزعفران وما القلابة
والهليلج وما الغنما والغنم وما الزجوف والسطر والليم والبرد ما يقر ذلك وكذا اذا اكل طيبا
يؤكل للذة كاللبن الخ الرضعى حجب القضاء والكفارة وفي طين النصارى علة جوف الهندوان قال
حجب القضاء والكفارة فقال في حرم الخبز الرضعات الصائم اذا اكل الخبز حجب عليه القضاء والكفارة
الا ان يكون من طين الارضى فان فيه القضاء والكفارة لانه يؤكل للذة وما الطين الذي يغلى فيؤكل
عشق اذ قال لا ادري وكذا روى عن ابي س ٢ جليل معنى قوله لا ادري لا يدري انه يدري ام لا
وهو ظاهر الرواية حجب الكفارة لانه يؤكل عادة ولنا اكله في بعض الروايات على ان لا يوجب الكفارة
وعنده ٢ حجب وفي بعض الروايات اكله على عكس هذا ولا يوجب الكفارة باكل الخبز وفي بعض الروايات
اذا لم يسنح حجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الحنظل كاسي في قوله في ٢ وعنه في ٢ حجب القضاء
فالكفا على القضاء والكفارة وان مضى حبه الحنظل لا يفسد صومه لانه يتلاشى بالمضغ كالقنابة التسمية
ان الكفارة حجب القضاء والكفارة والكفارة ولا يتلوا ان لم يكن مباحا فوجها فعليه القضاء والكفارة
بالاتفاق ولو كان مباحا فوجها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي اللوزة والخوخة الرطبة كفا لانه
تؤكل كاسي واما الجوزة الرطبة لم يتلوا عليها القضاء والكفارة لانه لا يؤكل ولا مضغها فان كان فيها
اللب على القضاء والكفارة لانه اكل ما يؤكل وزيادة وان لم يكن فيلب عليه القضاء دون الكفارة الرطب
واللباس فيه سورا واللوزة اليابسة بمنزلة الجوزة وكذا البندق والفسق لم تكن رطبة في بمنزلة الجوزة
ولكن كانت يابسة لم مضغها كان على القضاء والكفارة اذا كان فيها اللب لانه اكله الجوزة وان يتلوا ان
لم يكن مشقوقا الراش فلا كفارة فيه عندنا وكذا كانت مستفودة لكذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت
مملوكة فيها الكفارة وان لم يكن مملوكة لا كفارة فيه وان ايتل فانه روى عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله الكفارة لان
جميعها ما يؤكل بخلافه فخر الجوزة وشحمها وابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفارة
لانه لا يؤكل كذلك وان ايتل بطيخه صفرة او خوخة صفرة او هليلج روى عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله الكفارة
وان اكل شحم غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو اكل دنانير طاهر الرواية
على القضاء دون الكفارة لانه ما يستقره الطبخ وفي بعض الروايات على القضاء والكفارة لان بعض النبيين
يشربون الدم واما اكل حرام غير مطبوخ على القضاء والكفارة انما ثبت لوق السجدة فيه فخطبه الخبز لم يتلوا

كثرة شجرها كلها ومناسي فلا مضغها ذكرنا صام فابتلعوا مع ذكر الصوم اختلف المشايخ على اربعة اقسام
قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة
وايتلها على الكفارة وقال بعضهم لا يتلها قيل ان يحرقها فيه عليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها الكفارة
عليه وهو الصحيح اذا استخرج على غير ان الخبز لم يتل او اخرج على غير ان السجدة قد غرت فاذا الخبز طلع
واستخرج لم تغرب عليه القضاء فيها لو حرقها المتأفكس والكفارة فيها لكان القدر ولو استخرج وهو كانه طلوع
الخبز فالسجدة لان بيع الاكل وان اكل ومساك فصوره تام وان شك في حرقها الشمس عليه ان يبيع الاكل
فان اكل ومساك يلزم القضاء واختلفوا في وجوب الكفارة ولو استخرج واكره ان يبيع الخبز طلع قالوا يتلوا
عليه لست يبيع ذلك اليوم وان اقبل واكره ان يبيع الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان انما كان نائما
وقد انعم اليه اكره ان يبيع فصار بمنزلة الجبن اذا شهد ثمان الشمس قد غابت وشهد اثنان انهما لم تنب فافطر
ثم ظهر انهما لم تغرب عليه القضاء وفي الكفارة بالاتفاق واذا شهد ثمان على طلوع الخبز وشهد اثنان انه لم
يتل فافطر ثم ظهر ان كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل اكل من
السهادة على ان لا يبيع حرق العبد ولو شهد على طلوع الخبز وشهد اثنان انه لم يتل فافطر ثم ظهر ان كان
قد نطق لا يجب الكفارة لان السهادة العايدة ليست بحجة مائة بل هي حجة واحدة ولو دخل عليه جماعة ومو يبيح سر
منادى الخبز طلع فقال الرجل انه لم اصرح يا حررت فافطر فافطر ثم ظهر ان اكل الاكل قبل طلوع
الخبز والقهة انما كان بعد طلوعه فلا احكام ابره وهو لا كفارة له وصدرت جماعة وصدرت جماعة عليه ولا كفارة
عليه الكفارة عدلا كان او غير عدل لان السهادة الواحدة لا يغيب مثل هذا اذا قال الرجل لاراه انظر الى الخبز
طالع او غير طالع ففطرت وضجت وقالت لم يتل فافطر فافطر ثم ظهر ان الخبز كان طالع اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يصدقوا ومن لم يكفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لان على اثنين
من المسلمين شاكاة النهار وعلى اربعة الكفارة لا افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت رمضان يوم ولم يكفر
حق افطرت يوم اخر كان عليه كفارة واحدة ولو افطرت رمضانين على كلف فطركه وقال ٢ يكتفي بكفارة
واحدة **الفصل السابع فيما يسقط الكفارة ولا يسقط** المسافر اذا فطر
مسحور وسرمه رمضان فافطر ان حرمه لا يجزئ فافطر بعد ذلك شيئا لا كفارة عليه وان لم يثبت بذلك
فكذلك قوله في ٢ وفي قول بعض العلماء للصوم المسافر لا يجوز او رث شبهة فيه وكذا لو اصابه اليم
صا لم يمسافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا لو اصابه اذا افطرت ثم حاضت والصحيح انه افطر ثم حاض
مرضه لا يسقط عنه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا لافطرت فافطر اذا صارت اخر النهار على صلاته كان
عليه ان اول اليوم يلع في الغرض يسقط عنه الكفارة وذكرنا المسافر اذا افطرت نهار رمضان شهد انما
عليه ساعة لا كفارة عليه ولو افطرت اول النهار شهد انما اكرهه سلطان لا يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية
وروى الحسن بن احمد ان يسقط عنه الكفارة ولو اصرح باختيار لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل وترى اجماع
انما ساقط ان ذكر فطره فافطر شيئا لا كفارة عليه لان صوم قد قضا بشا ففطر ذلك سببه فان كان بلغه

عندئذ يتق خلافاً لذل وكذا اذا نذرت صوم الغدوس هامين اذا وجب على نفسه صوم ثم نذرت قبل ان يصح
حجره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يلزم صوم الشهر حتى يلزم ان يصح ذلك فيعلم عند كل يوم نصف
صلى على خطه ويستوى ذلك ان كان الشهر بينه او غير بينه قال بعض على هذه باب الاعكاف اذا وجب
على نفسه اعكافاً فان قبل ان يصحك يلزم ان يصح ذلك فيعلم عند صوم يوم نصف صوم صوم
واذا ثبت هذه الاعكاف فكذلك باب الصوم وذكر بعض الصحابة انهم فعلوا هذه هاتم عندهم
رجل اوجب على نفسه صوم شهر فمات مساعته روى عن ابي ذر ان يلزم ان يصح ما اوجب من ذلك فمات
كان الشهر بينه قال فكذلك عندئذ فقال هاتم فقلت ما هو كذا قال ضرب رجل قال بئس على
ان اصوم هذا اليوم اسرا واسم هذا اليوم لزم صوم اليوم ولو قال هذا اليوم او هذا اليوم غداً لزم
صوم اول الوقتين الذي يتوهم فان كان اول الوقتين الذي يتوهم اليوم وقال ذلك بعد الزوال لا على
ولم يزد صوم الاثنين والخميس فصار ذلك مرة كذا الا ان يؤتى الا بذر ولو اوجب صوم هذا اليوم تسراً
صار ما ذكرته من ذلك يوم ما معنى لكان ذلك اليوم يوم الخميس يوم كل خميس حتى يصح شهر فكل اوجب
صوم اربعة ايام او خمسة ايام وكذا لو قال من علي لاصوم يوم الاثنين من كان عليه صوم كل اثنين
ثمرة الى اثنين وعشرين اذ قال يصوم ثلثه مثل ذلك اليوم ولو نذر يصوم يوماً ويوماً لا يلزم صوم
الا ان يؤتى الا بذر ولو قال من علي لاصوم كذا كذا يوماً يلزم صوم احد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يوماً
يلزم صوم احد عشر يوماً ولو قال يصوم عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً وكذا لو قال هذا فهو على شهر
عندما والدمع والدمع كذا ولو قال من علي لاصوم يومين متتابعين من اذله الشهر واخره كان عليه صوم
اكثر من عشرة والدمع كذا ولو قال من علي لاصوم جمعة لاراد به يوم الجمعة يلزم سبعة ايام وان اراد به
يوم الجمعة يلزم يوم وان لم يكن ذلك يلزم سبعة ايام لان الجمعة مذكور في ايام الجمعة وذكر في ايامها ايام
الجمعة وانه اذا نذر غلبت عليها فغيره المطلق اليه رجل قال من علي لاصوم عشرة ايام متتابعين
مستوفى لم يجز ولو اوجب على نفسه من فاضلها متتابعة اجزاً ميعن قال من علي لاصوم تسراً ومات
قبل ان يصح يومه يلزم شي وان صح يومه لزم ان يصح يومه الشهر وقال من لزم ان يصح يومه بقدر ما كان
اذا كان صوم رمضان ثم صح ولما لم وجب النذر مضاعف الى وقت الصحة معنى هذا كذا قال بذر
الصحة من علي لاصوم تسراً ثم مات خلافاً ففاضل رمضان لزم مضاعف الى اذارك العدم فتقدر بقدر
فصل في الاعكاف الاعكاف سنة مستوعدة بحب النذر والتعلق بالبر والترك في
اعتبارها سائر الاعمال ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافاً لما في بعض من انما يترتب الصوم في اعكافه فوجب
على نفسه فاما النذر فالصوم في سائر الخطه ظاهر الرواية في الحج وعادى في نذرته ورواه
لا يصح الا في المسجد الحرام وفيه رواية يصح في كل مسجد وان كان واخبره ومواله يصح لغيره لا في الاعكاف
الا في مسجد اذان واخبره ومواله يصح في الاعكاف في المسجد الحرام افضل لانه لزم الصوم ومواله الحلق في
مسجد النوى ومنزل الرقة ثم بعد مسجد النوى لانه افضل من المسجد الحرام لانه مكان محبة في

في حجة وجوارروه منه وفاته ثم المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد النبي
ولا يصحك المادة الا في مسجد بيتها يعني موضع صلواتها وبيتها وقال في البيت كذا في مسجد بيتها وعشياً
لو اعتكفت في مسجد بيتها حاز وكذا ولا يجزئ المعتكف من المسجد الا الحاجة لانه شرعية كالحاجة الطبيعية
كالبرد والفاط والفاط والفاط والفاط لا يترك في منزله بعد الفجر من الظهر وما في الجمعة حينئذ ولا الشمس
تسقط فيها الربا وبهها الربا وستا ولا يترك اكثر من ذلك ما بهها الربا وستا لان الاثار قد اختلفت
في السنة بهها فكلان هذا صلي سنتها وقال ابو الحسن الكرخي في باب الجمعة في منزله ما على فيها الربا وستا
وبهها الربا ما قبلها الربا وستا اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعمرى اذا كان منزله بعيداً من
الحاجة يخرج حينئذ من مكانه فيخرج عند الفجر ويكون خروجه قبل الزوال ومواله يصح وان اقام في
المسجد الحرام يوماً وليلة لا يترك اعكافه ويترك ذلك ولا يترك المعتكف من صلاته ولا يترك صلاة ولا يخرج
المعتكف على مسجد غير من ساعته مطلقاً اعكافه فلو لم يتركه وعندهما لا يترك حتى يكون اكثر من
نصف يوم وعلى هذا القول اذا خرج ساعته من المسجد لان الخراج بعد المصلي في بعض نسخ في الاعكاف
لا لا يقبل وقوله هذا كذا فيج بغيره الا ان لا يترك في الخراج بعد المصلي وكذا اذا خرج بغيره
تسلياً يترك اعكافه ويكون ساعته فلو لم يتركه وكذا اذا اتمهم المسجد فاستقل الى مسجد آخر او اخرج
السلطان بغيره او اخرج الحرم اوضح مولى او غلبت في الحرم ساعته فكذا اعكافه فلو لم يتركه
واذا جامع المعتكف ذلاً او نهاراً عاملاً او نهاراً فكذا اعكافه ويكون الخراج تسلياً لا يترك اعكافه وان ما بهها
يجزئ المعتكف الاكل والشرب معتكفه وان اكل او شرب في النهار تسلياً لا يترك اعكافه وان ما بهها
دون الفجر فارتد فكذا اعكافه وان لم يترك لا يترك ولو نظر فارتد لا يترك كالا يترك الصوم
يترك المعتكف المبطنة الفاحشة وان اعطى نفسه ما سوى ذلك ويأكل للصائم اذا امر على نفسه ما سوى ذلك
لان الاعكاف مالا يتركه ولا يتركه فافادة الدواعي قد تحير سبباً للوقوع فيها من غير مخطو ولا عكاف
ومواله اما الصوم لا يتركه فافادة الدواعي لا يترك سبباً للوقوع في الخراج الذي هو من الصيام ولا يترك
للمعتكف ان يبيع ويشترى ارباب الطعام وما لا بد منه اذا اراد ان يترك في شهر فذلك لذلك ولا يصح في
الاعكاف ولا يترك الاعكاف سبباً ولا يترك الاعكاف ان يات به المسجد ويخرج من تحت
المسجد الى بعض اهل البيت ولا يترك في المسجد اناً لا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد
ان كان باهراً المسجد لا يترك الاعكاف ولا يترك الابواب خارج المسجد فكذلك ظاهر الرواية فالصوم
هذه المذونة لان خروجه لا يترك ان يكون مستثنى عن الاعكاف امانه غير المذونة بغير الاعكاف لان الخراج
في المسجد ولا يترك ساعته بغير الاعكاف فلو لم يتركه والصوم ان هذا قول الكوفة حتى الكل ويجوز
اعكافه في الطريق اقل من يوم ولا يترك في الخراج لصلاة الربيع في رواية لا يجوز اقل من يوم ولا يترك
لصلاة الربيع ولا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد ولا يترك في المسجد
وافرح فاذا اذن الزوج بالاعكاف لم يكن له ان يترك ما بهها بعد ذلك فان شهدا لا يصح منه والحق اذا نذر

المذكور بعد الاذن من منعه ويكون مستحق ذلك والكتاب لم يثبت بغير اذن المولى وليس للمولى ان ينفق
 اذا اصرح صاماً عن الطهارة على ان اعتكف هذا اليوم لايصح نذرته قلنا قدس قول
 ابي ج و قال بروتس ٦ كان ذلك قبل الزوال عليه لم يعتكف وكذا اذا اصرح منطلقاً بمعنى غير ان الطهارة
 ثم قال قبل الزوال لم يعتكف هذا اليوم بل لم يعتكف بصدقه وان لم يفعل فعليه القضاء قوله
 ابي ج وكذا اذا اصرح المني غير ان الطهارة رمضان ثم يرى الصوم ثم اخطا لا كفارة عليه قوله ابي
 ج ٦ اذا اصرح الرجل اعتكافاً من غير ان يصرح بالاعتكاف لانه لا ينافي بينهما فيصح الا ان يخاف فرائضه فيصير
 لان امره اتم لان لا يمكن قضاءه كل وقت فلهذا الاعتكاف والتمتع ثم يستلزم الاعتكاف اذا نذر
 لتركه التتابع بالخروج اذا اصرح على اعتكافاً يائماً او اصابه لم فعله ليس قبل الاعتكاف اياماً ولا نذر
 التتابع ولو صار معتوها ثم افاق بعد نسيجه يجب عليه القضاء كجرحه وعليه فرائضه ثم افاق فيجوز
 واذا اوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعياذ بالله لم يمسح على الاعتكاف لان النذر العزيمة
 فريضة فيقبل بالرد كسائر النذر اذا قال له على اعتكف نذرنا اعتكاف شهر بالايام والقبلي
 متتابعاً ظاهر الرواية بخلافه اذا نذر ان يصوم شهر فانه لا يلزم التتابع فان فرى بالايام دون
 القبلي لايصح نية ولو قال له على اعتكاف شهر بالايام دون القبلي لزمه كاقواله ولو قال له على
 اعتكاف ثلثين يوماً لزمه اعتكاف ثلثين يوماً بالقبلي فان قال موثبه بالايام دون القبلي حتى نية
 وان قال موثبه بالقبلي لزمه بالقبلي وانهار رجل قال له على اعتكف ليلة وروى اليوم يلزمه
 الاعتكاف وان لم يتوالتش عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم فدا كل فدية لايصح نذر ولا يلزم حتى
 ومن نذر اعتكاف ثلثين يوماً لزمه الاعتكاف بغيره ما قال ابي ج وتم ٢ وعند ابي ج ٢ لايصح نذر
 ولو قال له على اعتكف ثلث ايام صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلث ايام وليا لها ولو قال له على
 اعتكف يوماً صح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى يغرب الشمس ولو قال له على
 ان اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بليلتهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويصلي تلك الليلة ويصلي
 والليلتين الثانية ويصلي ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذه الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس
 لان ليلة كل يوم يستقيم عليه ولهذا تمام التتابع في الليلة التي احل فيها الحلال من رمضان وعنده
 ان يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل اصلاً وعنده رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة
 ضرورة التتابع وفي رواية اذا نذر لم يعتكف شهر لزمه بالليل بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس
 واما قال ابي اسير بالانهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ونذر لم يعتكف رمضان صح نذره فان
 اعتكف فيه اجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه لم يعتكف شهر اخر يصوم عند ابي ج وتم ٢ ومن
 اصرح الرواية على ان يصرح بانه لا يلزم القضاء وهو قول زفر فان اعتكف في رمضان
 اخر قضاء لا يجوز عندنا خلافاً لزم هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان بعد رمضان
 الصوم شهر اخر واعتكف فيه جاز واذا اوجب نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات سخط عنه كل شيء

من صام ما يحل له وقد ذكرناه ولو كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر
 باعتكاف ايام للتقضاء وقتاً اخر لان الاعتكاف لا يكون الا بالصوم هذه الايام حرام ولو نذر
 المني كغيره من نذرات البر لم يعتكف فيه اجزاء وقد ساء ولو نذر لم يعتكف رجب مع شرمه ونذر
 محذره قوله ابي ج خلافاً لمحمد وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان يصوم سنة كذا في سنة قبلها او نذر لم يصوم
 ركعتين يوم الجمعة فليصوم ايام الخميس او اجوعا على ان لو قال له على ان تصوم يوم الجمعة فليصوم
 بها يوم الخميس اجزاء وكذا لو قال له على ان تصوم ركعتين في مسجد المدينة فليصوم في مسجد اخر جاز
 وقال زفر كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يجزوا جوعا على ان لا يندر لو كان معلوماً ان قال اذا
 قدم غايبي وبنى اسم مريض فلا فائدة على ان اعتكف شهر فليصوم شهر قبل ذلك لم يجز اذا سكر اعتكف
 لم يلزمه اعتكافاً لانه لا يحفظوا الدين لا يحفظوا الاعتكاف فلا يند اعتكافاً كالحرام في الغير
 اذا اعتكف الرجل رجباً وجب على نفسه ثم فجع المني لاسي عليه وروى الحسن بن علي عن ابي ج ٢
 عليه لم يعتكف يوم اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانها تسقط تلك الايام بالبر ولا يلزمها التتابع
 اذا قال له على اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه بربيع اذا اوجب على نفسه
 اعتكاف رجباً سنة اتم صومها والا فلا يلزمه لم يعتكف في رمضان عشر لا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه كان يعتكف رجباً رمضان عشر فلا كانت السنة التي قبض فيها اعتكف بمسرحه وروى انه لم يعتكف
 المستر لا وسط فلما فرغ من اعتكافه اتاه جبرئيل عليه السلام وقال لا يطلب وراك يعني ليل القدر اخبر ان
 ما طلبت في السر لا اظهره واستدبر بعض الناس هذا الخبر ان ليل القدر احدى وعشرين وروى عن ابي ج ٢ قال
 ليلة القدر رمضان ولا يدرى اي ليلة هي وربما ستم وربما ثمانية المشهور عن ليل القدر ثمانية
 فربما يكون في رمضان وقد يكون في غير رمضان وروى عن ابي ج ٢ انها قال لا ستم ولا ثمانية ولكن لا
 يدرى اي ليلة هي واما يظهر هذا الاختلاف لا رجل حلف وقال لا مراة في النصف من رمضان انت طالق
 ليلة القدر عند ابي ج ٢ لا يقع الطلاق ما لم يصم رمضان السنة المستقلة لا احتمال في النصف من رمضان
 في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية وعلى قوله ان اصرح النصف من رمضان السنة
 يقع الطلاق لا يهاك كانت في النصف الاخرة السنة الاولى في وقوع الطلاق ولو كانت في النصف الاولى
 فقد وقع الطلاق ايضا السنة الثانية عن النصف الاول وقال بعض النكاح ليل القدر احدى وعشرين
 رمضان وقال الحسن بن علي بن فضال ليل القدر احدى وعشرين وقال زبير بن عتيق ليل القدر احدى وعشرين وقال
 عكرمة بن خنيس عشرين وكذا لا فاعل على انها ليل القدر وعشرين حكى ابي بكر الوراق انه قال ان الله تعالى
 جعل كل عام من السنين على ابياتي شهر رمضان فلما انتهى الى ابي ج وعشرين اشرافها فقال من سخط الجوز قبل
 ليلة القدر ليل محنة ساكنة لا حارة ولا بارقة تطلع الشمس صبيها سحرها تنجلي كأنها طفت واما اهلنا فقالوا
 هذه الليلة دون غيرها من السنين فليجتهدوا في الصلاة ويكثروا الطلعات فليها رجا لا يتركها كما ان
 اسم السامع يكون على حرف من حرفها بقية

فصل في صدقة الفطر

صدقة النطر لا يجب الا على الخاتم الفنى وقال ابن ابي عمير على العبد تجل على اولى النظم الذى هو شرط الصدقة
 صدقة النطر ان يملك مضافا او لا فنية فنية مضافا فاختلافه بينه وبينه وانما هو فيه وسلاحه
 ولا يجب فيه وصفا فانه اذا زاد على الدار الواحدة والاربعين على الدار من اربعين فنية الفنى وكذا الزيادة
 على اربعين الفنى والزيادة على الواحد من اربعين الفنى العاشر من اربعين الفنى والاربعين الفنى وكذا
 الخادم وكسبه لفته لاهله ما زاد على نفسه من روية واحدة وفيه الفنى والاربعين ما زاد على الاثنين والاربعين
 لم يكن الدار ما زاد على الواحد فقبل كل ذلك يعتبر وكسبه لفته والاربعين الفنى والاربعين الفنى
 والاربعين ما زاد على ثورين والاربعين ما زاد على ثورين يعتبر فنية الكرم والضيعة عند ابن ابي عمير ولا يجرى في
 سنة ما سوى مضافا فنية كلام والنظر انه لا يبعد كسبه الفنى وعلى ابن ابي عمير وجوب صدقة النطر
 ان يكون اربعة اشهاب لفته وشفة على سنة وان كان له دار لا يسكنها ولا يجرى فيها يعتبر فنية
 في الفنى وكذا اذا سكنها وفصل عن سكنها فنية الفاضلة الشهاب ويشق هذا الشهاب لحكام
 وجوب صدقة النطر والاضحية والحمة وضع الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب وعند ابن ابي عمير
 الفنى لو وجب صدقة النطر فنية يجب على الصغير الذى له فنية يوم وجب الصدقة على الحق والحيث
 اذا كان له مال عند ابن ابي عمير وس م على والدهما اذا كان غنيا وعمره في الكبر اذا لم يكن غنيا فصدقة
 على ابيه وان يبلغ سنين ثم جرت لا يجب على ابيه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا يعود اليه فنية
 كان للولد الصغير ما ادى عن الاب من مال الصغير حتى ائنه فلو ادى في وس م وكذا الوصى وقال ابن
 يورق من مال نفسه ولا يجرى من مال الصغير حتى يوفى من مال الاضحية وان لم يكن للصغير مال يجب
 على الاب ان يفي عنه ولو كان له مال لا يجب على الاب ان يفي عنه من مال ظاهر الرواية وروى عن
 ابن ابي عمير وكذا الوصى فان فنى الاب من مال الصغير عند سيرة يورق عن ابن ابي عمير وقال
 في بعض اعتبارا بصدقة النطر وليس على الاب من مال الصغير حتى ائنه فلو ادى في وس م وكذا الوصى وقال
 من مال الصغير لكان له مال وكذا المعتق في قول ابن ابي عمير وقال في لا يجرى من مال الصغير ولا من مال الصغير
 وليس على الحق لصدقة عن اولاد ابنة النضر اذا كان الاب حيا لانتفاء الروايات وكذا لو كان
 الاب ميتا لظاهر الرواية لان ولاية الحجر تثبت بواسطة الاب فكانت نافذة بعد وفاة الاب عدا حال
 حيوة وعلى الرجل ان يوفى صدقة النطر عن نفسه واولاده الصغار ولا يجب عليه لغيره حتى يوفى عن اولاده
 الكبار واولاده الصغار ولا عفا عنه ولا يجرى من مال الصغير ولا يجرى من مال الصغير ولا يجرى من مال الصغير
 كان الاب زنا مسلما يجب على الاب من مال الرجل الصدقة عن زوجته وعلى ابن ابي عمير في زوجة
 وعز اولاده الكبار عدا وان لم يوفى من مال الصغير ولا يجرى من مال الصغير ولا يجرى من مال الصغير
 المحنة سلما كان او كافرا وقال ابن ابي عمير عن مالك الكفار ولنا قولهم اذ كان كل حر وغير
 صنفا وكثير من يورق او يورق في اوجه من نصف صلح فريتا وصاغا سيرة ابن ابي عمير ولا يجب صدقة النطر
 عن صبيته للتمارة عندنا خلافا لابي م وجب عليه ميراثه وامهات اولاده عندنا خلافا لما ذكره في يجب

كاتبه ولا يورق المكاتب عن نفسه لعدم الملكة فنية وانما نحن المكاتب وروى الرق لا يجب على المولى زكوة
 التسمية الفاضلة ولا صدقة النطر اذا كانا كاهنا للخدمة لان المكاتب اذا نحن قد كان قبل ذلك للتمارة لم يورق في حالة
 التسمية حتى يجب عليه صدقة النطر المستطير لا زكوة التسمية لان التسمية انجلت صدا التسمية مع بقا الملك
 فصار كالموحد للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يورق عن الابن ولا المصرب المحجور الذى لا ينفق له ولو لم ينفق
 فان عاد لابن مولا باق اورد المصرب عليه بعد ما مضى يوم النطر كان عليه صدقة ما مضى وعاد الى ابن ابي عمير
 عليه صدقة ما مضى ذكرته المتفق ولا يورق عن صبيته الماشور ويورق عن الماشور اذا كان فنية فناء وعاد الى ابن ابي عمير
 الا انه ليس على الزاهر ان يورق صدقة النطر حتى ينفك فاذا انفك اعطى ما مضى لان الزاهر قبل انفك لم يورق
 ان سبق للزاهر الفنى بين ان يعير له من سنة فاديه من مالته بالهلاك فصار كايه برجل الخمار ويجب عليه
 صدقة فخر عهده المتاجر وعهده المادون ولو كان على العبد من مستوفى لا يجب صدقة النطر عن عهده المادون
 لا اذا كان على المادون دين لا يملك المولى عهده وان لم يكن عليه دين كان السيد للتمارة ولا يجب صدقة النطر
 عن عهده للتمارة ولو لم يورق المادون للخدمة يجب وان لم يكن على المادون دين وان كان عليه دين فنى
 الا فتلحق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة النطر على مالك الرقبه وكذا العبد المأجور او العبد بينه واليه
 اعانى عدا او حطما لان ملكا لا يورق الا في مال نفسه الى المجهن عليه متصورا على الحال لا قبله ولا بعد لو كان
 بيتا فاستأجر من يوم النطر قبل فنية الماشور ثم قبضه الماشور واعطاه فانه صدقة على البائع لان الملك لم يبيع
 كان تا قبل التبعين وانما يثبت الماشور عن نفسه متصورا عليه وكذا اذا اراد من يوم النطر وهو متصور الماشور
 ثم استأجره البائع لان حق البائع بالانفص بالمعنى لبقاء ولاية الماشور اذا كان يورق في فنية خياره لم يورق
 البائع واعطاه الماشور فصدقة النطر على الماشور لان ملك الماشور لم يورق في فنية خياره لا يورق في فنية خياره
 فيه خياره فنية خياره اذا استأجره قبل يوم النطر فنية خياره لا يورق في فنية خياره لا يورق في فنية خياره
 ثم تم البيع او انقضت فصدقة النطر على من يورق به وكذا زكوة التسمية لكان استأجره للتمارة وعند
 زكوة صدقة النطر على من يورق العبد من ملكه يوم النطر لو وجد التبعين بخدمته يوم النطر وهو ملك الرقبه ولنا ان ملك
 سرقه بين ان يكون البائع او الماشور لان امره بخياره فنى من كل وجه وقال ابن ابي عمير في صدقة النطر على
 كان له خيار فان كان خياره فنى البائع وان لم يكن في البيع خياره ولم ينفذه الماشور حتى مضى يوم النطر
 ثم قبضه بعد ذلك فانه صدقة على الماشور لان ملك الماشور لم يورق في فنية خياره لا يورق في فنية خياره
 على واحدتها وان لم يورق قبل التبعين يعيب او خياره فنية فصدقة النطر على البائع ولزكوة العبد
 يعيب او كبله روية فانه صدقة على الماشور لا التبعين فنى ثم وعدا لملكه وجب الصدقة ولا ينفق بالتأخير
 التبعين بعد ذلك لا يجب على الماشور ولو لم يورق له فنية اذ جاء يوم النطر فنى يوم النطر حتى يعير
 عليه صدقة النطر قبل التبعين بلا فصل ولو كان العبد للتمارة ويجب على المولى زكوة التسمية اذا تم الحجر بالتمارة
 النسخ من يوم النطر اذا كان المالك من عليه ليس عليها صدقة النطر لانه لم يملكها حينها عدا كمالا وذكر
 ان بعض الروايات خلافا لابي م وجب عليه ميراثه وامهات اولاده عندنا خلافا لما ذكره في يجب

صلوة العايم ووجه الفرق لستة الجوزة مؤكدة لا خلاف فيها والتراخي في الذكر وبها فلا يخبر المستوية بها
فان صلى الامم التراوح فاعدا لعزده وبغير عزده واخرى قدم قام خلفا للمخ في قال بعضهم لا يصح اقتداء
العايم بالعايدة قوله ويصح قوله الى ح ٢٣ كذا المكتوبة وقال بعضهم بعض اقتداء العايم بالعايدة التراوح
عند المخرج وهو الصحيح لا يمتنع وقوله اصح اقتداءهم فانما واما كان اولى بالجران واذا صح اقتداء العايم بالعايدة
خلفنا فيما سبق يعلم قال بعضهم المستقيم ان يعدهوا احترازا لصورة الحائفة وقال بعضهم الآخر
على السبق كما حصل من الامم اذا كان فاعدا فيصلي للتعبد في قوله الى ح ٢٣ لا اعزده وقاله ٦
بشيء منهم التقوى وذكره ابو سليمان عشرين ٢٢ سئل عن الرجل اذا اقام فاعدا من رخصان السجود القوم قال
نعم في قوله الى ح ٢٣ ذكر فيها حاشية قال بعضهم المصلحة اما ذكر قوله لان عندنا لا يصح اقتداءهم وقوله
بعضهم اذا ذكر قوله لان عندنا المستقيم للتعبد لا يعدهوا ويكره الحنفى لضعفه التراوح فاذا دار الامام
ان يركع يقوم لان فيه اجرا للكل سائل الصلوة والسنة بالمناظرة قالوا نعم واذا قاموا الى الصلوة قاموا
كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكون له يصلي مع النوم بل يحلف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم هتان
وعظلة وترك الذكر وتركه ولا يوصى على الصلوة شدة الخ لعزده في قوله انما جزم اشتراط لو كانا يعلمون
وكذا يكون ان يصح يد على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان في وضع اليد على الارض شبهة بالمناظرة
ويكره عند الركعات التراوح لانه من افعال الملا ولا يكره لثقله عند الجمع وانعطفت هذه
كتب علينا **فصل في الوتر** اختلفوا ان اذا اوتر ركعتين بالجماعة افضل ام لا اذا
في منزله ووجه الصحيح ان لا يجمع افضل لان في تركه كان يؤتمنه الوتر ولا في الجماعة اذا
افضل اعتبارا بالمكتوبة واذا فئت الامم فئت الحنفى ام يكت روى عنه حتى ٢٠ انما في الركعتين
فئت اتر وعنه رواية شئت الحنفى الى قوله ان عدا بركت للكرام حتى ٢١ يكت وعنده فئت
الحنفى ثم اذا مضى رواية عنه يكت الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء حينئذ يؤم في خلفها الامم
بغير الحنفى ام لا يجزى بعض الروايات لا يجزى قوله ويكره قوله الى ح ٢٤ وفي بعض الروايات الخلاف
على العكس وقيل لا يركن غالب القوم لا يعلون دعاء القنوت بغير الامم يعلم القوم روى ان رسول الله صلى
كان بغيره والصحابة بعده فقلوا دعاء القنوت مرفوعة وليكان القوم يعلون القنوت ففي رواية في القنوت
ام بعدد سئل عنه محمد بن سائل فقال في قوله الى ح ٢٣ وفيه يرفع يديه اذكر للقنوت ثم يركعها
في القنوت والتمنا عندهما في ان يرفع يديه في الركعة ثم يبتدئ القنوت كانه الركعة وقدرته هذا فهاضمه
وقد اصر على التمس في القنوت قالوا لا يعلو في القنوت الاخرى وكذا لو صلى على النبي واهم في القنوت الاولى
سائلا لا يعلو في القنوت الاخرى ولو كان الامام يفتي في القنوت في الركعة والسجود والحنفى لا يرى
في ترك الامم وكذا في سجودهم وقبل الامم وكذا في تكبيرات العبد بين امانه تكبيرات صلوة الجماعة اذا
كبر الامم فتسا لا يسمع الحنفى في قوله الى ح ٢٣ وان ذلك منسوخ واذا فئت في الركعة الاولى وانما ستم
سائلا لا يفتي في الركعة لان تكرار القنوت غير مشروع وشكره فئت في الركعة الام لا يجزى فان لم يحضر

فان شروعه النسخ اما قد صحه وقد اشبهه انما تركوا اربعة فبذلك ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشرين تسليما
 كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يتعد كل الثلاث على تسليمة اربعة التسليمة وسوقه لم يرد من واحد الروايات بين
 عزلة على فعله فخذ التراويح لا غير وانما يتعد على قول ابي على قوله قال لا يجوز ان يكون على التراويح عليه قضاء
 التراويح وهذا يلزم للشافعية على قول ابي على لا يلزمه سائيا فان اوعدهما وعلى قوله ان لا يكون سائيا فذكره
 وان كان جائزا فعليه مع التراويح عشرين ركعة اخرى فالحال في قضاء ركعتين وعلى قوله قال يجوز عن التراويح
 في وقتها هذا يلزمه فضا حتى ان لا يكون سائيا لا يلزمه وان كان جائزا عليه فضا عشرين ركعة وهو صلى سنة
 ركعات او ثمان ركعات وعشرين ركعات تسليمة واحدة وعقبة كل ركعة في الجواب عن امره الرابع انما قد على
 رسول الركعتين قال يجوز ان يتعد تسليمة واحدة يسوقها بمكة عشرين تسليمة واحدة وعلى قوله العادة لا يجوز
 تسليمة وسواها على هذا يجوز ايضا كل ركعة عشرين تسليمة واحدة وسواها على وقال بعضهم في الرواية على اربع
 ركعات ثلاث تسليمة في واحدة صاحبها ادا صلى ست ركعات تسليمة واحدة سائيا وعقبة كل ركعة على قوله
 صاحبهم بمكة تسليمة ثلاثا عند ما الزيادة على الرابع كرهه ولا يوجب الزيادة على التراويح وعلى قوله ان
 يجوز عن ثلث تسليمة وذكر ست ركعات لان عنده الى الست تسليمة واحدة لا يكون اثنا عشر الروايات وان
 صلى فان ركعات تسليمة واحدة وعقبة كل ركعة على قوله صاحبهم بمكة تسليمة ثلاثا لان ما زاد على الرابع كرهه
 عندهما وعند ابي على في رواية الكافي الصغير يجوز ثلاث تسليمة لان الزيادة على الست كرهه وفي رواية الاصل
 يجوز عن اربع تسليمة لان على رواية الاصل الى الثمان كرهه وعلى عشرة ركعات تسليمة واحدة وعقبة
 كل ركعة عندهما يجوز عن اربع ركعات وعند ابي على في رواية التواتر يجوز عن تسليمة واحدة وفي الروايات
 الظاهرة يجوز عن تسليمة تسليمة وفي رواية الصحيح وسوق العادة كل ركعة بمكة تسليمة واحدة وعلى التراويح
 كلها تسليمة واحدة عند التسليمة كل ركعة بمكة تسليمة واحدة عند العادة وعند البعض بمكة تسليمة واحدة
 كانه الرابع وان لم يتعد كل ركعة وعقبة او جماعة التسليمة وسوقه لم يرد من بعد صلوة ولا يجوز على
 وفي خلاصة على التراويح الصحيح بمكة تسليمة واحدة كانه صلى اربع تسليمة واحدة ولم يتعد الا تسليمة
 الصحيح يوجب تسليمة واحدة كانه امام يتعد في الوتر على قوله ان التراويح فلا صلى ركعتين تركه
 ان ترك تسليمة فلم على رسول الركعتين لم يكن ذلك عن التراويح لان ما صلى بنية التراويح **فصل**
في اوقات الصلاة التراويح اختلفوا فيه قالت ابي الخضر ان بعض اصحابنا يلجأ للجور وقال بعضهم
 يجوز ومنهم من يكره ان يسئل عنها قال يجوز اما كان ابن عمر رضي الله عنهما قال صلى في ليلة الرجب الصحيح انه
 لا يجوز لانه غير محظوظ وصلوة ليست بصلوة على كعبة فلا يجوز امامه كما في التمهيد وان ام الصبيان
 يجوز لان صلوة الامام مثل صلوة المحدث **فصل في اوقات التراويح فاعلم** اختلفوا في اوقات التراويح
 سمعت بغير عدد واختلفوا في احوالهم قال بعضهم لا يجوز بغير عدد واستدلوا بما روي الحسن ع في رواية
 له صلى سنة الجوزاء ثم عجز عن ركعة فذكر التراويح احوالها واحدهما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز احوال
 التراويح احوالها بغير عدد وفرقوا بين التراويح وبين سنة الجوزاء وسواها على الاثر فيكون على النقص

لم يتبين بالجنة الا اذا كان سبط الدين بالاراء سقط عنه الزكوة رجل لم يعلم سببه انما هو رجل لم يتبين
 حتى حال الموت ثم تم فيها لا زكوة على المتوفى فيها معنى يستعمله رجل لم يتبين لانها كانت مقبولة على ابيها
 وكذا الساب اذا غصبها رجل وانما يصيب من الغصب لانه يتبين من المالك ثم يوقها على ملكه بعد الموت لا زكوة
 على صاحبها نعم فيها معنى وكذا لو كانت ثابتة رهنا عند رجل بالغ ولله ان يملكه في حال الموت على الراهن
 في حال الموت كان على الراهن زكوة ما كان عنده من المال الا الا لانه لم يتبين عليه ولا زكوة غنم الرق لانها كانت
 مصنوعة بالدين فزكوة بين الرام وبين الراهن اذا كانت غنما عند رجل وانما يصيب من الغنم في حال الموت على
 صاحبها الزكوة اذا فسخ بينا غنما بين الراهن وبين الراهن على صاحبها الزكوة ولو كان الغنم عند رجل لم يصيب من الغنم في حال الموت
 معنى عليها ثم لم يتبين لانه لم يتبين على الراهن في حال الموت ما كان عنده من المال الا الا لانه لم يتبين عليه ولا زكوة
 يستعمله رجل لم يتبين لانه لم يتبين على الراهن في حال الموت ما كان عنده من المال الا الا لانه لم يتبين عليه ولا زكوة
في اداء الزكوة اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب ونحوه الزكوة قبل الوجوب اذا اراد الرجل
 اداء الزكوة العاجبة قالوا لا فضل حول الا على ولا ظاهرا ولا باطنا ولا في الطرقات الا فضل حول الا على ولا ظاهرا ولا باطنا
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الا فضل لصاحب المال الظاهر من الزكوة الى الفقراء لا يثبت لانه
 حول الا بغير الزكوة مواضعها قالوا لا في موضعين مواضع لان موضع للخارج والمكانة وموضعها
 لانهم يحرمون سعة بسلام قالوا وكذا اخرج الصدقة الى الفقراء بلغة احدى لا يخرجها الى اقرباؤه هكذا روى ابو سليمان
 عن عبد الله بن المبارك عن علي بن ٢ وروى الحسن بن علي بن ٢ رجل لم يتبين زكوة الى الفقراء مع انه لم يتبين المعز الذي
 هو فيه قبل قام الحول على المال الذي يثبت له فانه يجوز ذلك رجل لم يتبين زكوة الى الفقراء مع انه لم يتبين المعز الذي
 هو فيه فانه يجوز ذلك الى فقراء المعز الذي في المال هو المعز الذي هو فيه ولو كان مكان الزكوة وصية
 للفقراء فانها مقبولة الى فقراء البلد الذي فيه الميت رجل لم يتبين زكوة الى الفقراء مع انه لم يتبين المعز الذي
 الزكوة قال ابو يوسف بن عمار قال لا يجوز الكسوة ولا كونه الا طعام وهو لا يستحق الا طعام خلاف ظاهر
 الرواية رجل اعطى رجلا دراهم لم يصدق بها على الفقراء مطروعا فلم يصدق المسوق في زكوة الامم زكوة
 ما لم يكن يتلفظ به ثم يصدق به المأمور جازت عن الزكوة وكذا لو اتممت بصدق بها عن كفارة البسمة ثم يوقى
 الزكوة ثم تصدق المأمور جازت عن الزكوة ولو قال لا يظلم هذه الدار فانه على ان يصدق هذه الدار
 فنقل الدرر ومروى الدار لم يصدق بها عن الزكوة ثم يصدق بها عن الزكوة لان الزكوة لا يصدق بها عن الزكوة
 يدنو كليل كليل المحمل ودفعه كلف المحمل فاما زكوة الزكوة كان عما سوى الماء مستل الزكوة وجب عليه
 الصدقة عند الدار لم يتبين الساب فلا يصح رجوعه رجلا في دفع كل واحدة من زكوة ما الى رجل لم يتبين
 عنه فخطا له ما تم بصدق من الزكوة الى الدار فكانت الصدقة عنه وكذا لو كان يدور على الفقراء
 من خلفه فخطا له لا وقاف وغلط الوقت كان ضامنا وكذا البيع واستعماله فخطا له ما لم يتبين
 والخطا فخطا خطا ان سالا من موضع يكون الطمان ما دونها فخطا عنه فخطا الزكوة اذا كان على رجل
 ادعى الزكوة ام لا قال ابن المبارك مروي الزكوة كالزكوة اداء الصلوة وقبها كذا روى كذا اذا الصلوة

بعد خروج الوقت فانه لا يلزم الا اذا كان عليه الزكوة اذا كان بوضوح ليس الغنيير ليطالبه ولا ان يأخذ بالغير
 عليه وان اخذ كان لصاحب المال لم يتبين له لكان قايما ويغني ان كان هالكا فان لم يكن في وقته من عليه
 الزكوة او غيبه اخرج من هذا الرجل فكذا ليس له ان يأخذ ما لو اخذ ضامنا في الحكم اما غيبه وبقي
 ٢٨٤١ مخرجي ان يخذل من اخذ رجل دفع زكوة ما الى رجل وامر بالاداء فاعطى الوكيل ولدت له كبرى
 او الصغرى او امرأة ومن مخرجي حاز ولا يكره من مخرجي رجل امر رجلا ان يدفع زكوة من الزكوة من الزكوة
 فادى المأمور فانه لا يرجع على الامر بالميت وقطع الرجوع وكذا لو قال لغيره هب لعلك درهم او قال لغيره
 له رجل عوض الدار هبة من ماله ففعل المأمور لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عمالي
 او انفق في بناء داري وليس منها ماله ولم يذكر الرجوع فاسق المأمور قال الشيخ لا يرد المخرجي يرجع على
 الامر وقال الشيخ الامام المعروف بمجاهد بن عبد الله لا يرجع بغير شرط والمردون اذا امر رجلا بقبضه ودينه
 ففعل المأمور يرجع على الامر بغير شرط ولا يكون للمالك اذا امر غيره باذنها عنه فادى المأمور
 قال الشيخ احمد بن محمد بن زكريا يرجع المأمور على الامر بغير شرط وكذا لو كان مطالبا من جهة
 العارضا قالوا لا يرد من مخرجي الخبايا والمؤمنين من الناس على السوية يكون مأجورا وانما يرجع اذا اخذ
 السلطان ليعلمه فقال رجل خلقني والاسيرة بئس لك اذا امر غيره دفع المأمور مالا وطلب الامر
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور المستل الا بغير الرجوع وقال بعضهم لا يرجع وفي ذلك
 اخذ السلطان لا يرجع الا بغير الرجوع وقال الشيخ لا يرد المخرجي في المصلحة وان لم يتبين
 الرجوع حامل المخرج اذا اخذ المخرج مالا لا رجوع ولا رجوع غائبه ظاهر الرواية لا يرجع وذكر
 في النصارى والى النصارى ٢٨٤٢ مخرجي ولو اخذ العامل المخرج ماله لا يرجع وعامل الجارية اذا اخذ الجارية
 من الجارية اية طلبة او ميسرة الدار او الخانوت بالعدة فالوا هذا وما اخذ المخرج مالا لا رجوع
 رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامر بالاداء ثم ادعى الامر نفسه في الوكيل قال ابو حنيفة في صحة الوكيل
 علمه بالاداء الوكيل او لم يعلم وقالوا ان لم يعلم لا يصح وان علم من وعنه ٢٨٤٣ ان علم من وعنه وان لم
 يعلم لا يصح رجل وجب عليه زكوة المائتين في فرض خمسة مائة ثم صاعقت منه تلك الخمسة لا تسقط عن الزكوة
 وثبات صاحبها مال سبعا افرز الخمسة كانت الخمسة مائة امة عرفت ام ٢ قالوا سالت محمد بن عبد الله قال
 ما تصدق به الى اخر السنة فذرت من الزكوة ثم جعل تصدق بالحقير النية قالوا يجوز قلت فان
 اخرج الدرام وصرفها في زكوة من الزكوة فمجدد تصدق ولا يحضر النية قالوا لا رجوع ان يجزيه اذا
 هلكت النية عند الموضع دفع النية الى صاحبها ومروية دفع المصروفه بغيره الزكوة لا يجزيه وكذا
 الا حائل في الزكوة واسطال الشفعة في قوله ٢ حلقا لا يبي ٢ رجل ادعى حصة من المائتين بعد
 الحول الى المفقور لاجل الزكوة ثم ظهر فيها درهم ستون لم تكن لحصة زكوة لفقير النصاب وان ارد
 ان يترك الحصة من الغنيير ليس له ذلك لان ما ظهر من الزكوة لم يكن حصة الفقير وقصد تطوعا فان في
 التطوع اختيارا كان ذلك حصة من الغنيير حتى لو كان الغنيير صغيرا لا يصح رد وان دفع حصة من المائتين

بعد الحول الى رجل وامرأة ان سيقروا بها عن الزكوة فلم يصدق حتى وجبة الم درهم مستوفى كان له من سبعة
من العكس رجل طرأ انه ما له ثمن فادى زكوة ثمنه ما لم يكن له مال كان ارساؤه كان له ان يحول الزكاة
سنة الثانية لان الزكاة ان لم يقع زكوة امكن جعلها تعجيلا فيجعل تعجيلا وكذا اذا جازا امر على عامل
الصدقة ما لا فاضل العامل منه اكثر من زكوة ما على طرأ ان ما اكثر فظهر ان كان اقل جعل الزكاة لثمن
الثانية وان علم العامل مقدار ما واخذ منه الزيادة جردا بحسب الزيادة من الزكوة لانه اذا الزيادة
على وجه الزكوة وانما اخذها كالحق واسد اعلم

فصل في تعجيل الزكاة

الزكوة اذا وجب الدين المدينين بنية الزكوة بعد الحول يسرى بها الزكوة ان كان المدين غنيا لا يكون
ونعير الخ اصعب فقد الزكوة بحتا وان كان المدين فقيرا او هيب الدين يسرى به زكوة ما عتبه عند
الوجه لا يسقط عنه زكوة ذلك لانه لو سري زكوة من آخر على غيره ولو هيب جميع الدين من
المدين بنية الزكوة على الدين انما يكون مؤقدا ويسقط عنه الزكوة وكذا لو هيب كل الدين من
المدين ولم يسري به زكوة كان مؤقدا زكوة هذا الدين بحتا ما كان لو كان النصاب عينا فوجه النصاب
الى الغير بعد الحول ولم يوشيا فان مؤقدا بحتا وان لو كان النصاب عينا فصدق النصاب على الغير
ولم يوشيا كان مؤقدا قايما وحقا وانما لا يقرب المدين من الدين يسرى به زكوة المائتين
لا يجوز على المائتين قايما وحقا وانما لا يسقط عنه زكوة لحقة وموت من درهمه الدين لا يسقط عنه الا انما
يسقط ولو هيب من المائتين لم يسري بها زكوة لان الدين لا يسقط زكوة لحقة وكذا لو هيب من المدينين
مائة وفي اوتيسين وفي غيره لا يسقط عنه حتى من الزكوة في قوله في ٢ ولو هيب المدين مائة
وسنة وتسعين يسقط عنه من الزكوة درهم ويؤدى اربعة وعلى قوله لا يسقط عنه زكوة ما وهب سنة وسبعة
سقط عنه زكوة لحقة وموت درهم ولو هيب ان يسقط زكوة المائة وان وهب الكل ولم يوشيا او
سوى السطوع يسقط الكل

فصل في تعجيل الزكاة

يجوز قبله وكما يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد وعشرون نصاب واحد يجوز عن نصيب كثير رجل له مائة درهم
تعجيل منها ثمن وعشرين منها وتما مستفدة السنة في حال الحول ومعالف درهم لا يكون له تعجيل ولو ملك
ما في درهم تعجيل منها ثمن وعشرين من مائة درهم ثم استقال تمام الف درهم بحرية ما تعجيل ولو ملك
له من مائة ابل الحول تعجيل ثلثين منها وعملا مطوفا ثم تحت طرأ قبل الحول اجزاء عما تحت
وان تعجيل عما تحت السنة الثانية لا يجوز رجل له الف بعض والف سود فجعل ثمن وعشرين من الف بعض
فبكت السبعين قبل الحول اجزاء ما تعجيل على السود وكذا لو تعجيل على السود فضاقت كان على السبعين ولو
حال الحول وما عتد ثم حال احد المالين كان مضطرا تعجيل ما بقي وعليه تمام زكوة ما بقي وكذا لو ادعى
الزكوة على احد المالين بعد الحول كان الاداء عنها وفي الفوا ذبا تعجيل احد المالين يعني ثم هكذا ذلك
اعمال بعد الحول لا يجوز حتى من التعجيل عن النابة وعليه زكوة النابة ولو كان عن الف درهم ومائة دينار
تعجيل عن النابة قبل الحول دينارين ونصف ثم صاع الدراهم قبل الحول وحال الحول على الدراهم

ما عمل عن الدراهم اذا كان مائة وثمانين درهما وتعجيل ثمن وعشرين من الدراهم قبل الحول ثم هلك
الدراهم جازا تعجيل النابة بنية وان لم يملك احدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي عمل فيه كان
تعجيل عن المالين ولو قال الحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكوة احدهما بغيره كان المعقود على الثاني
ولو كان اخس من الاول الثانية واربعون من الف تعجيل زكوة احد الصنفين وحال الحول على الصنف
الاخر لم يكن تعجيل زكوة عن النابة ولا يشبه هذا الدراهم والدراهم لان الف الدراهم والدراهم لا يحل
مصاب احدهما بالآخر ويضم البعض الى البعض فكانت حثا واحدا يجوز ان يسلم ولو كان لا الف
سود والف بعض تعجيل عن احد المالين لم يمتنع المال الذي عمل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن النابة
على احد المالين ثم يمتنع المال الذي عمل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن النابة وكذا لو يمتنع بعد الحول
لان لا يمتنع على عمل عالم يملك من قبل تعجيله ولو تعجيل عن الف درهم بعد الحول فضاقت الف درهم
من على رجل لم يكن المادى زكوة عن غيره ولو كان الاداء والهلاك قبل الحول اجزاء عن كونه
فصل في بوضع فيه الزكوة

مصرف الزكوة ما ذكره الله في قوله ان الصدقة للفقراء
الاهل والغير عن احوال ٢ من نصيب نصاب عند ما يملكه ولا يسأل الناس ولا يسأل الناس
ولا يجردوا ولا يسألوا المال كان له قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يسألوا المال كان له كسوبا
او يكره من درهما ويجوز صرف الزكوة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصابا وان كان له كسب يادى
مائة درهم الا ان يحتاج اليه للدرهم او للنفقة والصحيح يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان عنده المصنف
ومحتاج اليه ولو كان لا يحتاج اليه وصوتوا درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه ولا ما اخذ الزكوة ولو كان عند
طعام شهر ومساوية درهم يجوز صرف الزكوة اليه ولو كان اكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ولو كان
عند طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء يادى درهم وسلا يحتاج اليها الصنف يجوز له اخذ الزكوة
وكذا لو كان له حواشي او اربعة مائة الف وعلمها لا يكون لقوته وقوت عائله يجوز صرف الزكوة
اليه قوله ولو كان له صنف مائة الف ولا يحتاج منها ما يكون له وعائله احتلوا فيه قال مجيب
مقتل يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيها بيتان والبيتان مائة الف درهم قالوا لا يجوز له البيت
ما فيه مائة الف الدراهم للطبخ والغسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة اليه وسواء في مائة الف درهم او
والدراهم مائة الف درهم على بيتان اذا احتاج على نفقة يجوز له اخذ الزكوة قدر كفايته الى حوله الاجل
وكذا الف الذي له مائة الف درهم يجوز له اخذ الزكوة مقدار الحاجة الى وطه ولو كان الدين غير موافق
فان كان مائة الف درهم مصرا يجوز له اخذ الزكوة في احوالها وبلا لانه في الزكاة السبيل ولو كان الدين
موسرا مقرقا لا يجوز له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جازا وله على الدين ثمنه عالية وان لم يكن له ثمنه
عائلة لا يجوز له اخذ الزكوة ما يرفع الامر الى القاضي فيجعله فاذا خلف بعد ذلك على اخذ الزكوة وفي
هذا قالوا ان الدين المحجور اطلاقا لا يكون نصابا انما حله القاضي وحلفا ما قبله ذلك بغير نصاب حتى لو يقض
سنة اربعين درهم جاز له احوال الزكوة ويجوز دفع الزكوة الى فقير روجها موسرا قوله في ٢ فرض

لها التمتع ولم يرضى ولا يجوز ان يصير الذم غنى فان كان الابن كبيرا حاز ولو دفع الزكاة الى ابنته غنى
تجوز وفي رواية عن ابي بن مويهبة في ٢٠ وم ٦ وكذا لو دفع الى الفقير ابن مسروق قال ابو سفيان بن عيينة
انه عدل الغنى لا يجوز وان لم يكن حاز ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى فقير زكاة ماله الى عبده ولا الى مديونه
ولا الى ام ولد ولا الى مكاتبه علم بذلك ولم يعلم ومعتق البعض غنى في ٢٠ بنزله المكاتب لا يجوز الدفع
الى عبده ماله غنى ولا الى مديونه ولا الى ام ولد فان دفع وماله يعلم ثم علم اجزاء في ٢٠ وم ٦
وكذا دفع الى مكاتب غنى علم بذلك ولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بن هاشم ولا الى مواليهم فان دفع وماله يعلم ثم علم
حاز ولا يجوز صرف الزكاة اليهم ولا الى مواليهم لا يجوز صرف كفاية البعير والظلم والقتل وجزاء الصيد وعشر
الارضين وعشر الوقف وعشر في ٢٠ وم ٦ رواية كوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم بنزله الوقف على
الانبياء ولكن الوقف على الفقراء ولم يسمه بن هاشم لا يجوز صرفه الى بن هاشم ومواليهم وبنو هاشم ثم الذي
لا يحل لهم الصدقة ان عطيوا على والي والي عتيل والي جعفر وولدا كاتبت عنهما المطلب ولا يجوز الدفع
الى الفقير وان دفع الى شخص طرأ فقير فظهر ان كان غنيا يجوز في ٢٠ وم ٦ ونور في فقير
ثم طرأ غنى الى ابيه وابنه حاز غنى في ٢٠ وم ٦ رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر في ٢٠
او حديثا فان صرف الى شخص ان سلم فظهر ان كان كافرا حاز غنى في ٢٠ وم ٦ رواية الاصل وروى ابو سفيان في ٢٠
انه لا يجوز ولا دفع الزكاة الى شخص فظهر انه فقير فانما سوغ غنى حازته في ٢٠ وم ٦ وفي الزكاة الى
فقير مديون لغير دينه افضل من دفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الفقير وموالياه كاتبت
فاضلا عن سكره وانما وفر كبره وسلامه وخادمه الذي يملكه ابيه وبنو ابيه ولا يجوز الدفع الى ولد او ولد
اولاده من قبل الزكوة والامانة وان سفلوا ولا الى والديه واحدا وحده وان علوا من قبل الامانة
والامانات ولا يجوز ان يسافر زكاة كذا الاخوة والاعوان والوالت والاعوان والمكاتب ولو دفع الى
اخيه ولها على زوجها مرسلة نصا ولا تكون الزوج مليا من ولو طلت تاتي على الدار لا يجوز صرف زكاة
اليها ولا كان فقيرا او غنيا الا ان يعطى لو طلت حاز الزكاة اليها ولو سفيان بن عيينة في ٢٠ وم ٦
وكذا في ٢٠ وم ٦ واعيان العبد وكذا لو دفع في شرب او في غيره ماله ولو دفع دين فقير يات حاز
ولو كثر شيئا لا يجوز ولا يعطى الرجل زكاة ماله زوجة عند الكفر وكذا المدة اما دفعت الى زوجها
عند في ٢٠ وم ٦ خلافا لصاحبه ولا يجوز ان يعطى الزكاة للفقير على الجاهل والفقير على المصنوع وان
كانت فيه المصنوع اكثر في ٢٠ وم ٦ وان كان الدفع اقل فقدره الجاهل كذا في الواجب الغنية
لا يجوز ان يعطى فقيرا او دفع الزكاة الى الفقير لانه لا يعطى الفقير او يعطى الفقير من ولايته
على الفقير كذا لا بد والوصف مستحق للفقير والمعتق ومن كان غنيا لا يقرب الا قريبا او ابا انساب الذين يورثون
والمستطاع شخص المستطاع ولو دفع الزكاة الى مجهول او صغير لا يعطى فقير الصغير الى ابيه او وصيه قالوا
لا يجوز ان يوضع زكاة على مكان ثم جاء فقير وفضها فانه لا يجوز ونور في الصغير وهو ماله حاز وكذا
لو كان يعطى الفقير بان كان لا يرضى ولا يجوز عنه ولو دفع الى عبده فقير حاز ولو دفع قوم زكاة المولى

الى من اجد الزكاة فغنيته فقير فاجتبه عند الاخذ اكثر من ماله درهم قالوا كل من اعطى زكاة فقير ان يبلغ ماله يد
الاخذ في درهم حازت زكاة ومن اعطى بها اجتمع عند الاخذ ما تادهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مديونا
هذا اذا كان الاخذ عند الاموال ابر الفقير فان اخذ فقيرا ماله حازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن
ابرا الفقير كان الاخذ وكذا كل من افاض الفقير ما اجتمع عند الاخذ يكون ماله الذي حازت زكاة الكل كذا في ٢٠
يعطى في درهم او اكثر زكاة ماله الى فقير واحد وكذا ان يعطى الفقير اكثر من ماله درهم ولا يعطاه حاز غنى
هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا دفع اليه مقدار الوقف به دينه لا سبق له شي او سبق دون الباقي
لا يبق وكذا لو لم يكن مديونا لكن كان فقيرا حاز لا يعطى له مقدار الوقف على عماله فيصيب كل واحد منهم
دون الباقي وفي دفع الى فقير واحد غنيته عن السواك ذلك ليدوم افضل من التزويج على الفقراء ولو دفع
الزكاة على كفة فانها الفقراء حاز ولو سفلوا مديون فقدر في ٢٠ وم ٦ حاز لان يكونه والمال قائم وعند سفيان
انما سوى الرجل ان فقيرا واحدا ليس عليه دين الفقير درهم زكاة ماله بخلاف المعطى بالدين فانه ماله كذا
وزن ماله دفعها اليه قالوا لا يجوز الا دفع الزكاة اذا دفع الالف في مجلس واحد والالف كان حاضرا المجلس
ولا كان الالف غائبا ونرى ان يعطى الفقير باق درهم فزنتها ثم يمتد الى ثمان لم فوز نهال حاز لان
من الزكاة واما في دفع السلطان الجاهل اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه الصحيح ما قاله
الغني ابو جعفر انه يستطاع الزكاة على اربابها ولا يؤمر بالاداء ما لا بد له من الاداء في ٢٠ وم ٦
في الصدقة موصفا ولا حاضرا كاتبت اواخذها لا طريق المصادرة ومضى صاحبها ماله عند دفع الزكاة
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يعطى وقال سفيان بن عيينة الصحيح ان يجوز ويصدق على الزكاة وكذا في ٢٠
القيمة الزكوات والذرة عندنا **فصل في الصدقة** رجل قال ان يحوت صدقة الغنم
فدفع على الصدقة في هذه الدراهم جزا ثم اراد ان يصدق بالقيمة لا بالخبر حاز رجلا من درهم فقال سفيان بن عيينة
ان صدقة هذه الدراهم فلم يصدق حتى هلك صدقة الدراهم لم يملك ويصدق بها حاز ايضا ولو قال كل
شاة ففضل الى صاحبك فته على الصدقة بها فومك فلان شيئا كان عليه لم يصدق به كما ارسل الدرهم
ان لم يسل شيئا كان اخذه لم يملكه طعامه فليس عليه الصدقة حتى لا يذو الفصل الاول في صدقة الشاة
ما اضيف اليه الصدقة في الزكاة واما الفصل الثاني في صدقة الطعام فلا يلزم الصدقة ولو قال ان يصدق كذا
قال صدقة كذا وكذا ولم يرد على ان يكون لا يدخل الصدقة في الصدقة ولو قال في صدقة على فزاد صدقة على
فقال صدقة اخرى حاز لان الصدقة الى الفقير حتى ان لم يعلم يصدق في الصدقة كما لو دفع درهم او صدقة
بكر فقامت على بكرة اخرى حاز غنى ولو قال لصدقة في صدقة مائة درهم فقد على زكاة مائة عشرة فذكر في ٢٠
درهم كان عليه زكاة مائة خمسة ومثل الزكاة الزكاة لان خلافا لصدقة ولو قال لصدقة كذا فان درهم
سرا في صدقة ففعل كذا وماله كذا لا يملك الا ما دفعه درهم الصحيح ان لا يلزم الصدقة الا بما كان له في يومه لم يملك
الصدقة مضاعفا الى المالك ولا الى سبب المالك فلا يصح كذا قالوا المائة المساكين صدقة ونسب ماله الى الصدقة
رجل قال كلت اللحم ففعل على الصدقة بدرهم ففعل بكل لقة درهم لان كل لقة اكله ولو قال اكلت

والله اذا اجتمع ملكات ان لا يصير ملكا له الا بالاهواز والرجل اذا كان لا ارض وحسب ريشه لرجل شجرة فثبت
نا عروق تلك الشجرة ناله ارضه كانت الدار لخاصة الشجرة وموثر قبلها لانها من اهلها ملكه ولان رجلا احياء
كان منسوبة وزرعها ثم جاء رجل واحد على ارضه فثبت عليه لان الارض الحرات لا يزرع فيها الا ملكه فزاد على
الملك فكونت الزرع للزراع الا ان مقدار الزرع واجرة الاله او اشبه ذلك يطيبه ويصدق بالزيادة
وهو ملكا في ارضه ثم كان له نصيبه فزارها وولوا احياء الرضا من باذن المالك وزرعها بالاعتسار بما عساه
من الزرع لكان الزرع فزاره فالتسرة على البايح ولكان الزرع بقله فالتسرة على المسترعى واحد اعلم
كتاب **الرجل** مرة واحدة فريضة عند سبعة
المرابط وترايطها معان شرايط الامانة والامان والامان وترايط وجها اربعة منها اعتدله
الحال بالاعتدال والبلدية فلا يجب على الصبي والرجل الصبي كان عليه تيسلهم اذ ابلغ وتدرج الصبي الى الحج
فبلغ الطريق قبل الاقدام ثم اقدم حج حازم حج تيسلهم ولم يكن عليه حيازة الميثاق فغير اهام حتى لانه
لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاقدام عند الحيازة ولو اقدم قبل ان يحتم ثم اهتم قبل الوقوف بوجه
لا يحتم حج تيسلهم ولو اهتم لم يرجع الى الميثاق قبل ان يحتم فاهم حج تيسلهم وحج حازم حج تيسلهم
وكذا لو لم يرجع الى الميثاق بعد الاقدام وجده بالاهام بعد البلوغ قبل الوقوف بوجه حج حازم حج تيسلهم
ولو انه لم يجد الا اهام بعد البلوغ وصحته حج لم يكن ذلك حج تيسلهم وترايط الصبي فخرية الزمان و
او صبي الحج من حج تيسلهم حازم وصحته عندنا ونحج وكذا انصر الى اذا اسلم قبل وقت الحج وادعى بان حج
عنه وترايط الرجوع الحرة فلا يجب على الصبي والرجل قبل العتق مع المولى لا يجد حج التيسلهم وعليه
حج تيسلهم اذا اعتق ولو اعتق الطريق قبل الاقدام فاهم حج اجزاء حج تيسلهم ولو اقدم قبل العتق
ثم جده الا اهام العتق وحج لا يحتم ذلك حج تيسلهم كحلل الصبي لان اهام الصبي لم يكن الا انا فاحل
كان لم يكن ولا كذلك اهام الصبي من اهل الاقدام فلا يصير حريمه وانفق اذا حج ماشيا ثم السرايح
عليه وترايط سلاطة البدن على الارض والعلل قوله في الآ ٢ فلا يجب على المقدر والمفعل والزمن
وكرهه للزاد والراحلة وترايط صاحب بدنه سلاطة البدن ليس له يحل فندم ما يجب لا حجاج على مولاه وان
عجزه بانفسهم وعنده لا يجب لا حجاج ولا على اذا ملك الزاد والراحلة ان لم يجد فائدة للزمن حج بنسبة فاهم
وهو يجب الا حجاج بالمال عند الآ ٢ لا يجب وعنده ما يجب ولو وجد فائدة عند الآ ٢ لا يجب الحج بنسبة
كالأدلة المحقة وعنده ما يجب رواية ان ما فرقا على اهل الرواية بين الحج والحج فناء لا وجود القابض
الى الحج ليس تاديل موعالب فليزج الجملة ولا كذا القابض الى الحج والمقدور المريض الذي عجز عن الحج الى
امر رجلا ان حج عنه ثلثات قبل ان يبل حازه فذلكا فاهم فان كان عليه اعاد الحج عندنا وقال ان حج
لا يجب وترايط سلاطة تامة ومن لم يكن مالا فاضلا عسكه وفرس وثياب بدنه وسلاطه ونفقة عاهله
واولاده الصغار منته زهاب وايامه وان لم يكن ذلك الفاضل للزاد والراحلة فحله وراحلة او سقن فحله وان
عليه الحج ولا يثبت سلاطته بعتقه الا جبره موثره في رجلا بغير واحد نفع فاهم الركوب بركب

بعد

احد ما رجلة او فرسها ثم بركب الآخر وكذا لو جبره بركوبه رجلة وبقيت رجلة لم يكن موثرا وقال بعض
العلماء لكان الركوب اجزا عيش البقارة فلكل الامتياز المرفوع عند الزاد والراحلة له ما به ونسبة اوقات
وعالم من وقت حريمه الى وقت رجوعه وبقي له مخرج من ركوب البقارة ان كان سقي بها كان عليه الحج والا
فلا ولان سقيها من وقت رجوعه ان كان ملك الزاد والراحلة وهايا وايامه ونسبة اولاده من سقيها من وقت
وبقي له الاث حرفة كان عليه الحج والا فلا ولان كان صاحب سنة لكان له الضلع ما يبيع مقدار ما يبيع الزاد
وراحله وهايا وجاهيا ونسقة عاهله واولاده وبقي له الضية من سقيها من وقت البقارة من سقيها من وقت
فلا ولان كان حرا اذا كان ملكا لا يبيع للزاد والراحلة وهايا وجاهيا ونسقة اولاده من سقيها وبقي له
اوقات الحرة من البقار وكذا كان عليه الحج والا فلا هذا اذا كان آفا فهايا كان ملكا او اياها فغير
ملكه كان عليه الحج ولا يملك فاضلا لا يملك الزاد والراحلة ولان آفا في فاضلا او يبيع وله الزاد والراحلة
لا يثبت بها سلاطته عندنا خلافا لآفا في فان كان المتبرع اجنبيا لفضية قولان وقيل الاجنبى عند
لا يثبت سلاطته قولان واحدا ولله القول قولان **موسم** التيسلهم الطريق حتى قال ابو القاسم الصغار لا يرى الحج
فرضه عند عشرين سنة حرم حرجت الزاد وكذا قال ابو بكر تيسلهم كذا سنة وستة وثلاثين قبل ان اقال
ذلك لان الحجاج لا ييسلهم الى الامانة للزاد وغيرهم فكون الطهارة سببا للعبادة والطهارة اذا كانت
للعبادة يرتفع الطاعة وقال التعنية ابو القاسم لكان الغالب الطريق اسلافة فيخرج الحج ولان الغالب
هو القوف والعبادة لا يفرق ولو كان بينه وبينه حج من كوف الطريق والعبادة والعبادة والعبادة
انهار ولست كما روي لا يثبت سلاطته للراثة اذا كان بينا وبينه سبب مسر سببا كانت او عجزت الا
بحجم وهو الحج او من لا يجوز كاحاله على ان لا يديرهم او رضاع او صبرته ويكون ما لم نأعاقلة بالهذه كان
او عبدا كذا كان او ملكا وعذرات آفا في يكون لها امانة بغيرهم من رفقة بها نساء ثقات وتجب عليها النفقة
والراحلة من مالها الحج بها وعز وجود الحج كان عليها ان يخرج حج تيسلهم وان لم يأت من زوجها وقت
ان افلح فخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها حج لا يجب عليها ان تخرج الحج بها كما لا يجب على الغير الكتاب
المال لاجل الحج ولا يخرج الامانة الى كذا عند خلاف او موثرا وكذا لو جبره لعة في الطريق من مصر الى امار
وسبها وبزينة مسيرة سقلا يخرج من ذلك المصروا منقضى عندنا او موثرا ولا يمكنها او ثاب منها ما كان عليه
ان يبيع ويحج سبها ان كان سبها او فالحج لانه فاضل حاجه ولو كان له سقلا في كسبه بعضه لا يبيع مع الفاضل
لا حجاج وترايط سلاطة البدن قوله في الآ ٢ وامر الطبيب ووجه الحج الملاء عرسه الطريق الرجوع
سرايط الآ ٢ فعلى قوله من سقلا الطريق الرجوع اذا مات قبل الحج لا يذره الا حجاج بالمال وعلى قوله من سقلا
سرايط الآ ٢ لا يذره الا حجاج بالمال اذا مات قبل الحج واذا حججت الطريق على حج ما قلنا انه يثبتها
او موثرا في قوله في الآ ٢ وامر الطبيب في الآ ٢ يجب على المقدر من البايح لا تاخير بعد الاكتمال الى اقام
الزاد والراحة كان آفا وعلى قوله يجب موثرا وتذكرنا هذا كخلاصة الزمن والذو والطلقة وقت حج
عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى امكن ماله وسبب ليس من السعة فحج ولا يمكن لا يبعد على فقهاء الدين وان

انما جاع قبل الطواف صراها وانما ضحى الخلق يعني حجة القاسية وسيل فيها ما يغنيه الحامزة وجبت
عنا بحيث انما يرض فان جاعها مرة اخرى عرفت ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم تصوم رفض الحج القاسية
لمن دم آخر بالجوع بكاسة قولنا في ٢٣ وتكون في الجوع انما رفض الحج القاسية لانه بالجوع الثاني
ولجوع امرئ بعد الوقوف بعرفة لانه حج وعلمه جوعا مائلا واعلمنا فالوطي في الدبر بمنزلة
الوطي في القبلة فهذا في ٢٤ وم ٢ واحد الرقابين عن الطي وقوله رواية عن الطي في الدبر لانه حج
وانما وطى التيممة وانزل كان عليه الدم ولانه حج وان لم ينزل لاسي عليه وان جاع الحج او لم يصب
دورا الفج وانزل اوله بمنزلة لانه صراها وحج وعليه ماء والردة في الجوع بمنزلة الرجل وكذا لو وجبت
ناية او كره او جاعها حتى او جفوت

فصل في الجوع المحظوظ والذلة الفقة

انما النس المحظوظ ثوبا محظوظا كان او كره عليه الدم ولكن انما في دم كان عليه الصدقة نصف صاع
منه وعرفنا في ٢٥ انما النس الاكثر من دم كان عليه دم وعرفنا انما النس بريا الساعة كان عليه من دم بمنزلة
النس وان ما صراها الدم بعد ما اضطر الى تغلبه الرشد خوف اهلاكه من ايراد المرض او ليل السباح
خوف الحادثة كان عليه ما مضى له عليه ذكابه فذرية رعيام اوصدة او من اراد بالثوب كاسا
والبصام صيام ثلاثة ايام وبالا طعام اطعام ست مائة لكل من سكر نصف صاع ووطي النس المحظوظ
الشارب او بعض الكمية عليه الصدقة ووطي بعضا كالا كراش والاسان والفخذ عليه دم وقوله
او اطيب مقدار ربع الرش كان عليه الدم وفيه اقل من ذلك عليه الصدقة ولو قضى كل اظافر يد واحدة
عليه دم ولو قضى اقل من دم فعليه الصدقة عند كل اظافر نصف صاع وقوله في الاظافر وموقول
صاحبه ولو قضى خمسة اظافر من يمين او من يسار عليه الصدقة وقوله في الدم وقوله في الجوع
وصار كمال لا يثبت واخذ لاسي عليه ولو قام اظافر يد واحدة مجلس واحد واظافر يد اخرى في
مجلس آخر كان عليه كذا ثمانية قولنا في ٢٦ وقال ٢٧ عليه كذا واحدة ما لم يكن الاولي وكذا
اذا جاعها في مجلسين ولو قام اظافر اليمين واليسار في مجلس واحد كان عليه كذا واحدة ولا ياقن
المحظوظ راء فان خلق كان عليه الدم خلقه اللحم اذ عرفت قولنا في ٢٨ وقال ابو سريته غير اللحم
لا يثب عليه ولو خلق موضع الحجة كان عليه الدم وقوله في ٢٩ كذا خلق الرية وقال لا موضع الحجة
عليه الصدقة ولو اخذ المحظوظ ستر محرم آخر كان عليه الصدقة ولو خلق كالا راس محرم امره او غيره
امروا كانت الكفان على المحظوظ ولا يبيع بذلك على الخلق وانما النس المحظوظ قبل الاطعام ثم اهدم ولم يبيع
فهو بمنزلة النس قبل الاطعام ويكره للمحظوظ ان يرضع تحت ستر الكعبة ولو قضى المحظوظ على
الصدقة ولا يثب على المحظوظ ان يرضع تحت ستر الكعبة ولا يبيع على الله سوب ولا يرضع
بضيق على الله ولا يرضع ولا عارضة وفيه خلق الكعبة ونهها دم خلقها هو وعنده كذا
خلق الرش وفيه خلق العاترة دم لكان الشتر كثيرا وفيه الاطعام لكان الشتر كثيرا يعتبر فيه الربح والوقوف
الدم والا فالأكثر ولو شتره صرحت وانما الوجه شترت لكل شتر كذا طعام ولو قضى رجل وجه

الحجم وحرمانه كان عليه الدم ولما أخذ الحجم مضطرباً على مسكناً وتوصل الحجم بأشنان فيه طيب فان كان من
رأه سماء اشناناً كان عليه الصدفة وركان سماء طيباً كان عليه الدم والصدفة في كل موضع نصف صاع إلا
في الجراد والفيل على ما ذكرهما والحجم اذا فتر عينه بغير كمال ولحق رأسه وعرقه أو اذا لم يفتح فم الفيل
فصل فيما يجي بقصد الصيد والحرمان
اصل الخلق آما الابل والبق اذا نذر ونوش فليس بصيد وصيد البقر ما كان مشواً وبوالهذه البقر وصيد
البقر ما كان على العكس والصيد ليس جديوان الحي ولقائهم في قتل الكلب العقور والذئب والمجذرة
والقربا قالوا المشتى وما الغراب لا يفتح ما ياكل الحبيب آما ما ياكل الذرع فهو صيد ولا يفتح ما يفتح
والعقرب والغارة والزنبور والنمل والرجلان والذئب والبق والبعوض واليربوع والغراب وعت
الاسد ٢٠ الاسد يذوق الكلب العقور والذئب ذوقه كاهن الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب
ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايان والظاهر ان الصيد لا يشترط النواصي وفي
السحر الوحشي عزاء ٢٠ روايان ولا يفتح الدراج والسبط الذي يكون في المنازل وبطيخة الهواء
صيد والحمام المروى صيد وفي المصونة روايان والسنن والعقور والباري صيد معلما كان او لم يكن
وفي قتل الصيد لا فرق بين وجوب الذبح وبين الملاح والمملوك ولا يفتح ما يفتح في الارض كما تقتضيه الخفاة
وجوب الجلاء والضب واليربوع وابن عرس وكذلك النبل والفرزدق والخضر وقال زوزنه القردا كخضر
ناجب الجلاء وفي الجلاء ذوقه في القذ الواحدة صدمه بطعمه ما وفيه فليس يفتح في الخط وفي البضرة
نصف صاع وكما سئل الفيل لاجلها ان يحزن لقتل فان فعل ذلك فهو ذكروا ان الفيل لا يفتح في القتل
القتل لا يفتح عليه ولما سئل السبع فقتل الحجم لا يفتح عليه اذا كسر الحجم بغير صيد وشوى كان عليه
فمنه ان لم يكن البضرة ذوقه وان فتح منها فخرج ميت كان عليه قيمته حيا وكذا لو ضرب سبط طيبي فطرح
حينئذ ساقا وماذا لقتل كان عليه ضاها وتوصل طيبا حاملا قيمته حاملا ولو غلب الطيبي بسقاط
الحجم او حذر الحجم خضر لما ذوقه في صيد او وقع الصيد من الحجم فاستدركه على الحي والحجم
قتل الحيوان صيدا كان على كل واحد منهما ذوقا كامل ويجعل اللحم اكل لحم صيد قتل جلاله وان كان
فيها صيد الحجم لا يحمل ولو شترى الحجم من صيد فقتل في ذلك الموضع والمشي كروا صيدا
فمنه ولو احره وفيه فقتل صيدا لا يجب عليه رساله ولو قتل الحجم من صيد او شترى فقتل لا يفتح
عليه في قول ٢٠ والحجم اذا فتح صيدا لا يؤكل ولو اصطر اشنانا اكله ميتة وصيد من حجم يتاثر
اها ما وما بين الحجم كحة او عجزا بار كالحظير كان على العاقر ضعف لاجل جنى على ارباب ورجل
الصيد عزاء في ٢ وفيه الصيد يقوم بالحكم ان ذوق الموش الذي قتل لكان يفتح ذكرا المكان وان
كان لا يفتح ذكرا المكان بعينه فقتله اربابا لمواضع الذي يفتح فيه الى المواضع الذي قتل ثم القاتلة
فقتل البنية فالحمار لسان الشترى بها هدا وبنيح بكه ولما شترى بنية طعاما يصدق به على
ذوق الكلب على كل مكان نصف صاع من ذكرا الطعام وان شترى في قيمته الصيد ان لم يوجد بهار الطعام

ثم يصوم لكل نصف صاع من ترويا وقالتم وان فني ان كان الصيد مالا شئ من النعم الخيرة الى
الحكيم اذا حكموا على القاتل بشئ من جنه من حيثها يتعين عليه ذلك وكما لا شئ من النعم الخيرة بالحكيم
ومحب على القاتل بشئ من جنه الاشياء مثل المقتول ذمة النكاح بدنة وانه حمار الوحش مرقع وانه الضبع
والظبي شاة وانه الارنب غناق وانه اليربوع جفنة ولا يجوز ذمة جزاء الصيد صغار النعم الا على ولا طعام
ما لم يلفت بتمه المشتد جزاء او غنقا ولا يجوز الفحل والضاقة والهدى وانما يجوز اذا بلغت قيمته
مئة الف من النعم من الضا والاشئ من غيره وانما فضل اللحم سباع الوحش والظبي كان عليه
فيه لا يماز به وما قاله في رجب فيه بالغة ما بلغت كالوكان المقتول ماله كل شيء وانما نقول ان
الضاقة اما وجب سبب الاراقة لا سبب النعم فلا يلزم الدم خلافا لما كور لان ترويا النعم يجب
عليه فيه بالغة ما بلغت وانه الصيد لم يور كجب فيه بالغة ما بلغت لان ذلك ضا لان الملك يجب فيه
بالغة ما بلغت بخلاف الحيوان واعلم **فصل في كيفية ادائه** المحرم بالحي اذا فني
مخطورات اداءه وقدم مكة فدخلها ليلا ونهارا لا يضره والمسلم ان يدخلها نهارا وقال بعض الناس
مكة ودخلها ليلا وانما دخل المسجد الحرام وسأله النبي بكبر وهليل وجردا سمعتم بيدا بالحي يستدل
وبكبره فقايد به كايكر للصلاة ثم يرسلها ويستلم ظهره وتشرع كذا ان يضع يديه على ظهره وتقبل
الحج يستطاع من غير ان يودي احدا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك والحكمة تقبل الحج ارادوا
على نعمة انه قال لما اخذ الله من الحياق على بني آدم من ذمة تروية كتب بذلك كتابا وجعل من هو الحج
يخرج يوم القيمة ويستدل بطلانه وان لم يستطع استقام الحج من غير ان يودي احدا لا يستدل كل مستقبل
الحج ويستبرك بكنية كذا الحج وهليل وجردا سمعتم ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم مستقبل كنية ثم ياذن عن ركب الحج
ويطوف بالبيت طواف النجاة سبعة اشواط من وراء الحطيم من الحج الى الحج سقوط من وراء الدلائل الا ان
يبقى من كنيته ويرى من شبه الفقة والاملاية ويبقى على هيئة الاربع وكذا كل طواف بعد حتى
فانه يرسل ضعه وكما انما الحج الطواف يستلم من غير ان يودي احدا وان لم يستطع
يستدل الحج وبكبر وهليل استقام الركن الثاني مستحبة قوله في ٢ وليس بواجب ثم يصلي بعد
الطواف ركعتين عند مقام اوجبت تيسر من المسجد وان صلى غير المسجد حان ركعتي الطواف
عندنا واجبة وانما في من الصلاة يعود الى الحج ويستلم من استطاع وان لم يستطع وكبير وهليل
وهذا الاستقام لافتح النسي بين الضفا والمروة فان كان لا يبريد بعد هذا الطواف النسي بين الضفا
والمروة لا يعود الى الحج بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الضفا من باب شاة ويصلي بين الضفا والمروة
واستبي بين الضفا والمروة عندنا واجب لو ترك لم يلزمه دم وعذبان حتى يوركن وصلة النسي بين
بالضفا فيصعد الضفا ويستدل القبلة ثم يكبر ثلاثا ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الم يرفع بها
صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرعد الله بحاجته ثم يزل من الضفا ويبقى الى المروة على هيئة حتى يصل
الى بطن الوادي ثم يبعث بطن الوادي سعيها فانما خرج من بطن الوادي يمشي على هيئة حتى يصعد المروة

فانما يصعدا يستدل الكعبة وبكبر وهليل بفعل المروة مثل ما يفعل بالضفا سعي كذا سبعة اشواط الضفا
الى المروة شرط ومن المروة الى الضفا شرط عند عامة العلماء خلافا لما قاله البعض فانما يصعد من حيث يريد
المسجد ويصلي ركعتين ثم سعي مكة حراما الى يوم التروية لا يحل له سعي من المخطورات وما دام مكة يطوف
مكة ما ياله كل طواف سبعة اشواط ثم يرجع الى الناس الى ما يوم التروية بعد صلوة الظهر وطول النسي
وتبيت بها ويصلي بصلوة النبي يوم عرفه قبل سعيه الى عرفات فاذا انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم ان موضع
شاة وان خرج منها قبل طلوع الشمس فهو حائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بها لا يفي
وعذبات مكة وخرج منها يوم عرفه الى عرفات كان مكافئا للدمه ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس يوم عرفه
يجزها او يقبل او القبل افضل ثم يصلي الظهر والعصر الامامة وقت الظهر اذان واحد وقاسمتين
يودن للظهر وسعي ثم سعي المعبر بعد الظهر وان فاته الجماعة صلى كل صلوة وقتها وقيل في ٢ ولا
يجب بين الصلوتين وقتا للظهر خلافا للعاجب ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم احرم بالحج فزاد
عنه في رواية لا يجوز العصر وقتا للظهر الا ان يكون محرم عند الظهر والعصر جميعا وفي رواية يجوز
اداء العصر وقت الظهر اذا كان محرم عند الظهر وهو قولها وعلى هذا قلنا ينبغي ان يكون محرم
بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرم بالبيعة عند اداء الظهر محرم بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الحج
لان احرام البيعة لا اثر له جزاء الحج بين الصلوتين وكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي
العصر الامامة وقتا للظهر عندنا في خلافا للزم فكبر الطلوع بين الصلوتين لمن يحج بينها اما
كان او لم يكن فان طلوع اعد الاذان لاجل العصر قوله في ٢ وقيل في ٢ لا يصير وانما في
الامامة من الصلوتين الى المروة والوقوف والناس معه فان خلف واحد لاجل لا يفي وفيه اى موضع
شاة والا فضل لغير الامامة لم يستف عند الامامة ولا فضل للامامة لم يستف ركعتان وقتا بالاولا
جاز وبكبر وهليل ويرعد الله بحاجته ووقتنا للوقوف من غير ان يودي احدا ولا يفي في الطلوع في
من يوم النسي لم يزل عدم سائر ركعة بليل ففقد ركعتي ومرة ركعة بليل ففقد ركعتي بين ان
الوقوف سعي الى طلوع الغد من يوم عرفه النسي فان وقف في سعة فقد ادى ركعتي ولو وقف في غير هذا
لا يكون مبركا الا اذا استبرأ على النسي هلالا الى الحج واكملوا في الضفا فلهذا سعي يوم التروية
الذي وقف فيه كان يوم النسي جائزا على ما وافقنا لان لا يجوز كالوثنين ان يومهم كان يوم التروية
وعرفات كلها موقوفة لا يطرحه وانما وقف بجردا سمعتم وبكبر وهليل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرعد الله
ثم حاجته لا يورى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك را فقايد به كايكر للصلاة المستطاع والمذكر الذي
فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يورى عن النبي صلى الله عليه وسلم انها لا رسول الله صلى الله عليه وسلم عار لعمارة هذا الوقت فقال
عدم اكثر اعداء هذا اليوم دعا الانبياء قبلي عدم لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
يحيى ويموت ويصلى على كل شئ قدبر وعنه على ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يقول بعد قوله انك على كل
شئ قدير اللهم اجعلني قبلي نوراً وبعدي ظلاماً وسمي نوراً اللهم اشرفني على صديقي وسيرتي في امري

اللهم اني اعوذ بك من وساوس النور وورثات الامور وشدة القيظ فاذ غابت الشمس من عرفة
اقاض الامانة اناسهم على هيبتهم كواحدة لفة وقيل لها مستطير لرام ونور من المغرب فاذ انقضا
يزول بها والنزول بغير الجبل الذي يقال له قرح افضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء
وقد نزلت باذان واقامة هذه الصلوات التي هي باذان واقامة ولا يطرح بين الذين يفتنون كالا
يتطوع بين الظهر والعصر عرفت ثم يصلي النجفيلس ثم يفت ويحجرا سته عليه وثني عليه ويصلي ويصلي
على النبي ثم يدعوا الله ثم لحاجة الوقوف برفقة واجب عند الحاجة لتركه لميرته الدم الا اذا كان
عذر وقال مالك موركن كالوقوف برفقة والمدة لفة كلها موقفا لا يطرح في المسجد عند الوقوف
عند جيل فتح وقوف هذا الوقوف بعد طلوع النجف لا قبله لان قبله النجف وانما وقت الوقوف برفقة
على ذكرنا وتيسر هذا الوقوف دعاء موقت ثم لا يسأل ان كان يقول اللهم هذا حج اسألك ان تفرق
جناح الخبير كذا فانه لا يصلي في ذلك غيرك اللهم رب مستطير لرام ورب الشجر لرام ورب الحلال والحرام
ورب الخيرات العظام اسألك ان تبلغ روح محمد بن عبد الله افضل السلام اللهم انت خير مطلوب وخير شئ
وكذا كل وقت جائزة اسألك ان تجعل جازقة هذا اليوم ان قبل ذنبي وقا وزع خطيتي و
تج على الهدى اري واجعل الفتوى من الدنيا حتى ثم يدعى على هيئة قبل طلوع الشمس الى ان ياتي
يا في حجة العتبة فير بها سبط النوارى سبع حصيات مثل حص الحرف لا يكون الطول من النواة وقبل
به الذي حجة العتبة بميلنا عن حبه والكعبة عسيرة ويقوم حيث يرى موقع حصاة ويجوز الرمي
بكل ما كان ملا حيا الارض عندما كالمردا في كيفية الرمي ان يضع ايهام على وسط سانية ويضع
الحصاة على ريشا ايهام فير بها كذلك ويكرر مع كل حصاة لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي
بسم الله اكبر رجلا للشيطان وهرة ويقطع الذئبة عند الحصاة يرمى بهذه الصلحج الرقعة والاربع
في ذلك اليوم عزها هكذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ان من رآه الا فضل ان يكون هذا الرمي ركبا واسلاما ما شيا
قال ابو بكر قومه الا ان كل راكبا افضل ولا يقف بعد هذا الرمي حتى ياتي منزله هكذا روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه لم يفت بعد الرمي ولم يذكر الفتح بعد هذا الرمي قبل الحلق لانه منع فلا يلزم الفتح ولا الضحية
عليه لانه سافر وانما القارن والختم بذكران بعد الرمي قبل الحلق او يقرب لانه جاء وان الخروج على الحرام
والخروج انما يكون الحلق او التقصير والحلق افضل لانه مقدم على التقصير كتابه الله والتقصير ان
تطعم مسكرا او مسكرا لا غلة ولا خلق على الله فاذ خلق او فطر على كل شئ الا الله المالم يظف
بالبيت مروي ذلك عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الرمي قبل الحلق على كل شئ الا القليب
وانما وعنه ان من لم يظف القليب اسما ولا كان لا يحل له ان يذبحه ولا يصح ما قلنا لان القليب ما على
النجاة وانما عضا حال القليب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالامر ثم يطوف بالبيت يوم ذكرك طواف
طواف الزيارة لا يستطاع او من لا قدر وبعد الفذر ولا يؤخر عن ذلك طواف الزيارة عندما سوفت
يودم النجف ويميز بعد الطواف في اول الوقت افضل اعتبارا لا في حجة ولا في حجة وعنه فضا وكذا

عليه السلام فاذ انما وقال صلى الله عليه وسلم لا يلزم الدم فيطوف بالبيت سبعة اشواط وراد الفطم ويصلي الطواف
ركعتين فيحلق في اناء وهذا الطواف بين طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر لا يرمي به هذا
الطواف ولا يصلي بعد بين الصفا والمروة لان السعي بين الصفا والمروة واجب الاسرة وقد سعى قبل هذا
الطواف فان لم يكن رمل وسعى في الطواف الاول رملية هذا الطواف وتسمى بعد بين الصفا والمروة
ثم رجع الى منى ولا يبيت بكة لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى فبيت بينا فاذ انزلت
السكن من ابيهم ابيهم من النجف يرمى الجار الله يدا بالرحم الى المسجد الشريف فيرمي سبع حصيات مثل
ما حصل الخدق وسكن الناس ويكرر مع كل حصاة ويحجرا سته وتسمى عليه ويكره ويصلي على النبي
ويدعوا الله بحاجة كعبه ذلك مطر كعب الى السماء ثم ياتي حجة الوسطى فيرمي بها سبع حصيات كذا
ينبت حيث ينبت الناس ويصلي مثل ما فعلته الاولى ولم يروا بانما يدعوا بعد الرمي الى ان ياتي في
هذا الرمي وذكر ابن شميل انه يقول اللهم اجعل في حجاجهم ورا وزنا مسغورا وعزاليهم في استبول
اللهم انيك افضت ورمعت اكر اشقت واليك رغب وسكن رغب فتقبل شكواهم وتفرقهم وافضل
نذرتهم وتجب عوق واعظم اجرى واعظم سواى ثم ياتي حجة العتبة فيرمي بسط النوارى سبعا
ويكرر مع كل حصاة ولا يقيم بعد هذا الجود فاذ كان من الفذر وهو اليوم الثالث من الحج يرمى الجار الله
كذلك الى حين شروق الشمس ثم يتران احب اليه ذلك ويخط عن الرمي اليوم الرابع فيقول ثم لا يطرح
لا يرمى ولا يرمي عليه ولا يجزى ان يكت هناك تلك الليلة فكت حتى طلع النجف لا يكره ان يرمي هذا اليوم حتى
يرمي بعد ان يركب كذا فكت حلة سبع حصيات سبعة اليوم الخامس ثم يرمي مع كل يوم احد وعشرين
في ملا ايام وان لم يزل طلع النجف اليوم الرابع ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في حجة
مكة فاذ انما وتسمى بيت الله في بيت الله ولا يبيت بكة انا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون ان يبيت الله
يقبل الى مكة وتسمى بيت الله في الجار لان ذلك من قبل فلا يرمى الجار على وجهها ثم ياتي الى النجف فير
ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع بطح وحجر وخيف ثم يطوف بالبيت سبعة اشواط
طواف الصدر لا يرمي بها وتسمى هذا الطواف طواف الصدر وطواف الدواع وطواف الاقامة وطواف
آخر العهد فاذ طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعلى اهل مكة ويستطعن بعد طواف طواف
ثم حجة وروى الحسن بن علي انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين ياتي زمزم فيرمي سبعة زمرم ويصحب
على رمل ثم ياتي المذرف فكمز ويكسر ويحجرا سته ويصلي على النبي ثم يدعوا للحاجة ويقوم قد على طيف
الكعبة وتيسر بستان الكعبة هكذا روى عن ابي جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان ما يفعلونه كذا وكذا وقت الرمي
بعد طواف النجف يرمى النجف الى غير ذلك من النجف فاذ انما النجف وراة النجف ولا حتى عليه ولا حتى
الى العذراء وعليه دمه فاذ انما ياتي في رمي الجار الله في وقت الرمي اليوم الاول والثاني من ايام الترميق حتى
تندل الشمس من المشرق والمغرب في وقت اليوم الثالث من ايام الترميق كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال
صالحه يوم النجف وان لم يرم الجار كان عليه الدم نركب الواجب الجاريات التي عتب فيها الدم على الحاج فكت

الشئ بين الصفا والمروة والوقوف بالمدلة ورمى الجار والمعلق واستعبر وطواف الصدر على الافي وداو وقوت
 طواف الزيادة عند الصفا والمروة والوقوف بالمدلة ورمى الجار والمعلق واستعبر وطواف الصدر على الافي وداو وقوت
 عند اتيقن وتم وقال ابو جهم عليه السلام والوقوف بالبيت ما شئت افضل ولوطاف الزيادة محبة واجبة
 خرج عن اهل البيت حتى لو جامع بعده كل لا يبرح حج الا انه لوطاف محبة كان عليه شاة وركن طواف صفا
 كان عليه منه ولوطاف اكثر الطواف بان طواف اربعة اشواط كذا ذكر في كذا طواف كذا الطواف فان عال الطواف
 بعد ايام الشئ لا يقطع عنه قول ابو جهم وقال صا حياه ميت طواف بالبيت تطوعا على غير طوافه عتق
 ان عليه الصدقة وقال بعض شيوخ العراق يذره الدم وطواف للصدقة على غير وضوء وكذا في النوافل والاربع
 ان عليه الصدقة وذكر بعض الروايات ان عليه دما وعلى قوله او عليه الصدقة ولوطاف للزيادة مكسوف الصدقة
 مقدما على الصلوة جاز وعليه دم ولوطاف على توبه نجاة اكثر من توبه الدم لاسيما عليه وركن طواف يعرفات
 ويؤايم او على عليه اجزاء غير الوقوف وتحررت به ذلك قبل الا اقام فاحل عنه اجابته فانه قول ابو جهم
 وقال صا حياه لا يجرى ولو امر اجابته قبل التزم والا فانه ان يجوعا عند اقامه او اعطى عليه فادسوا عن جاز
 لا قوله من لو افاق او استيقظ من نيامه فاقى بافعال الحج جاز ولو ادم الحج ثم اعنى عليه فطوافه حرك
 البيت على يمينه ووقفه من فوات وعرفه لفة ووضعوا الا حجارة بين ورسوا بها وسعوا بين الصفا والمروة
 حارب وركن الحزم اذا اعنى عليه يتم اذا طيع به تنبيها بالترشيد وعند ايضا للرمي عن الاحجار ولم يحرك الا شئ
 الرمي حارب ولا افضل ان يرمى الجار بين ولا يجوز لوطاف عنه من يحرك الى الطواف ومطاف وكذا الوقوف
 بعرفة اذا حج الرقبيل اهل وولده الصديق قالوا يحرم على الصغير مكان اترابيه حتى لو اجمع وارواح يحرقه
 التردد وقال الخ ان لم يطاف الرجل طواف الزيادة وطواف الصدر وطواف المسكة على وجوه لوطاف حراما
 حنبيا او محمدا فهو على وجوه اربعة لوطاف طواف الزيادة وطواف الصدر كلا على غير وضوء فان طاف كلاهما
 حنبيا ويرجع الى اهل كان عليه بركة لوطاف الزيادة وشاة لوطاف الصدر وكذا كلا على غير وضوء فله
 طواف الزيادة دم ولوطاف الصدر صدقة على الروايات وبعض الروايات دم والا فلا صح ولوطاف الزيادة
 حنبيا وطواف الصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيادة وعليه دم ترك طواف الصدر فله طواف
 له فركه في دم ولوطاف طواف الزيادة على غير وضوء وطواف طواف الصدر حنبيا عليه وان له فركه دم
 لوطاف الزيادة ودم لوطاف الصدر وان ترك اكل الطواف فهو على ما تبا وجه ان ترك الطواف فهو
 حرام على الشاة ابا وعليه ان يرمي ويوطف طواف الزيادة وطواف الصدر وعليه لاشئ طواف الزيادة دم
 لا قوله في دم ولا شئ عليه لاشئ طواف الصدر لانه غير موقوف وآذا ترك طواف الزيادة خاصة وطواف
 طواف الصدر فوطاف الصدر يكون للزيادة وعليه ترك طواف الصدر وركن طواف الصدر طاعة عليه
 تركه دم وان ترك طواف الزيادة اكثر بان طاف كذا اشواط وطواف طواف الصدر كانت اربعة اشواط يرمي
 طواف الصدر لوطاف الزيادة وعليه لاشئ طواف في دم ترك اربعة اشواط طواف الصدر فله يرمي
 وان ترك طواف الزيادة ملائمة اشواط فله صدقة للتأخير صدقة ترك طواف الصدر وترك طواف

الصدقة اربعة اشواط كان عليه دم لان تركه تركه الكفر وان تركه الا في كان عليه صدقة وان تركه تركه
 واحدهما اربعة اشواط صار الكفر للزيادة وموسنة اشواط وعليه تركه اربعة اشواط الزيادة وترك طواف
 الصدر وركن طواف لكل واحدهما اربعة اشواط فان شفعان طواف الزيادة يحجب طواف الصدر وعليه لاشئ
 صدقة وشفعان طواف الصدر صدقة ولوطاف للزيادة اربعة اشواط ولم يوطف للصدقة بمكة حجة عندنا عليه
 شاة ان ثاة لشفعان التمكن طواف الزيادة وشاة ترك طواف الصدر سببت بها مني بانه العام انما لنا كله
 طواف وحبة وقد يكون منه ولوطاف تطوعا او عتق مثاله الحزم حجة اذا قدم وطاف بها سطوعا كان المقدم
 وان كان محبة يجرى وطواف يكون للدمه وركن طواف طوافه او لا يكون للدمه ثم الحج وكذا لوطافه وقت
 طواف الزيادة كان للزيادة وان لم يبرك كذا يترس لاشئ ولا يعبر الجبة حتى لو طاف بالبيت طائف للغير
 او حارب لم يوطف لا يعبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم يبرك طواف ثلث مرات او
 خمس مرات كل مرة سبعة اشواط وصلى بعد ذلك لكل سبع ركعتين حارب وكذا طوافه الا وقفات التي يكره
 فيها الصلوة وكروفت طواف الشمس وعز يستل وهذا الخوب كذا لوطاف ولما يعلى الامم الذي يكره
 الصلوة المارة اذا حاضت في الحج راجعت قبل ان يحرم وانتهت الى الميقات فانها يفتل ويحرم وان
 قدمت مكة ومن اجاب عن معنى ما بين الحج غير انها لا تطوف بالبيت ولا شئ بين الصفا والمروة وشهد
 جميع الناس ولا يحل وكذا انصرف راجعت يوم النحر قبل ان يطوف بالبيت فليس لها ان يفرغ من ظهر
 ولوطاف بالبيت ولوطاف سبوات البيت وطافت جازها ان شئ وليس عليها طواف الصدر
فصل في العمرة العمرة عندنا سنة وليسيت بواجبة ووقتها هي السنة الا قسمة ايام
 تكون بها العمرة لغير العائدين يوم عرفة ويوم النحر واما الشترين فعدا في ايام العمرة يوم عرفة وقبل
 الزوال لا يكره ويجوز تكرارها سنة الواحدة عندنا ومحبته بيا ليرة ما يحبها المحرم بالحج ويغسل احواله
 وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ما يغسل الحج والافطاف وسعي وطين الحج احرامه
 ويغسل التلبية كاستلم الحجر اصح الروايات وركن العمرة شاة الاحرام والطواف بالبيت واجبه شاة
 الشئ بين الصفا والمروة والمعلق وليس عليه سوي ذلك من رمي الجار والوقوف بعرفة وطواف التختة
 والصدقة والبيتية والمذلة المحرم العمرة اذا ادم الحج ان ادم قبل ان يطوف لانه يكون قارنا وكذا
 لدا دم بعد طوافها شوطا او شوطا او ثلثا وان ادم بعد طوافها اربعة اشواط كان مقننا وحل
 في الحج ونوى قبل العمرة وان لم يبق بعة ونوى قبله الحج او يبق بها حنبيا وسوا احراما او يبق احراما ونوى
 كلاهما وروى الحسن عاتق في نوى الصلوة لا نفقه واما اهل العلم فذكروا انما العائدين ان يحج في سنة واحدة
 لا الا ولهم ينزل لسبب عمرة وحجة اذا اراد الرجل الفزان يذهب للاهلام كما تذهب للمزدحمين فيها او يفتل
 ويغسل ركعتين وسوا بعد السلام اللهم في اربعة اشواط الحج ثم يبق فينزل لسبب بعة وحجة شاة ثم قدم بحج
 العمرة على الحج لانها سفرة كتابه ثم قال سنة من نى بالعمرة الى الحج ثم يبق بافعال العمرة او رطل مكة

استهدان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله سبحا من دخلت وعلى امرتك اللهم اعز قلبي وسدد
لساني واقبل توبتي وثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة اللهم اني استسكنك من هذا
ان ترحمي وتقبل عذري وتضع عني وزري اللهم اذ خلعت من جدي عبادك الصالحين من عبدك
وسلم ولا يدين بيننا الا ان يكون المقدم في الصلوة فيدخل في الصلوة ويقول عند تسليم الحجر
اسمك استهدان لا اله الا الله ولا محمد عبده ورسوله استسأله وكفرت بالحب والطاعة واللائق
والغنى وما يبعد من دين الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وموسى الى الصالحين لا اله الا الله اما
بك وصديقك الكتابك ووفاء بعهديك واتباع عاقبتك بنبينا اللهم اعزني في دنوئي وظهر في قلبي وخرج
لي صدري وبيتر في امري وعافني في معاق فان لم يكن بيل الحجة على الحجة بيل الحجة بيل الحجة
وان لم يستد على تسليم الحجة بيل الحجة بيل الحجة بيل الحجة بيل الحجة بيل الحجة بيل الحجة بيل الحجة
الا اله الا الله استهدان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله تم مقول ما يقول عند تسليم الحجة
ويصير وجهه بيليه وكلمة الطواف من العباد في قول ربنا اتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار وعنا الرحمن العزلة مقول رب اعز وارحم وتجاوز عما تعلم انك كنت لا تعلم الا انك
تجني من حرجهم وسوز في الميزان اللهم اظلي تحت عرشك يوم لا اله الا الله عرشك لا اله الا الله
بارحم الراحمين وعنا الرحمن انما في قول اللهم اجعل محاسنهم وزنا وذنبنا مغفورا وسفاسات كوزنا
نماره من نور جديك يا عزيز يا غفور ويقول في طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفسوق
والنفاق واعزني في ذلك وسوا الاخلاق وقبول الطواف يصلي ركعتين عند المقام او حجت ما ييسره
في الاولى بقلها بها الكافرون في الثالثة بقلها بها احد فليس غير ذلك فان لم يدعوا المؤمنين
والمؤمنات وقول بعد ذلك اللهم وفقني لاتباعك ورحمني وحنني عليك ويسمى على يدك
وقليك برحمهم ثم يحج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر لنا ويقول
يسمى كل كبير ينزل الا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره لا اله الا الله لا تعبد الا الله محمد خير المرسلين ولو
كروا المشركين والخمر من رب العالمين الخمر الذي صرق وعد وبخر عبده وهم الاخر وهو لا اله الا الله
الا اله الا الله واذا صعد الصفا لم يتكلم بغير ما سمع من الله ولا يلهي الله اجعل هذا حجتي من وزنا وسفاسات كوزنا وعملنا
مقبولا وتجارة لن شؤنا برحمتك يا رحيم الرحمن واذا نزل الصفا سئل اللهم بخلقك لنسلك ونسلك
نبيك وتوفني على ملكك وملكك بديك ورسولك واعزني من مصائب الدنيا برحمتك يا رحيم الرحمن
ويؤتى بطن الوادي فيصعد رب اعز وارحم وتجاوز عما تعلم انك كنت لا تعلم الا انك
تجني من حرجهم فانك تعلم ولا تعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول رسول الله
على الصفا وسئل ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصني على دينك فطواعيك وطواعية رسولك و
جنبتي معاصيك اللهم اذهب عني الاسلام فلا شرعة مني ولا شرعة مني حتى توفني عليه اللهم ليسر لي
السري وجنبني العسر واعزني في الآخرة والاولى اللهم اعني ولا تغر علي ولا تغر علي ولا تغر علي

واجعلني لك شكرا واكراما واحدا واحدا شيئا تقبل توبتي واعز قلبي وسدد لساني فانما
كان يوم التوبة وذهب لي عني ودفعتني سؤل هذا ما وسوا لئلا علم من انما كان من عليا لجمع
الاجل كانت عليا وليا لي وليك واحدا عليك وانا انا عبدك ابن عبدك اوصيتي بديك تفعل
في ما اردت اللهم واما اكرامك ارجو وحيدك فليعلمني صلي علي واعزني في دنوئي وعزني في عذاب النار والا
نور في عرفات مقول اللهم اليك ترجعت وعليك توكلت وبكرت وعتبت واما اكرامك ارجو وحيدك فليعلمني
في سري وان تعني لي حاجتي وعرفات وان تغفر لي دنوئي يا رحيم الرحمن واذا وقع بعقبات بكر النساء
على اله ٢ والصلوة على النبي محمد ومهتفان لخدمته وللرايين وللمؤمنين والخدمات ولكن عادة رعايته بوفاته
لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره لا اله الا الله محمد خير المرسلين وتوكلوا على الله لا اله الا الله
استجب لكم وانما لم يخلص المصالح اللهم وهذا مقام السجود العابد من النار فاحرق النار بعفوك واحرق
الجنة برحمتك اللهم اذهب عني الاسلام فلا شرعة مني ولا شرعة مني حتى تقبضي وانا عليه وتوفني
لا اله الا الله وحده لا شريك له وادع حجتك واجعلني من اعظم عبادك مضيا حريصة في حق
المستبين عبادك الصالحين من نور جديك او رقت بغيرها او رقت بغيرها او رقت بغيرها او رقت بغيرها
او رقت بغيرها اللهم آمن وعق واستعودني وافق عذري وافق عني ديوني واعزني في دنوئي ولولا دي
وقرأيني واجتبي اللهم انك دعوتني الى الحج ووعدت المغفرة على من عودنا منك وقد اجابك ولا وفاء
جائز فاجعل حايث من موقوف في هذا ان تغفر لي دنوئي ورحمتي في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار وانا افاض من عذبات الى المدة بقول لا اله الا الله استهدان لا اله الا الله استهدان لا اله الا الله
ولم يكن لرسولك الملك اللهم اليك فضت ومن عذباتك اشقت وانيك رغبت وسكرت فبقت فاقبل
شكرك واحج حجتني واعظم ارحي وروضة العزى وسلم ديني وروفي على وحيدك وادعني الى المدة
مقول اللهم هذا حج اسألك ان ترزقني فيه جوارح الخير كلها اللهم رب المتوكلين ورب الركن والمقام
ورب البلد الحرام ورب المتوكلين ورب الحبل والحمام اسألك ان سلح روحه مني بسلام اسألك بغير
وجعلك الكريم ان تغفر لي دنوئي وترحمي ويحج على الهدي امري ويجعل التقوى رادي وذخري و
الحجة ما اذى وهب لي رزقا عني في الدنيا والآخرة يا رحيم الرحمن اعطني من الخير كله واخر عني الشر
كله اللهم حرم لي وعطيتي وحجتي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا رحيم الرحمن واذا روي الحار يكثر
في كل جمعة وسئل اللهم اجعل محاسنهم وزنا وذنبنا مغفورا وسفاسات كوزنا وعملنا مقبولا
ورحمت وجهي للذي فطر السموات والارض حينا سألنا وانا انما المسترسلان صلواتي وسلاماتي
وعلى آله رب العالمين لا شريك له وبكرت وعتبت واما اكرامك ارجو وحيدك فليعلمني صلي علي واعزني في دنوئي
عزيتي من ابراهيم ومن يعصمك وجودك يا اكرم الاكرمين وسئل عذرا لمحق اللهم بارك في نعمي واعزني
في دنوئي واجعل لي بكل سنة منها نور يوم القيمة ثم يرجع الى مكة وطواف القدر ويسير من مكة
منه فانه ذاك الكراد وسأله عن كل صلاة قال نعم ان ما رزقنا من الاضرب وسئل عن شرب الماء

ربنا انك

وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وميت ولو قال العاصب اشبهك وهبت منك قال لا يجوز ما لم يتقبلت
وكذا لو قال ابيع المسترى فقلت ابيع فقال اخذت لا يجوز ما لم يتقبل البائع فقلت وقال اوسى نشأنا قاله
وان لم يتقبل فقلت وكذا لو قال رجل تصدقت بهذا عليك على قول لا تنم من غير قبوله وكذا قال المدين
ليت دينه امراني فقال ابرأتهم الاباء ولو قال صاحب الدين لمدينه اشبهك ابرأتك من الدين الذي في
عليك من غير قبوله كما لو رد المدين سبيل ابرأه واباه الكفيل لا يبرأه بآبائه وكذا لو قال لا يحتاج
الى القبر وسبيل والدة وكذا لو قال لا يحتاج الى القبر وسبيل والدة ولو وقع رضا على رجل ومنه فقال
الموقوف عليه لا اخبر اخذت ما فيه قال هلاك سبيل الوقف وقال الانصاري مبيع الوقف فلا يبطل
بالرقة قبول النكاح يكون في المجلس ثمرة فتبرأ اليه رجل قال محضه ان هذا من تزوجت فلا نه
فيلها محضه ان هذا من فتبنت لم يمتد قول في ٢٢ ولو ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها
او تزوجك على كذا فتبنت محضه ان هذا من ان سمع كلام الرسول وقرئ الكتاب عليها فتبنت
جائز وان لم يسمع كلام الرسول ولم يقرأ الكتاب عليها فتبنت لا يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك لا
يغني عن النكاح لفظ المنة وعلى ائمة عندنا لا شيئا كحل خلا لا ينه عن مكالمة ولا يبرأ ولا يبرأ
ان سوطا رجل لامرأة اتفق بك كذا من كذا مئة وضعت فانها لا تنه عن مكالمة ولا يبرأ ولا يبرأ
ولا الايلة ولا الظهار ولا يبرأ احد من صاحبه وكذا لو قالما تزوجك منهم وعرفني ٢٢ الهارون بن
سفيان النكاح وبلغوا قوله منه وروا في تزوجك منهم ارضيت عندنا يكون منه ولو كان كذا
وقال زفر مبيع النكاح وسبيل الشرط كالو تزوجها سوطا لفظها بعد تزوج النكاح وسبيل الشرط
وكذا لو قال يوبك هذا المنة جاز اليه وسبيل الشرط وقال الحسن بن علي ٢٠ ان ذكرنا وقتنا لا يبين ان اكثر
من ذلك يجوز النكاح لانه لا يبدى معنى وان ذكرنا وقتنا يبين ان اكثر من ذلك لا يبيع لانه توفيت وعندنا
الكلام رجل تزوج امرأة بالعربية او لفظ لا يعرف معناه او تزوجت المرأة منها بذكر ان على
ان هذا اللفظ ينفذ مبيع النكاح يكون نكاحا عند الكوفيين لم يرد في معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا لفظ مبيع
في النكاح فانه جلة مسائل الطلاق والعاق وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح
فالطلاق والعاق وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح
انطلاق والعاق وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح
فما سوي في امره وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح
عمرى ونفقت عتق فقلت ذلك اختلفت ابيهم فيهم والى مبيعهم انما يعرف من اللفظ ولم يعلم ان هذا
لفظ النكاح فيما سوي الناس لا يبيع النكاح مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح وانما مبيع النكاح
المهر ومنه الفدية كالنكاح امرأة الصغيرة فتبنت فانه بين الطلاق ولا ينفذ المهر والمنعة وكذا لو قلنا
ان تترى رفيقا من المهر العربية وكذا المدينه اذا نكحت الدين لفظ الامر رجل قال لامرأة تزوجك
على كذا من الدرهم بمحضه قاله فقالت قبلت النكاح ولا اقبل المهر وقال رجل لرجل تزوجك بنيتي فلي

كذا

كذا فقال الزوج قبلت النكاح ولا اقبل المهر قالوا لا يبيع النكاح ومهرها طهر ولو قال قبلت النكاح
وسكت عن المهر كوزا باسمي طهر وكذا الحق عند تزوج امرأة على رقة بنير امي المولى فبلغ المولى
فقال اجيز النكاح ولا اجيز على رقة بنير النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومنه مائة هي وذكره الجميع
مثل ذلك فقال انه تزوجت بنير ابن المولى على مائة درهم فبلغ المولى فقال اجيز النكاح على حنيفة
وغيره او رضى الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس رد للنكاح بل هو رد للتمتية ورد التمتية لا
يكون رد النكاح لان النكاح ينفذ بدونه التمتية في اذن من يردون التمتية رجل قال لامرأة محضه
ان هذا من تزوجتك على كذا ان احب ابي او رضى فقالت قبلت لا يبيع لانه تعليق النكاح لا يجمد التعليق
ولو قال تزوجتك على اني في اختيار يجوز النكاح ولا يبيع المولى لانه ما علق النكاح بهما بل امر النكاح
ان كماله وشرطه كماله فبطل شرط الخيار رجل تزوج امرأة على ان يمدني فانما هو فرقى يجوز النكاح
ان كان كذا ولا خيار لها رجل طهر امرأة نكاحا محضه اليهود فقالت المدة في زوج فقال
الرجل ليس بك زوج فقالت المدة ان لم يكن في زوج فعدت زوجت نفسي بك وقيل الزوج ولم يكن
لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق بشرط كامن تخير ختيان صغيران قال احمد بن حنبل
محضه اليهود زوجت ابنتي هذه من ابنتك هذا فتبنت الاخرى طهر لكانت كاتبة كان غلاما والامام
كانت جارية كان النكاح جائزا وموقوف ما ذكرنا اذا جعل الرجل عدة نكاح نفسه محلا للنكاح ولا
يغني عن النكاح لفظ المنة ولا ينفذ المنة ولا ينفذ المنة ولا ينفذ المنة ولا ينفذ المنة ولا ينفذ المنة
المدة فيه رواه اثنان والصحيح انه لا يبيع لا يجمع لا يجمع لا يجمع لا يجمع لا يجمع لا يجمع لا يجمع لا يجمع
ويغني عن النكاح لفظ واحد اذا كان العاقد ولنا للصغيرين ان كان جديهما او عمهما فقال زوجت
فلا نه من فلان وكذا لو قال الرجل زوجت فلا نه ابن ابي فلان وكذا العاقبة اذا قال زوجت من
الصغيرة من هذا الصغير والمولى اذا زوج امه من عبد الصغير الممنوع اذا زوج منهم ومنهم الصغير
وكذا لو كان الواحد وكلاما كائنين ان ولتيا محاسب وكبلا محاسب او وليا محاسب او وليا محاسب
حاسب فتبنت زوجة ابنه على فلا نه مني او مني الصغير زوجت هذه الصغيرة من نفسي
او كان وكبلا من قبل المدة فزوجت فوكفه منعت او كانت المدة وكبلا من قبل الرجل فتبنت زوجة
نفس فلان فانما هذه المسائل ينفذ النكاح بلفظ واحدة ويكون اللفظ الواحد اجمالا وقبولا
قال الشيخ الامام المعروف بموافقه هذا اذا ذكر لفظا حاصلا في ذلك اما اذا ذكر لفظا موكفا
فيه لا يكتفي بلفظ واحد وصورة ذلك اذا زوج امرأة من نفسي ان قالت زوجت فلا نه مني لا
يكتفي بلفظ واحد لانه التزويج باب ولا ينفذ فلا جاز لانه الزوج اصل عاقد في رجل
قال لامرأة زوجتي منك على انك لا تفعل الا بالخير فقال الرجل اني امر واخشي فقالت
فعدت كنت كان جائزا وعرفي م مثل ذلك ينفذ النكاح لفظ الصبي موقوف على اجازة المولى اذا قال لامرأة تزوج
ان كان عقدا يملكه المولى كالو تزوج الصبي امه منصرف على اجازة المولى اذا قال لامرأة تزوج

ائبت ان رضى فلان قال بوسق الامالى ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى حاضرا حتى انما وان كان
 غائبا لم يحضر وان رضى بعد ذلك وانه اعلم **فصل في النكاح على الشرط** رجل تزوج
 على انها طالق او على انها امرها بالطلاق مبرها ذكرته في جميع الصغير يجوز النكاح والطلاق
 باطل ولا يكون الامر مبرها وذكرته الفتاوى على وجهين في المدة اذا تزوج امرأة على انها طالق الى عشرة
 ايام او على ان يكون الامر مبرها بعد عشرة ايام ان النكاح جائز والطلاق باطل ولا يملك امرها بربها
 وقال الغني ابو الليث هذا اذا بذر الزوج فقال تزوجتك على انك طالق ولزمتها المرأة فقالت
 زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامر مبري اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قلت
 حاز النكاح وبيع الطلاق ويكون الامر مبرها لان البداية اذا كانت من الزوج كانت للطلاق والنفقة
 قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصير النفقة بعد النكاح لان الزوج لما
 قال بذر كلام المرأة قبلت والخطوب يتغير عادة مائة السوال عصار كان قال قبلت على انك طالق وتكون
 ان يكون الامر مبرك فيصير نفقا بعد النكاح وكذا المولى اذا تزوج امرأة مبرها ان هذا العبر فقال
 زوجتي منك هذه على انك طالق او على انك مبرك بعد النكاح كما شئت فزوجها منه كبر النكاح ولا يكون
 الامر مبرها للمولى ولو ائبت المولى فقال زوجتك حتى على انك مبري اطلقها كلما اريد فقال الغني
 حاز النكاح ويكون الامر مبرها للمولى وعرف هذا قالوا مطلقة المثلث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتكون
 ان لا يطلقها فاحلها لانه ذلك ان يقول زوجت نفسي منك على ان امرى مبري طلق نفسي كلما اريد
 لم يقبل الزوج فيكون امرها مبرها بعد النكاح حتى شئت وسقط المحلل تزوجك على انك طالق بعد ما
 تزوجتك الى عشرة ايام او على ان امرك مبرك بعد ما تزوجك بطلية كلما تريد انك كلما تريد
 فتقول المرأة قبلت بطلاق نفقته عشرة ايام ويصير الامر مبرها وكذا لو قال العبد لولاه اذا تزوجتها
 فامرها ببيك ابدا ثم تزوجها يكون الامر مبرها للمولى ولا يملك امرها ابدا امرأة طلقها وزوجها فارقته
 ان تزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى تنهي مالك على المهر فزوجت مهرها على ان يزوجه
 ثم الى ان تزوجه قال ابو القاسم العطار الهبة باطله وفا بالشرط ولم ينف لانها حصلت لما عودت للزوج
 على نكاحها وانه النكاح لا يكون العود من على المرأة وقال الخليل في بيع الهبة بزوجها اولم تزوجه
 سابق نظيره هذه كتاب الهبة وعرف القاسم العطار اذا تزوج امرأة على ان ياتي ببيدها الاذن قال
 بمكة النكاح ولها مهر مثلها وعنه اذا تزوج امرأة على انها بكر فزوجها غير بكر كان عليه المهر لان المهر
 لا يقابل البكارة لانها لا تستحق بهذا النكاح **فصل في تزوج امرأة على ان كل ولد تلده فهو من النكاح**
 والشرط لا يلزم ان يكون الشرط يكون الاول ولد فمما ذكرنا في الشرط في هذا هو تزوج النكاح
 ان كانت جميلة وعلى الفلاس في تزويجها فلو ابيع النكاح والشرط ان عديم من لوطات جميلة كان المهر
 الذي ديم وذلك ان تزويجها كان المهر الثاني لانه لا حظ في الفسقة لانها المالكات في حق اجملة كخلاص
 المهر فزوجها على ان ان اقام بها وعلى الغير ان اخرجها من بيدها فان الشرط ان لا يبيع عند اني في بيع

لأن لا تخلت استعينة بالابرة وجوده وقت العقد فلا يبيع استعينة الا بهذا المسمى في كل ما تزوجه
 على الفان لم يكن له امرأه وعلى الغير ان كان له امرأة فان لم يبيع الشرطه فله ان يزوجها ولو كان الشرط
 بائنا وقت العقد امرأة طلقها فزوجها لم يزوجها رجل على قصد التخليد اختلفت الروايات في هذا كما حصل
 انها اذا تزوجت ومن قصد التخليد الا انها لم يزوجها ذلك جلت للمأونة فله ان يزوجها وقرره بطله
 ويكون ذلك لاؤله وانما وقال ابو سريته لا يبيع نكاح المحلل ولا يحلل ولا يحلل ولا يحلل ولا يحلل ولا يحلل
 ولا يحلل ولاؤله ولو قال طلقها الزوج انما ملك قبل الدخول فزوجت بثلاث ودخل بها ثلاث حلت
 لاؤله وانما ولو كان انما مجبورا فلكت عنه حياتهم ولدت حلت للزوج الاول وسببت من الولد
 من المجرب ولو كانت المرأة صغيرة لا يبيع مثلها فزوجها رجل وطبقا قاله ان افضاها الزوج
 انما لا يحلل ولاؤله بهذا المسمى وان لم يبيعها حلت لاؤله رجل تزوج امرأة على ان يتيق عليها مائة
 دينار وقال ابو سريته النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على ان لا يبيعها الا بغير
 ولا يبيعها حاز النكاح ومثلا وسبق لها الف درهم كان مهر مثلها اقره ذلك واكثر **فصل في شرط النكاح**
 منها الشهادة عندنا وقال ما كل شرط مطلقا اعلان وفي الشهادة حتى لو تزوج
 بمحضة اليهود وشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير مهر وشرط الاعلان جائز وانما شرط
 من عليك قبول النكاح لست بغيره الشهادة الفاسقين والاعميين والمجنونين ورجل وامرأة تزوجا
 بغير الشهادة المأثمة بغير رجل ولا بغيره المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة
 بغيره المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة
 المسلم للزنية بغيره المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة
 مالم يبيع كل واحد من الزوجين كلاما صا حبه ويبيع ان اهدان كلاما ماعا فان بيع اهدان اهدان
 كلاما ولم يبيع ان اهدان لا يجوز فان اعد لفظ النكاح وبيع الذي لم يبيع العقد لاؤله ولم
 يبيع الاؤله العقد لا يجوز وكذا لو كان النكاح محضه وجلبت صدمه اصبه فبيع السبع وود لا اصبه
 ففصح السبع واذن لا اصبه او صح رجل اخذ لا يجوز حتى يكون سماعها ماعا وذكر القاسم في الامام اسودق
 في سراج السيران النكاح يبيع محضه الا حصره وان لم يبيعها لان الشرط حصره اليهود وود السبع وماعا
 النكاح لم يبق قالوا لا يجوز وشرط السماع وذكره ايضا القدوري وشرط السماع لان اهدان فان يبيع كلاما
 انه قد بين ولم يبق فانت بغيره قبل باية يبيع والظاهر خلافه وعنه اذا تزوج امرأة بمحضة بغيره
 او بغيره بغيره بغيره كلام القاسم في ان امكها ان يبيعها ماعا حاز ولاؤله وفيه الخطأ اذا تزوج
 بغيره ان اهدان يبيع اهدان ولم يبيع الاؤله اعد على الذي لم يبيع قال النكاح جائز بغيره انما
 اذا كان الحب واحد ولا اختلفت المجلس لا يجوز وقال الحاكم ابو الفضل حكى عن ابي سريته مائة لا يجوز
 حتى يبيع ماعا ولا يفرع على ماعا بانه النكاح بغيره الاؤله المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة المأثمة
 لا يفرع بغيره لان عند الشرط حصره ان اهدان يبيع ماعا وعلى قوله عني اذا كان يبيع كلاما

العاشرين ينفذ ان يصح وان لم يكن اصلا لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بتهالة ابنة من عرج او بتهالة
 ابنتها من عرج فمرد وان تزوج بتهالة ابنة ثمانية فظاهر الرواية يجوز وانه المنع ان لا يجوز ولا تزوج بتهالة
 ابنة من عرجها ثم تجادل فتهد الا بان لا يحل الاب والمراة متى جازت بتهالة الا بغير وان ادعى الاب
 والمراة بحجرا لا يقبل بتهالة ابنة ولكن النكاح بتهالة ابنتها من عرج ثم تجادل ان ادعت الام لا
 تقبل بتهالة ابنتها ولا تجوز وان ادعى يدعي جازت بتهالة الابنين ولكن النكاح بتهالة ابنتها فابتهما
 حجة لا يقبل بتهالة الابنين وان ادعى الرجل ابنة بتهالة ابنته جاز النكاح ولا يقبل بتهالة ابنته
 وشهد الابان عند مجوز الزوج ودعى الاب النكاح صفة لا يقبل بتهالة ابنتها ونكاح كبر ان ادعى
 الزوج ومحمد الاب قبلت بتهالة بالافاق ولا يدعى الاب ومحمد الزوج لا يقبل بتهالة ثمانية قوله في ٢
 وتس ٢ وقال ٢ يقبل وتزوج ابنة الكبر بتهالة ابنة تحت الرضا وادعى الاب لا يقبل بتهالة
 الابن على الرضا فالجواب ان بتهالة لا ضها وعلى اخيهما كبر وشهدتهما على ابنتهما فحجرا الاب
 مقبول فان شهد لهما فبما يدعى الاب فان كان للاب فيه شفعة محركة يستبدل بمقتضى شفعه
 بالاب لا يقبل وان لم يكن للاب فيه شفعة الا للاب يدعى لا يقبل بتهالة ابنته قوله في ٣ من قوله
 قبل موثقه ٢ ٢ ٢ اصل المسئلة رجل قال لزيد ان كذا فلان فانت قد شهدنا فلان ان
 ابناكم حكم العمد فان كان الاب بمحمد جازت بتهالة ابنتها ولكن الاب يدعى لا يقبل بتهالة فلان في ٣ من قوله
 بغير الدعوى وعلى قوله ٢ بغير شفعة الوالد يشهد بتهالة الولد وشهادة الابان فيما يلزم
 مرد وانه بالافاق سواء بامر لنفسه ولغيره موصى به ذلك ولم يكن ولا يجوز الوكيل النكاح اذا تزوج
 الموكلة بمحض ابها وشاهد اخر جاز النكاح وكذا لو تزوجت المرأة نفسها بتهالة ابها وشاهد اخر
 وكذا لو وكل الرجل رجلا بان تزوج ابنة الصغيرة فزوجه الوكيل بحضرة الاب وشاهد اخر جاز
 ولو ادعت المرأة النكاح على رجل ومحمد فافقت شاهدين واختلفت المهر فشهدا بامر من زوجها
 بالث وشهدا لا حازه تزوجه بالث وضمما والمراة تدعى النكاح بالف وحضمة جازت بتهالة و
 متفق لهما بالث ولو كان الزوج موانى يدعى والمراة بمحمد النكاح فشهدا لهما على هذا الوجه
 مقبل بتهالة ابها ولا يقبل بتهالة ابها ولا يقبل بتهالة ابها ولا يقبل بتهالة ابها ولا يقبل بتهالة ابها
 والمراة على رجل نكاحا فحجرا فافقت شاهدين متفق بتهالة النكاح ومحمد لا يكون طلعا ولا خلف
 الزوجان فقالا هربا كان النكاح بتهود وقالوا انه لم يكن بتهود فالقول قوله من يدعى النكاح
 بتهود وكذا لو اختلفت العمة والخال على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان ابها تزوجت
 وعلى بالث لم ترض وادعى الزوج ان ابها تزوجت المهر كان القول قوله المرأة وان اقام البينة
 فافقت المرأة انها كانت ابنة عشر سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمان سنين
 كانت البينة بنية المرأة اذا تزوج الرجل ابنة بتهالة النكاح سمع كلام العاشرين وعرفوا
 جاز النكاح وان كانوا لا يذكرونه بغير ذلك ولا يذكرونه بغير ذلك ولا يذكرونه بغير ذلك ولا يذكرونه بغير ذلك

شهادة

بعد لدم النكاح الا بتهود وكل نكاح يكون بتهالة امة ورسوله وبعضهم جعلوا ذلك كذا لا يقبل بتهالة
 بغير الغيب ومردون رجل قال يزعم اليهود تزوجت هذه المرأة امة هذه البيت فقالت امة خبت
 فبيع اليهود كل ما بها ولم يبرأ فاحتضنها فان لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جاز ولا فلا وكذا لو كانت
 المرأة رجلان فبها اليهود كل ما بها ولم يبرأ فاحتضنها فبها هذا الوجه اذا اختلف الزوجان فقالا لا رجل
 مرد جاز وانما صغير غير اذن الرق وقالته المرأة تزوجتني بغير ابيك كان القول قوله فيقول له الله
 انكر هذا العقد فان اجاب جاز وان رد بطر وان كان دخلها بعد البتاع كان ذلك اجازة الوكيل النكاح
 اذا ادعى ان شهد عند العقد وانكر الموكل كان القول قوله الوكيل وسبب الحجة باقرار الموكل ببيع النكاح
 بغير شهود الا بتهالة رجل امرأة انها فلان الدعي فان كان اوقاها المهر جازت بتهالة والا فلا
 سراط النكاح الولي ومردن بغير العدة الصغير والمهاجير والمهاجرات لا يقبل بتهالة العدة الباقية اذا
 تزوجت نفسها رضى اهل بيتهم ان نكاحا باطل ويؤدى برخصه ان لم يكن لها ولي غير وان
 كان لها ولي سرقف على اجازة الرق لسها جاز وان رد بطر سول كان الزوج كذا اوله بكن الائمة
 اذا كان كذا كان لها حق ان يحق النكاح ولا يحل زوجها من غير تحديد قال ماكر وان ادعى لا يقبل النكاح
 بعبارة الشا رزقت نفسها اذا اتى او وكلت بغيرها فانه ظاهر الرواية خلافه ٢ يجوز النكاح بكن كان
 او شيئا رزقت نفسها كذا او غير كذا لان لم يكن كذا كان للاولى حق الا عراض وقوى الحسب
 اي ٢ من قوله يجوز النكاح بكن كان كذا وان لم يكن كذا لا يجوز اصلا واختلفت الرواية على ٢ وانما تار
 نه زنا للمنفق رواية الحسن بن صالح الشافعي الامام حسن بن ابي المرحلي ٢ ادعى الا بالاضطراب ان ليس بكن
 ولي يحسب المرافعة الى القاضي ولا كذا فاقض بطلان الا حوطه سداب الزوج عليها غير كذا وقاله
 ابو اسحق الا حوط ان يجلد العقد موقفا على اجازة الرق الا ان الزوج اذا لم يكن كذا يصح فسخ الرق
 ولو كان كذا لا يصح فسخه فان كان في الزوج طلقا قبل المرافعة الى المحاكم ومردن صرح طلاق عليها
 وكذا الا لا والظهار ونكحت احدهما شرانان وعلى قوله ٢ اذا طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي
 يكون سارية حتى لو اجاز الرق بغير نكاح المدة لا يصح اجازة لكن لا يحجم المدة بهذا الطلاق وان
 طلقها هذا الرجل بكن كذا ان يزوجها قبل الزوج بزوج اخر او بعد على انها لو اقرت بالنكاح صح
 اقرارها بغير شرط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالث بكن كانت اوتيا فلا يكره الرق جازا على
 النكاح عندا فان استامها قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج مستكتة يكون سكنها
 رجا ولها ان مده بغير ذلك وكذا لو قال لها ازوجك جازا او جنى وعملها بغير ذلك لان الرضا بالمهر
 لا يمتنع وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فمكنت قالوا ان وهما من غير قيد كذا لها رضيت بكن
 لا يمتنع فيه والظاهر موافق النكاح بمهر المهر والنكاح بالمهر البتة مبرج مبرج وان تزوجه بغير سمي ينفذ
 نكاح الرق لانها رضيت بتهالة الرق فلا يندى لغير الرق الا باجانه مستبدل وان تزوجه الرق بغير
 استنبار ثم اجبرها بعد النكاح فمكنت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر رجبا

كانت بكرا وتكلم ان كانت شيا البنت اذا رزقت بغير امرها بالدم فليها عتلت اجرت النكاح على
دينار او قالت جنت النكاح على ان تزني لنا او قالت اجيز النكاح الا بزيادة لنا لم يكن ذلك ردا
ولا يبطل كاحها حتى لو اجازت بعدة كبر حتى اجازتها وتو قالت لا اجيز النكاح ولكن ردي فيكون ذلك
ردا الصبي المراسق امر تزوج بغير امر امرأته ودخل بها فبلغ الاب ذرة نكاحها فلو لا يجب على الصبي
قد ولا عتلا الحدة على كان الصبي واما العتلا فلا لها ما رزقت نفسها منه على ان نكاحها لا ينفذ
رضيت بطلان حتها اذا تزوج العبد بغير إذن المولى امرأته ثم قال لا لانه لا حاجة اليه النكاح بطلان
وتو قال المولى لا ارضى لا اجيز او قال لم ارضى ولم اجز او قال لانا كان نكحة الخبيث على حق انه يكون
ذلك رد النكاح البعد وكذا لو قال العبد نكحتك ولو ولا فقال لا ارضى ولكن رضيت جازيتي لا رجل
حظ بكما من اجها فقال الاب ما كذا يدى يرسيت هرج كذا روست فزوج الاب امرأته فليها النكاح
فكنت ثم زوجها الاب بعدة كذا رجل فليها فكننت هذا نكاح الاب لان الاخ ليس يولى فليكون كذا
نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغيرة والصغيرة بغير إذن المولى فليها لم يجز نكاحها حتى يجز بغير
والعبد والامة اذا تزوجا بغير إذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة **فصل**
في نكاح المالك لا يجوز نكاح العبد والمكاتب المدبر والمكاتب والمدرسة وام المولى بغير
إذن السيد وكذا نكاح بعض البهائم فلو لم يزوج المولى على العبد بغير اذنه وان كان كاهن
كما يجوز نكاح الامة وعمل كرسنه رواية وسوقه ان افق ربه لا يملك المولى اجازة العبد لا يجوز تزوج
المولى على المكاتب والمكاتب الا باذنها وان كانا صغيرين ولو تزوج المولى مكاتبه الصغيرة بغير اذنها
فاعتنت لم يجز نكاحها الا باجازه المولى ولو عتقت بطل نكاح المولى ولو تزوج مكاتبه الصغيرة بغير
اذنه فعنت او عتقت بطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى وما يجب الامة والمدبرة وام المولى
المدرسة او مدرسته بغير إذن المولى ومهر المكاتبه ومعتقة البعض يكون لها لا المولى اذا وجبت المولى على العبد
نكاح باذن المولى بايع فيه فوجب على المكاتب والمدبر مسعان انه ذلك ما يجب على العبد بغير إذن المولى
ذلك بما خذ به بعض الناس ليس لرجل ان يزوج عبدا به الصغيرة وان يزوج امه فالحق بغيره الاب وكذا
الوصى والفاضي والمفاوضة والامير والعتان والمضارب لا يملك ان يزوج الامة في النكاح
وتم كذا العبد والمكاتب والمكاتب بغير اذنه **فصل** في نكاح عند العتق
رجل يزوج رجلا امرأة بغير اذنه لم يكن لهذا العتق نكاح هذا العتق فلو لا ان لا تزوج وقال
ابو سفيان ان نكح العتق العتق او نكح العتق اربعة عتق فليكن النكاح لا للعقل ولا للعقل وسور
العتق فلو اذا تزوج رجلا امرأة بغير اذنه لم يفسد نكاحه فليكن النكاح فلو لا ان لا تزوج
الا ولا يكون فسخا للاول **وقا** قد يبيع بالعتق والمضارب من النكاح بغير اذنه ولا يزوج
امرا بغيرها فزوج نكاح المرأة وطالب عنها ففوت فان هذا النكاح بغير اذنه ولا يزوج
اخت نكاح المرأة لا يبيع العتق لا قول **وقا** قد يبيع بالعتق ولا يملك بالعتق وصورة رجل يزوج رجلا

امراة بغير اذنه ثم ان الزوج وكذا ان يزوج امرأة بغير عتق فزوجها اخت نكاح المرأة لا يبيع نكاح
ولو يزوج ذلك العتق بالعتق بغير اذنه فليكن النكاح بالعتق فليكن العتق وصورة رجل يزوج رجلا
بغير عتق امرأة بغير عتق فزوجها امرأة وطالب عنها ففوت فان نكاح النكاح هذا العتق بغير اذنه
زوجها اخت نكاح المرأة لا يبيع العتق لا قول **فصل** في نكاح الوكيلة رجل له ابن وله
بنت واكرم الاب ابنه على ان يوكله تزويج ابنته فقال الابن من ان تزويج ابنته بغير اذنه فزوجها من غير
الاب وزوج ابنته الابن قال لا اشخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يبيع هذا النكاح امانة احد ان لم
يقبل هرج فواسي كونه تزويجا وكان الكلام مبهما يجهل ان اراد بذلك لانه وان كره الاب ولا يتر
لا يراه بهذه حالة العتق لئلا يبيع وان مثل هذا الكلام لا يراه به المتحقق قال لا يتر فليكن
ومشاه فليكن ثم قال الاب اخيه الشيا في اميدان ازوجك من فلان فقالت بغيره فلما فارها انتم
قالت لا ارضى ولم يعلم اعم بذلك وزوجها حاز نكاحه فلو لا ان كان النكاح فلا يفسد قبل
المعلم بالعتق وكنت رجلا بغير عتق فلان بالعتق بغيره فزوجها النكاح بغير اذنه ثم قال اخبرت
بذلك قالت لا يفسد هذا لاجل نقصان المهر فليكن لها لا يكون لك منه الا ما تزويج فقالت رضيت
قال لعنت ابو جهم بغير النكاح لان قولها لا يفسد ليس بركة للنكاح فاذا رضيت بغيره فليكن
صادفتا جازتها عتقا موقفا ففوت لا اجازة رجل امر رجلا لبيح غلاما مائة دينار فباعه
الامور بالعتق بغير اذنه ثم قال لا امر بعت الغلام فقال المولى اجرت ذكرك المنة ان يجوز البيع بالعتق
وكذلك هذه النكاح **وقا** قال الامور بغير اذنه ففوت فليكن بغيره فزوجها مائة دينار لم يفسد
رجل وكل رجل يزوج رجلا فلا يزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها
اذا استترى بغيره ولا يكون مستترا بغيره لان النكاح لا يفسد مع الموكلة ولا يفسد الباع مع الموكلة
كانه استترى بغيره ثم باعه من الموكلة لان ملك الميسر ما يستل الا انتقال عتق وهذا العتق لا يمكن
كسبه من النكاح لا بغير اذنه رسول وسفير والرسول ملك الميسر فليكن النكاح بغير اذنه فزوجها
شرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عتقها فزوجها من الموكلة جاز تزويجا ابنة **وقا** قال
له رجل اكون وكيلة تزويج ابنتك فلان فقال الميسر بالعتق ارضى ارضى ولم يزوج على نكاحه بغير
وكيلة لان قوله ارضى محتمل ان يملك وكيلة الزمان انه محتمل المدبر وانما ارضى ارضى
وكيلة فلا يصير وكيلة بائنا ولو تزوج رجلا بان يزوجها امرأة فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها
الا بغيره فليكن بغيره وان كانت كسبه فليكن ذلك قوله ارضى **وقا** قال صاحب بغيره فزوجها
زوجها النكاح بغير اذنه فزوجها بغيره فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها
رجل ارضى بغيره النكاح بغير اذنه فزوجها بغيره فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها
الا بغيره فليكن بغيره فزوجها بغيره فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها النكاح بغير اذنه فزوجها
شعرا وصبي واعتقه من جاز وكذا اذا كان فصيا او عتقا ولو تزوج رجلا ان يزوج امرأة

فزوجها امرأة عماد أو شلاء أو رنقاء أو مجنونة أو صبيح بجامع أو جامع عدة أو أمة ليست بكنوز مسلمة
أو كناية جازية فلا يفي ٢ ولو تزوج رجلان يزوجه امرأة فزوجته لا تكون وإن تزوجه مكانة أو
مدرسة أو أم ولد جازية لا يفي ٣ النكاح كالامة ولو تزوج رجلان يزوجه امرأة فزوجته امرأة حلاله
بطلانها إن يزوجه امرأة كان الموكل الامانة لو كانت عدة الموكل صح نكاحه الوكيل ولو تزوج
الوكيل امرأة نه نكاح الغير وانه عدة الغير وهو يعلم بذلك ولم يعلم فدخل بها الموكل ولم يعلم بذلك فرق
بينما وعليه الاقل المسعى ومنه المثل لان موجب الدعوى النكاح الفاسد لا قبل المسعى ومنه
المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذا لو تزوجه ام امرأة رجل ايسر رجلا لم يخطبه امرأة
بسيما فذهب الرسول وزوجه اياه جازية امره بالخطبة وقام بالخطبة فدخل بها فدخل رجلا لم يزوجه
امرأة فزوجته امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال الوكيل بل زوجتك
هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة ذلك لانها تصادقا على النكاح فثبت النكاح
سقطا منها وهذه المسئلة دليل على نكاحه ببيت المال ولو تزوج رجلان يزوجه فلانة او
فلانة فاثما فزوجها جاز ولا يبطل النكاح من الجهالة وان زوجوه جيماء عقت لم يجر واحدنا
كالوكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجته امرأته عقت ولو تزوج رجلان يزوجه امرأة ثم دخل
اخر عقت ذلك فزوجها احدما امرأة والاخر افضها ان كانا على النكاح جاز الاول وان وقع امثالا
بطلان اذا قال الرجل لغيت زوجتي امرأة فانما فعلت فامر بابطال فزوجته الوكيل امرأة ولم
يسقط لها ذلك كان الامر بيدها ولو قال زوجتي امرأة واستر بها على اني اذا تزوجها فامر
بيدها فزوجته امرأة لم يكن الامر بيدها الا ان يتزوج الوكيل لان الزوج ماسرط الامر لها بنفسه
بل فوضف فكذا الى الوكيل كذا في الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح ماسرط الزوج ان اذا تزوجها
يكون الامر بيدها ثم تزوجهما جاز النكاح ويكون الامر بيدها حين تزوجهما ولو وكل رجلا لزوجته
فلانة فاذا لها زوج فأتى غيرها او طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجهما الوكيل اياه جاز ولو وكل
رجلا ان يزوجه فلانة ثم تزوجهما الموكل ثم اياهما لم يكن للوكيل ان يزوجهما اياه اذا وكلت المرأة
رجلا ان يزوجهما فزوجها على مهر صحيح او فاسدا او ميبها من رجل اليه يهودا ونسبها على رجل
فزوجها من وان تزوجت المرأة قبل ان يزوجهما الوكيل يحق الوكيل له الوكالة امرأة لها زوج فأتى
رجلا اني اختلف من يزوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجتي فلانا جاز ذلك على ما قالت
اذا وكلت المرأة او الرجل رجلا لزوج او بالجمع او بالجمع او بالجمع على ما فعلت احدما لم يجر ولو وكل
رجلا بطلاق او عاقب بغيره ففعل احدما جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر بل
وكذلك في الكيسر الا لا اب واسمها فانها عليا كان قبض مهرها كبيرا اذا كانت بكرا عتيقا اذا وكل
رجلا ان يزوجه فلانة فالف درهم فزوجها اياه بالقبض ان اهان الزوج جاز وان دخل وان لم يعلم
الزوج جاز وان دخل النكاح وان لم يعلم الزوج حتى دخل بها فأكبر اياها ان اهان كان عليه

المسعى لا يفي وان دخل النكاح فقبض مهرها مثل ان كان اقل من المسعى والا يملك المسعى وان لم يجر من الزوج
ما لم يجر فقال الوكيل انا اعظم الزايدة والزيادة النكاح لم يكن لذلك امرأة وكلت رجلا بالمهر
في امورها فزوجها من نفسه لا يجر لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك الزوج من نفسه فهنا اولى رجل وكل
رجلا لزوجته امرأة نكاحا فاسدا فزوجته امرأة نكاحا جازيا لم يجر لان النكاح الفاسد ليس بنكاح
لا يفسد شيئا من أحكام النكاح وهذا لو دخلت لا يزوج نكاحا فاسدا لا يفسد شيئا من أحكام النكاح
وكذا لا يبيع الفاسد شيئا جازيا جازيا هذا في ٢ لان الفاسد يبيع بغير حكم البيع وسوا ذلك لا يبيع
بين البيع فيجوز بالبيع الفاسد امرأة وكلت رجلا لزوجها ما يزوجها ودمم فزوجها الوكيل فاقامت
في الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل تزوجهما نه بدنا وصدة الوكيل في ذلك فان كان الزوج موقرا
ان المرأة لم يملكه بدنا كانت المرأة بالقبول لا تستأجر النكاح بدنا وليس لها غير ذلك
وان سارت ردت النكاح ولها عليه مهرها بالقبول ما يبيع بخلاف ما تقدم لان مقتضى المرأة رضيتها المسعى
فاذا ابطال النكاح وجب العدة بالرجوع لا يزوج على رضيتها ما سأل المرأة ما رضيت بالبيع في العقد
فكان لها مهر المثل بالقبول ما يبيع وليس لها ثمن العدة لان العدة لم يجر بمكة النكاح فاوجب الرجوع
عنه شبهة فلا يجب فيها الثمن وان كان الزوج يبيع الوكيل ويبيع الوكيل كان القول قولها في المهر
وهذا امر عاظم فيه وينبغي لسيدها على امرها وتجربها بعد العقد اذا خالفها مهرها وكذا القول اذا كانت
بالغة يبطل ما يتعلل الوكيل وكيلا المرأة اذا تزوجهما الا بالانابة او الصغر بهر سمى
ثم ان الوكيل والا اب امه الزوج عن كل المهر وعن بعضه وسرط النكاح على نفسه لم يجر بهر الله والا براه
الا ان يجر المرأة اذا كانت بالغة وسرط النكاح باطلا لانه لو وكلت المرأة وقال اكرزني رضا بدهر
وبتأذنه ضابطه مرسى بالخروج من بيتا ففعلت الكفالة فامر من رجل قال لا تأخذني ففعلت
بالمه عليك من الرشي فانا ضابطه لك وان اردت الكفالة فقال اكرزني اني تطلب كندة ضابطه وله
ارسل خويش بدهر ففعلت كماله للمرأة وهي غايه فلا يجره ففعلت باني ٢ ولم يجر الا ان قبلها حاضر المرأة
في المجلس وانما هذا ان كانت كبيرة ان سئل الوكيل والوفى ان المرأة امرت بالحبية والا براه
فان اكرز ذلك واخذت منك بغير حق فانا ضابطه لك بذلك فيجوز هذا النكاح ولو كانت المرأة
صغيرة فالذا المحيلة فانه لا يكون الزوج مطالب بالاجماع ان يزوج الاب عند النكاح بالمعسرة
بغير حريش فلانة سابق من في دادم وهذا رددم بدناك يا بعد دم ثم اريد فانه يجره ذلك يجره
هذا الكلام لا يستثنى كانه قال زوجت اخي باين درهم الا حمانه درهم فيجوز ذلك عند الكفر فكذا
الوكيل وكيلا اخرى لا يستثنى من الصغر من زوجها بعد النكاح عرضا ففعلت البينة بمقتضى امره بدنا
سقط من الصغر فيعبر بالاب مستوفيا ذكر من مهرها بغير الوكيل رجلا قال لغيره زوجي اني هذه جاز
بجميع الى علمه ودين سبوة فلان تزوجهما رجلا بهذه الصفة مغيرة مشورة فلان جاز لان عرض من
المشورة ان يكون النكاح ويحتمل بغير الصفة فاذا حصل العرض لاحاجة الى المشورة

فصل

العقب الذي يباع منه عزته وفي الناحية ذلك قالوا والصحيح الذي يباع منه ان يباع ويشترى و
سبحي الناحية وشبهه واما الناحية على سبيل الناحية سبعة منها الزائدة على العدد المزوج والعدد
المزوج لها حار الاربع من الحار والامانة واما المملوك ان يتزوج امراته لا يحرم عندها واما تزوج
نساء على النعاق حار نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامس وان تزوج فثلاثة عتده فداكل
وكذا العتده اذا تزوج ثلث سنة وتزوج الخنزير فثلاثة اسلم ان تزوجهن على النعاق حار
نكاح الاربع الاول وعرف بينه وبين النكاح عند النكاح وان تزوجهن حار فزوج بينه وبين النكاح
عند النكاح و ٢ وان تزوج واحدة ثم ارتقا حار نكاح الواحدة لا غير وقاله ٢ وزفر وان افق
لا يبرأ من ارتقا ستم كعتد ما تزوج والخ اذا تزوج عشر على النعاق حار نكاح الناحية والعتد
لانه لما تزوج الناحية كان ذلك ليل على فساد الاربع قبلها فلا تزوج الناحية ذلك ذلك على فساد نكاح
الاربع سلكها فيجوز نكاح الناحية والعتد ومنها الحج بين الاثنين نكاحا حار نكاحا او استثنى ان
يتزوجها حار سلكا وان تزوجها على النعاق حار الاول وسلكا ومنها الحج بين الاثنين وطا اذا
وفي الرجل اختا امرأة شبيهة بحب لعد على الموطوءة ولم يتفق عندها لا يملكه ان يوطئ الموطوءة
ولما ترى امته اختا لانه سلكا فان وطئ واحدة منها لا يبرأ من الاخرى حتى تحرم فوج الموطوءة
على نفسه ببيع او هبة او صدقة او كتابة او عتق او تزوج وان وطئها ليل ان يوطئ واحدة منها
حتى يحرم فوج الاخرى ما قلنا وان باع واحدة منها او وهبها او زوج ثم ردت المبيعة ببسبب وبيع
في الهبة او طلق المكوته زوجها وانقضت عدتها لم يوطئ واحدة منها حتى يحرم الاخرى على نفسه ما قلنا
ومنها الحج بينهما وطئا اذا ملكا اختا مكوته لم يوطئ الموطوءة ولو ملك جارته ووطئها ثم تزوج اختها
حار نكاح عندها ولا قطعاً واحدة منها حتى يحرم المملوك على نفسه ما قلنا وتزوج اختها معها
ومند نكاحها ثم فارقتها لان تزوج واحدة منها لم يوطئ وان تزوجها عتده وفرد نكاحها ووطئها
كان عليها العدة وما دامت العدة لا يجوز له نكاح احدهما فانما انتقضت عدة احدهما لان تزوج في
وتزوج امراته ثم اختها حار نكاح الاول وسلكا نكاح الثانية فان وطئ الثانية لم يوطئ الاولى
حتى تستقضي عدة الثانية ومنها اذا حج بين الاثنين نكاح وعدة نكاح اذا تزوج امراته واختها
عدة مطلقاً باين نكاح صحيح او عدة العدة من نكاح فاسد لا يبع عندها ولو قال الزوج المعتد
اخرى من ان عدتها قد انتقضت وذلك عدة مستحقة سلكها العدة كان لان تزوجها باختها وارب
سواها عندها خلافاً لزوجها وخلافاً للشافعي في نكاح الطلاق رجعي ومنها الحج بين الاثنين
نكاحا وعدة عتق صورتها اذا عتق ام ولد كان عليها الا عتقها ليل ان يتزوج فيها
ولا باين سواها عتدها عند فزوج وقال ابو حنيفة لا يجوز نكاح الاخت وكجز نكاح الاربع ومنها
الحج بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امراته على عتقها ولا على ثلثها ولا على بنت اختها وان تزوجها
سلكا لا يبع نكاحها فالذاكل امراته لو كانت احدها ذكراً والاخرى حرم النكاح بينهما لا يجوز له ان يجمع

بينها نكاح الالة سلكا اذا حج بين امراته وبزمنت زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك ومنها الحج بين
الخوة والالة نكاح لزوجها حار حار نكاح الخوة وسلكا نكاح الالة وتكون الالة ثم الخوة حارهما
وتكون الخوة ثم الالة لا يبع نكاح الالة وتزوج الالة وحدها عتده لا يجوز له ان يتزوجها خلافاً للشافعي
وتزوج بينهن حار حار اربع امانة عتده حار نكاح الالة وتزوج حرة وامة معها والخوة نكاح الغير
اونة عتده الغير حار نكاح الالة وتزوج الالة بغير ان مولاهما ثم تزوج الخوة سلكا الالة لا يوطئ
فيه اجابة المولى بعد ذلك ولا يجوز لعتد ان يتزوج الالة على حرة عتدها خلافاً للشافعي في طول الخوة عتدها
لا ينع نكاح الالة ومن المحرمات الكافرة بكل خصوصاً على الوثنية للمسلم وعلى النكاح كذا الالة المستتر
ولا يجوز نكاح المرأة لاهل الميمنة لا تحل للمسلمين وتحل لكل كافر الا للزينة ويجوز نكاح اليهودية و
الغريبة واما تزوج المسلم كتابية هبة ما يزوج حار ويكفر فان وطئها الى دار الاسلام سلكا على
النكاح والمناقن اذا تزوجت شافعة يهود ووثنية ثم اسلمت قبلاً وسلكا كما اعتد له والنكاح في
بأهلها وكان الزوج حلالاً ولم يكن دخلها ثم لم يوطئها ثم تزوجت بزوج آخر بعد سلكها قبل ان يقع
العدة بينهما وبزمنت فيها الاول في النكاح الالة ام ابوكم محرر الفضل ان كانا يظفران الاسلام و
بعضان الكفر كان نكاحهما حار ولا يجوز نكاح الالة تزوج الالة وان كانا يظفران الكفر او احدهما
كانا يظفران اليهودين لم يبع نكاحهما ويصح نكاح المراهقة المأثورة وتزوج نكاح الالة الكتابية عندها
خلافاً للشافعي في ولا يجوز نكاح مكوته الغير ومعتدة الغير عند الكفر وتزوج مكوته الغير ومعتدة الغير
انها مكوته الغير ووطئها يجب العدة وان كان يعلم انها مكوته الغير ووطئها لا يجب العدة حتى لا يجرى على
الزوج وطئها والمهاجرة لا عدة عليها لها ان يتزوج في الكافة قول في ٢ وقال صاحبنا ٢ عليها العدة
ولا يجوز نكاحها قبل انقضائها العدة ولو حار الزوج كان له ان يتزوج باختها وارب سواها ولو كانت
المهاجرة حامل لا تزوج عتدها في ٢ وروى ابو يوسف عتدها ٢ لها ان تزوج لكن لا يوطئها
زوجها حتى ينقض الطهر ويجوز نكاح الحمل من الزنا ولا يبرأ من زوجها حتى ينقض الطهر في قول في ٢
ثم ٢ وقال ابو يوسف لا يجوز نكاحها واذا اراد الرجل امرأة تزوي فزوجها حار النكاح ولتزوج ان
سلكا بغير طهر، وقاله ٢ لا احب ان يوطئها من غير طهر، واما تزوج المذموم كافر عتدها
كافر حار عتدها في ٢ ولو اسلمت قبلها على النكاح وان تراخا الامراء على البطلان في النكاح
بينها خلافاً للشافعي في ٢ وتزوجات الكتابية عدة المسلم لا يجوز له ولا للمسلم ان يتزوجها حتى ينقض
عدتها والذم الذي اصاب امراته الذمية فزوجها مسلم او ذمى مساعته ذكر بعض المتأخرين ٢ انهم يجوز
نكاحها ولا يوطئها وطئها حتى يسيئتها بكيفية قول في ٢ في ذمة فوطئها حار نكاحها باطل حتى
يصير ثلاث صحين وروى صاحبنا لا ماني عتدها في ٢ لا عدة عليها وقال شمس الائمة المرحوم رحمه الله
اختلف المتأخرين في حرم هذه العدة على الذمية في قول في ٢ قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم
حتم العدة الا انها ضمنية لا تقع النكاح كالاستبراء بين المسلمين ولا اذا كانت الذمية معتدة مسلم

فان تلك العدة قوتها في منع النكاح رجل وعلى امرأة ابنة حيت على ابي وكان على الاب كل المهران دخل بها
 فان قال الاب علمت انها على حرام وتحررت اصدا لنكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما عزم من
 المهران وجوب الحد عليه في وجوب انقضائه وان لم يعلم الا من نكحها بغيرها عتبه لا حد عليه ونكح
 على ابيه وجب المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد النكاح وان قبل امرأة ابيه عشرة حيت
 على ابيه وجب المهر على الابان كان دخل بها فان قال الابن نكحت هذا النكاح رجوع الاب عليه باعزم
 من المهر وان لم يتعد النكاح لا يرجع ولا يحل للرجل ان تزوج مرة ظنتها ملنا قبل اصابه الفرج انك ولا
 اية ظنتها شتين وكما لا يجوز لنكاحها لا يحل له وطئها بمك الميم **فصل في اقراءه**
الرجل في الحجة وقال النكاح بالنسب وبطلان النكاح بمك الميم المطلقة الثلاث اذا ثبت الفرج
 الاول وقالت تزوجت برزق اخذ ودخل في وطئها وانقضت عتق تركت ثمة او وقع عند الاول
 انها صادقة وكان ذلك بعد عدة منقضى منها العدة ثانی وفيها ربيعة اتم فرضا عما فعل الزوج الاول
 ان تزوجها وان كان بعد عدة لانتقض فيها العدة ثانی لا يحل وكذا لو اقرت المرأة بذكرها في النكاح
 حل نكاحها الاول ولو اقر الزوج انك ذلك وانكرت المرأة وحلها انك لا يحل للاول ولو كان الاول
 تزوجها بعد عدة ولم يقبل المرأة شيئا ثم قالت تزوجني وكنت عدة انك وقالت كنت تزوجت
 بالزوج انك ولم يرضى قالوا لنكحت عالة فيرايط الاول لا يقبل قولها ولا دلل عليها وكانت
 حاملة قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت منكوبة الغيرة فظلمها فقالت المرأة لكنا تزوجني
 والامعة على الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان بين نكاح انك وطلاق زوجها
 الاول فزهران لا يقبل قولها في حجة في وتكون اقوامها على النكاح اقراؤها بها بانتقضاء
 العدة ولو كان بين طلاق الاول ونكاح انك اقل من شهرين كان القول قولها ويؤثر فيها ويرى انك
 وهذا محاذ ما اذا طلق الرجل امرأة ملنا ثم تزوجها بعد عدة فقالت تزوجني قبل ان تزوج نرجع
 اقر قبل قولها ولا يكون اقوامها على نكاح الاول اقراؤها بانها تزوجت برزق اخذ لان انتقضاء
 العدة لا يعرف الا بموطئها فعمل اقوامها على النكاح بمنزلة اقراها بانتقضاء العدة ولا ذكر نكاح
 لان الزوج عرف على نكاح فلم يجعل اقوامها منها بوجوب النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بمهر مهور
 ثم قال لها تزوجتك قبل اصابة الزوج انك وتزوجتك قبل نكاح انك وقالت المرأة لا بل كان
 بعد ذلك كان القول قول المرأة وبطلان النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المهرين ان كان لم يرضها
 والنكاح ان كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوجي ظلمها فقال الزوج انك تزوجتك
 قبل انتقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت استعطي سبيل للطلاق خطا احسان خلت كان القول
 قول الزوج ومزق بينهما ولو قالت المرأة اولها بعد النكاح قد كنت استعطي قبل نكاحك بعد طلاق الاول
 سقطا استبان خلفه وقال الزوج تزوجتك قبل انتقضاء العدة كان القول قولها ومزق بينهما ولها
 عليه المهرين ان كان دخل بها وبطلان المهران كان لم يدخل بها وفي الوجه الاول ومزق بينهما ولا مهر على الزوج

ان لم يكن

ان لم يكن دخل بها امرأة تزوجت برزق ودخل بها ثم قالت لم اكن وصيت بنكاح الاب وقد روي نكاح الاب
 حين علمت واقامه النبي على ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقبل بينهما على رد النكاح وقال
 القاضي الامام ابو علي الحاشي لا يقبل بينهما لان النكاح لا يفسخ الا بالمرأة على حوا النكاح فكانت مكذبة فاحذر
 رجل تزوج امرأة ثم اقران فلا تاكلان زوجها ظلمها واستغنت عتبتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يزوجني
 على حال ثم يطلعن لم يزوجني فان حلف الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمائة ومزق بينهما وبطلان النكاح
 وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذا في المرأة ثمة الطلاق والطلاق واقع وعليها
 العدة كانهما ظلمتا للرجل ومزق بينهما وبطلان النكاح وان صدقت المرأة ذلك كانت المرأة للآخر وان
 انكرت ما اقره الاول من النكاح والطلاق كانت المرأة للآخر ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج
 قبل ظلمها وانقضت عتبتها فقالت المرأة لم يطلعن وانا امرأة وقال الزوج لم يطلعن وانقضت
 عندك كان القول قولها اذا تزوج الرجل امرأة فقالت تزوجني بمهر مهور او في العدة او كنت امة
 فترجعي بمهر اذن المولى او تزوجني حالاً كنت بمهر مهور وانكر الزوج وذكره وادعى النكاح الحايين
 كان القول قول الزوج ولو ادعى الزوج نكاح النكاح متى ما ذكرنا وانكرت المرأة وادعت الصبي
 فرق بينهما ولها عليه نصف المهرين ان لم يدخل بها والكل ان دخل بها رجل اقرت بذهاب المرأة
 اية او بنت او اخت من الرضاع ثم اراد ان تزوجها وقال او سميت خطأت او سميت وصدقتم
 المرأة فيما لم يخط واسبان كان ان تزوجها وان سب الرجل على اقراره وقال موهن كاهنت
 لم يكن لان تزوجها وان كان اقراره بذلك بعد تزوجها فرق بينهما لم يثبت على اقراره وكذا لو
 اقرت المرأة بمك وانكر الرجل ثم اكرت المرأة نفسها وقالت خطأت وطلعت فترجعا جان
 النكاح وان كان اقرارها بمك بعد النكاح بنيا على النكاح ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك على الحاشي
 او احق او ارقى من الرضاع ثم قال او سميت لسيول امرها فقلت لا من النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره
 وقال موهن كاهنت او شهد عليه بمهر مهور فرق بينهما فان محمد بن عبد الله لا ينفذ محجود وكذا لو قال
 هذه ابنتي او احق ولسانها فسيء عرف ثم قال او سميت صدق ولو قال لعبد او امته هذا ابني
 او ابنتي يعني ولا يثبت الرضعات على اقراره ولو قال لامرأة هي ابنتي من الرضاع لم يثبت
 لان عرف بينهما وان كان شهما بول لم يثبت وكذا لو قال هي بول لم يثبت وثبت على اقراره فرق بينهما وان
 اقرت المرأة انها ابنة بنت النسب ان كان شهما بول لم يثبت وان كان شهما لا بول لم يثبت لا يثبت
 النسب ولا يعرف بينهما وبطلان النكاح المولى اذا تزوج الرجل امة او مكاتبه او مبررة
 او ام ولد امة بمك بعبتها لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امة الغيرة ملكها او مكاتبه امة النكاح
 والمأذون والمدة اذا استنابا بكونها لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا استنابا بكونه لا يبطل
 النكاح ولو استنابا بكونها لا يبطل النكاح ولو استنابا بكونها لا يبطل النكاح ولو استنابا بكونها لا يبطل النكاح
 انك قول الحاشي وكذا في المرأة اذا تزوجت نفسها من غيرها او المكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان

خلها فافترقوا ولما كانت ليلة السبت استمررا ولا يتركون للزوج امرأة فقالت له عدة الزفاف ليست بحال
فالت من الغدا ما حاصل كان العزل فقلها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام ليست بحال ثم كانت انا حاصل
لا قبل قولها الا ان تاتي بولد لا فكل سنة استمر فرموت زوجها فيقبل قولها وسقط قولها ان ارها بانفسها
العدة رجل فخلع امرأته بمرها وفتقة عدتها وحل حق زوجها عليه فافترقت المرأة وقت الحمل وقالت
انا حاضن غير حاصل من زوجي ثم افترقت استمر من قبل ان يترك بانفسها العدة وقالت انا حاصل من زوجي
وانكر الزوج الحمل لا يصح دعواها رجل فاجارية غير محضنة تخج وتدخل ويترعها المولى فاجازت وولد
واكثر ظن المولى ان الولد ليس له كان له سنة من ثمنه وليكن له محضنة لا يسع له لانه ما يترعها لانا
نه النسخ الخارج ثم تدخل فلا يترع على العزل جارية هربت من زوجها وولدها وسقطها ويترعها
فظهرها حبل وولدت لبيته استمر من هربت ومات الولد فان كانت الجارية هربت الى بيتها كان المولى
سنة من زوج الجارية وليكن له الجارية عفيفه لم يظهر منها مجرلا يبين ان يبيها بل يبين ان يترع
ازام ولحق ما يبيع بدمية لان الغالب ان يكون الولد من خذله وانكره يانه ولا يترع على العزل رجل
زوج استمر من زوجي ثم جاءت بولد فادعاه المولى ان يترع من نسب لانه اقرب من نسبك وليس نسب
معلوم ولو كان الزوج مجهولاً لم يثبت النسب للمولى لان ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر
مكان العزل حكا رجل طلق امرأة طلاقاً رجعياً فولدت لافترقت من زوجها ثم ولدت وولدت
اخذ عشرين فيا اباء وستة اربعة لانهما قدام خلقتا من ابي واحد والولد الثاني علق بعد الطلاق
الا ولزكرك والوحي بعد الطلاق رجعت رجل طلق امرأة من قبله بانه يترع فخرج باسم الولد قبل
سنتين ثم طلق اباءه يترع في الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج اكر الولد قبل سنتين رجل تزوج صغير
سجاس منها ولم يبلغ الخمس فدخل بها ثم طلبها بجمعة فقالت سهرنا حاصل سقط ان جاءت بولد لا قبل
من وقت الطلاق اولاً كتر من سنتين وقت الطلاق ولا قبل من سنتين استمر من قبل ان انا حاصل كان الولد للزوج
باب ذكر ما لا يجوز له المهر المهر لا يكون الا من لا يترع وان سجد لا يجوز له الخمس بان
تزوج امرأة على ودية او ثوب كان لها مهر المثل بالثمن الذي لان السخنة لم يقع وكذا تزوجها على درهمين
موضع الدرهم وتزوج امرأة على عدا وثوب هرقى صحتا استمنه ولها الوسيط وشك ولا يترع من المهر والزوج
ما لا يجوز له اعطاه الوسيط من شك ولست اعطاه في الوسيط وتزوجها على كتر من خمسة ولم يصفى
له الخيارات اعطاه اكر وسقطا ولست اعطاه في الوسيط وتزوجها على كتر من خمسة ولم يصفى
وصف كتر فقال اودى كان عليه تسليم اكثر وتزوج على ثوب موصوف خذ الزوج في طاهر اودى ان
اعطاه ثوباً من شك الصنع ولست اعطاه في الوسيط وتزوج امرأة على خمسة دراهم بكلمة واحدة لا يترع عليها ان
اخذت مهرها اكثر وتزوج على غيبه رطله الدرهم قال ابو جهم لها الخيارات لست افترقت انصبت لست
انصبت مهرها لا يترع على في الدرهم وان كان مهرها اكثر وعلى قوله صاحب لها النصف من لست
انصبت مساوي عشرة دراهم وتزوج امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلما التوب ودرهمان فانه لم تسجل التوب حتى

لمنت في عشرة دراهم فلما التوب ودرهمان يعتبر عدة الذوب يوم العدة وتزوج امرأة على ثوب خمسة وعشرين
ولا تساوي عشرة مصرية كان لها ذلك لا يجب الزيادة وقد سرت مثل هذا لا يسقط ما لم يبلغ فيها عشرة
مصرية يعتبر الزوج والدية احتالاً للدرهم قال ابو جهم لا يسقط في الدرهم والنفقة اذا كانت تزوج
بشئ الناس في الزكاة يجب ما في دمه ربوت فيه منها وتزوج امرأة على الف درهم درهم المهر فكتبت قبل
التصديق فصارا لغيرها فالا لكتبت تلك الدرهم تزوج ولوروت فلما تلك الدرهم لا عز ولا قبلت فيها
سرا لبيب وان انقضت تلك الدرهم فلا يترع وصارت لا تزوج فيا لست الناس كان على الزوج في ذلك الدرهم
قبل الكسار ولو كانت ثمانية كسبت قبل التصديق هذا لبيب في قوله في كره وعز هذا اختاروا واما استمن
الدرهم والنايئة المهر رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العدا وعلى قيمة هذا الدرهم جاز الفتح بمرسها لانه
سحق مجرلا الجنس رجل تزوج امرأة على الف الف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيارات اخذت الزوج بالعد
وان سادت استمن الدين واخذ الزوج حتى يوكلا استمن الدين من المهرين وتزوجها على ان ابرأ فلان
ما عليه براء فلان ولها مهرها على الزوج وتزوج على الف الف الذي له على فلان في السنة ورضيت بذلك فترجها
ذلك كان لها الخيار ان تأخذ الزوج على المال وان سادت استمن الدين فان اختارت اخذ الزوج
احدة ما بال الوسيطة وتزوج امرأة على خمسة الف درهم فاداهي عشرة قال ابو جهم في السنة وقام المهر لها
ان كان مهرها اكثر من قيمة السنة وانه قابض قول ابو جهم لها السنة لا غير اذا كانت قيمة السنة عشرة
دراهم ولو كانت الشياخ احدى عشرة قال ابو جهم في السنة لا يبيها عشرة منها اثني عشرة وانه قابض قول ابو جهم
ان كان مهرها من عشرة اذا عزل زوجها لا يترع الا على ما لا يترع الا على ما لا يترع الا على ما لا يترع الا على ما لا يترع
السنة الباقية اذا عزل الا جرد لا جرد ولها العدة الباقية لا غير وان كان مهرها اكثر من قيمة
الا ثوب اذا عزل الا جرد ولا قبل من قيمة الا ثوب اذا عزل الا جرد وان كان مهرها اكثر من قيمة
تزوج امرأة على هذا العدا وعلى هذا العدا او كسر الا ثوب او الف والنفقة على قوله ابو جهم رجل
تزوج امرأة على خيط بعبها على انها عشرة اكر فاداهي عشرة اكر كان لها السنة وكذا اخذت السنة
وتزوج امرأة على فزوج على انها عشرة اكر فاداهي عشرة اكر كان لها السنة وكذا اخذت السنة وكذا
ورسها اخذت في عشرة اكر من هذا الفراج رجل قال لامرأة تزوجني نفسك على اربعة اشهر
على ان تاتي لوالدي الف والواحد منها الف فقلت جاز النكاح بالثمن الذي درهم سوى لكان مهرها اقل واكثر
اذا كان اكثر من الف لانه لا يتحقق سمي ويكون النكاح على ما حاصل وتزوج امرأة على اربعة اشهر ودية
على ان يبيهاها اربعة اشهر كل خادم بائة دينار وتزوجها على اربعة اشهر ودية دينار على ان يبيهاها اربعة اشهر
ببيها بائة وهذه السبع مائة وعلى ان يحيطه مائة وعلى ان مائة على فخر مائة هذا السوط وكذا تزوجها
على اربعة اشهر ودية دينار على ان يبيهاها اربعة اشهر كل خادم مائة السوط ولها اربع مائة من مائة وكذا تزوجها على
ائة درهم على ان يسوق اليها عشرة مائة لابل الا وسطا فيجوز حتى ان اودى النكاح فذلك قال ابو جهم
في النكاح ما لا اجزه لبيب وتزوج امرأة على فلان امرأة اخرى او على دم عمه عليها او على ان جعل النكاح

بالعارف اهل البدر يؤخذ منه انما بعد الطلاق وبعد الموت ولا يجب النكاح على سليم المأة ولا يجب ولدت
اذا واخشا وراثا ما بينهما فترجى الاخ امرأة يبيت بعينه منكم لدارهما ما لاخ ولم ترجى الاخ بك
فالدار شتم لدارين ورتة الاخ والاخذ فان وقع ذلك البيت نصيب الاخ كان البيت للمأة بمرها
وان وقع نصيب الاخ فليدة فليدة البيت لا تركه الزوج كما لو تزوج امرأة بعد موتها عن العبد يد
المأة كان لها ان ترجى بعينه العبد على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأة على ان لا يعطها ما كان لها من
بعينه منكم لدارها وسلمها بطل البيع وبقى على الزوج المأدنى تزوجها عليه جماعة قالوا لرجل تزوج
فلانة ما لم يدرم على ان منها ما لم تكن وصيت المأة جاز النكاح سبعا ولم يكون هذا منزلة الاستثناء
رجل تزوج امرأة فاستأجرها على قادم بعينها فاعتها قبل ان يدخل بها فالتعن باطل واعتها بعد
ما دخل بها جاز التعن رجل تزوج امرأة على ثياب مملوكة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى اجل
معلوم فاعطاه ثيابة الثياب كان لها ان يقبل الثيابة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان يتن عن اخذ
الثيابة قاله اصل هذا ان كان ما جاز استخذه فلها ان لا يدخل الا المستحق وما لم يجز له اسم كان للزوج
ان يعطيها الثيابة واسلمه الثياب جاز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز مدون الا جاز لانه يعطيها الثيابة
في المكمل والمدون لها ان تأخذ الثيابة وان لم يكن مؤجلة لان المكمل والمدون يصح مهر او نفقة
غير ذلك لا جاز اما الموصوفه فان صلح مهر الا ان الموصوف يتعين بالتعيين كان منزلة العبد تزوج
امراة على عبد غير بعينه كان له ان يعطي الثيابة رجل خلعان لا تزوج امرأة بربعة دراهم فترجى امرأة
بربعة دراهم واكمل النكاح لها عشرة قاله لم لا تحت في بعينه وكذا لو تزوج الزوج بعد ذلك على مهرها
رجل قال لا امرأة تزوجك على الف درهم فقال ما زوجك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجك نفسي جاز
وكذا لو سكك الزوج واخر فاقم قالت المأة صدقت فزوجك نفسي على الف كان جائزا رجل قال
تزوجت هنت وسلا لم موفقة قاله لم لا يكون ذلك اقرا بالعتق والنكاح باطل رجل قال لا امرأة
تزوجك على ما قد مر ايلي هنت قاله بوجه لها مهر مثلها وقال ابو يوسف يعطيها ما قد مر ايلي ما رجل
تزوج امرأة بالث على ان سدها ما يتسره والبقية الى سنة كانا الف كحل السنة الا ان يمت المأة البينة
ان يتسره منها حتى اوكله فنادى رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قاله بوجه لها ثمانون دينار
قيمة الكادوم واربعون دينار قيمة البيت وقال ابو يوسف قد لا ينفذ الا بربعة وعشرين في الفلاء
والرخص والصوى على قولها اذا تزوج امرأة وحتى لها شيئا وشار الى شي والشار الىه ليس من
جنس المستحق قال ابو يوسف ان كانا حلالين فلها مثل الذي سقى وان كانا حرامين كان المأراية حراما
كان لها مهر المثل اذا كان متكلا وقت العدة لا يدرى كما لو تزوج امرأة على هذا الدن المثل فان
مروضا فلها مثل الدن المثل وان كان فيه في قلبه المثل وان كان المستحق حراما والمأراية حلالا
اختلفت الروايات عنه عن ابو يوسف والصحيح ما روى ابو يوسف انه قال اذا انار الى حلال كان لها المأراية
اليه ولو قال تزوجك على ائنة النقة هذا البيت فانما البيت خنزير وليس فيه شيء كان لها ما

وسط وشغل الاشارة رجل تزوج ابنته وقال اشهدوا اني تزوجت فلانة من فلان بالث درهم على ان على
الي الف درهم وعلى فلان يريده الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان المهر كحل على الزوج
وهذا صانع من الاية الف درهم فانما قبل الزوج ذلك صار كانه امر بالعتق عنه فانما اخذت المأة من
ابها او من غيرها الف كان للاب ولو ورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج وتو قال اشهدوا اني تزوجت
سبن فلانة من فلان ما لم يدرم من اني فقال الزوج قبلت جاز النكاح ولا صلح على الاب رجل تزوج
امراة على عشرة دراهم وموت ولم يصح الثوب كان له عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها
هنت دراهم الا ان يكون منها اكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجة نفسي من رجل على الف درهم الف
منها تركت للرجل وللرجل وقال الزوج قبلت فله الف درهم رجل تزوج ابنته من رجل على ان ابراه
الزوج الاب من مدينه المدي له عليها وزوجت الابنة نفسها على ابراه الزوج اباهما عتبه وسو كذا
في البهارة جازة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرير وذلك مهرى رجل تزوج امرأة على عبدها
ذكره العبد وان لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لان له لو اجاز صاحب
العبد كان العبد مهورا وهذا صبر المأة لا يصير لها اما تزوج المأة على الف على ان تزوج المأة عليه
الف جاز النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج لايها
الف درهم كان لها مهر المثل وسب لايها الف درهم يهب فان وسب كان له ان يرجع عنه الهبة ولو تزوج
امراة على ان يهب لايها الف درهم فالف درهمها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الف
الى الاب رجع عليها نصف الف ومن الواسية رجل تزوج عبدا امرأة بالف درهم ثم باعها بشيء
درهم بعد ما دخل العبد بها فانها ما أخذ النكاح درهم مهرها وبطل النكاح ولا يرجع بالمأراية فاقم على
العبد وان عتق ولو كان على العبد لرجل آخر دين الف درهم فاجاز النكاح بين العبد والمأة كانت
النكاح بين الغريم وبين المأة مخرج النكاح بالف درهم ولا يبيعه المأة بعد ذلك ويبيعه الغريم باقى
مهره انما عتق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكمت ان حكمت بعد اقرارها او اقل
وان حكمت اكثر من مهر مثلها لم يبع حكمها على الزوج ما لم يرجع به ولو كان الحكم للزوج فحكم بمقدار مهر
المثل او اكثر جاز وان حكم باقل من مهر مثلها لم يبع حكم المأراية وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط
في النكاح حكم رجل اجبت فحكم بمقدار مهر المثل جاز حكمه وان حكم باكثر من مهر مثلها لم يبع حكمه على الزوج
وان حكم باقل من مهر المثل لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لا امرأة تزوجك على درهم
ولم يذكر العبد كان لها مهر المثل ولا يبيعه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف درهم مثلها الف
كان لها الف درهم لان الف الف درهم على الف درهم فصار كانه تزوجها على الف وان كان
مهر مثلها اقل من عشرة قاله لم لا عشرة دراهم رجل تزوج امرأة بالف على ان تنق عليها ومهر مثلها
ان كان لها الف والنقعة اذا تزوج بزاز درهم على الف والنقعة والاخذ والنقعة والمأراية او تزوج
بامراة ابنة ودخل بها لا صرعينة قول ابو يوسف وعليه مهر مثلها بالف ما بلغ وقال ابو يوسف والنقعة

ان علم انها ذات رحم يحرم من عليه احمه ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة على
 الف الى سنة كان لها الالف بغير سنة وان تزوجها قبل سنة وقبل ان يعطى شيئا فقلناه في وقت لم
 وقال ابو يوسف اولا قال لا تزوج وقال لها ان يبيع نفسها حتى يوفىها عشرة دراهم ثم يبيع وقال لها ان يبيع
 نفسها حتى يوفىها كل المهر فقلنا لا يجوز البضع وميت على ذلك اذا تزوج امرأة وسماها شبيها بغير مهر
 الا ان ليس بالي لكن لها فيه سنة اختلفت النفره وان يخرجها من المهر ويتركه لم يبي البتة كان لها
 مهر الحلق مستقرين عتبتها من قبل الاب كالاختات لآب والفقهاء عتبات الاب من كانت مستهانة الا قبل
 والحال واستقر هذا المهر وقال ابن ابي ليلى مهر المهر بغير عقد الام من الخالات وعموس واذا
 مهر المهر بمهر النكاح لم يملكها قبل الدخول بها كان لها المهر **فصل في المهر** المهر ما
 تملكه المرأة من دهر وخمار ومعهته على قدر حال الرجل فان كانت مستهانة لم يملكها مهرها
 لا يزاد على نصف مهر المهر عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم مهرها ثم فرض الزوج او افاضها مهرها
 لم يملكها قبل الدخول كان لها المهر في قولنا في وقت لا يملكها مهرها وقال ابو يوسف انما
 لها مهرها في وقت لو تزوج امرأة ولم يسم مهرها وكذا لو جعل مهر المهر طرقت الكفالة كما لا يملكها
 بالحق فان دخل بها الزوج مكرهة الكفالة لم يملكها وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المهر لا يملك
 الكفالة بغيره ولو اخرجت المرأة بالحق او مهر المهر رهنها فان اخرجت رهنها بالحق لم يملكها
 لم يملكها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق ولم يزلها رهنها لم يملكها مهرها
 بهلاك الرهن اذا كان بالبرق وقال المهر وان هلك الرهن بعد طلقها قبل الدخول عندنا بغير سنة
 نصف المهر وبهلك نصف المهر امانة لا لو سب المهر من الدين رهنها لم يملكها مهرها
 بملك المهر وعند زفر بملك مهرها من الدين هذا اذا كان رهنها بالحق ولو كان رهنها غير المهر وهلك
 لم يملكها قبل الدخول بها كان على المهر في وقت يملكها مهرها في وقت المهر ولو هلك بعد الطلاق ان هلك
 قبل ان يبرأ المهر جثا بالمهر قال ابو يوسف احمه بملك المهر في وقت المهر وقال ابو يوسف اولا
 وهو قوله في بملك المهر ولا يرجع احدما على صاحبه بشئ ولو حوت جثا بالمهر بعد الطلاق لم يملك
 الرهن قال ابو يوسف احمه بملك مهرها على فليتها رده مهر المهر ويستطعن المهر وقال لم يملك
 الا في الاقل بملك المهر ولا يرجع احدما على صاحبه بشئ اذا وقت المرأة بين الزوجين قبل الدخول
 بها بغير من قبل المهر كالدخول وتقبل ابن الزوج وخيار البليغ من قبل الغلام او المرأة وخيار
 العتق اذا كانت المهر امة او مكنته زوجها او لها باذنها ومن صغيره او كبرت لم يملك مهرها
 يستطعن كل المهر ولا يجب سمي وكذا لو كانت امة فعتقها او لها قبل الدخول بها عتقا او عتقا
 المهر عند ابي قحطان لا يستطعن لها مهرها ولو قتلت امة نفسها لم يملك مهرها عتقا في وقت
 امة لا يستطعن مهرها ولو اعتقت فليس لها مهرها في وقت لا يملك مهرها ولو قتلت امة نفسها
 لا يستطعن مهرها عندنا خلافا لابي قحطان والمجسبة اذا كانت نكاح مجوس فاسلم الزوج فابست المهر

الاسلام فرق بينهما وسقط كل المهر **فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر** اذا تزوجت المرأة
 ولها مهر معلوم كان لها الحق في حبسها لاستيفاء المهر فان كان في موضع يجعل الجعق وسكر الباعة في الزمة
 الى وقت الطلاق او اكثر كما هو عرفنا وذا كان لها المهر من نفسها لم يملكها المهر ولو لم يملكها المهر
 دست يمان وليس لها ان يطالبه بكل المهر فانما يتبع قدر المهر في حبسها وان لم يملكها المهر
 الى المهر المذكور في العقد لم يكون المهر على قدر المهر من حبسها في حبسها ولا يملك
 بالبرق ولا بالخيار وانما سطر الى المقارن لان الثابت عرفا كالثابت شرعا وان شرطت العقد فغيره كل المهر
 سحبل الكل سحبل ولا يترك العرف فان كان البعض مبيعا واما كان له ان يدخل بها لان الدخول بغيره
 المهر المستوطع فغيره لو كان شرطت انسا ولو كان كل المهر مبيعا وسقط الدخول بغيره استسمى
 كان له ان يدخل بها كما قال ابو قحطان فان لم يدخل بها حتى حل لاجل كان له ان يدخل بها قبل اعطائه
 المهر ولو تزوج امرأة بغير مهر كان لها ان يخرج في حوزها بغير ان الزوج لم يبيع مهرها ولو كان
 البعض مبيعا كان لها ان يخرج قبل اداء المهر وبهلك المهر ليس لها ان يخرج في حوزها بغير ان الزوج
 لم يبيع مهرها ولو كان البعض مبيعا كان لها ان يخرج قبل اداء المهر ليس لها ان يخرج الا في وقت
 صغيرة رزقت فذهب الى زوجها قبل وجع الصدق كان له الحق انساها قبل النكاح ان يردّها
 الى منزلها وبينها من الزوج حتى يبيع الزوج مهرها الى رجله حق الشيع لان من النساء بالصدق حق المهر
 فلا سطر ذكر اسباب الصغيرة وكذا الرجل اذا تزوجت بنتا فيه مهر صغير وسلم الى الزوج قبل
 وجع الصدق كان له ان يبيها من الزوج لان المهر لا يملك قبلها من الزوج قبل وجع الصدق فلم يملك
 شيئا اذا ادا الرجل ان سفل المهر من قبله الى بغيره بغير انساها لكان قبل ايتا المهر لا يملك وله
 ذلك بغير ايتا المهر ظاهر الزمان وقال ابو القاسم الصدق لا يملك قبل ايتا المهر لا يملك وله
 مهرها فيه اخذ الغنيمة ابو القاسم لان الزمان قد مضى مخاف عليها من الضرر الى الغنيمة الى ايتاها
 عتبتها وله الحق جهات المهر الى الغنيمة ومن الغنيمة الى المهر من الغنيمة الى الغنيمة لان الصدق الزمان
 لا يقدغن ويكون ذلك بغيره المهر من حقه الى حقه رجل رقيق امة الصغيرة كان له ان يطالب الزوج
 بالمهر وليس له ان يطالبه بالمهر اذا كانت لانه طين الرمال ولا يملك المهر لان الصدق جزء الاحتس
 بحق الزوج والصغيرة التي عند حالها لم يكن مجوسه من حق الزوج اما المهر فانه من المهر وقد سلك
 نصها فيطالب المهر رزقت بنتا الصغيرة وقضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج
 فان كان الام وصية لم يكن لها ان تطالب المهر من الزوج لان المهر من دفع المهر الى الام وان لم يكن وصية كان
 لها ان اخذ المهر من زوجها ثم الزوج يبيع بملك على الام لان الام اذا لم يكن وصية لم يكن لها حق المهر
 ولا الصدقة فاما اذا كان الزوج يبيع اليها كالمهر الى اجنبي وكذا ان كان يبيعها الى ابها او الى اخي
 لا يملكها الا بملك المهر من مال الصغيرة فلا يملك من قبل صداقا وان كان فاعدا حكم الولادة والنكاح
 رجل تزوج ابنة وصي بغير مهر وطلبت مهرها من الزوج كان له ذلك ان كان الزوج يبيعها بالنكاح والمهر

ذكره
 آخره

بان لم يدخل بها كان للاب ان يخاطم الزوج في المهر والنفقة ولا يمتنع اعضاء المأمة وترويب الزوج لها حيث
 اوجبت لها مهرية لم يكن فضل الاب فتصالحا وكان للزوج ان يزوجها ذلك من الاب وتكون المرأة بالنفقة
 شيئا او كانت بكر وكان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يخاطم الزوج الا بوجوبها فان قال الزوج دخلت بها
 فليس للاب ان يزوجها الصداق الا بوجوبها وانكر الوكالة وقال لا يزوجها بغيره مني ولا بغيره للزوج
 وطلبه القاضي ان يحلف الاب على العلم بذلك على ان يحلف لانه لا يزوجها الا بوجوبها وانكره على
 ويطلب حضوره فيحلف وذكر كحضانة وادب القاضي انه لا يحلف لانه لا يزوجها الا بوجوبها فلا يحلف الاب
 كالوكيل ليس ذلك فان قال الزوج انه يزوجها الصداق ولا يزوجها البنت فان سأل القاضي البنت صغيرة ولا
 كملت الخلع امر الزوج ببيع الصداق الى الاب ولا يزوجها في كلام الزوج وان قال الاب هي كبيرة ولا يحلف
 مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك اخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة
 ثم سألني انا اخذ صداقا وجها به والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي امر الزوج بتسليم الصداق
 الى الاب لان العادة حيث يتجهل الصداق وتأخير تسليم المرأة والنفقة عرفا كان من شرط الالة
 ما اخذ من الاب كنفلا بالمهر حتى لو سلم البنت اليه لم يزوجها وان عجز عن تسليم البنت يزوجها الزوج
 اني جده ما جاز من الكنفل لان الاب اذا كان عاجزا لم يتسلم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا
 كانت كبيرة وتكون البنت المخصوصة بين الاب والزوج لا بينه وبين المهر فان كان عدل النكاح لم اوكان
 عند النكاح في المهر الذي اخذها ثم اعتدلت الالة الى مهر آخر وتكونت المخصوصة بينهما والكوفة والمرأة
 بالجرة فقال الاب انا اخذ الصداق هنا واسلمها اليها بالهبة فان القاضي امر الزوج بدفع الصداق الى
 الاب ثم نهى ابى البنت فاحرقها ثم ولا يجب على الاب حمل المرأة الى زوجها رجل يزوج بكرا بالهبة
 مرفضا به من سمي ثم اخذ البنت منه فاحرقها بذلك فزيت اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع ما قالوا
 اخذ الضيعة بالمهر لم يزوجها لانه لما كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يمكن قبض صداق البكر
 وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيعة عليها لانه استرى الضيعة بما لها والاب لا يمكن استرى على البنت
 وفي بلادنا اخذ الضيعة متعارفا والرايين لاوا المهر اخذ الصداق كان البنت وعلى العكس يهرية
 اخذ الضيعة لم تكن اذا لم يكن متعارفا وفي الاماكن اخذ الدواب المتعارفا اخذ الضيعة من
 الرايين هذا اذا كانت بالهبة فان كانت صغيرة فاحرقها من الضيعة ما صاف فيها ان لم يكن ذلك صاف
 في ذلك الموضع فاحرقها ويكون ذلك بغير قبض المهر رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رده على الزوج
 وصدقه الزوج وكذبته الالة فالوا لا تكونت بكرا لا يصرف الاب الالة لانه لا يمكن قبض صداق
 البكر فان استرى الزوج بغيره عليه ولا تكونت شيئا كان القول قول الاب لانه لا يمكن
 قبض صداق البنت فان ادعى الزوج اليه كان امانة في يده والموقع اذا ادعى رده الضيعة كان القول

قوله رجل يزوج ابنته الصغيرة فان ركت وقد دخل بها الزوج وحلت مهرها من زوجها فقال الزوج قد
 الى اسل حال الصداق وصداق الاب لا يبيع اخذ الاب عليها لانه لا يمكن قبض الصداق في هذه الحالة
 فلا يمكن الزوج الاخر به وهناك باخذ المهر من زوجها ولا يبيع بذلك على الاب لان الزوج اخذ قبض
 الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يبيع عليه كالوكيل يقبض الدين اذا قبض من الدين وصداق
 المدون وكيفية الطالب ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ منك على ان استكر من ابنتي والله
 بها لها كان للالة ان يزوج المهر من الزوج ويبيع بذلك على الاب كالوكيل يقبض الدين اذا قال للمدوني
 اخذ منك على ان استكر من ابنتي صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المهر من ابنته كان للمدوني
 ان يبيع بذلك على الوكيل امرأة سلبت منها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم منعت عنها استيفاء المهر
 كان لها ذلك في قوله في حكم وقال ابو يوسف ومالك ليس لها ان يبيع من الوكيل واستهت الروايات
 عنها في الروايات الاستماع على يده وعلى قول ابي القاسم الصفاة لها ان يبيع على يده وان
 استوفت مهرها وقد ذكرنا امرأة مات وقال الزوج وقبض مهرها مني وحبها وقالت الالة في وقت
 في مهرها المروايات فيه قال بعض من اخذ القول في الزوج وذكره وصايا الجامع الصغير وامر على
 ان يكون القول قبل الالة لانهم انكروا واستقط الدين ولان القبة حادثة فيقال اني في وقت الالات
 امرأة طالبت زوجها مهرها فقال الزوج مرة او فيها مرة قال ادب الى ايها قالوا لا يكون شافيا
 لان الاداء الى الاب ويؤتى البنت بمهره الاداء اليها امرأة افترت انها مكرمة ووصفت مهرها
 من زوجها قالوا ينظر الى مهرها فان كان مهرها قد المركات مع اقربائها حتى لو كانت بعد ذلك كانت
 مكرمة لم يقبل قولها وان لم يكن مهرها قد المركات لا يبيع اقربائها قالوا لانه ينبغي لبايضا
 ان يتطاول ذلك وسألها عن مهرها وسألها ما اذا عرفت ذلك كما قالوا غلام اقرباء في العالم
 سليم عروجه ومطاوله ذلك رجل استرى لامرأة مائة ووقع اليها ابيها وراهم حتى استرت مائة
 ثم اخلفا فقال الزوج مائة مهر وقالت الالة هدية ذكره الكتاب ان القول قول الزوج الا في طعام
 الذي يوكل وفرقا ذلك وقالوا لا كان ثمة او قفيا او عسلا او شيئا سبق كان القول فيه قوله
 الزوج وان كان مثل اللحم والخبز استرى الذي لا سبق لا يملك فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصفاة
 كل شئ لا يجب على الزوج شئ لها كان القول فيه قول الزوج ان المهر ما كان واجبا على الزوج مثل الدرع
 والخبر والحرير وما كان البنت فيه قول الزوج فبئس الحنف والمال قال ليس على الزوج ان يها
 لها امر الزوج وقال القاضي ابو القاسم من قول ابي القاسم حسن وبه نقول رجل بعث الى امرأة مائة وبعث
 ابيها مائة الى الزوج مائة العينا ثم قال الزوج الذي بعثه كان صداقا كان القول فيه قول الزوج مع بينه
 ان كان المتاع قايما كان للالة ان تترك المتاع لانها لم ترض بكونه مهر وسرج على الفرج باين من المهر
 ان كان المتاع عاكرا كان للزوج شيئا متبليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن متبليا لا يرجع على الزوج
 بما في المهر وما الذي بعث ابيها لانه كان هاتكا لا يرجع على الزوج بشئ ولا يكون قايما وكان الاب

فان قلنا

وقرآن معها اعمى او احمى لا يصح الحمله ولا كان معها جارية احداهما او امرأه اخرى كان تم ٢٢ سبلا او لا
 جارية الرجل لا يقع الحمله لان لان بها معها محضه جارية او امرأه اخرى تم ربيع وقال جارية احداهما
 ومروءة اخرى تم ٢٢ وعلى هذا يكون الوطى محضه امرأه اخرى ولو كان معها كلب احداهما على وجه الصحيح
 الا انهم حمل لا يقع الحمله ٢٢ انه قال كلب المرأة يقع لانه لا يتحرك ان سبته مستزينة وعسى يعرفه فكأن
 كلب الرجل لا يقع الحمله ولا يصح الحمله ولا يصح الحمله ولا يصح الحمله ولا يصح الحمله ولا يصح الحمله
 الطريق المجردة فان حملها الى الرضا في الفرج او فرسخا وعندها على الطريق كانت خلوة الطاهر ولو
 رطبت على الرجل امرأه ولم يعرفها او دخل الرجل على امرأة فكت سائمة ثم فرج ولم يعرفها اختلفوا فيه
 قال القتيبي ان الحمله لا يكون خلوة وتصرف لانه لم يعرفها ولا يصح الحمله لا يصح الحمله ليس بينهما احداهما
 بايتا مرد واثان وكذا لو خلا على رجل ليس بمرد ثوبه شرا وكان استرقيا او قصيرا بحيث لو قام انسان
 بينه وبينه عليها لا يصح الحمله اذا خافا اخلع الغريم عليها فان امتناعا في ذلك صحت الحمله ولو خلاها في محمل
 عليها فبها مضروبة ليل او نهارا ان امكنه الوطى صحت الحمله وكذا لو خلاها في بيت غير مشقة او في كرم
 صحت الحمله في الظاهر وكذا لو خلاها في حانة صحت الحمله كانه المحمل ولو نزل في طريق كان غير حرة
 وحلها بالايص الحمله في البيوتات الثلاثة او الاربعه واحد بعد واحد اذا خلا امرأه البيت القصر ان
 كانت الابواب مضمومة من اوافاد دخل عليها من غير عتيدان لا يصح الحمله وكذا لو خلاها في بيت مزدور
 ولبيت باب متقيد في الدار اذا اراد ان يدخل عليها عزها من المجرم او لا جانب يدخل لا يصح الحمله ولو اجتمع
 مع امرأته الثمان على يد وان اسفود في اسفل الحان لو نزلوا في نكاحها لا يصح الحمله من غير حرة امرأته
 وارسلت عليه بية ومروءة استمر بها فنجبت بعد الصبح فاجوز الزوج ذكر فقال لم استمر بها وطلتها وارسلت
 انه علم بذلك كان النول قوله انه لم يعلم وان علم الزوج ومروءة على طهرها صحت الحمله وكان عليه كل المهر خلوة
 صحت الحمله وكذا خلوة الجيرة بية قوله اي ٢٢ والفرق بين الحمله لانه يقع الحرام وكذا طلاق الاصل العدة يجب على
 الرضا ولها نصف المهر ولا يصح خلوة القلام الذي لا يجمع منه ولا الحمله بمصيره لا يجمع ولا كل موضع صحت الحمله
 لو طهرها لا يكون لعن الرجعة ومروءة صحت الحمله كان لها المهر وان اقرت له انه لم يجلبها فظاهر الرواية الكثر
 اذا خلا امرأه بعد السلت صحت الحمله ولو اسلم الكافر امرأه مستكره فخلها لا يصح الحمله ولا كل موضع صحت
 الحمله مع العدة على الحرام حقه فطلتها كان عليها العدة بيمينها ولو كان ما طهرها فالحرام فبها العدة
 اما قال لا تزوجت ولانا فخلوتها حتى طلق فزوجهها وقلاها كان لها نصف المهر ومروءة ذكرناه وانما علم
فصل في اختلاف الزوجين في المهر وقام البيت
 قال ضام الشكاح عند اربعة ٢٢ يحكم بهر المهر فان سهرها كان النول قوله مع الزوجين باسامة ما تزوجهما بالفرج
 الزوج المهر الف وقالت هي المهر ومهر من قبلها الف او اقل كان النول قوله مع الزوجين باسامة ما تزوجهما بالفرج
 فان نكل سبب الزيادة ولا يخلط لاسباب وابتها اقام البيت ففرض وان اقاما جميعا بمعنى بينهما وان كان مبر
 سبها الف درهم واكثر كان النول قوله المهر باسامة ما تزوجت بالف فان نكلت سبب الف ولا يخلط

فها السان الف باستجابة لا خاد الزوج فيها وان حكم بهر المهر لا اختيار فيها الا ان ادى من المهر الف ولدت من
 الزنا بغيرها اقام البيت بمعنى بيته وان اقاما جميعا معنى بيته الزوج وان كان مهر من قبلها الف وحملها فخلها
 وان نكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية ولا يخلط من معنى الف ولزجها جميعا معنى الف الف وحملها الف
 بطريق التسمية وحملها يحكم بهر المهر المثل ومهر الفرج والحمل وابتها اقام البيت فبنت بيته وان اقاما معنى
 الف وحملها الف بطريق التسمية وحملها بطريق مبر المثل ولزجها باسامة المهر قبل الدخول عند الف
 وتم ٢٢ حكم سبب فابها سبب لكان النول قوله مع بيته على دعوى لاخر فان كان المعنى بينهما فالحال فاجاب
 جامع الكبير و٢٢ جواب الشكاح وجامع الصغير النول قوله الزوج مع بيته وقال ابو يوسف ٢٢ النول قوله الف في
 الوجه كلها الا ما ياتي في سبب سببكم واختلف الناس في المستكر قال الحسن في المهر المستكر ان يكون مبر
 سبها عشرة آلاف درهم والرجل مبر على الشكاح بغيره وقال سعيد بن جابر المهر المستكر ان يكون مبر
 تزوجهما بالفرج وحزير وقال بعضهم المستكر ان مبر على الرجل الشكاح بالايص تزوجهما عادة وعليه الاعتماد
 ولا يخلط في اصل التسمية احداهما على تسمية المهر والاخر ينكر كان النول قوله المهر وعصى لها المهر المثل
 هذا واختلف المهر فيان قبل الطلاق في الوجه سوا ولو كانتا حرة او اختلف الحق وورثه الميت فبها
 وما اختلف الزوجان في حرة سوا ولو كانتا حرة او اختلف وورثه الميت فبها او في قوله هو النول
 قوله ورثة الزوج قوله واكثر وقال ابو يوسف ٢٢ النول قوله ورثة الزوج الا ان ياتي في مستكر وقال ٢٢
 يحكم بهر المهر وان وقع الاختلاف بين وصييهما في اصل التسمية كان النول قوله سبب التسمية ولا يخلط فيها
 سببها في قوله ٢٢ وقال القتيبي مبر المثل قالوا والعقوى على قولها ولو تزوجهما على عهد بية وهكذا المهر
 قبل التليم لهما واختلفا فيه فبها كان النول قوله الزوج وكذا لو تزوجهما على عتيد بية فبها النول قبل
 التليم واختلفا فيه فبها كان النول قوله الزوج وكذا لو تزوجهما على ابرق خفة او ذهب فبها
 قبل التليم واختلفا فيه فبها كان النول قوله الزوج هذه المسائل وان تزوجهما على عتيد بية وقبته
 عشرة فغير العتيد الى ثمانية كان لها المهر لا غير لو كانت فبها النول بية المهر ثمانية وارزاق العتيد
 وصارت فبها عشرة فبها النول ودرمان ولو كانت فبها النول ما فاسفقت فبها بعقوبة النول
 قبل التليم وصارت فبها خيرة المهر لاسباب اخذت النول ناقصا ولدت اخذت فبها مبر العتيد
 ولو قالوا المهر تزوجهما على عتيد وقال الرجل تزوجهما على عتيد وحملها الف واما المهر فبها
 بية المهر لان بينهما قامت على حق نفسها وبنية الزوج قامت على حق النول وعصى الف على الشكاح باقرار
 ولو اقام الزوج البية انه تزوجهما بالفرج واما سبب المهر البية انه تزوجهما ما في دينار واما سبب المهر
 ومروءة الزوج انه تزوجهما على رقبته فالبية بية الا ب فان اقامت ثمانية بية وعصى الف الزوج مع ذلك تزوجهما
 سبها على رقبته فالبية بية الا ب وان اقامت ثمانية بية وعصى الف الزوج البية انه تزوجهما بالفرج
 لم يكن كذلك ولكن اقامت المهر البية انه تزوجهما ما في دينار واما سبب المهر البية انه تزوجهما بالفرج
 قضى الفاضل بينية المهر ما في دينار وان ابا المهر ومروءة الزوج اقام البية انه تزوجهما المهر

كان السؤل قد سأل صاحب النظر عن المراءى تدعى ملكا القطر وسويكر ذكره ان قلمنا الى بيت ولم يتبين
فقرنته ان كان الزوج يبيع القطر كان الزنا لها وعليها مثل ذلك القطر لان القطر من حاله ان كان يترى
القطر لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطر ان كان الزوج يدعى لاذن كان السؤل قد سأل لان الظاهر من حاله
ان يترى القطر الى بيت لغيره المراءى وكان المراءى ثانيا دلاله كما لو طمحت لها من اللحم الذي جاء به فان
الطعام يكون للزوج لان الزوج اذا كان يدعى لاذن فالراء تدعى عليه ملكا القطر عليه وسويكر وكذا
لو خلتا في الكرايس فقال الزوج للمراءى دفعته الى حاكم ليسج باذني وقالت دفعت بغير اذني كان
السؤل قد سأل الزوج اما غلبت المراءى ففقط زوجها باذن وكانا يبيعان من فكر الكرايس ويتران بالتم
استدعاهما لهما للرجل لان المراءى تملر للرجل فيكون ذلك لاشياء استوى لها ويسمى هذا المراءى اولم
عادة انه استوى لها ويضع اليها فيكون لها رجل كان يبيع الى امرأتها محتاج اليه وكان يبيع اليها حيا
من المراءى وسويكر استوى لها ففقط واغرى وكانت تستوى وتغزل في بيع وتستوى بها استدعيت
كانت لا استدع المراءى لانها اشترت من غيره فوكيل الزوج اليها بالبراءة كانت متبرية لبعثها والمعلم
فصل في دعوى النكاح امرأة ادعت على رجل ان تزوجها بخبر فانه يستحق عليه
ما في روجه في النكاح روجه في بيت طالق باين اما يمتثلان فلا على قول ائمة ثم يستحق عليه
النكاح على قولهما قالوا على انه يستحق على النكاح بعد الطلاق المأين والموت لاجل المراءى فان لم يمتثل
على هذا الوجه لا يها لوانت صالحة لا يظفر النكاح بخبره فان اذ حلت حتى معطلة وقال بعضهم يستحق
على النكاح فان حلت فسد الفاضل فرفقه بها رجل تزوج امرأته بغيره شاعري فانكر المراءى وتزوجت
غيره واما السؤل ليس للزوج ان يستحق المراءى منه فقولهم لان من يمتثل لزوج رجاء المكونه ولذا ردت
المراءى نكاح المراءى ولا يصح اخراؤها على الزوج انك فلا يستحق لكن يمتثل الزوج انك فان خلف انقطعت
الخصومة وان نكح الزوج انك صار مقل نكاح الا لا يمتثل المراءى فان خلفت لا يمتثل نكاح الا لا
وان نكلت يمتثل بها للاقول رجلا ادعى نكاح امرأة فخرجت لهما فاتها اقام البينة فيقول له وان
اقاما البينة وليس بينه وبينها صداما يظفر البينات لان النكاح حاله الخيرة لا يمتثل لشركة وليس هذا اولى
من الاخر وان اقام كل واحد منهما البينة انه لم يكن المراءى تدعى براء صداما يمتثل بها لصاحب اليد وكذا
لو اقاما البينة وادعى صداما الدور وسويكر نكاح والزوج يمتثل لكان اقام كل واحد منهما البينة
على النكاح والدور لا يصح لا صداما وان ادعى النكاح ووفت صداما وسويكر نكاح على النكاح
والوفت نكاحا وان وفن صداما ولم يوفت لاخر الا ان المراءى تدعى براء فيقول يمتثل لشركة
وكذا لو وفن صداما ولم يوفت لاخر الا ان الذي لم يوفت اقام البينة على النكاح كان مواءم وان
وفن صداما يمتثل فاسبق اولى على كل حال وان اقاما البينة على النكاح ولم يوفت ووفت على صداما
يتمتع للمرقع وان اقاما البينة والمراءى تدعى صداما اختلافه فيه قال بعضهم لا يمتثل للمراءى لان الاقرار
قبل البينة تنجلي ببينة الاخر فلا يمتثل الا ما يوفد بعد البينة وقال بعضهم يمتثل للمراءى لان اقرار المراءى

لا صداما يمتثل المراءى وكذا قال البينة ومن يدعى صداما يمتثل لصاحب اليد ولو كانت المراءى تدعى صداما فمتثل
سويكر انها امرأته وسويكر انها منكوبة وحل لا وسويكر اذا شهدوا ان تزوجها اختلافه فيه قال بعضهم
لا يمتثل بينة صداما ليدلان بينة صداما انما يمتثل على بينة النكاح اذا شهدوا على استباليه المراءى تدعى صداما على هذا
الوجه كان هذا بينة الشهادة على مطلق الملك فلا يمتثل بينة صداما ليدلان بينة صداما على هذا لان شهادة اليهود
انها امرأته ومنكوبة وحل لا بينة الشهادة على استباليه المراءى تدعى صداما بينة صداما وحل لا لا يمتثل
وسويكر واحكم اذا تعلق بسبب صداما ذكر الحكم وذكر سبب صداما بخلاف الملك لان الملك يمتثل بيبان
كثيره وليس معها اولى من بعض فلا يمتثل بسبب رجل ادعى نكاح امرأة وهي تخبره بغيره ليدلان بها
امراة وقضى القاضي بها ما جاء به واقام البينة على مثل ذلك لا يمتثل الى انك لان اقصا صداما ظاهرا
فلا يمتثل لم يظفر صداما بينة وذلك بان موقفا انك وتما يكون قبل الا ولولت وتصلت ادعى نكاح
امراة وقد كان دخل بها صداما وفيه بيت الاخر قال السؤل اما ان يكون صداما بينة صداما بينة صداما
وكذا ادعى يدور ونكاح امرأته فقال تزوجت زيدا بعدما تزوجت عروفا قال ابراهيم فان سألها انك
وقال تزوجت رجلا فقال تزوجت زيدا بعدما تزوجت عروفا فان القاضي يمتثل بها ليدلان بينة صداما بينة صداما
في جواب المطلق وكذلك الزوج وكذا لو قال رجل لاضيق فاطمة وضيقك تزوجت فاطمة بعد خبركم قاله
ابراهيم ثم يمتثل بنكاح فاطمة ولو قالت امرأته تزوجت هذا الرجل اسلمت فالت وتزوجت هذا الرجل
من سنة في ليدلان امرت بنكاح اسلمت ولو شهد اليهود على اخاها جيبا ومن يمتثل ليدلان بينة صداما بينة صداما
اسلمت بها ببراءة وافصح ولو قالت تزوجتها هذا اسلمت وهذا مسنة كانت امرأته صداما لاسلمت
ولو ان رجلا رجلا اقاما جميعا البينة على نكاح امرأته بعد موتها يمتثل لها ببراءة تزوج واخذ حكم النكاح
بعد الموت المبررات وان يمتثل لشركة ولو مات احد الممتثلين فافترت المراءى ان نكاح الميت كان اقر
صدم بغيرها رجل ادعى على امرأته انها امرأته واقام البينة ذلك وادعت المراءى انها امرأته هذا الرجل
لرجل اخذ فاقامت البينة على ذلك والرجل يمتثل فادعى بينة الزوج المدعى لان اليهود لا يمتثلون
عليها بالنكاح فسد سويكر على اقرارها انها امرأته واقرارها على يمتثلها اصدق من يمتثلها لا تترى لو ان
رجلا اقام البينة على رجل انه اشترى منه ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة على رجل اخذ ما به
منه وهو يمتثل فان البينة يكون بينه وبين المدعى على صاحب الثوب لا فلتا ولو كانت المراءى صداما قامت البينة
على الرجل انها امرأته ادعاها على ذلك الرجل كانت البينة بينة المراءى تدعى براءة المراءى اقام عليها رجلا
البينة بالنكاح ولم يوفن فاتها صدمت المراءى تدعى براءة زوجها امرأة قالت لرجل انا امرأتك قتال مجبا
لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح ومن طالق ولو قالت لرجل انا امرأتك فقال ما بيني وبينك تزوجت وانت
طالق فليس هذا اقرارا بالنكاح عني ثم امرأة قالت لرجل رجلا يمتثل فيقول لها فانت طالق
يتم الطلاق ولو قال اني طالق لا يمتثل ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأته نكاحا واقاما
البينة واقامت خاتمة البينة انها امرأته وانه المراءى تزوجها كانت البينة بينة الزوج صدمت المراءى

والنظار والموارث وخيار الولى لا يبطل بكونه ولا بالاشاع عن الخطأ بل بالترقب وان طار الان مالم تله
 ويكون ضمنا لا طلاقا حتى لو كان قبل الخوة الصحيحة سقط كل مهر وسبيل الخوة لا يسقط وعليه نفقة
 العدة وان اجاز المهر بطل بطله وكذا اذا اخذ مهرها ولم يزوجها الولى غير كزوجهم وقت الخوة بينهما
 ثم روجت منها من غير طلاق بغير ولى كان للولى ان يزوج بينهما ولو روجها الولى غير كزوجهم وقت الخوة بينهما
 طلاقا رجعيًا لم يكن هذا الولى ان يزوج بينهما ولو طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها بغير ولى ولى كان للولى
 ان يزوج بينهما ورضا الولى العقد لا يملكه يكون رضاء العقد كذا ولو روجها احد الولى غير كزوجهم لم يكن
 لهذا الولى ولا لزوجيه حق الفسخ واما خيار البولي غير الاب والجد اذا تزوج الصغير كان له خيار البولي
 وان روجها القاضي فخره في ٢ فيه روايتان قال الشيخ الامام حسن بن ابي الحسن في المطالبات
 المختارة نكاح القاضي وكذا اذا تزوج الصغير انها على ٢ رده خيار البولي روايتان وانما يظهر بشيء
 اما المعروفة اذا تزوجها او غيرها ثم عطلت كان لها الخيار بالصغيرة اذا بلغت وان روجها الاب والجد
 لا خيار لها وان تزوجها ابها لا بداء فيه على ٢ قالوا لا ينفذ لان يكون لها الخيار كالزوجه
 الاب وعلى ٢ ان لها الخيار للمولى اذا تزوج امه الصغيرة فعتقت ثم بلغت لها خيار العلق وهو يكون
 لها خيار البولي اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون لها خيار البولي لان الولى يملك الرقة ولكن جعلا وكذا
 ولا يهون ولا ياب ولا يجزى لم خيار البولي فارق خيار العلق مزوجه منها ان خيار العلق يثبت
 الا على طاعة وخيار البولي يثبت المذكور والاشاع ومنها ان خيار العلق اذا ثبت للسك لا يبطل بكونها
 بل ثبت الى اخر المجلس وخيار البولي يبطل بكونه البكر وخيار البولي يثبت او الفلام لا يبطل الا بالطلاق
 نكاحا فان قال الفلام فنقض النكاح ونوى الطلاق على ٢ ان يكون طلاقا ولا يزوج ثلثا فثلاث
 ومنها ان الرقة بخيار العلق يثبت بنوها اخذت نكاحا وخيار البولي لا يمنع الرقة مالم يزوج القاضي
 بينهما وعند مزيج القاضي يسقط كل مهر نكاح الرقة قبل الدخول ونكاحه بعد الدخول كان لها المهر المسبق
 وخيار البولي اذا ثبت للمثيب لا يبطل الا بالطلاق نكاحا او بالتمكين من التزوج او طلب المهر المسبق او طلب
 الشفعة بخلاف خيار العلق وخيار الخيرة وان ذكر رجل بطل بالقيام على المجلس منها ان خيار العلق اذا عطلت
 النكاح والعلق ولم يعلم بخيار العلق كان لها الخيار اذا عطلت وتعد الجهر في خيار البولي اذا عطلت البولي
 والمهر ولم يعلم بالخيار لا تعد الجهر والفرقة بخيار البولي لا تكون طلاقا كالفروية بخيار العلق وخيار عدم
 الكفاية وان بلغ الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاستبراء قال ٢ كانت الدم تتولد اخذت نكاحا
 ونقضت النكاح فاذا أصبحت شهيد وتقول مايت الدم الساعة واخذت نكاحا فبطل لها البسب هازنك
 قال نعم لانها لو اخرجت انها رأت الدم في الليل فاحارت نفسها لا يبطل فلهذا يبطل خيارها وروى عنه
 انها لو قالت عند التهود او عند القاضي فنقضت النكاح خطيئة قبل قولها وان وقت نقالت فبطلت
 امس و اخذت نكاحا لا يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان واخذت نكاحا فبطل قولها ولو بطلت
 نقالت الجهره اخذت نكاحا كانت على خايعها ولو بطلت لم تكن تسقط على الناس فبطلت كارهة لما عني

بأنه قد يبرهن بطل خايعها الا ان يكون على الفور ويستفي ان يتولد في فور البولي اخذت نكاحا
 فاذا قالت ذلك لا يبطل فيها بائنا حتى يرجع اليها ولو ثبت لها خيار البولي واستنفذت بطلت
 الحقين لم تنقض نكاحها بغير طلاقا وخياره قبل طلاق الشفعة وتكون حرا فلو كان البكاه هذه الصفة رضاء
 للنكاح مع طلاق الشفعة على قول من يجعل البكاه بهذه الصفة رضاء للنكاح **باب**
الرضاع الرضاعة اثبات حرة المأكله منزلة النسب والصبرية كان الحرة والنسب اثباته الاثبات
 والنيات تنوعها في الجدات والنساء كل وكذا اذا ثبت بالرضاع يقدى الى اصول الرضعة وفروعها واخواتها
 وهذه الحرة كما ثبتت جانيها لام ثبتت جانيها لاب وموال العمل الذي منزلتها عليها وقال الشيخ
 الحرة لا تثبت جانيها لاب والنفقة يسقط هذه المسئلة في العمل فعندنا العمل ابو الرضيع وام العمل
 حرة و اخواته وعامة واولاد العمل حرة لا تحمل للرضيع ان يزوج واحدة منهم ولا نكاح مسطرة
 العمل كمراتان حلتا منه وارضعت كل واحدة منهما رضعا كان الرضيعان اخوين لاب وان كانت
 احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا انثيين لا يجوز للرجل بينهما نكاح بطل كما لا يجوز بين الاخوين
 من النسب دليل الرضاع وكثير من رواه عننا وقال الشيخ في ٢ لا يثبت الرضاع باذن من رضعات
 في حجة اوقات كمن الرضيع بكل واحدة منهم وقالوا اصحابنا يظهر لا يترسلات رضعات وكما يعمل
 الرضعة بالمص من اشهر بميل البص والسقوط والوجود ولا يعمل بالافتراض الا اذا والا حبل
 والما فيه والامة وكذا لا يثبت في ظاهر الرواية وعرض به يعمل بالاخذان ووقت الرضاعة حرة الى
 مقدرة بل يثبت ثمرها اذا ارتفعت هذه المدة ثبت الحرة فطم على رسل المولدين او لم يطم ونواضع
 به حبلين وبصلوا ثبت الحرة فطم او لم يطم وقال ابو يوسف وم والى حتى يموت وقت حبلين
 ان الرضعة المولدين ثبتت الحرة فطم او لم يطم وبعد المولدين لا يثبت فطم او لم يطم وقال زفر بن
 ثعلب سببن واجمعوا على ان مدة الرضاعة في المقتضى اجرة الرضاع على الاب مقدرة بحولين حتى ان
 المطلقة اذا طلقه بعد المولدين اجرة الرضاع فابى الاب ان يعطى لا يجزى بحجة المولدين وروى الحسن
 عن ابي ٢ اذا فطم الصبي في المولدين فعند الصبي واكتفى بالطعام فارضعه لا يثبت حرة الرضاع وفيه
 قاله الرواية اذا ارضعت منه الرضاع يثبت بحجة على كل حال اذا مضى الرجل من امرائه وسرت
 لهن لم يحرم عليهن امرائه لانك انما لا رضاع بعد الفصال بكم تزويج قط منزل لها من قبل الرضعة
 فارضعت صبيًا حارثت انا للصبي وثبت جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت ابكر رجلا لم
 طلقها الزوج بها قبل الدخول بها كان هذا الزوج ان تزوج الصغيرة وان طلقها بعد الدخول لا يكون له
 ان تزوجها لانها صارت من الرقاب لمن دخل بها وثبت الرضاع لمنه منية سواء جلب النسب قبل
 المدة او بعده وقال ابي في بطلان الرضاع بلز جلب بعد الموت كما لا يثبت حرة المعاهدة بولي
 المنة واذا نزل للرجل من فارضعه صبيًا لا يثبت حرة الرضاع لا يثبت للرجل ان يزوج مرضعة
 ولز واحد ولز الرضاع لان نكاح اخذت ولز النسب جازا لم يكن ولز مسطرة فان اكرهت

وشكوة ولا لا نكاح مسطرة
 الرضعة ولا مسكوة ولو كان
 للرجل

[illegible]

卷之四

الاول وفي رواية اخرى
اشيا سوطي حكم الاول وقال

يرجع الروح بذلك على المصنف لتقرب النفس عندها والتمسك من مرضها من غير حاجة لها الى الارضاع بان كانت شبيهاً بقيل قولها انها لم تتخذ العدا وان كانت مخنونة وهي امرأة لا يرجع عليها والمخنونة نصف الصراق لكات قبل الدخول وكذا واخذ الصبي ذى الكبرة وهي نية وارفع قلنا غير المخنونة ولو اخذ رجل لبس الكبرة فادرجه فيهم الروح لكل واحدة منهما نصف الصراق ثم يرجع الروح على الرجل بذلك فان قدرت النفس وهو الصحيح ولو تزوج ثلاث رضعات فما زالت امرأة واحدة على المعاقب او ارضعت شنبين في الثالثة وقت لا قبله لا صار جامعاً بين الاختين وكذا وبقيت الثالثة امرأة لانها صارت اختاً للاوليين بعد فطر نكاح الاولين ولو ارضعت واحدة منهن اذ لا ثم الثنتين معاً حرم جميعاً لان الاختية ثبتت هذه واحدة ولو تزوج كبرة وصغيرة فارضعت الكبرة الصغيرة بانها جميعاً ولا مهر للكبرة ان لم يدخل بها لان العدة جاءت من قبلها وللصغيرة نصف المهر لانها ما ثبت فعل الغير ثم يرجع الزوج نصف مهر الصغيرة على الكبرة ان قدرت النكاح وان لم يدر له موضع ولد ان تزوج الصغيرة بعد ذلك لانها صارت ابنة امرأة لم يدخل بها وليس له ان يزوج الكبرة على كل حال لانها ام امرأة وان كان دخل بالكبرى لا يحل له ايضاً نكاح الصغيرة ولو تزوج كبرى و ثلاث رضعات فارضعت الكبرة واحدة بعد واحدة او ارضعت واحدة ثم السنين حرم جميعاً اما الكبرة والصغيرة لانها صارتا اماً وبناتاً واما الباقيات فلانها صارتا اختين بنكاح واحد وان ارضعت شنبين معاً ثم الثالثة وقت كبرى والا ولدت ولحماً الثالثة لانها صارت ابنة امرأة بعد ما ثبت امرأة قبل الدخول وان تزوج صغيرة وكبرى ثم فارضعت الكبريان صغيرة ثم صغيرة بانث الكبريان والصغيرة الاولى اما الكبرة الاولى فلانها بارضاع الاولى صارت ام امرأة ففطر نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانها اختلفت نكاح واحد واما الكبرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امه كانت ففطر نكاحها والصغيرة الثالثة امرأة لانها صارت ابنة امرأة بانث من قبل الدخول وليس نكاحاً عنهما فلا تحرم رجل روح ام ولد من غير ضرر فارضعت بلع السيد حرم المصنفة على ولدها وعلى زوجها الصغير الى المولى فلانها صارت شقيقة ابنه فتحم على المولى وتحرم على الصغير لانها صارت موطوءة الاب ولانها ابنة رجل ومولى امرأة بكاح فادرجه فيهم صغير فارضعت ام الموطوءة بنت الصبي لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة مرة ففطر نكاح الصبي رجل تزوج صبية ثم عتبتها لا يقع نكاح العدة فان ارضعت العدة الصبية لم تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العدة لم ينع ولا يصير جامعاً بين الاختين رجل تزوج رضعتين فماتت امرأتان لهما ابن من رجل واحد فارضعت احدى المائتين رضية وارضعت المرأة الاخرى الرضعة الثانية ابنت الرضعة عن زوجها لانها صارتا اختين تحت رجل واحد فندر نكاحها ولا ضمان على الرضعتين وان تدر النكاح لان السيد لنكاح الاخت ولا اختية حصلت بينهما فله حكم بمن النكاح لا يعمل احد بها خاصة فلا يجب الفراق كرجل قال لامرأته من مرض حدة ان دخلت الدرافتها طاعتاً فدخلت با بنتا

2

ولا يحول على المرات لان وقوع الطلاق حصل بغيرها ولو كانت كبريتان لها ابن
من زوج المصنف والمسلح بالمال ذكره بعض المراجع انه لا يجب النكاح على الكبريت لان في النكاح
لا يضاف في احداهما خاصة فكان هذا الكبريت وقع من سبب النكاح الصغير من خاصه وورثها
انتهى لان المصنف كانت كبيرة تزوجت بالانكاح الصغيرة التي ارضعها **فصل في تزوج امرأة** شهدت
امرأة انها ارضعها لانتب الحية بقولها ولتكن عدلة ولتكن كان افضل وقال مالك ثبت الحية بشهاد
امرأة واحدة لانها من باب الدابة فثبت بقول الواحد كالقوله في الحية فثبت عدلها فيجوز
بحكم عليه وانما قوله في شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحية كالمقامت على الطلاق
فان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك كذا لو شهد اربع نسوة وقالوا اني نرى في بوق بيننا بئله
الابع وكذا لا يثبت بها بعد النكاح فلا تثبت الحية بشهادتين فكذا قبل النكاح اذا اراد الرجل ان يخطب
امرأة شهدت امرأة قبل النكاح انها ارضعها كانت في سنة من كذبها كاشدت بعد النكاح ولو شهد
رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسجد المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو
قامت عند القاضي تثبت الرضا فكذا اذا قامت عندها اذا اقر الرجل بامرأة انها اخته من الرضا
ولم يصح على امرأه كان له ان يتزوجها وان اصر لا يحل له ان يتزوجها ولو اقر بعد النكاح بذلك لم
يصح على امرأه لا يزوج بينها وان اصر فزوج بينها وكذا لو اقرت المرأة قبل النكاح ولم يصر على
اقرارها كان لها ان تزوج نفسها وان اقرت بذلك ولم يكدب نفسها كمن زوجت نفسها من جاز
نكاحها لان النكاح قبل الاصر وقبل الرضا عدل اقرار الزوج عن اقرارها وقد مر
هذه الجمل في فصل الحيات وان قلت المرأة بعد النكاح كملت اقرت قبل النكاح ان اخي الرضا
وقد قلت ان ما اقرت به من حية اقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يزوج بينها وبذلك لو اقر الزوج
بعد النكاح وقال كملت اقرت قبل النكاح انها اخت من الرضا وقلت ان حق فان القاضي يزوج بينهما
لان المرأة لو اقرت بعد النكاح ان الزوج اخوها من الرضا وقرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج
ولا يزوج بينهما فكذا اذا اشهدت ذلك في اقبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح واصر على اقراره
فزوج بينهما وكذا اذا اشهد اقراره الى اقبل النكاح واه علم **فصل في الحضانة**
آحق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح او بعد الزيادة المات فان ماتت الام وتزوجت فام الام
فان ماتت او تزوجت فام الاب فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وم فان ماتت او تزوجت فام
لام فان ماتت او تزوجت فام الأخت لاب وام وان ماتت او تزوجت فام الأخت لام لم يختلف
الرواية هذه الجمل اما اختلف الرواية بعد هذه الحالة والأخت لاب وم رواية كتاب النكاح الأخت
لاب واولى من الحالة وكتاب الطلاق الحالة اولى وبنات الأخوات اولى وبنات الأخوة وبنات الأخوة
لاب وام اولى من الحالة في قولهم واختلفت الرواية في اثبات الأخت لاب وم الحالة والعصية ان
الحالة اولى واولى الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب وبنات الأخوة اولى من البنات

تزوجها

والزينة التي عليها فتأكل الحالة ولا حق للام وام الولد الحضانة وأهل الزينة في الحضانة بمنزلة أهل
السلام ولا حق للزينة ولا يسلط على الحضانة لها ولا النسوة بالزوج اذا تزوجت باجنبي وان تزوجت
بدي رحم محرم من الصغير كالحدة اذا كان زوجها من الصغير والام اذا تزوجت بم الصغير لا يسلط عليها
والا احق بالحضانة لم يستغفر الصغير فان استغنى بان كان باكر وحده وبغيره وحده وبغيره وحده
وإن رواية يستغنى وحده فالاب بالعلام اولى والام بالجدية حتى يحصل رخص حتى يبلغ حد النوبة
ومر لا ولد لها سابقا لاسبق لها حق الحضانة بعد استغنائها بالعلام واجارية وقد يستغنى بالعلام
وليفت كاجارية فالعصية اولى مقدم الاقرب فالاقرب ولا حق لابن العم حضانة كاجارية واذا اختلف
الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وانكرت المرأة كان القول قولها ولو اقرت
انها تزوجت بزوج آخر كمن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حضانة الحضانة فان لم يقبل الزوج
كان القول قولها وان عنت الزوج لاستقبل قولها ودعى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن
الولد فقالت الام ما بين ست سنين وانا احق ما كره وقال الولد ما بين سبع سنين وانا احق به
فان القاضي لا يملك احدهما لكن ينظر الى الصبي ان رأى يستغنى عن الولادة بان كان باكر وحده
ورثيب وحده وبغيره وحده يدفعه الى الام والا فلا لان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يسلط حق
الام وهو الاستغناء واذا خلع الرجل امرأته وله منها ابنه اصر عشر سنه فصحتها الام الى حضانة فانها
تخرج من بيتها من كل وقت وتترك البيت صابغة كان للاب ان ياخذ البنت لان للاب ولانية اخذ
الاجارية اذا بلغت حد النوبة والا عدل على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت حد عشر سنه
فقد بلغت حد النوبة في قولهم جميعا صغيرة لها بصيرة وعلم موثر ارادت الفتاة ان يرقى الولد
بالها بما لا يخلع الولد عداة والام تافى ذلك ويطلب للاب بالاجر ونفقة الولد واختلفوا فيه
والعصية ان يقال للام اما انك تترك الولد بغير اجار ما ان يدفعه الى العم واذا امتعت الام
عاش باكر الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال النعمان ابو جعفر والنعمان ابو الليث لم يجز الام
على اسك الدار وقالوا لا يجزى لا يجزى امرأة حلفت بالفتوة فقالت اكرمت ابنتي ابن بجير لا
دارم فاجت امرأة اخرى فحلفت في المهد وامسكت الى ان اكلت الرضا فالتوا حلفت في بيتها لان
اسك الرضا يكون بالارضا خالة الصغير اذا ثبت ان اسك الصغير من ارضها قال النعمان ابو جعفر
والنعمان ابو الليث لم يجز والعصية انها لا تجز لان الام لا تجزى العصية قال النعمان اولى امرأة طرقت
من منزلها ومزنت صبيانة المهد ففعلت المهر وما تصبى لاسبق عليها لانها لم يقع فلا يصح كالمهر
خرجت من منزلها فاجاز طرقت وطردت البنت لاهان عليها اذا بلغت كارة من سلب النكاح كانت
بكر كان للأخت ان يعنها الى نفسها ولتكن ثيبا ليس لها ذلك لان الام تكن مأثورة على نفسها
والعلام اذا عدل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يعنها الى نفسه الا اذا لم يكن لها
على نفسه وكان له ان يعنها وليس عليه نفقة الا ان يتطوع **باب النفقة**

النفقة

الشفقة فيكون بالشيء منها الزوجية والاحتباس فيجب على الرجل شفقة امرأة المسلم الرعية والفتنة
رؤسها اولم يدخل كبره كانت المرأة او صغيره جامع مثلها وان كانت لا تجماع لا شفقة لها ولا كفارة
اذا كانت نائمة ان يواها المولى بيتا فلهما الشفقة والافلا وكذا كذا للمرأة وام المولى والبنوة ان ينجلي
بينها وبين زوجها ولا يتخذها المولى وان يواها المولى بيتا ثم لم يزوجها كان له ذلك وان
براهها بيتا وكانت تنسب الى المولى في اوقات وتخدمه من غير يتخذها لا يستطع نفقتها والكتابة اذا تزوجت
ابن المولى هي كالحرة ولا يحتاج الى الشفقة والعبد اذا تزوج ما بن مولاه كان عليه شفقة المرأة يساع
به الشفقة مرة بعد اخرى ولا شفقة للريضة اذا لم تزف الى بيت زوجها وان زفت قالوا لها الشفقة
وعلى من سواه لا شفقة لها ولا تستطع الجماع وانما زفت المرأة الى زوجها من صحبة فزفت
بيت الزوج مرتضا لا يحتمل الجماع ان كان بينهما كان لها الشفقة لان المرأة لا تستطع الجماع من غيرها
وان كان لم يدخل بها فزفت مرتضا لا يحتمل الجماع لا شفقة لها وان اعمر عليها اعما كثيرا فهو بمنزلة
المريض وان بين لها من غيرها ثم زفت مرتضا لا يحتمل الجماع وذهبت الى منزل زوجها ومن مريضة
على حالها كان له الجمار لثا اسكها وعليها الشفقة ولست ردها الى منزلها ولا شفقة عليه وكذا الصغيرة
قالوا انما يجب الشفقة على الزوج المرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجماع اذا كان بين الزوج
من لا شفقة بها مع ذلك المرض زوجها فان كان لا يتيمن ولا شفقة لها وتورفت المرأة في بيت
زوجها بعد الرضا فانتقلت الى دارها بها فالمرأة كانت بحال كبتها النفل الى منزل الزوج بمجة او
كبرها فلم ينفل لا شفقة لها وان كانت لا يكون ثقلها فلهما الشفقة ويجب على الصغير شفقة امرأته
الكبيرة فان كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لا شفقة لها ولا كانت كبيرة وليس للصغير ان لا يجب على الاب
شفقة امرأته ولزوجة وستدين الاب عليه ثم يرجع مذكر على الابن اذا ابروا الشفقة الواجبة المأكول والمكسب
واسكنى اما المأكول فالريق والماء والحطب والمخيم او الدفن فان قالوا لا يطبخ ولا خبز فانه الكتاب
لا يجبر على الطبخ وعلى الزوج ان ياتيها بطعام مسيا او ياتيها بغيره على الطبخ ويجبر فرق بين المرأة
وقامها خادم المرأة اذا امتنع عن الطبخ واجبر لا يجب لها شفقة على زوج المرأة لان شفقة الخادم
مقابل بالخدمة وانما لم تجزم لا تجب واما شفقة المرأة مقابل بالاحتباس وقد جرت بين الزوج وكان
لها الشفقة وقال الفقهاء ابو الليث م اذا امتنع المرأة عن الطبخ واجبر ايضا يجب على الزوج ان
يأتيها بطعام مسيا اذا كانت من بيتات الاشراف لا تجزم نفسها انما هو بين من بيتات الاشراف
ولكن لها عليه لا يقدّر على الطبخ واجبرها اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتيها بطعام مسيا
ولا يقدّر به الشفقة عندها وانما تجب عليه كتابتها بالمروءة وذكر مختلف باختلاف الاوقات و
الاماكن وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك لا دام لان الخبز لا ياكل عادة الا ما دام وما قالوا
انه اذا لم يزل في مرضه وسطا تخوف اهليكم ان اعلى ما يطعم الرجل ابنة الخبز والخبز واسطاطيطم
الرجل ابنة الخبز والزيت وادنى ما ينظم اهله الخبز والبن اما الدهن فلا بد منه خصوصا في ما يدعى الخبز

وهذا كونه عرقهم فاما عرقنا شدة المرأة تختلف باختلاف الناسح الا وقتا ولا شدة الشفقة بالمراسم قال
الشافعي انه الشفقة مندر على المهر من كان على اوسطه ونصف وعلى المسرة واحد وهذا غير صحيح لان
المواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات واما المهر فمكرم في الكفاية قدر
الكسوة بغير عجز وخمارين ومحمد في كل سنة واختلفوا في تفسير المهرقة قال بعضهم من الملاء التي تسبها
الملاء عند الفرج وقال بعضهم من غطاء الليل بالنسبة الليل وذكره عن وخارين اراد به صفيها او
شعرا الصفي ما يكون رقيقا يصح منه زان الحرة واشترط ما يكون تحبها يصح لرفع الرب ولم يذكر
الشراب في الصفي ولا بدله في الشفقة وهذا عن فهم واما ما دللنا به على ان لا يجب للمرأة ان لا يكون
والنار الذي ينام عليه والكماف وما يقع اذ في الحرة والبرية اشتاء روي حرة زوجة فزوجها ربيع
ولم يذكر كنف والمكعب الشفقة لان ذلك يحتاج اليه الخفيف وليس على الزوج منتهى اسباب جوع المرأة
ثم الشفقة انما يجب على قدر سائر الرجل وعسرة وقال بعض الناس يبين حال المرأة وقال الفقهاء
يبيترها بما وتسير ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف اكل الخوازي والطير المستوى والباحان
والمرأة فتيرة تاكله اهلها خبز الشعير يطبخها الزوج خبز المير وابقا واباجين ولولا انهم سري
كان عليهم شفقة المهر من الاشراف في ذلكا ما مضى من كان عليه شفقة المهر من لا يفتقر فيه وتلك كانت
المرأة مرساة والزوج مسرطها خبر المير وابقا فيكف بذلك وانما شفقة لا شفقة لها ومن التي خرجت
عن منزل الزوج بغير اذن فغير حق وان كانت لم يلم نفسها وسنت فغيره المستيقا المهران كان المهر
سريلا او وصفت مبرها ثم سفت نفسها كانت تفتش ولكيفت سلت نفسها ثم سفت ففتنتها المهر
لم تكن ناشرة في قولهم م وقال صاحب م يكون ناشرة ولو كان الزوج ساكتا معها لم ينزلها ففتنت
زوجها عن الرضا لو كانت ناشرة الا اذا امتعت لزوجها الى منزلها او كثرى لها منزل لا يكون
ناشرة ولو كانت مقيمة في منزل لم تكن من الطوى لا يكون ناشرة وكذا عصبها عاصب وذهب بها
كرها ثم عارت اليه لا يجب عليه نفقتها لاسعن وكذا اذا جبت طلقا او حق ذكرته الاصل والجامع الكبير
انه لا يجب لها الشفقة من غير تفصيل وعنه م في لزجيت مدين لا يقدّر على اراية عجب عليها الشفقة
وان كانت تقدر على الاداء ولم تزد لا شفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدّر على الوصول اليها في الحين
ولزوجه لمكان لا يصل اليها فانما تجب لها الشفقة وان خرجت الى الحج مع محمد لا شفقة لاه في قوله م
وقال ابو حنيفة م لها شفقة الا فانه لا شفقة السرة ولا شفقة مع زوجها حجة بهطام او فلا كان لها شفقة كخضر
لا شفقة السرة وتسير ذلك ان يفتقر لو كان في المحضر كبتها الشفقة بدمه في الشر لا يكون الا بدمه في الشر
او اكثر سقى عليها السرة بدمه ولا يلزم الزيادة ولا حجب الزوج مدين فان لم ينع المرأة من اتيها
كان لها الشفقة ولحسنه سحر السلطان طلقا اختلافه والعصم انها سجن الشفقة والرفق بالحق
الشفقة رحمة الزوج امرأة واقامها معها الا ان الزوج سكن في ارض القصب او في دار القصب
فاستغنت المرأة وخرجت من منزلها كان لها الشفقة لانها محنة وتليت ناشرة رجل غلب امرأته

على اعطاء الكنفيل في الدين الرجل اذا خاف ان الطالب ان يقبض المديون قبل حلول الاجل وعاد الى اخذ
من الزوج كنفيلاً للنفقة وهكذا على غيره من الزوجات ثم عدا في ٢٠ ما أخذ من كنفيلاً بنفقة شتر
واحد من نفقة الزوجات فان خاف ان يقبض قال شتر ما أخذ من كنفيلاً بنفقة شهر واحد فان
قال اعجب شهرين ما أخذ من كنفيلاً بنفقة شهرين وكذا السنة وامانة الدين المودع قالوا على قياس ما روي
عنه في ٢٠ السنة اذا أخذ كنفيلاً كان حسناً وذكر في المتن انه يأخذ كنفيلاً للدين المودع اذا اراد
المطلوب ان يأخذ قبل حلول الاجل وذكر في الآية المودع في ٢٠ اذا بقي من الاجل شيء قليل فالدين
ان يافد وسأل الطالب من القاضي ان يأخذ من كنفيلاً او ينفق عداً فان القاضي لا يجيب الى ذلك ولا
يأخذ من كنفيلاً قال وهذا قولهم جميعاً ولم يستحسن ابراهيم في الدين المودع وكان هذا قضاء عليه وان
كنيل للمرأة بنفقة كل شهر لم يكن كنفيلاً الا بنفقة شهر واحد ومعه بنفقة الزوجات كل شهر كانت الا عادة
في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار يخرج من البيت اذا جاء رضى البتركة وعدا في ٢٠ ان كنفيل
سنة كل شهر كان على الا يرضى عنها وكذا قال الرجل للمرأة مائة دينار فلا على ان يرضى عنها كل شهر
كان على الا يرضى عنها ولو قال الكنفيل كنفيل لك عدا في ٢٠ بنفقة سنة كان كنفيلاً بنفقة سنة وكذا لو قال كنفيل
لك بنفقة ابناً ايا عنت كان كنفيلاً بنفقة ابناً سنة ونكاحه وانما كنفيل ابناً بنفقة شهر او سنة فظهوره
باباً او جارية يؤخذ الكنفيل بنفقة العدة رجل خاصته المرأة الى القاضي بنفقة فقال ابو الزوج انما عليك
النفقة فاعطاه ما دام في نفقة الزوج لم يكن للاب نفقة في نفقة ما اعطاه من نفقة لان اعطاه الاب
نمونه اعطاه الابن ولم يحل الابن النفقة في نفقة ما لم يكن له نفقة في نفقة ما اعطاه من نفقة لان القاضي ان
معه من نفقة فخره ومعه من نفقة القاضي امرها بالنفقة ثم مرجع على الزوج اذا ايسر ولا يجيب في النفقة
اذا علم ان نفقة الزوج انما من نفقة المرأة حصة النفقة لا يجب القاضي في نفقة الزوج ولا يرضى
ايه بالانفاق ويجوز ان يجيب ان لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او لمنا حب القاضي وكذا في
دين اخر غير النفقة وانما حب القاضي شهرين او ثلاثة ايام عدا في نفقة المرافع ذكر اربعة اشهر والعوج
انه ليس ينفق بل هو من نفقة القاضي لكونه اكثر رتبة لو كان له مال فخير ويرد على الزوج على سبيل
ولا ينفق الطالب على نفقة بل الطالب ان يرضى بما اراد ولا ينفق في مكان ولا ينفق من نفقة الزوج ولا ينفق
ضلياً لا يخرج حتى يودي الدين والنفقة الا يرضى الطالب فان كان له مال حاضر اخذ القاضي الدرهم والدينارين
ماله وودي منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو نفق بحسن جرمه لم يرضى اخذ وكذا اذا لم يرضى من نفقة
وان كان الدين درهم فوجد ما يرضى منه القاضي ليس له ان يرضى اخذ منه ويحكم ان لا يرضى به يبيع القاضي
عروضه النفقة والدين في ٢٠ وقال صاحبهم وموقوف ثلاث اقسى له القاضي ان يبيع وانما من نفقة
النفقة للمرأة كل شهر فغضت شهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استأذنت
بغير الزوجين بالماضي ثم مات احد الزوجين قبل التهنين لا سقطت المستأذنة وتعرض لها النفقة ولم يرضها
بالاستئذان فاستأذنت او ماتت زوجها استأذنت كل شيء على شيء معلوم فاستأذنت ولم تستأذن كان لها

ان يرجع على الزوج ما عرض له القاضي ما اذا احتج بها بما مات احدها لم يكن لها ان يرجع في نفقة الميت ولا ينفق
المروضة بعت اضرار زوجها قبل استيفاء الطلاق واختلافوا في ما ينفق وقال القاضي الامام
ابو علي النخعي في ٢٠ وجبت مروضة في السقط وذكروا في ما ينفق في ٢٠ سبط ولا يرضى عنه في ٢٠ وذكروا في ٢٠
الاية المملو في ٢٠ انما لا ينفق على سبط المروضة شيئاً اخر فقال سبط بنة وموتها وسقط انما ينفقها
وامانها ولو فرض ان من المخلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى استقضت لعمته هل سبط كما سبط بالموت
قال بعضهم لا ينفق وذكروا في الآية المملو في ٢٠ انما فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم يوف حتى مات احد
الزوجين سبط وكذا اذا انتقضت عدتها قبل التهنين القاضي ما فرض للمرأة نفقة فقال الزوج في ٢٠
كل شهر وكذا وانفق على نفقة فنفقت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان سبط وخرج من نفقة على امرأة
جاءت الى القاضي فقلت ما فلان بنت فلان برفلانا وان تزوجني فلا من فلان غاب نفقي ولم ينفق لي نفقة
وطلبت من القاضي ان يوفى بها النفقة فنفا على وجهه ان يكون القاضي ما لا يعارضه من نفقة من نفقة
كالدرهم والدينارين او الطعام او الثياب التي يكون من نفقة الكسوة والقاضي يبيع منها نفقة القاضي فانما
امره ان ينفق على نفقة ما لم يوفى من نفقة في ٢٠ لا يرضى عنه في ٢٠ ولا ينفق من نفقة القاضي ابد استوفيت
النفقة ولم يكن بيكاسب ينفق النفقة كاشف وزعير وبأخذ من كنفيلاً لانها لو طرقت على الزوج حتى
سحب من نفقة كان لها ان تأخذ ذلك شراً وجزاً وانكر الزوج فكان امر القاضي ان يأخذها على نفقة القاضي
ولم يكن قضاء الا ان تأخذ من كنفيلاً ويجعلها نفقة القاضي وان كان القاضي لا يعلم مكانها وسبب القاضي
ما لا حاضرة فاقبالتبعية على الفكاك لا يقبل القاضي شيئاً قال الحكم الشهدى ومثل قول في ٢٠ الاخر في ٢٠
عزلة في ٢٠ وقال القاضي لا يرضى حتى لا يقبل بنة المرأة عدا في ٢٠ لا تقبل عدا في ٢٠ قال في ٢٠
ان يرضى ٢٠ بينا ان كان القاضي ما لا حاضر وسبب ان كان له مال حاضر يقبل القاضي شيئاً وان لم يكن
لا يقبل وقال في ٢٠ المملو في ٢٠ انما لا يقبل بنة المرأة على الفكاك لا يقبل عدا في ٢٠
اذ لم يكن له مال حاضر وشبه عند زفره وقا عدا في ٢٠ من نفقة المسئلة كما هو قول زفر فقال
يقبل بنة المرأة على قولنا في ٢٠ زفره في ٢٠ نفقة على القاضي ولا يقبل في الشك ويسبق قول
البينة على هذا الوجه صدر القاضي فان القاضي انما يرضى عن الفكاك كان لها ان تأخذ النفقة المروضة
وان انكر الشك كان القول في نفقة عليها إعادة البينة على الفكاك وبهذا ان سبب البينة في حكم دون حكم كان
وذكر رجلاً ينفق على امه او غيره الى طرفة فاقبالتبعية على الطلاق ولا يرضى عن الفكاك لا يقبل عدا في ٢٠
البينة لا حق فخره بالوكيل ولا يقبل في الطلاق والنفقة وعدا في ٢٠ رواية انما يعلم القاضي الفكاك
وسبب القاضي ما لا حاضر فاقبالتبعية على البينة على الفكاك يقبلها القاضي في ٢٠ فخره في ٢٠
لك النفقة على القاضي وان كنت كاذباً لم ارضى فان كانت صادقة سبب النفقة والافلا والنفقة في ٢٠
سبب البينة على الفكاك نفق النفقة لانه محبة في ٢٠ وعلى قول سبب البينة لا تمنع
الماء في ٢٠ البينة في القاضي لم ينفق لها النفقة وكذا لا يرضى القاضي على القاضي اذ لم يعلم بالشك في

فأما الرواية الأولى فبأنها بالبنية وكان الزوج ٣ مثلاً أولاً ما يربها بالبنية ثم يبيع وعلى هذا لو كان للغالب بنية
في رجل جعل رجلاً للفتنة أو بغيره على رجل فطقت المرأة نفقتها بالبنية والدين أن كان للمنفق والمدين مراً
بالبنية والنفق والدين امرأته بالبنية نفق المرأة كالزوجان المال بينهما بنية يبيعها بملها بنية ما
استوفيت النفقة وأخذ منها كذا كذا فقدم ودفعت منه دفع من هذا الغبن أن سؤل لها لا صدقك ولكن
فرضك فإن كنت حائلة لا شيء عليه ولزمت كذا استوفت منك المال والبنية أو لو كان من البنية
بالانفاق عليها ونفقتها المرافض للمنفق والمدين إذا قال للمنفق دفعت المال لأنها لا حيلة للنفقة قبل قوله
ولا قبل قوله المدين لا يبيعه ولو كان على الغالب دين آخر غير النفقة فاحضر صاحب الدين غنياً للغالب
أو مودعاً للغالب لا يأمراً لخاصة المنفق والمدين فبقعه الدين ولو كان مراً بالمال والدين وتزوج
المنفق البنية إلى امرأته صاحب البنية لا حيلة للنفقة وإلى الدين دفع المرافض إذا كان عليه وأخذ من
غير المرافض كان ضامناً كالدفع المنفق البنية ودياً لصاحب البنية غير المرافض كان ضامناً كما
لوعنى المنفق البنية فأنه يخرجه لو كان للمنفق أو المدين حاد المال والنفق
فأما المادة البنية على أدمت لم ينل بينهما الماء المال فلا ينفق بينهما للغالب وبها ليست نعم عنه
وأما إذا كانت البنية على الفتح فلا تستلزم الفتح على الغالب وليس من الغالب جهم حاضر فلا تنال البنية
في قوله في ٣ الآخر وهو قوله صاحب **ولو نزل إلى البنية** فلو زوجها الغالب يعني استمرت طعناً
بالبنية ليست على البنية بل الغالب ليست بنية المرافض لا ينفق على زوجته في قوله في الآخر حتى لو
حضر الغالب لا يكون لها أن يبيع على الغالب ولا تستلزم المرافض رجعت بذكر على نفقها والنفق
في جميع أمكنة المرأة غيب آخر ولا يبيع على الغالب عرضة النفقة وأخذت القول إلى امرأته برب
فقال الزوج موهر وقال هو الكسوة وقالت المرأة: هي حله كان القول في الزوج وكذا لو أعطاه أدم
فقال هي نفقة وقالت المرأة: هي عترة كان القول في الزوج وكذا لو كان على الرجل دين فحلف فادته
شيئاً فقال هو من دين كذا كان القول في قوله لأنه موالمك فكذلك الزوج إلا أن يقع المرأة البنية المنيعة
الهادية وإن أفاها جميعاً البنية البنية الزوج وكذا لو أقام كل واحد منهما البنية على قرار لا حركات
البنية بنية المملك وكذا لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المرفوض وأما من غير الزمان بعد
فرض النافض كان القول في الزوج لأنه يملك الزامية والبنية بنية المرأة لأنها يتشأ زامية **ولو علمة**
واحدة لا يجر على جهات النفقة لأنه لا يجر على بيع ثياب البنية في سائر المدين فكذلك النفقة ولا يبيع
على الزوج المحاضر وعرضه النفقة والدين في قوله في ٣ لأنه لا يذكر محضره ولا يري المحضر وقال أصحابه
يبيع عرضة الدين والبنية وأما بطلت المرأة نفقة منة لم تأت فيك معنى نكل لأنه ليس للزوج
ليس في سائر ذلك في قوله في ٣ وهو قوله لم تأت فيك معنى نكل لأنه ليس للزوج
أن كان قايماً ومتركة أن لم يكن قايماً لأنه لا يحل النفقة لاستفاضة الواجب وقد بطلت النفقة بالموت و
مسند المجل لمزات العرض كالأعلى للمرأة نفقة لغير زوجها مات كان للزينة نفقة وذكره كالأعلى

النفقة على طلقها لما في عدة الحمل لزوجها بعد انقضاء العدة فلم يزوج نفسها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في اعطاهم ادرام كان لان يزوج الا ان يكون على وجه الصلة وقال في غير ذلك ان اعطى النفقة و شرط وقال اسبق عليك على ان تزوجي فزوجت نفسها ادم لم يزوج كان لان يزوج عليها وان لم يترك ذلك الا انه عرف دلالة انه اشفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يزوج وقال الشيخ الامام الاجل فخير الدين بن يريج ترك على كل حال لانه رتبته الا ان ينص على الصلة امرأة لها نكاح معصرا بن موسى قال لما بين ارضه ومجر عليه فان ابى فرفض عليه النفقة امرأة قالت لزوجها انت بريء من نفقتي ابدا ما كنت امرأة ان لم يكن فرض القاضى النفقة كانت ابراء باطلا لانها ابراء قبل الوجوب وتلك كان القاضى فرض عليه النفقة لكل تركها فقالت انت بريء من نفقتي ابدا ما كنت امرأة لك محبة ابراء عن نفقة شهر واحد لا غير ذلك ابراء بعد محبة شهر محبة ابراء عامين دون ما جرى كالنكاح ابراء كل شهر يمكن او كل سنة يمكن فبعض السنة او جميع الشهر محبة ابراء عن سنة الاول وعادة الاولى وذكر في كتاب الصغر رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شئ لم يثبت العدة بالتهور صح الصلح وان كانت الجعير لم يجمع وتواصم المعتد سكتها على ادرام معلومة لا يصح من الوجعير لانها كفى من ادم فلا يصح اسقاط المرأة رجل اتمها بامانة وظهرها جلد فزوجها ابوها سنة وادى الزوج لشفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر الزوج ان اكبله فاقبل الكحل فزوجم ومجبر على النفقة وان لم يبرأ ان اكبله سنة كوز الكحل فزوج في سنة ٢ و ٣ ولا يجوز على نفقتها فزوجم او على عتقها في سنة ٣ فقلت انك لا والى على قولها لانه لا يحل وطؤها ما يقع حملها وهل يجب على الزوج في الاغتسال والوضوء قال شيخنا في ج ١ يجب وقد ذكرنا هذه في كتاب الصلح امرأة انت ولم تترك الا قال ابو يوسف كفيها على الزوج وعليه النوى والاصل بقدر ان كل من يجب عليه نفقة في جوفه يجب عليه كنفه بعد وفاته ولم يستثنى الرزقة من هذه الجملة ولا يجب عليه نفقة في جوفه لا يجب عليه كنفه بعد وفاته فزوج الفقيه سكت على امرأته واسبق عليها كل شهر كذا فقال لما امور النفقة وصدره المرأة لا ترجع المرأة اليك على الزوج الا ان يكون القاضى فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة ان الامور اشفق عليها فتلى قولها لانها اقرت قضاء القاضى امانة الوجه الاول اما اقرت للزوج على زوجها دينا فلا يستل قولها فكذا كذا هذا الوجه الصغير رجل قال لغيره اشفق على امرأته او على فاشفق الامور ما يعرف قال الشيخ الامام الاجل من الابية الرضى ٢ المأموران يبيع على الامر باسبق النجى عن الاتفاق لا يوجب الزفاف وقال في حق طلاقه ان يطلب والقاضى ان يوفى بها ويكون ذلك فخا وعلى هذا الخلاف اذا تجرأ عليه المهر المحلل قبل الدخول فان دفع القاضى شيئا وموسموى المذهب فنقد قضاء لانه فسخ في فصل مجتهد فيه وليس فيه نكاح ولا جماع فينقد قضاء عند النكاح ولو كان القاضى ضيقا لا يفسخ للرضى في خلافه فيه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده على ذلك وان قضى كلفا لراي مجتهد اجتهاد في ٢٠ فنادى قضاء روايتان وكذا كل فصل مجتهد وان لم يقضى القاضى في نفسه

امرت شعرا ان يتغنى بجهنم هذه الحادثة ان لم يكن القاضى قد اذعننا بجهنم خلافه وكان يادوننا ان القاضى او
 الامور اذا اخذته ذلك شيئا لا ينفذ قضاءه عند الكل لان قضاء القاضى فيما ارسله اهل عرش الكل وان لم يأخذ
 شيئا فزمن الامور جاز تقربه ونسكن الزوج غايه فرغعت المارة الا الى القاضى واقامت الشبهة ان زوجها
 الغائب عاجز عن النفقة وطلبت والقاضى ان يوفى بينهما فان كان القاضى حنفيا فذكرنا ان كان شعريا
 ورفق بينهما فالتزم به من قديمه جاز تقربه لانه الفصل في التفرقة بين الزوجين بالنفقة والقضاء على الغائب
 وكل واحد منهما مجتهد عند القضاء على الغائب لا يجوز ولكن لو قضى عند قضاؤه اظهر الروايتين فحان
 التفرقة فالزوج المأمور بطريقين لا يصح هذا التفرقة لان القضاء على الغائب اذا جاز عند القاضى
 ومنه احدى الروايتين في ٢٠ اما متجه المسمود وهما لم يثبت المسمود عند القاضى ومنه الجواز
 المال غادر وراج فعلى جبر الغائب غنيا ولا يعلم ان اهدى لها بينه وبينها فذلك ان اهدى جاز فانه
 هذه الشهادة فانه علم القاضى بذلك لا يجوز قضاءه رجل سكنه ارض مملوكة يريد ارض السلطان وغيره
 المالك سلطان فقلت المارة لا اقدر مملوكة ارض مملوكة ولا اكل حياك قالوا ليس لها ذلك فامتنع
 يكون على زوجها ولو امتنع المارة عن ذلك كفى به يصيرنا شره وقد ذكرنا قبل هذا ان الزوج اذا كان
 سكن ارض العصبية تمت له لا يجبرنا شره ويكون لها النفقة على الزوج لان العصبية ارض مملوكة فيه
 خلاف ارض السلطان والله **فصل في القسم والمجمل في القسمة والقسمة**
 بينهم جبا ملك وموالتون عندهما للمعجزة والمواصلة لا يقال لا يملك وموالتون لان الحب عمل القسمة
 والجبا يبنى على التلاط وتلاط وكل ذلك يعلق اختياره اليه ان ارسلوا له عدم فقال هذه قسمتي فيها امك
 فلا توادخني فيما لا امك هذا وعبدت امرأتان كان عليه لتسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما
 يوتا وليلة او ثلاثة ايام ولياليها الاثني اربعة ايام والقسمة والقسمة والقسمة والقسمة
 والمسلمة والكتانية القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمريض والمجرب والمفني والعين واليه والمارة
 والمسلم والدين والجديدة والعتيقة في القسم سواء عندنا كانت جديدة بكرا او ثيبا اما اقام عند جديده
 ثلاثة ايام او ستة ايام يتم عندنا ولا يملك ولا يملك بالجديدة وقال ابن ابي عمير لا كانت جديدة
 بكرا يكون عندها ستة ايام ثم يسوي بينهما بعد ذلك ويتم عند كل واحدة منهما يوتا وليلة ولا كانت
 الجديدة ثيبا يتم عندنا ثلاثة ايام ولياليها ثم يسوي وتوكلت تحت الرجل امة او مكرمة او مكاتبة او
 امة ولا تفرق عليها حرة فلتحى يومان وثلاثة ايام وان اقام عند امة يوتا ثم اعتقت لم يتم عند خلف
 الاذى الا يوتا وتوكلت اقام عند خلف يوتا ثم اعتقت المارة تتحول الى العتقة وتوكلت اقام عند امة مارة
 زانية بادن الا اذى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك لا يكون الا اذا تولاها وتوجلت المارة فزوجها
 جعلا على ايام يرها القسم يوتا ففعل لم يحق ولها نصف ثمن المالك وكذا لو حقت عند ثيبا مارة
 اوزادها الزوج في المهر وجعل لها جعلا على ان يجعل يوتها ثلاثة ايام جلا ولها امة القاضى باسم
 والنسوة مجاز وراضة الى القاضى او وجه القاضى عفوية لا تركا لمخروط وبارع بالعدو ولو اقام عند جديده

امرأتها مبرا قبل الخصومة او بعد اتمام خاصية المارة في ذلك امر القاضى بالنسوة بينهما المستقبل وامتنع
 كان هذا ليس لها ان يطعن ان يتم عندها بمثل ذلك ولو كان عند امرأة طينة استقار اذ لم يستدل
 بها شاة فطلبت المدة لزوجها وبزوج اخرى ويتم عند الجديده اياها وعند الاولى يوتا فزوج على هذا
 الشرط جاز عندنا ولا فرق في ذلك خافت من زوجها استوزا او اعراضا الله واذا سافر مع احدى امرأتها
 بغير ارض جاز عندنا ولا فرق اخفى وقال ابن ابي عمير لا يجوز الا بالاقراع ولو اقام سافر مع احدى امرأتها
 فلما قدم طلبت الشئ لم يسافر معها ان يتم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال ابن ابي عمير لا
 بينهما فراج يكون ذلك محسوبا عليه حتى لا اذى ويتم عند احدى مثل المدة ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وموالتون بالليل وموالتون بالليل او متقلبة بين الاما فتكملت المارة الى القاضى امر القاضى
 لتسوي بينهما اياها وبسط لها الجبا وكان الزوج يتم اولا يحمل لها يوتا وليلة وللزوج ثلاثة ايام ولياليها
 ثم رجع فقال يوتا فزوج ان يراعي في يوتها بين يوتا اياها واحيانا من غير ان يكون في ذلك حتى موقف
 وفيه المتقاة اذا تزوج امرأة وله امة او اولاد وسراى فقال اكون عندك وانها اذا برأى لم
 يكون له ذلك وقال ابن ابي عمير لا كل اربع يوتا وليلة وكن في امة البوا في عند شئت ولو كان
 عنده امرأتان وله امة او اولاد وسراى اقام عند كل واحدة منهما يوتا وليلة ويتم يوتا وليلتين
 عند شئت من سراى ولو كان عنده اربع سنة اقام عند كل واحدة منهم يوتا وليلة ولم يكن عند
 السراى الا وفيه شبهة المارة وتكون للرجل ان يطا امرأة وعندنا يصح يعقل او اعطى او اضرتها
 او امرأته وانها رجل لم امة وامه فقال الشاة المارة لا سكن مع امك وطلبت بيتا على حد ليس لها
 ذلك **فصل في نفقة العدة** العدة عن الطلاق بيمين النفقة واسكن كان الطلاق
 رجعا او بايا او لانا حاملا كانتا ولم يكن وقال ابن ابي عمير لا نفقة للمنتوبة لا نفقة للنفقة وتحتى ابكى
 الا اذا كانت حاملا فيكون لها النفقة وعدة نفقة النفقة على كل حال والامانة بالجمع والامانة
 اللعان وردة الزوج ومجاورة امة القسم سواء والا صل فيه ان العدة اذا وقعت من قبل الزوج بمبلغ
 او محظور حتى النفقة واسكن وكذا اذا اقر الزوج ان تكل امرأة كان فاسدا وكذا المارة ووق
 القاضى من بينهما بعد اذ لم يكن لها النفقة واسكني واما اذا وقعت العدة من قبل المارة ان وقعت بفعل
 مباح كذا في البويغ وخيار العتق وعدم اكلامه كان لها النفقة واسكني وان وقعت بفعل محظور
 كما طوعا بين الزوج وازدت يسر لها نفقة ولها السكنى ولا اختلعت بالاولم يذكر نفقة العدة كذا
 النفقة ولا اختلعت على نفقة العدة يستحق النفقة ولا اختلعت على نفقة العدة واسكني يسقط
 نفقة العدة فكان لها السكنى ولا اختلعت بشرط المارة منقوعة اسكني ان قالت اكرمني بيتا وعندنا
 كان لها ان يكرمني بيتا وعند جديده ونفقت المارة وهي بكره بيت بكرى كان الكرى على نفعها مارة
 في العدة وان ابرأه عن نفقة العدة بعد اكلامه لا يصح الا براء المملوكة اذا كانت في يوتها المولى ميتا
 فخلعت ثم اعتقت فاختارت نفسها كان لها النفقة وان اخرجها المولى عن بيتة سقطت نفقتها فان

ذكرت ان هذا على نفقة تكلم ولا تصدق انها شفت عشر مرة وان قالت بعد اقرارها استغنيت عن نفقة فاعت
النفقة فانها ترجع على اسم بنت نفقة مسلم امرأة اختلت من زوجها على ان ابنته من نفقتها ونفقة ولدها
رضعها كان لا وعلى ما يطعمها من الرضع قال عليها ان يرزق المهر الذي احدثت ولا نفقة عليها ولولدها كتب
لها نفقتها ما دامت العدة امرأة ادعت على زوجها ان لم ينق ولدها الصغير قالوا ان كان الفاضل خري
عليه نفقة الولد او فرض الرزق على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد عدة وان انكر الزوج خلف والا فلا
رجل مصر له ولد صغير لكان الرجل يهر على الكسب عليه ان كسب وسن على ولده ولا يكون لا يدر
على الكسب من من الغناض عليه النفقة وما يرا لا حتى تستدبر على زوجها ثم ترجع على الاب اذا البس
وكذا لو كان الاب جرد نفقة الولد ويشتغل بالانفاق من من الغناض عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك
وكذا لو فرض الفاضل على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدلت الام وانفقت ما يرا الفاضل
كان لها ان يرجع بذلك على الاب وحسب الاب نفقة الولد لكان لا يجب له ما يربونه وتوفض الفاضل
النفقة على الاب فلم تستد الام واكملت الولد الى سنة الناس لا ترجع على الاب حتى ولو حصل له بطل
اناس بعض الكفاية ينفق نصف النفقة على الاب ويصير نصفه لأمه وكذا اذا فرض عليه
نفقة المحام فاكلها مسئلة الناس لا ترجعون على الذي فرضت عليه النفقة بشي ما لم اذا فرضت لها
النفقة فاكلت من نفقاتها او مسئلة الناس كان لها ان يرجع بالمرزوق من على زوجها بعد غيب ولم
بترك ولادة الصغار نفقة ولا سهم باله جرد الام على الانفاق ثم يرجع بذلك على الاب صغير حتى يترك الكسب
ولم يبلغ مبلغ الرجل كان للاب ان يسلمه على امواله او خذته وينفق عليه من ذلك ولولده
بنتا لا يترك فيها الى غير المحرم للخدمة لان اخذته مع الاجنبي حرام فان فضل حتى يترك الكسب لولده نفقة
بيد الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب سيذرا عما خذته على المال اخذ الفاضل من ذلك ومنه على يدي
عده لم يحفظ الى ان يبلغ الصغير وكذا لو كل اموال الصغير فان كانت للصغير لم يأت عز زوجها واهلها
الى النفقة كان لها ان تاكل وكسب ولدها صغيرا كان الولد او كبيراً ونفقة البنت بالنفقة ظاهر الرواية
يكون على الاب فاقه وكذا الغلام اذا بلغ اعلى او برزاد او به عليه لا يهر على الكسب احتاجت الى النفقة
كانت نفقة على الاب فاقه قال المحققان نفقة البنت بالنفقة والغلام البالغ الرزق او العاقر على الكسب
يكون على الاب يرضى على الاب الثمان وعلى الام الثلث وقد ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الرزق
بمهرته الصغير نفقة يكون على الاب فاقه واب لا يهر عدم الابنة النفقة بمهرته الاب رجله زمانه
او علة لا يدر على الخيرة ولا ابنة كثيرة صغيرا لا يرجع على نفقتها ويجوز على نفقة اولاده الصغار للصغير بال
غائب يؤمر الاب لمنفق عليه ثم يرجع من مال ولده فان انفق الاب بغير امر الفاضل لا يرجع الا اذا ارى عدم
الانفاق ان ينفق ليرجع كان له ان يرجع صغيرا اب مصر وجز الاب مصر والصغير بالغ غائب غير المخت
لما انفاق ويكون ذلك مثاله على الاب ثم يرجع الاب بذلك مال الصغير فان لم يكن للصغير اموال كان ذلك فاقه
على الاب ولان كان الاب زمانا وليس للصغير مال ينفق بالنفقة على ابيه ولا يرجع ابيه بذلك على احد من ولد

كان الصغير

كان للصغير ام موصرة او موصرة اب مصرات ان ينق على الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن
الاب زمانا وان كان زمانا لاسي عليه وجب الزمان على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الا
ولا تجبر على نفقة ولده المملوك رجلان بينهما طرية فهايت مولد فادعاء كانت نفقة الولد عليها ولا يعلم
فصل في نفقة الولد الصغير وفي ذوى الارحام الابن الموصر جبر على نفقة ابوه المصير
ولا يجب على الابن الصغير نفقة والده الصغير كما لكان الوالد يدر على العمل ولا لكان الوالد زمانا ولا يدر على
على ولا ابن عمه كان على الابن ان ينعم الاب الى عماله ونفق على الكفو والموسر هذا الباب من غير ما لا فاضل
عن نفقة عماله وبلغ الفاضل من حجب فيه الرزقة ولا يكون للصغير اثنان احدهما فاقه في الفاضل والآخر على
مضاهيا كانت النفقة عليها على التواء وكذا لو كان احدا لابنين مسلما والآخر ذميا كانت النفقة عليها على التواء
النفقة لا يجب على نفقة الابن لاربعة الولد الصغير والابن البكر لا يكون او ثيبا والزوجية والمولود روى
هنا عن عرق م رجل اب مصر والابن صغير يكسبه كل يوم درهمين ولا يهر على ابنة وراثة كان عليه
ان يهر الفاضل الى ابية وكما يجب على الابن الموصر نفقة والده الصغير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت
اسمها او حارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن صغير مخبر وله
اب صغير مخبر لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمانا جبر الابن على نفقة امه او نفقة
ولده الصغير وابنة الكبرية على نفقة الاب سها ولان كان الاب زمانا جبر على نفقة امه او نفقة ولده
الصغير ولا يجبر على نفقة ابنة الكبرية كما ذكرنا في النافطى ولا على نفقة ابية او امه فان كان الاب زمانا
والجدة اب لاب عدهم الاب بمهرته الاب واما المجردة من قبل الام ذكرنا ان نفقة الام لا ينفق
عليه ولا يكون صغيرا اذا كان صحيح البنت لازمان به قال المحققان نفقة الام اذا كان فقيرا
ينفق عليه وان لم يكن زمانا وهو مولى الاب اب فقير لا يجبر اباه ابنة لمصر كانت نفقة
على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كان له ابنة وابن ابن كانت نفقة على البنت فاقه ولو كان له ابن
وابنة كانت نفقة عليها بالتمام وقال بعضهم يكون نفقة عليها الملائة على هذا الحديث واستوى على الولد
امراه لها زوج فقير واخ مصر قال ابو حنيفة لا ينفق عليها ثم يرجع على الزوج مصر لها
سكن فكمه وله اخ مصر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال المحققان جبر قال بعض الامة المملوءة على
الصحيح فذل المحققان والفقهاء الاول قول شريك فاقه قال اذا كان لثلاث وارسلها او خادم مجتهد
او امره تركها لا يجب نفقة على ذى الرعم المحرم ورفق بن ذوى الارحام وبين ذوى الرعم والمولودين قال
الواردين والمولودين لا ينفق وجوب النفقة وعنده الكل سوا ذلك لا ينفق النفقة الا ان يكون فيها
وفضل بان كان يكسبه من كسبه فاقه وبين الناحية الاخرى وكذا الخادم والراية اذا كانت نفقة
يكسبه ان يبيعها ويشتري منها خبيثه ونفق الفاضل على نفقة لا يجب عليه النفقة ابنة مصر لها سكن
ولها اب مصر جبر الاب على نفقتها الا ان يكون له المزل فاضل ولا ينفق على غائب ماله لاجل النفقة
الا اذا برى فانها يبيعان عرض الابن الغائب نفقة ما هو له في ماله وعند ما لا يجوز للابوين بيع

العوض لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقارية قبلهم والمائة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز
 له قبلهم الاب اذا اتى بالزوج الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى الاب كان معسر وقت الاتفاق
 وانكر الاب يعتبر حاله وقت الحضور فان كان الاب معسرا وقت الحضور كان العسر قربة والافلا وان اقام
 البينة على دعواه كانت البينة بينة الابن لانه اثبت امره عارضا هربا من دونه لا مالا بل مالا ماله ولها وله
 سلم لا يجب تنقيتها على ولدها وقب على السلم نفقة ابوه الزميمة وكذا نفقة الولد المسلم على الاب الكافر صغير
 مات ابوه وولدته وحضر الاب كانت نفقة عليها الملائكة الدخ على الام والامان على الجدة صغيره فالعسر
 وابن عم موسر كانت نفقة على كماله لانه محرم ونفقة المهرام محب على ذي الرحم المحرم على من تربت مسر
 ابن صغير مسر وابن كبير مسر مسر والرجل ثلث اخوة متزوجة اهل بيته كانت نفقة الرجل على اخوته لانه
 وام واخوته لانه اسرا ما لم يزلت واما نفقة ولده يكون على القم لاب وام فاضته اعتبارا بالبررات
 والاصل فيه ان يجعل مكان محنتها حكم النفقة كالدم ويكون النفقة بعده على من يحسن وانما عسر البررات
 ولو كان للولد ابنة كانت نفقة الاب والبنات على الاخ لاب وام فاضته اما نفقة البنات لما قلنا ان يجعل
 الاب كالمدوم كما جعلناه لابن والمسلم الاول ولما نفقة الاب لان وارث الاب هذا الاخ لاب وام
 لانه ميراث البنات ولا ميراث غيرهن الا اخوة فلا يجعل الابنة كالمدومة بل يعتبر الوراث مع وجود البنات
 والاخ لام لا ميراث مع البنات بخلاف الابن لان اخوة من الاخوة لا ميراث مع الابن فثبت كما جاء في الحديث
 الابن بالعدم واما جعلنا الابن معروفا كان ميراث الابن بين الاخ لاب وام والاخ لام على نفسه فيجب النفقة
 عليها كذلك ولو كان مكان الاخوة اخوات متزجات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على من غلبت لانه هذا
 من الاخوات لا ميراث مع الابن فيجعل الابن كالمدوم واما جعلنا الابن معروفا كان ميراث الاب بينهن
 على ثمة بلان اخواته لاخت لاب وام وحسن لاخت لاب وحسن لما حصل من مطيق الرق فيجب النفقة
 كذلك ونفقة الابن يكون على الاخت لاب وام فاضته عند عتقها لان ميراث الولد عند عدم الوالد
 يكون للام لاب وام فاضته وكذلك النفقة والاصل في هذا انما اوجب المحجب للنفقة فزاد به مورا
 ومسر نظر الى العسر لكان ميراث كل الميراث يجعل كالمدوم ثم الى ميراث محجب للنفقة فيجعل النفقة
 عليهم على قدر ما يربهم وان كان المعسر لا يجوز كل الميراث بنسب النفقة على هذا العوارث التي سوفرة وعلى من
 يرت مع فيجب المعسر لاظهار قدره محب على المعسر محب على النفقة على المعسر على اعتبار ذلك
 بل هذا الاصل صغيره اخت لاب وام واخت لاب واخت لام واما الاق الاق والاخت لاب ام سررا
 ومسرا ما عسر كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب وام على ربة ولا تنافي على غيرها ولو جعلت
 لا يجب عليه النفقة كالمدوم اصلا كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب وام اسلا في التدريس
 على الام وحسن الاسر على الاخ لاب وام اعتبارا بالبررات رجلايات وترك ولدا صغيرا او ابيا كانت
 نفقة الصغير على جده فان كان الصغير ام موسر وصير موسر كانت نفقة الصغير على الام واسم الملائكة
 ظاهر الرواية اعتبارا بالبررات ورواية الحسن ع لانه كانت نفقة الصغير على جده كالوكان مكان

الميراث فان كانت الام حرة كانت نفقة الصغير على الجدة ومثل الام كالمدومة ولو كانت الام ميرة والصغير
 ابي موسر لاب وام وصير موسر لاب قال ابو جعفر بن محمد بن نفقة الصغير على الجدة امره مسر لها ابن صغير
 معسر ولان اخوات متزجات كانت نفقة الصغير على كماله لانه ام لان الام محزنة على الميراث فيجعل كالمدومة
 وعسرهم الام كانت نفقة الصغير على كماله لاب وام فاضته باعتبار الميراث واما نفقة الام على اخواتها على
 حرة بلان اخواتها على الاخت لاب وام وحسن على الاخت لاب حرة على الاخت لام امرأة مسرة لها ولدت
 مسر وابوان مسران كانت نفقة لها على الولد لا على الابوين لابن لانه الورثة نفقة الوالدان احد كل واحد
 الوالد احد نفقة الورثة ظاهر الرواية وكذا مسر لانه اب وام كانت نفقة الممتدة على الابن دون
 الاب امرأة لها ابان مسران نفقة عليها بالنفقة فابى احداهما ان ينفق معني على الآخر فيجب النفقة ثم يرجع
 من على اخيه نصف ذلك امرأة مسرة لها ثلاث بنات اخوة متزجات وثلاث بنات اخوات متزجات
 قال ابو جعفر بن محمد بن نفقة الصغير على الجدة مسر لانه اب وام وقال ابو جعفر بن محمد بن نفقة الصغير على بنت
 الاخت لام والحسن على بنتا لاخت لاب وثلاثة اخوات على بنتا لاخت لاب وام وثمة بنتا لاخت مسر
 النفقة على بنت الاخ لام وادعاء بنت الاخ لانه ام ولا تنافي على الآخر
المملوك عبد او مملوك متزوج امرأة باذن المولى كانت نفقة المرأة فان ولده اولاد لا يجب عليه
 نفقة الاولاد حرة كانت المرأة او مملوكه اما اذا كانت حرة فولدها يملك هذا فلا يجب عليها نفقة الولد لانه
 وان كانت مملوكه كان الولد مملوكا للمولى الام وكانت نفقة على مولى الام وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة
 لا يجب عليه نفقة الولد لان لا يكون له ولده ولدت مكاية مسرته فيجب على المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب
 اذا تزوج امه فولدت منه اولادا ولم يدر حق استراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولو تزوج
 المكاتب مكاية ومكاتبها واحدة ومولاها واحد فولدت مكاية ولدت فان نفقة الولد يكون على الام
 لان الولد يكون نبيا للام ويكون كالمملوك لها فكانت نفقة عليها وكذا المرأة اذا تزوجت امه ومكاتبه او ممة
 او ام ولدت كان نفقة المرأة الابنة والمدة وام الولد لا يجب على الزوج نفقةها بالمسؤولية
 بيتا واما المكاتبه يجب نفقة على زوجها ولا يشرط البتة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما يكون نفقة
 الولد على مولى الام اذا كانت امه او ممة او ام ولدت فان كان مولى الام والمدة وام الولد خيرا والزوج
 ابيه الاولاد خيرا هل يجب على الاب نفقة الاولاد ولا لا لا يجب على الزوج لان ولده لا يكون مملوكا
 للمولى فنفقة على المولى او يبيعه كالزوج المولى على الاتفاق على لانه فان كان الولد لم يبره او ام
 الولد ومولى الام فقير لا يمكن البيع هنا فيزول الاب ان ينفق على الولد ثم يرجع على المولى رجل زوج امه
 مسرته وبزها بيتا اولم يزوجها كانت نفقة العبد مالا على مولاها فان ابى ان يسق عليها امره ابيع رجل زوج
 ابنته عبيد فظلمت نفقة مرفوض لها النفقة على زوجها رجل تزوج امه ولم يزوجها بيتا حتى ظلمتها
 خلافا لحيث كان لمولاها ان يزوجها ليجوز لها بيتا وينفق عليها العدة قال ولو كان الطلاق باينا
 لسبق المولى ان يخطب بيتا ويزوجها وعلى المولى نفقة العدة قال الحنفية لا ذلك وقال بعض العلماء

فصل في نفقة

سبيل ذكره والصحيح لا يابا ما كانت ستمن النشف قبل الطلاق البايين قبل المبينة فلا يفتق بعد الطلاق
البايين ولو كان رجلا لم تحت كان لها لم يطلب من زوجها ان يبرها ما يتا وينفق عليها حتى ينتقض عزمها
ولكن كان الطلاق باينا لسبيل ان لا يضمن بالكنى لانه لم يكن لها عليه الكنى قبل الطلاق اذ لم يكن موطعا جينا
فكذلك وهذا يؤيد قول بعض العلماء المسئلة الاولى رجل وجده بعد انقا فاحذ لبرقه على سواه فاشق عليه
ان اشق بغير امر القاضى كان سقوطا لا يرجع وان دفع الامر الى القاضى فيقال مراعاتى ان ياتر بالنشف نظر
القاضى في ذلك فان رأى لا اتفاق اصح امره بالاتفاق وان خاف ان ياكل النشف امر القاضى بالبيع وبما ك
النفق وكذا اما وجده فانه صالة المصراوة غير المصراوة وتكون رجلا غصب عنها كانت نفقة عليه الا ان يبرته
الى الموت فان طلبه القاضى ان ياتر بالنشف او بالبيع لا يجيبه لان المصراوة مضمونة على القاضى لا يكون
القاضى صعبا مخوفا من على المصراوة بل اخذ القاضى ويبيع ويحكم المصراوة وتوافر رجل عينا وغاب فجاه
المطيق الى القاضى وطلب منه ان يبيع بالنشف او بالبيع فان القاضى ياتر بان يوجده العبد وينفق عليه من احواله
وان اراد ان يبيع فعل رجل اوصى عبده لانه وبخذه لانه كانت نفقة على صاحب الحرة فان مرض
به برصا نجسة لكان موطعا لا ينفق عليه بخبرته كانت نفقة على صاحب الحرة وان كان موطعا ينفق عليه
كانت نفقة على صاحبها لانه فان تقاطر الزوجين ورأى القاضى ان يبيع فباعه حتى ينفق عليه عينا ينفق
الا لانه الحرة والعبد لا يهران اذ ثبت كونه رها ينفق عليه ما ينفق العويصة عبد بن رجل عينا صاما
ومرعه عند الميراث فرفع الميراث الى القاضى واقام البينة على ذلك كان القاضى ما قال لثلاث قبل فقلت
البينة وان سا لم يقبل واذا قبل ابرء بالنشف ويكون اكلمها بما كلفه العويصة عبد بن رجل عينا صاما
اعتد سواه لا يجيب على العتق نفقة العتق كما لا

الطلاق يشتمل على اربع الاوزان المستقلة على حصول اما الفصل الاوالة صرح بالطلاق

ما يقع واحدة او اكثر قال رجل لامرأته طلقتك وانت مطلقة او نسب طلاقك او نسب طلاقك او نسب
عديك طلاقا او قال عدي طلاقا او نسب طلاقك لم ينوشا بيع طلاق واحد وتكون الاثلاث
طلاقا بيع امرأة فالت زوجا فترطق فلان امرأة طلقته فقال الزوج فانت طلق منها فمن طلق وكذا
لو قال انت طلق من فلانة رجل قال لامرأة الدخولة انت باين انت طلق باين ان منى بالاولى طلاقا
من ثلاث وان لم ينو الاولى طلاقا بيع ثنتان ولو قال لامرأة انت باين وعرف القاضى منها ثم قال كنت
قلت لها اسكن طلق فانه بيع الاول والثانية ولا يصرف في مطالء او وقع القاضى رجل قال لغيره
اطلقت امرأتك فقال نعم بالجماع او قال بلى بالجماع ولم يحكم بيع الطلاق رجل قال لامرأة كل امرأة
انزوتها هي طالق وانت طالق طلقت امرأة الساعة وتو قال عنيته التلقين لا يصرف قضاء وتو قال
كل امرأة انزوتها هي طالق وانت طلق وتو قال عنيته الطلاق عليها لتمام بيع والا فلا كذا ذكره المتأخر
ولو قال فلانة التي انزوت عني هي طالق وانت طلق الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي تزوجها وتو
قال فلانة التي انزوت عني هي طالق وانت طلق الطلاق على امرأة حتى يتزوج عند الاستنزي ولو قال

كل امرأة انزوتها هي طالق وانت طلق وقع الطلاق على الساعة ولو قال لامرأتين له هذه طالق هذه
لا امرأة اخرى طلقنا جميعا وكذا لو قال هذه او فخذ وكذا العتق كذا ذكره المتأخر رجل قال لامرأة طلق
ولم يسم ولم امرأة معروفة طلقت امرأة سحيا فان قال لي امرأة اخرى اياها عني لا يثبت قوله
الا ان سمي البينة ولو قال امرأة طالق ولم امرأان كلتا ما معروفة كان ان يعرف الطلاق الى ما شاء
رجل قال لامرأة على الف درهم ولا امرأة واحدة فقال لي امرأة اخرى والذين لها كان العتق قوله
ولو قال امرأتين طالق ولها على الف درهم فالطلاق والذين المروضة ولا يصرف في العتق في غيرها
وكذا لو بدها بالمال فقال لامرأة على الف درهم ومن طالق ولو امرأتين طالق ثم قال لامرأة على الف
درهم ثم قال لامرأة اخرى فاياها عتقت صدق في المال ولا يصرف في الطلاق ولو كان لامرأة ان
لم يدخل بها فقال امرأة طالق امرأتين طالق اما وان قال اردت واحدة منها لا يصرف وكذا لو قال
امرأتين طالق وامرأتين طالق وكذا العتق ولو كان دخل بها فقال امرأتين طالق كان ان يزوج الطلاق
على احوال امرأة فالت زوجا طلقين فقال فقلت فان قال ردف فقال فقلت افرق
ولو قالت لي ان تزوجا طلقين لمنا فقال فقلت لمنا ولو قال جميعا لها انت
طالق او قال فالت طالق بيع واحدة رجل قال لامرأة طلق منك فقالنا اهرام عليك وقالت
انا ما بين او قالتنا خلية او برح طلقت كل من طلق من الزوج طلاقا فاذا اجابته المرأة بذلك
بيعت الطلاق رجل قال لامرأة عمة بنت صبيح طالق وامرأة عمة بنت حصص لا يثبت له لا ينفق امرأة
فان كان صبيح زوج ام امرأة وكانت تنسب اليه ومنه حجة فقال ذلك ومو يعلم نسب امرأة الا يعلم
طلقت امرأة ولا يصرف قضاء وفيما بينه وبينه ثم لا يقع نكاح مودف منها وان كان لا يعرفه
اسمها فيما بينه وبينه ثم وان نوى امرأة هذه الوجوه طلقت امرأة في القضاء وفيما بينه وبينه
رجل قال لامرأة الحبشية طالق وامرأة ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان لامرأة بصيرة فقال
فقال امرأة هذه العوبة طالق واسأرا الى البصيرة مطلق البصيرة ولا يعتبر السمت والصنعة الا ان
رجل لامرأة عمة وزينب فقال يا زينب فاجابه عمة فقالت انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على
التي اجابت ان كانت امرأة وان لم يكن امرأة سطل لانه اخرج الطلاق حوايا بالكلام التي اجابت
وان قال نويت زينب طلقت زينب ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلقت زينب ولو
قال لامرأة نظرا اليها وميراثها يا زينب انت طالق فاذا منى امرأة لم اسمها عمة بيع الطلاق على عمة
تتمير لاشارة وستلر السنية رجل قال لامرأة وقد دخل بها اذا طلقك فالت طالق ثم طلقها بيع
عليها ثلاثا وكذا لو قال ان طلقك ومنى طلقك وسما طلقك وكذا لو قال كلما طلقك فالت
طالق ثم طلقها واحدة بيع عليها ثلاثا وان ولو قال كلما وقع عليك طلاق فالت طلقها واحدة
طلعت لتمام رجل قال لامرأة الدخولة بها انت طالق انت طالق بيع عليها ثلاثا فلا يصرف قضاء
ان قال نويت الثانية انجز وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك وقال انت طالق قد طلقك بيع طلاقا

وقال انت طالق فقال رجل انا امرأتها ما انا فقلت فقال قد طلقها او قلت سي طالق بين واحدة في
النساء وفيما بينه وبين امراته رجل قال لامرأة انت طالق عات الطلاق او جلي الطلاق بين طلاقين
وقال انت طالق بينك الطلاق بينك الثلاث وتو قال انت طالق اكثر الطلاق ذكره الاصل في ثلاث
وتو قال قبل الطلاق بين واحدة وتو قال انت طالق لا قليل ولا كثير اختلفت فيه اقا وبلا خلا
الرواية قال النسي ابو جعفر بين طلاقان وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بين واحدة وقال
النسي ابو جعفر محمد بن مسلم بن بين ثلاث والا فخرنا قال النسي ابو جعفر وتو قال انت طالق عدوا
ذكر ابن سبويه انه بين ثمان وتو قال انت طالق حتى تنكح ثلاث طلقا ذكر بن جرير بن العلاء انه بين
ملاذ وان يوي غير لا بد بينه النساء وتو قال انت طالق كل السطحية طلقت واحدة وتو قال انت
طالق كل متولية طلقت ثلثا دخل بها اولم يدخل وكذا تو قال انت طالق بعد كل سطلية او مع كل
سطلية طالق طلقت ثلثا وتو قال لامرأة انت طالق مع كل امرأة في ولد اربع سنة طلق جميعا
فان يوي في هذه المسائل بعضها نساء وبعض الطلاق لا يصرف قضاء ويصدق بها بين وبين امرته
وتو قال انت طالق في ثلاثة اقسام سطلية بين ثمان وتو قال ثلاثة اقسام سطلية بين الثلاث
وتو قال انت طالق نصف سطلية في واحدة وتو قال انت طالق نصف سطلية وثلث سطلية وربع
سطلية في ثلاث وتو قال نصف سطلية وربعها وسدسها في واحدة رجل قيل ان فلانا طالق
امرأته واقترب عليك فقال نعم ما صنع او شيئا صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لا بين الطلاق فيها رجل قال لغير طلقت امرأتي فقال احسنت او قال اسأمت على وجه الامكان لا
يكون اجازة وتو قال احسنت برحمتك الله حيث خلعتني منها او قال في اعماق العبد احسنت قبل
الله منك كان اجازة رجل قال لامرأة انت طالق بعد ستر ابليس لعنه الله بين واحدة وتو قال بعد
الستر الذي على فركبك وقد كانت طلقت وليس عليه ستر قال لا بين كما لو قال بعد الستر الذي
على ظهر كفي وقد كان طلق وتو قال بعد الستر الذي على ظهر كفي فانه بين وبينها ذكر ان ابن بطن
الكف ليس بمرجع السركلا فظهر الكف رجل قال لامرأة ثلاث سطلية عليك طلقت ثلثا رجل
قال لامرأة انت طالق واحدة فقالت المرأة هو امرئ فزار فقال انزع هرا ولم ينوشها فقالوا
هذا الى افرق اقرب قال لامرأة هرا طلاق تو على كرم فادها بين الثلاث كانه قال طلقتك
لثلاث دفعه واحدة وتو قال هرا فان هرا طلاق تو على كرم وادها بين اربع الطلاق قالوا طلقت
ثلثا وتو قال مرسا هرا طلاق دار ستر لا يكون طلاقا قال لها مرسا طلاق بين الثلاث كانه
قالا عليك ثلاث سطلية قال لها طلاق مرادهم ان يوي لا يقي بين وان يوي السويين
لا بين وان لم يوي السويين يكون اعماما وتو قال لها لك الطلاق قال ابو جعفر انه ان يوي السويين
يبرقن واذا قامت عن مجلسها سطل وان لم ينوشها لا رواة فيه عداة ويمنع ان بين الطلاق
وهذا دوى عداة وتو قال ايك الطلاق فهو على السويين قوله وتو قال لامرأة سطل دانت

دوى الطلاق بين وتو قال بسبب ما دام لا بين قال لها ثلاث سطلية عليك طلقت ثلثا وكذا تو قال
لعنه الله الساق عليك بين وتو قال لرجل عليك هذا العبد انت فقال قبلت كبرت بينا وتو قال لها ثلاث
على كبرته الاصل على وجه التفسير في قول الامري انه لو قال له على طلاق امرأة لا بد من سطل
اختلفوا فيها رجل قال لامرأة طلاقك علي واجبا ولا دم لي او ثابت او فرض قال بعضهم وفيه الكفر
سطلية رجعية فان كان دخل بها يوي ولم يفرق قال بعضهم لا بين ولا يوي وبعضهم لا يوي ولا يفرق
فقالوا عداة في بينه الكفر وعدمه في قوله لا دم بين وعداة في سطلية الكفر وذكر الصدر
الشمسية كتاب لا يان من شرح المختصر الصحيح انه لا بين الطلاق في الكفر عداة في سطلية الكفر عداة
الصحيح انه بين الطلاق في الكفر وقال النسي ابو جعفر في قوله واجب بين لغير الناس في قوله ثابت
او فرض اوله لا بين لعدم التعارف رجل قال لامرأة باسطة ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها
زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وفي الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كانت طلقها
ذلك الزوج ان لم سبق كلامه لا خيار طلقت وان قال عني به الاخبار وتبين بين وبينك
وجلي بين بينه النساء اختلفت الروايات في والعيه بين وبين وان قال نوبت به انتم من بين جهات بينه
وبين امرته لانه النكاح وتو قال لها انت مطلقة بالتمتع او قال المطلق كان يوي الطلاق بين
والا فلا اذا قال لامرأة ابرك طلاقك عداة في انها مطلق كالقوله افرق طلاقك وعداة في
لا بين وعداة في يوي رواة اختلف المشايخ في قوله رهنك طلاقك والعيه انه لا بين وتو قال
خلعت طلاقك وخلعت سبيل طلاقك وقال تركت طلاقك ان يوي وفيه الطلاق بين والا فلا وتو قال
برئت من طلاقك اختلف في المشايخ والصحيح انه لا بين وتو قال اعرضت على طلاقك لا بين الطلاق
وتو بين سكره فقال احرك طالق لا بين الطلاق على امرأة في قوله في يوي وعداة في يوي
وتو بين امرأة واجبة وتو طلقت احركها طلقت امرأة وتو احركها طالق ولم ينوشها لا يطلق
امرأة وعداة في يوي وانها طالق وتو بين امرأة والمين بحمل الطلاق كانه يوي وتو احركها
طالق طلقت امرأة في قوله في يوي وتو قال لا يطلق وتو بين امرأة الحية والميتة وتو قال
احركها طالق لا يطلق الحية وتو قال فلا طالق ملانا وفلان معها لامرأة لا احدى طلقتا ثلثا وكذا
تو قال فلا طالق ملانا فزار قال امرأتك فلانة معها طلقت كل واحدة لثلاث وتو قال لثلاث اربع بينك
سطلية طلقت كل واحدة وكذا تو قال بينك سطلية اوقال ثلثا او قال اربع الا ان يوي فسه
كل واحدة بينك سطلية كل واحدة ثلثا وتو قال بينك سطلية وفي كل واحدة طلاقان
هكذا الى ثمان سطلية فان زاد على ثمان طلقت كل واحدة ثلثا وكذا تو قال امرأتك سطلية فها
وما قال بينك سطلية سواء رجل قال كنت طلقت امرأة او قال كنت طلقت احدى من اتي او كنت
طلقت امرأة في قال لها زنيب او قال كنت طلقت زنيب وزنيب لخال امرأة بين الطلاق على امرأة
لخالها بعدد نصفه نصف الطلاق الى غيرها ولا في الاسناد وتو قال طلقت ولأمرأة افرقها او قال طلقت

واجبة م

امراة كانت في اوقال كانت في امراة واستدروا انها تطلق طلعت امراة للحالته هذه المسألة الا ان غير
الطلاق ما بين تسلك ما بين ثوان سئل كنت طلعت امراة تزوجتها لا يقع الطلاق على ان يكون في تكا
هذه المسألة اذا قال عني غيرها رجل قال لا امراة انت طالق كل سنة ثلاثا لا يقع الطلاق على امراة
وكذا لو قال لا امراة يوم الخميس طالق يوم الخميس وانت طالق في يوم الخميس يقع الطلاق عليها لكان
او قال بالثبوت كذا امراة من ذواتهم طالق فتزوج امراة قبل ان يزوجها في سنة
طلعت رجل طلق امراة ثم قال لهما العدة قد طلقك او قال بالثبوت طلاق حاد لم يقع بطلينه
اخرى ولو قال كنت قد طلقك او قال بالثبوت طلاق حاد لم يقع بطلينه او قال لا يقع بطلينه
انت طالق اول لا يقع الطلاق لا قولهم ولو قال انت طالق ثلاثا او لا او قال انت طالق واحدة او لا
او قال ولا سمي مع واحدة فقولهم ما بين سمي ورجع ابو سفيان وقال لا يقع سمي ولو قال انت طالق
اولا سمي وروي ابو سليمان انه لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وذكر في رواية الاقتصار على قولهم سمي مع
واحدة وعلى قولهم لا يقع سمي امراة قالت تزوجها من اطلاقه فقال الزوج وان يكره
كبر او قال داه باء او قال كره باءا احتلفا في الخبر فيه والعلم بان سمي لا يقع مع واحدة
رجعية وان لم يسم لا يقع سمي ولو قال الزوج داه است او قال كره است او قال داه سرت
او قال كره سرت است سمي مع واحدة مزي اول لم يقع ولو قال لم يسم به الطلاق للبعد عن قطع ولو قال الزوج
داه انكرا او قال كره انكرا لا يقع الطلاق ولا سمي كان قال لها بعدية اخبرني انك طالق ولو قال
ذلك لا يقع وان مزي ولو قال لها كوني طالق او اطلقني وقع الطلاق ولو قالت المارة تزوجها من
مدان فقال الزوج اداسه كبر فالمرأة ان تولى لا يقع مع والا فلا ولو قال دست الزم ما دار فقال
الزوج بازديته كبر كذلك كان مزي لا يقع مع والا فلا ولو قال لا امراة في غير مزاكرة الطلاق
راسر وروى عن ابي طلق داد لم قال لم ارد خلافا كان القول فيه ولو قال لا امراة لست
في امراة او قال ما انت امراة او قال ما انا مزيج لك قال ابو جهم ان مزي وقع الطلاق مع
والا فلا وقال صاحبنا لا يقع ولا سمي ولو قيل لم يصل لك امراة فقال لا ذكر بعض المتأخرين
لا يقع الطلاق في قولهم وذكر انكر حق م انه على هذا الخلاف استجاء ولو قال داه ما انت في امراة
او قال على حجة لست في امراة او قال ما كنت في امراة او قال لم اكن تزوجك لا يقع الطلاق وان
مزي رجل قال لكل امراة في طالق او قال امراة طالق لا يرسل فيه المصنف عن ابي اسحق ولو قال لهما انت
طالق مع وكذا لو قال للمختلعة اني زف منسب طلاق مع الثلاث رجل اذا طلق في بعض المرات
ان اضاف الى هذا سمي كان مبرك مضمك طالق او لم يكن وبعده وجوه من المصنف في سمي مع الطلاق
وكذا لو اضاف الى بعض جامع كان يقول راسك طالق او فزجك طالق او فزجك طالق او فزجك
او وبعدها وجهك مع الطلاق ولو قال فزجك طالق في رواية ان ولو قال فزجك طالق في رواية
الشيخ الامام سمي لا يقع الطلاق ولا اضاف الى غيره غير جامع كان يقول

شرك طالق او صدرك او فزجك ورجلك او يدك او يدك او يدك او يدك لا يقع الطلاق ولو قال هذا الرجل
طالق او اشار الى رجل امراة قال عني انه يقع كالوقال راسك هذا طالق وهذا لو قال لغيره بعثت منك
هذا الراس الى يدك او اشار الى رجل عبيد فقال لست بذي قبلت جازا يقع رجل قال لغيره اخبر امراة
بطلها فها وبشرها بطلها فها او امرها بطلها فها او امرها بطلها فها او امرها بطلها فها او امرها بطلها فها
يتروك على وصول الخبر اليها ولا على قول الامور ذلك ولو قال فلها انت طالق لا يقع الطلاق
لا م يسل لها الامور ذلك ولو قال كتب لها خلافا يقع ان يقع الطلاق لهما كالوقال ارجع اليها
فلها فها وكذا لو قال كتب الي امراة في انها طالق رجل قال لا امراة انت طالق سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال
انت طالق سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة
ثلاثة دراهم مع طلاقان واحدا سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة
باورن سمي ماني مع طلقين وان وقع باورن ثلاث سمات او اكثر يقع الثلاث والدرهم باورن سمي
واحد وكذا الدرهمان ولاقين ونصف باورن سمي ماني مع واحدة وكذا لو قال سمي ماني مع واحدة
المائة انا مع سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
الكلج كالتجميع بين سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
لا سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
فقطا وكذا لو قال احدى امراة طالق طلعت سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
طلعت احدى امراة طالق طلعت سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد سمي ماني مع واحد
انام اذا طلق امراة فاحذر ذلك بعد الاستبراء فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع وكذا العصب اذا طلق امراة
او طلقها اجبت واجاز بعد البعوض ولو قال انام بعد الاستبراء او فقت ذلك الطلاق او جعلت ذلك
الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا العصب اذا قال ذلك بعد البعوض رجل له امراة فقال لاهيه ما انت
طالق اربعا فقالت الثلاث تكفي فقال الزوج او فقت الزيادة على فلانة لم يقع مع الاخرى سمي وكذا لو قال
الزوج الثلاث تكفي والباية لصاحبك لا تطلق الاخرى رجل قال لا امراة قبل الدخول انت طالق واحدة
او اثنين مع واحدة ولا يجزى رجل قال لا امراة قد طلقك كذا او قال لبعده قد عتقت كذا وكذا لو قال
ان مزي ولم يترد ذكره العيون والبقا الى ان مزي مع والا فلا اذا سأل الغير قال طلعت امراة
فقال طلقها شرقي سمي وكذا العصب رجل قال لا امراة في غضبي اخصني اني ارجع لافلا قد طلقته لثا
وكذا لو قال اني طلاق دان طلعت في سمي طلاق طلعت لثا ولو قال لها بعدية انهي ان مزي
سمي بها الطلاق طلعت لثا رجل طلق امراة بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت بك التولية
باية او قال جعلتها لثا اختلفت الروايات فيه والعلم بان على قول اني في مضيعة باية ولا نا وعلى
قولهم لا يغير باية ولا لثا وعلى قولهم لا يغير جعلها باية ولا يغير جعلها لثا ولو طلق امراة

بما بينه وبين امرأته من النكاح بين احدى رجل قال لا امرأته انت طالق اكثر من واحدة واقل من اثنين فالنكاح الان
هذا القياس بين ثمانين كان ذكره اختلاف العلماء انه بين الثلاث رجل قال احدى امرأتين طالق وليس الا
امراة واحدة طلعت امرأته رجل قال لا امرأته انت طالق انت طالق فقال عنتي لما والى الطلاق
وما نأني وانما صديق دابة وانه انصاع طلعت ملكا رجل قال لا امرأته انت طالق وقال عنتي الطلاق
عنتي دابة لا نقضه وتو قال ما عنتي به الطلاق عنتي كذا لا يصح اصلا وان صدقته المرأة
به وكذا لم يفتن في صدقها وتو قال انت طالق من غير كذا طلعت فقها رجل قال لا عنتي كذا امرأة
غير عنتي فاجاب وقال كل امرأة لي طالق ذكرته الذرائع لا لا يطلق امرأته امرأة قالت لزوجه اتره
ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلعت نفسي قال القاضي ابو جعفر هو مؤيد من جهة الرد
يعني طلق لم يفسخ طلق وكما في التوضيح فاقبى حتى صحت نية وكذا لو قال رجل لغير امرأتين
اطلق امرأتك فقال اخر اسم او قال هلا به فهو على هذين الوجهين رجل قال لغيره امرأتين طالق
كتم فقال الزوج خاتم فقال الرجل ما شئت طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شيء فقال لى ٢٢
هذا غير ذلك ما لو قال لا امرأته طلق منك فقال طلعت نفسي لما لا يقع شيء فلو قال لى ٢٢ وتو قال ذلك
الرجل وادشى طلاق بين واحدة وتايصه هذا الجواب اذا اراد الزوج تزويج الطلاق اياها اذا اراد
به الرد لا يقع الطلاق رجل عرفه كان مجنوناً فقلت له امرأته طلقني العادة فقال اصابني المجنون
ولا يعرف ذلك لا يستدل كان القول فيه في طلاق المصروع غير واقع كطلاق المجنون وبكراهية الفاعل
في المصروع والمجنون فالمجنون لا يستقيم كلامه وافعاله الاما اذا وادى الفاعل غيرة والعصم من حيث
كلامه وافعاله فيكون ذلك عاتبا وهذا غالبا فكانا سواء وقال بعضهم المجنون من غير افعال التبيحة
من قصد الفاعل في فعله ما يفعله المجنون في الاحياء لكن لا يصح فدا لا يفعل على طاعة الصالح والعصم
من فعله ما يفعله المجنون في الاحياء لكن من قصد فعله في كسر ظهور وجهه انفس رجل طلق امرأته وهو
صاحب رسم فلما صرح قال قد طلعت امرأته ثم قال اني كنت اظنك لا يطلقك في تلك الحالة كان واقعا قال
شافعا حينما افرأ الطلاق ان رده الى الرسام وقال قد طلعت امرأته حالة الرسام بالطلاق غير
واقع وان لم يرد الى حاله الرسام فهو اخذ بذكر فقها وقال القاضي ابو الليث هو كذلك اذا لم يكن اذن
بذلك حالة مذكر الطلاق رجل قال لا امرأته انت طالق كل يوم مرة وكل يومين مرة بين عليها باليوم
الاول واحدة واما ثلاث لا كان الطلاق شهدي على الثلاث رجل قال لا امرأته طلقك آخر المطلقين
ذكره المشتبه انهم نطق لما وتو قال انت طالق آخر المطلقين لا يقع الا واحدة قال لا امرأته انت طالق
الى سنة بين الثلاث بغيره فلو قال لى ٢٢ وم رجل قال لا امرأته حالة مذكر الطلاق هذا رطلان
نكاحه وركم طلعت ملكا وتو قال ما نويت استباح الطلاق كان القول فيه مع بينه رجل وقع
الخصومة بينه وبين امرأته فقالت المرأة مني ثلاث مطلقا في هناك وهناك ثلاث فصار هناك يكون
لها كبر بلا غير فلان الرجل اصبح رجلا واحدة وقال هذا طلاقك ثم دهم حتى غابا عنهما كنهها قال

ادعية اني ابيك يسجد في ذكرك فادى بغيره لثلاث طلق امرأته لانه جعل المصطلقا رجل قال نعم العالم اوتى
الدين طالق لا يطلق امرأته وتو قال نعم هذه البلدة او هذه القرية طالق وفيها امرأته طلعت وحس
انه ٢٢ وتو قال نعم كذلك طالق وفيها امرأته لا يطلق وقال ٢٢ مطلق رجل قال لا امرأته انت طالق في
قولك الفتيان اوتى قولك القضاة اوتى قولك المسلمين اوتى قولك فلان القاضي او فلان المعنى طلعت فقها
ولا يطلق فيما بينه وبين امرأته ما لم يزوج رجل طلق امرأته واحدة او اثنتين ولا يدري ان طلقها واحدة او
ثلاثا فقال ولي مراتبنا ما روى وكفى شدة ثم زعم انه يحمله ان يزوجه فادى لا يصح فقها رجل
قبل ان يزوج رجل من نكاحه فقال هلست ثم قبل ان يزوج من نكاحه طلاق هلست ومن زعم انه لم يبيع
فقد لم يزوج طلاق وانما سمع من رجل من نكاحه فقال لا لا يصح فقها رجل قال لا امرأته فادى نا طالق لا يقع
ما لم يزوج وتو قال لغيره قل لها انها طالق طلعت للحاكم قال لا امرأته انت مني ثلاثا لا يزوجي الطلاق
طلعت ملكا وان قال لم يزوج الطلاق ان كان ذلك في حال مذكر الطلاق لم يصح فقها وان لم يكن
في حال مذكر الطلاق فادى لا يصح فقها امرأة قالت لزوجه طلق قال لها ثلاث
اصح ونزوي ثلاث طلقا لا يطلق ما لم يزوج وتو قال لا امرأته انت طالق اذا قال لا امرأته انت طالق
واشار اليها ثلاثا اصح ونزوي الثلاث ولم يذكر بكراهية فانها مطلق واحدة رجل رأى شيئا فقلت
انها عمة فقال يا عمة انت طالق ولم يزوج هذا الشخص فادى الشخص غير عمة وامرأة عمة مطلق
امرأة لان المعبر عن عدم الاشارة الاسم وقد وجد رجل قال لا امرأته جه طلاق كرهه جزئى طلق
امرأته وتو قبل رجل طلعت امرأتك فقال عدتها مطلقة واحسبها مطلقة لا يطلق امرأته امرأة
قالت لزوجه طلق فقال السب لى لى امرأة فالواحد جواب بين به الطلاق ولا يحتاج الى البتة امرأة قالت
لزوجه طلق فقال لها انت واحدة طلعت واحدة رجل طلق امرأته واحدة او اثنتين فدخلت عليه ام
امرأة فقال طلقها ولم يحفظ حرمها وعدا نية ذلك فقال هه ثانيا وقال الزوج هه ثانيا بين اولى
ولو عاتبه ولم يذكر الطلاق فقال الزوج هه الثالثة لا يقع الزاوية الا بالنية رجل قال لا امرأته انت
طالق ونزوي الطلاق بين الطلاق وتو قال انت طالق لا يقع شيء وان نوى ان صرف حرف آخر الكلام
مقتضى الزوج وقال القاضي ابو القاسم هو نوات انجما قال ذلك بالنية وحذف الحرف الا في البيع وان نوى
لانه غير متعارف في البيع وهذا فادى لو قال لغيره نكاحا ولم يذكر الزاوية ونزوي وقال القاضي
لا فرق بين العمة والفتنة اذا نوى تحت نية وهذا كله اذا قال انت طالق لا امرأته وان قال لا امرأته
بين الطلاق وان لم يزوج يكون الاعراب قايما تمام الحرف هذا لا يمكن في حال مذكر الطلاق ولا في
حالة الغضب وان كان ذلك في حالة مذكر الطلاق اوتى حالة الغضب بين الطلاق وان لم يزوج وتو قال
انت طالق او اخذ انسان له لا يقع الطلاق ونزوي لان العادة ما جرت بحرف في الكلام
وتو قالت المرأة لزوجه طلق فقال له لم يكن كذلك موضع يكون ذلك عرفهم وقع الطلاق امرأة
فادى لزوجه كلفا لا يطلق وتو قال الزوج رجلا ابى طلاق كرهى فادى نوى الطلاق

سعى الاما اليها سواء ما شئت بالطلاق لان العير انقضت الى تلك المدة وان لم تكن مطلق لان هذا معنى بعد ذلك
رجل اراد ان يستمرى جارية فقال لامرأة سلتت جارية فدخل عليك من غيرك فانت طالق قلت
فاستمرى جارية فدخلت عليها الغيرة قالوا ان زوجك الغيرة عتبتا لمرسى بين الطلاق والنفقة فدخلت بعد ذلك
بزيان فاستطلق لانه علق الطلاق فدخل الغيرة عتبتا لمرسى بلا فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من النكاح وانكلم
بالبيع اما اذا دخلت الغيرة ولم ينكحها لم يملك لان ما قلنا لا يمكن الا حترامه فلا يصح ان يملك بالبيع
فلانا فعاداه بقلب وحفظ لانه وجارح لا يملكه بيعة رجل قال لامرأة لست تحتجني فقال له ان لم
احبك فانت طالق قلنا فقال لها الزوج بالقبول حرد وموى ان قالت لا احبك قبل الا فراق على المجلس
فلنقت لمنا وان فارقنا قبل ان نكحنا لا نطلق لان قوله حرد وموى غير ان كلاهما وصفت الزوج
بالطلاق المعلق فصار الزوج قابلا بل انت طالق لمنا ان لم تحتجني رجل دعا امرأة الى الفراش فقالت
المراة ما يصنع بي ويكنيك فلانة لا جنبية وقال الزوج انك تحت اجبتا فانت طالق فذكر الصبي
انها لا تطلق ما لم يمتل الزوج اجبتا رجل قال لامرأة ان لم تكوفي على امون من الزنا فانت طالق ان
كانت بيننا استهانة فاحتمت عتور الناس بها امون عليه من الزنا لا تطلق رجل قال لامرأة لست تحتجني
فانت طالق ثم قال لها لا يا به الزنا مطلق لان في العرف هذا معنى فراقه ولذا كان في الحنفية فراقا
فانها رجل قال لامرأة لست تحتجني فانت طالق ثم قال لها لا يا به فذكر الطلاق لانه لو علق معنى
عبد شمة ثم قال لا يا به فذكر لا يصدق عليه فكذا الطلاق رجل اتحد صانعة فدخل رجل
مرفوعة اذكى فقال ان لم الزوج بفرقة مرفوعة وامرأة طالق فخرج بفرقة قبل ان يرجع العادم برة بين
والا تحت وان فيه بفرقة امرأه تحت لان شرط الفرج بفرقة من مفرقة الا اذا كان بينه وبين امرأته
منها لا ينسب الا ما بين كل واحد منهما والى صاحبها ونوت اول واحد من على صاحبها لا يحرك الحجاب
بينهما ولو فوج بفرقة من مفرقة لكن ما اضاف بينهما حتى يرجع العادم فالواك كانت الفرقة التي استدل بها
العادم قريبة لا كمنته بينه ولسانها بعيدة بعد فخر كفاف عليه الخت لان في ذلك التسوية في الضافة
لا جله بعد الفرج فيصرف العير الى ذلك امرأة قالت لزوجها انك غيب ولا تخلف نفقة فغضب الرجل
فقال للمراة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى العصب فيغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيما فانت طالق
فلانة واراد ان يعلق بفرقة الحمازة قالوا ان كان الرجل يحترق اذا فراق يكون من هذه النكاح اهانة
لا تطلق لان شكايها بالزنا لا ينفذ لعلها يكون عظيما وان لم يكن محترقا اذا فراق فقلت رجل قال
ابا بلي ولى كتمان فلم احتمت وامرأة طالق قال النبي ابو الدية اذا فراق كتمان وعيرت سبي
ينقض الطلاق لان عيرت سبي بنائه وقت الكتمان فان الصبي اذا بلغ عيرت سبي ينفذ على تركه الصلوة
فيؤمر على تركه كتمان حتى يكون اليك الطهر غير منسحب قال لا تحت ما لم يزوجا كتمان عن اثنين
عيرت سبي وعليه الصلوة لان ادى مدة مفرقة فيها يزوج الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال
احتكمت مفرقة فدخلت بكلمة يلوغها وقبل ذلك لو قال احتكمت لا يثبت قوله ولا يحكم بفرقة رجل قال لغيره

ان احتكمت فانت حرة فقال الغلام احتكمت وموت كل قبل فذلك لان احتكمت لا يثبت عليه غير فذلك ذلك
كأن قال لانه ومن كمل كمالا اذا حضنت فانت حرة او قال لامرأة اذا حضنت فانت طالق فقلت حضرت
قبل قولها ومن كمل انما لا يقبل قول الغلام وقبل قول الجارية والمراة لان الاطلاق امر يفت عليه
عزبة ولا يملك ولها جارية استهانة على الاحتلام بخلاف الحين رجل قال لامرأة ومن جامعني اذا
حضنت فانت طالق فهو على حجة المستقبل ولو قال لها اذا حضنت فانت طالق وهو يعلم انها
جامعني وهو على دوام ذلك الحين اني للغدا ان دام الى ان يطلق الصبي من اليد فقلت لان الحية
التي لا تصور حدها الغيرة فيجوز على الدوام واحد علم وكذا لو قال لامرأة المرفوعة اذا حضنت
فانت طالق فهو على حجة المستقبل ولو قال لمرءية اذا حضنت فانت طالق وهو يعلم انها
قال لغيره اذا حضنت فانت طالق بين الطلاق لا تحت عن العير لان الصبي امر عترة ومثله الدوام
حكم الاثر لا تحت كمالا كذا لو قال لاني اذا فقت ولقاعدا فقلت والمجر اذا اجبرت ولم يملك
اذا اسكنك فانت حرة فانت لا تحت لا تحت عن العير لان الدوام حكم الاثر والحين والمجر وان كان
ما يستأجره الا ان الشئ لا يعلق في الحلة احكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء جزاء فذلك جعل لكل
شيء او احل رجل قال لامرأة اكرمني اكرار كره حرس مرأى فانت طالق فدفعت المارة غزلها
الى زوج ليشي لها باجر معلوم ودفعت له الا حجة فتجوز الزوج ولست المارة لا تحت ان الكريش
كسب المارة لا كسب الزوج ولان الشرط مولا الميسر ولم يلبسها وما لبست باجر فلا تحت وان كان
المنظر من الزوج فكذلك لا تحت ايضا المعنى انما اذا قال لامرأة انت طالق لا صومك ففترت الصوم
فلنقت حتى يطلق الصبي ولو قال انت طالق لا صومك لم يطلق حتى يتركه وصيغ لانه جعل الصوم
شرطا فصار كالشرط ولو قال انت طالق لدخول الدار والحيفتك مطلقا لمحال وقول
انت طالق بدخول الدار والحيفتك لا تطلق حتى تدخل وتحبس وكذا لو قال لا دخلك الدار فرفقة
حينئذ لا تطلق حتى يدخل وتحبس واما علم امرأة ذهبت الى منزل والرهاة ففترت اخرى فيها
زوجه واما لها العود فذلك السلية فخرجت مع زوجها بها الى منزله قبل ان يفر الصبي قالوا ان كان
كذلك السلية في تلك الفرقة خاف عليه الخت وان ذهبت قبل ان يعين اكثر السلية يرحم ان لا يكون
حائرا او الصبي لا لا تحت اذا خرجت وذهبت منه قبل معنى السلية امرأة كانت مع زوجها
لا منزله والرهاة فقال لها زوجها ادفعني فانت طالق الزوج ان لم يرضى معي فانت طالق قلنا
لنقض الزوج وخرجت هي على امره ولعلنا لم نزل قبل قالوا لخرجت منه تحت لا يهدد بك خروج
من تحت رجل قال لامرأة ان لم تلني اساعة وبقي الى دار والدي فانت طالق فقامت مرأى عنها
فقبل خروج الزوج ولست الشيا وبخرجت ثم رجعت وجلست حتى طلع الزوج فخرجت هي ايضا واثبات
حار ولدت بعد اتمامها الزوج لا تحت لان المارة لما قامت فتهبات الخروج لا تنقطع العود فانها لو اهدت
الهدر فبالت لم لبست الشيا بالخروج لا تحت الا يرى ان لو قال لها ان لم تلني اساعة فانت طالق

امارة وهو الصحيح لانها اقرب الى اية اية وانما اقرب الى التسمية لادى تصادقا عليه وذكرنا ان التسمية باطل رجلا قال
لامرأة لم تترتب لي فخر يا فانت طالق فاسترعت راسا فقاما فحملته والادى يطلق امرأة وان دفعت
الخنزير الى السقاء وقالت اهل البيت هذا خنزير قال بعضهم لا يحنث به بينه لان هذا يستعمل وليس بشرا
امرأة كانت تكتنن بهما فقال زوجها الصهر ان لم يخرج منك ففعل البيت وبكى هناك حتى طلقه
فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال المصنف ابو النبت من ان كان بيع بكاهن البيت احد طلق اذا
بكت لانه انما سها على السكاج ولا جمل ذكر وان لم يكن كذلك فانما خرجت ان يتكبر بعد البعير مطر البعير فلا
يحتسب بكائها بعد ذلك امرأة قالت لزوجها اخبرني حتى لا ياكل فخر ابي حرة فخرت فبارها فاكلها
الزوج لا يحنث لان معنى كلامها اخبرني لا جمل فان لم ياكل فخر ابي لا يحنث رجل قال المرأة لزوجي
ما افلان بغير مردى وموى فانت طالق فاردت ان تنهب الى دار افلان فقال لها تو موى موى موى
ان هذا بعيد وليس بارين واذا دخلت يحنث رجل قال لادى امرأته ضربتني من طلاق فخرتها
اقى لوطقتها فانك مغليفت فقالت وضعت فطلق فخرتها ثم قال فانت اسبزي ثم انكر الطلاق
والادى لا يصح هذه المرأة المقام ما فان ارادت ان ترجع عليه ولم يكن طلقها ثلثين قبل فذكر حملها اليه
ما ادت بكذلك لادى فكلت اكثر من واحدة فان ادى لم يحنث ثم ترجع اليه ولا يحنث رجعت اليه كالحام
بعد امرأة كانت مع زوجها بيت قريب لها وقال لها انك الليل انك الليل وهذا البيت فلولها
الله على حرام لم يحنث راسا عتبا وباتت مع زوجها فاماها زوجها وان اراد الفرج محرمها بنيتها لم يحنث
والمرأة ذلك قوله وذكرنا انما الصغير رجل قال لامرأة الغشوة اكر تو اسب منى فانه اكر باسى
فانت كذا لم يحنث مع زوجها راسا عتدا وباتت مع زوجها فاماها زوجها وان اراد الفرج محرمها بنيتها لم يحنث
فأنها كمنث اذا نكحت فاشها ثم وان اراد النكاح بنيتها لا يحنث وان اشكل على المرأة فخلفت
فان حلفت فحياة على الله فهذا ظاهر فاما وقت فقال اكر امن دور وراينها باقى وان وقت سنة
كان ذلك على ان اشكال بنيتها وباتت معها وان لم يوقت ولم يكن له نية وقت ابين يحرم على النكاح
بنيتها رجل اراد ان يفر فخلعه وهو وقال لزوجته بعد هذا عدا من اكر فلم يرجع اليها عند رطل شهر
فاما انك طالق فقال لقن بالمكرهت هست ولم يرد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر ثم طلق امرأته لانه اذا
كلام القهر واجب يفرق اجماع ما ان الشرائع قتلان امرأة رجل على يمين رجل فاعلم ان المكر الطلاق فخر
ببالة طلاق امرأته لسرى عند ذكر الطلاق استيفاء الطلاق وكل كلام موصول لا يصح لا يقع على
امرأة يقع الطلاق على امرأة وان لم يشرط طلاق امرأته لا يطلق امرأة وان كان يصح الا بغير على امرأة
لانه اذا كان موصولا كان جملا على المحاكمه رجل له اربع نسوة دخل بهن فقال كل امرأته لا اجامعها
ساكن الليلة فالأخر ديات طوائف فجامع واحدة فطلق النكاح فطلعت التي جامعها لانا لانه جعل ترك جامع
الواحدة شرط لوقوع الطلاق على المرأة بكلامه فوجب نفيم النساء ونه القام جامعها وحده شرط طلاقها بكلامه
مراة وموت ترك جامع ذلك فطلق على لانا اما غيرها وحده من كل واحد شرط الطلاق مرتب

برك جامع عزيزها فخلق مربيين **رجل** ضل به الكرامه فخره فقال كل امرئ في فني طالق لا تخلق امرأه
 وعندكم محلات ماذا قالت المرأة لزوجها انك تريد ان تنزع علي فقال لا تنزع فبعت امرأه ففني طالق فاباها
 ثم تزوجها بخلق مرة اخرى وكذا لو قالت له امرأه انك تزوجت علي امرأه فقال كل امرأه في طالق تخلق
 الحماة لا امرأه عن عيني واقرب لي كلام امرأه في الحماة المستتر بها في كلام المرأة فيفني كلامه
 ودخلت في كلام المرأة ولم تكن في كلام المرأة في المستتر امرأه وهذا الاسم يتناول في امرأه كانت
 فيه في الحماة في كلام الزوج في المستتر المرأة المستتر الاولي في ذل السائل انك امرأه عزيزه لا يتناول
 في كلام المرأة فلا يتناولها جواب الزوج **رجل** قال لامرأته انت طالق غدا اذا دخلت الدار لم يدرك
 الغد وسعل الطلاق يدفع الدار حتى دخلت في وقت كان تطلق وتقدم الشرط فقال لم يخلق
 الدار فانت طالق غدا يتحقق طالق الغد البعول لانه جعل طلاق الغد في الدار ولو قال لامرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلت فلاتا فالطلاق الاولي وانما يتعلق بالزوج
 والطلاق الثالث يتعلق بالشرط انما ودخلت الدار طلقت فنتين ولو كلت فلاتا طلقت في امرأه ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق لم يخلق فلاتا كان الطلاق المعلق بالكلام جزءا للدخول حتى لو كلت
 قبل الدخول الدار لم دخلت الدار لا يتحقق **رجل** قال لامرأته انت ومروءت الدار مني في طالق
 طلقت الحماة طينة الحال فان دخلت الدار مني في الغدة طلعت اخرى لان الدخول في الخطا لا يحل في طالق
 الدخول في الخطا العام وكذا لو قال كل امرأه مني في رجل الدار مني طالق وفلاته طلقت فلاته
 للحال فان دخلت الدار مني في الغدة طلقت اخرى وكذا لو قال كل امرأه ان تزوجها ففني طالق وفلاته
 لامرأته لم طلقت فلاته للحال ولا ينتظر التزويج فان تزوجها بعد ذلك طلقت اخرى ولو قال لامرأته انت
 طالق وفلاته لن تزوجها لا تخلق امرأه من تزويج فلاته ولو قالت انت وفلاته طواق لن تزوجها لم ينع الطلاق
 على واحدة من تزويج فلاته ولو قالت انت وفلاته طواق لن يخلق فلاته الدار لا ينع الطلاق حتى من قبل فلاته
 ولو قال كل امرأه في طالق فانت طالق لزمها ثمان دسار لثلاث واحدة واحدة ولو قالت ومروءت
 الدار مني في طواق ففني طالق حين سكت وان دخلت الدار مني في الغدة لزمها اخرى ولو قال لعبود انت
 حرة ومروءت الدار مني عن المماثل الحال وان قال عنت تعليق عنه بالدخول لا بعدن ففسا
رجل قال لامرأته كل امرأه ان تزوجها ما رأت حرة ففني طالق لا يدخل الحماة في الجيب وكذا لو قال كل
 امرأه ان تزوجها ما رأت حرة لا يدخل فلاته الجيب ولو قال كل امرأه ان تزوجها باسمك ففني طالق فخلق
 حرة ثم تزوجها لا تطلق ويكون نواها عند الجيب كالقول كل امرأه ان تزوجها عنك ففني طالق لا تخلق حرة
 الجيب وان نواها **رجل** قال لامرأته لن تزوجت عليك ما عنت فلاتا على حرام ثم قال لن تزوجت عليك
 فالطلاق على واجب وتزويج عليها يقع على كل واحدة تطليق ويتع تطليق اخرى مع ما في اسمها لا
 فوات قوله فلاتا على حرام جعل في الطلاق كل مكانه في كلامه والكلام انما بين طلاق واحدة
 منسفة بغير معناها فاما تزويج امرأه اعلمت العيبان فنتع على كل واحدة منها تطليق الاولي في الكلام

هذا لو قال لا تبعه الا بشهود فانه لا يجوز البيع الا بشهود لانها كغيره لا يملكها الا بالطلاق
ولا يملك تركها ولا يملك العبد لا يملك غير التجارة كمن انما التجارة لان قوله لا يملكه ذلك لا يكون دون
الزنا. بيع وقت ترقى ولم يسه ولم يصير له ونكرته التجارة فيها اولى ولولا انما تطلق امراته فلم
لا يصير المطلق وكما انما يبيع الطلاق فكذلك هذا رجل قال لامرأة امرك بك فقلت اخبرت نفسي
تلك امة قال بعضهم يبيع الطلاق لان هذا الكلام مرفوع متضمن الطلاق اليها وهذا الجواب فاصح
اذا موى متضمن الطلاق اليها فان جعل امرها بغيرها لا يكون متضمنا بالطلاق الا بالنية او اجعل
امر امرأة بيد مجنون او صبي لم يعقل صحه وليس للزوج ان يبيع عن رجل جعل امر امرأته بيد رجلين
لا يزوج احداهما بالطلاق رجل قال لامرأة امرك بك هذه السنة ثم طلقها زوجها فزوجه قبل الفسخ
بها ثم تزوجها تلك السنة ذكر الكوفي ان الامر يكون ببيعها تلك السنة قول الامام ابي جعفر
وكل رجلا سطلاق امرأته فطلقها او كملته سكره اختلفوا فيه قال بعضهم لا يبيع الطلاق كالموكل
رجلا بالطلاق فخرج الوكيل وطلق والصحيح انه يبيع الطلاق رجل قال لا تزني وكنتك جميع اموري
فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يبيع وزه فاذى نفسه او جفزه رجل ولا غيره
وكنتك جميع اموري وانك تمام نفسي لم يكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مطلقا ليس له
صانع مرفوع فالوكالة باطله وان كان الموكل باجرا يقر الوكيل في التجارة فالبيع له ولو قال
وكنتك جميع اموري الحق كونهما التوكيل كانت الوكالة عامة البياض والا كنه وكل شيء وعنه
لو قال هو ووكيلي كل شيء جاز صنعته كان وكيلاه البياض والاهبات والازاجار وعنه اليها في
انه يكون وكيله المعوضا دون البياض والعاقب قاله ابو نازك وهذا كله اذا لم يكن له حاله المذكورة
الطلاق فان كان له حاله المذكور الطلاق يكون وكيلاه بالطلاق رجل اكره السلطان لوكيل بطلاق
امرأة فقال الرجل فاجد القرب والخمس انت وكيلي ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال
الموكل لم اوكله بطلاق امرأته فالوا لا يبيع ويبيع الطلاق لانه اخص الكلام جوازا في طيب الامر
والجواب يستفاد من السواله رجل قال لغيره طلق امرأتك عني او عني عني هذا او غيره
فتلى الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق والعاقب وغيره الا انه فصله رجل قال لغيره
ادفع هذا القرب الى فلانة بحسب ما اؤمر على دفع القرب لان في القرب واستنى المعين كمن كان
القرب امانه عند الامر فوجب عليه تعليم الامة امانة الطلاق والعاقب وغيره ذكر الامام ابو جعفر
انه تلك الامور وليس على الامر بقاء الطلاق فلا يجب على الوكيل رجل اراد ان يزوج رجله الطلاق
امرأة ثم عزله فغير محض من امره ان لم يكن الوكيل يطلب المرأة صحه عزله ولا كان يطلب المرأة
قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحض من امره كالموكل رجل لا يملك عزله الا بمحض من امره
محض من امره وقال الشيخ الامام حسن الامة الرجعي الصحيح بلكه عزله الوكيل بالوكيل بالطلاق وان
كان يطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة فيملك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو

وكل رجلا بالطلاق وقال كلما عزلتك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل ولا يملك عزله لانه كلما
ينزل تحت الوكالة وقال الشيخ الامام حسن الامة الرجعي الصحيح انه يملك الفسخ اختلفوا في طرق
الفسخ قال الشيخ الامام هذا اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات لا ينزل وسيف ذلك الى المعلق والمجوز
وقال بعضهم ينزل عن تلك كما وكلتك وقال بعضهم ينزل رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة
المطلقة مسبوقة وكلت زوجا المطلق ليرجعا بطلاق حرمه فقال الوكيل بمحض من امره فقلت لا بان
او بعد ما زنا ديار قال ابو القاسم الصغار يبيع الفسخ وقوله بان او بعد ما زنا رجل وكل رجلا بطلاق
امرأة فطلق احدها طلقت لانه الى بعض امرأة رجل وكل رجلا لطلاق امرأة لست فطلقته غير
وقت سنة لا يبيع لخال ولا اوصياء وقت سنة ولا يبيع عن الوكالة حتى لو طلقها بعد سنة وقت سنة
بيع الطلاق رجل وكل رجلا سطلاق امرأته ثم طلقها او كملها او رجعا من طلقها الوكيل فطلق الوكيل
واقع ما رتبته الفسخ ولا ينزل رتبة الموكل ان لم يكن طلاق الوكيل مال فانه لا يملكها الوكيل حتى تزوجها
الموكل قبل انقضاء الفسخ ثم طلقها الوكيل يبيع الطلاق عليها وان كان الموكل تزوجها بعد انقضاء الفسخ
ثم طلقها الوكيل لا يبيع طلاق الوكيل وكذا لو اراد الزوج اذالة والاصحاب به ثم طلقها الوكيل فطلق
الوكيل واقع ما رتبته الفسخ وان لم يكن الموكل بطلب الحبيب مرفوعا وحقق انما يملك بطلاق الوكالة
حتى لو عاد بطلب وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يبيع الوكيل ولو اراد الوكيل والعاقب بانه كان على الوكيل
وان لم يكن بطلب الحبيب الا ان يفسخ الفسخ حتى يباحثه لان فسخ الفسخ حتى يباحثه الموت رجلا لغيره
اذا تزوجت فلانة فطلقها فزوجه كان الوكيل ان يملكها لان تعليق الوكالة بالشرط جائز وكذا
وكل رجلا سطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلقها باطلا لان الوكالة لا تنبى قبل
العلم رجل وكل رجلا سطلاق امرأته ففد الوكيل ثم طلقها لا يبيع طلاقه وان سكت الوكيل ولم يبيع ولم
يرد حتى طلق الوكيل يبيع طلاقه حتى اذا رجل قال لغيره انت وكيلي بطلاق امرأة ان شئت او مويت
او ارادت لم يكن وكيلاه حتى تنال المأنة فمهلها لانه على التوكيل شيئا فيفسخ على مجلس العلم كالطلاق
الطلاق فشيئا واذا مات المجلس يصير وكيلاه فان قام الوكيل على المجلس قبل ان يفسخ بطلاق الوكالة
وقال بعض العلماء لا يستعمل لان المعلق بالشرط عز وجل وهو الشرط كما لم يفسخ كانه قال بمرئيتها انت
توكيل في طلاقها فلا يفسخ على المجلس قالوا الصحيح جواب كتاب لان شئت الوكالة بالطلاق بناء على
تخلفها من حيثية وشيئا يفسخ على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغيره انت وكيلي بطلاق امرأة
بشيء فمات المجلس قبل ان تنال المأنة التوكيل لان تعليق الوكالة بالشيء يكون تليكا لتعليق الطلاق
بالشيء رجل قال لغيره انت وكيلي بطلاق امرأة على اني بالخيار لانه ايام فارت الوكالة وبطل
الختيار وكذا لو شرط اختيار لغيره الوكالة طارت الوكالة وبطل الاختيار وكذا لو وكل بالوكيل
وسقط الاختيار الوكالة صحى الوكالة وبطل الاختيار رجل ادعى فسوقه فقال لغيره طلق امرأته فطلق
الوكيل اجبى شيئا بغيره اوقال طلقت امرأتك فزوجه يكون البياض الى الزوج لا الى الوكيل وكذا

لوطي الكيل اصرى بآية بعينها جاز فان قال الزوج لما غفره لا يقبل وسو كما لو قال لغيره مع عبدا
من عبدي فباع الكيل عبدا بعينه جاز فان قال الموكل لم يغفره لم يقبل قوله رجل قال لغيره امرأته
بيرك فظلمها فقال لها المأمورة المجلس است طالق او قال ظلمتك بيع تطليقة بآية الا اذا امرى الزوج
بذلك اخلت وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتى فامر بها برك فهذا لا يفسد ولا يبرأ ولو قال لغيره امر
امراة سكرت تطليقة او بتطليقة فظلمها وطلعتها المأمورة المجلس بيع واحدة رجعية وكذا لو قال لغيره
طلق امرأتى فقد جعلت ذكرا ذكرا فهو مقرون يستقر على المجلس واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت ذكرا
طلاقا فظلمها يقتصر ويكون رجلا ولو قال لغيره طلق امرأتى فاجبها او قال ابنها فظلمها فهو تركيل لا
يستقر على المجلس والزوج ان يرجع عنه واذا طلقها الوكيل بيع تطليقة بآية ولهذا الوكيل ان يرجع ان
سواه ولو قال لغيره طلق امرأتى وقد جعلت امرأها برك او قال جعلت امرأها برك فظلمها كما
انما غير الا ان لا ان العا واللعنف فاما حرم الفداء هذه الموضع يكون لسان السب فلا يملك الا واحدة
وقا ذكر بحرف العا وطلعتها الوكيل في المجلس تنسب تطليقتين لان العا في حكم الامر مومن بآية فكذا
كان احدهما بآية كان الآخر بآية حرمه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد ان قام على المجلس بيع
واحدة رجعية لان المقوي يقبل بطل النكاح على المجلس ويبقى التوكيل بقرع الطلاق وكذا امرأها برك
فطلعتها ولو قال طلقها وابنها او قال ابنها وطلعتها المجلس وانه غيره بيع تطليقتين لانه وكله بيمين
بالا بانه وان توكيل الطلاق لا يبطل بالقيام على المجلس فبيع طلاقا رجل فوقع طلاق امرأتى حتى
قال الاصل ان كان مرسى تركم وتوجب طلاق امرأته بغير رجل فخر المجموع فخلق قال ثم رها
ان كان لا يقبل واسو لم يبيع طلاقا وتوجب الموكل بالطلاق ان جرت ساعته ثم افاق الوكيل على كانه
وكو حق نانا دايا مطقت وكانه وذكر ابن ساعته عشر انه قدرا لدرهم اولا يوم ثم رجع وقال ان جرت
شرا عجز وان جرت دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يحسنه وانما رجع لم يقدر لذكر وقت
رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة لثنته فقال لها الوكيل است طالق لثنته ان كانت الحرة في طهر لم يجز
فيه ولانه جميعها طلقت واحدة ولان كانت حائضا او في طهرها فيه بطل كلام الوكيل ولا يبيع في الطلاق
لا لئلا ولا اذا حاضت وطهرت لان الوكيل لا يملك الاضا فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأته اذا
حاضت وطهرت فقال الوكيل انما حاضت وطهرت فاست طالق كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأته
عندما فقال لها الوكيل است طالق عندا كان باطلا وكذا لو قال طلق امرأته فقال لها الوكيل است طالق
او اذ حلت الدار فطلعت لا يبيع حتى ولو قال لغيره طلق امرأتى لثنته فقال لها الوكيل في طهر لم
يجزها فيه است طالق لثنته ببيع لئلا واحدة وبطلان البائة وقبل على قيس في قوله ان لا يبيعي
ان لا يبيع حتى لا يبرأ ما عدا بقاء الواحدة كل طهر وعنده المأمورة الواحدة اذا وقع البلاء لا يبيعي
والاصح ان يبيع واحدة هنا بخلاف لان عندنا في بيع ميراث الوافقة وميراث الزوج فان الرجل اذا قال
لغيره طلق امرأته لثنتا فظلمها الغا لا يبيع وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطليقة فظلمها الوكيل

تطليقة لا يبيع حتى ومنا وجبت المرافقة من حيث المرافقة فبيع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتى لثنته
بائع فقال لها الوكيل في وقتا لثنتا است طالق لثنتا لثنته البائع فقبلت بيع واحدة بثلثا لثنتا فان
طلعتها الوكيل في الطهر لثنتا تطليقة لثنتا لثنته فقبلت بيع اخرى بغير حتى وكذا لو طلقها لثنتا في الطهر
الباقي فظلمها الوكيل ولا تطليقة لثنتا لثنته ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل وتطليقتا اخرى لثنتا
الباقي بيع لثنتا لثنته وكذا ان لثنته على هذا الوجه اما وكل رجلين لا يطلقان كان لكل واحد
منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بال ولو وكلها بالطلاق وقال لا يطلقها احدا كبرون حاجه فطلق احدهما ثم
طلعتها الآخر او طلق احدهما واذا لا يبيع حتى ولو وكلها بالطلاق بال لا يبرأ به احدهما ولكن في العتق
سواء كانا وكيلين من قبل الزوج او من قبل المأنة ولو قال لرجلين طلقاها جميعا لثنتا فظلمها احدهما واحدة
ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يبيع حتى حتى جميعا على لثنتا التوكيل بالطلاق اذا لم يكن بال لا يبرأ به
بطلاق المذكر بايا او رجعي ويكون للتوكيل ان يطلقها بغير ذكر ما دمت في العدة واذا انقضت عدتها
تتول حتى تزوجها الموكل بعد انقضائها العدة ثم طلقها الوكيل لا يبيع وتزوجها الموكل قبل انقضائها
العدة ثم طلقها الوكيل يبيع رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة بائع مدم ثم طلقها الزوج بائع مدم
فقبلت طلقت واحدة بائع وكان ذلك عزا للتوكيل بطلاق الموكل علم او لم يعلم حتى تزوجها الوكيل
بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بائع فقبلت بائع حتى لانه انزل بطلاق الموكل رجلا طلق امرأته
تطليقة بآية ثم قال لغيره طلقها بائع فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في العدة ثم طلقها الوكيل
بائع مدم فطلقت بائع ان لم تزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فظلمها الوكيل في العدة واحدة بائع
فقبلت بيع عليها تطليقة بغير حتى بخلاف اذا وكل بطلاقها بائع ثم طلقها الزوج بائع ثم طلقها الوكيل
بائع لا يبيع فطلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق الزوج لا
فان طلقها الموكل بالتوكيل لا يقدر بطلاق الزوج الما لا فينزل الوكيل ضرورة اما اذا وكل
رجلا بطلاق المأنة بائع فانا وكله الطلاق بذكر في العوض لا بطلاق بوقت العوض لان الزوج في ذلك
وقت التوكيل واذا انى الوكيل بائع يبيع كما لو وكل رجلا ببيع عبده فخر الوكيل جنونا بيفعل فيه
البيع واسترا ثم باع الوكيل لا يفسد ببيع ولو وكل رجلا فجنونا ببيع الصفه ببيع عبده فخر الوكيل
بجنونا ببيع لانه ان لم يجن فجنونا وقت التوكيل كان التوكيل ببيع يكون العدة فيه على الوكيل وبعد
ما جرت الوكيل بوقت ببيع كان العدة فيه على الموكل فلا يفسد اما اذا كان التوكيل بجنونا وقت التوكيل
فانا وكل ببيع يكون العدة فيه على الموكل فانا انى ذلك بفسد على الموكل وكل غيره بالطلاق
انما العتق فوكله الوكيل رجلا آخر فطلق لثنتا وانا ولا حاضر وغايب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا
بالطلاق والعتق فظلمها اجنبى فاجاز الوكيل برك لا يجوز وفيه النكاح اذا وكل الوكيل
غيره ففعل لثنتا محضه الا ان لا وفعل الاجنبى فاجاز الوكيل جان وعجز عنه رجلين لكل واحد
منهما عهد فخر لكل واحد من المولى ببيع عبده فقال الوكيل اعنت احدهما ثم مات الوكيل

مستطاف المروان لم يكن صادقا على الزرع ويرجع الزرع على الاب بذلك يحكم النعمان كان الاب قاله قاله على
 صادقا ان اجازته وان لم يكن فعل حذر ذلك وان كانت لانية صغيرة فان من الاب ثم انهم يتولون ويكون
 صادقا على الزرع ثم يرجع الزرع على الاب وان لم يكن من الاب لاني على الصغيرة كانوا
 كانت كبيرة وحل بين الطلاق لسبب الصغيرة متى كان لو كان انهم مع الصغيرة وان ضرب عند الخلع
 اختلفت بين الزرع وام الصغيرة لم اختلف الرواية والعصم انهم لان ران الاب كلنا بها وان كان
 وان لم يمت ولم يضر هل بين الطلاق كما بينه على الاب لا رواية فيه والعصم ان لا بينه وتكون الفقه
 اجيبا ولم يضر البطل هل يترفع الكل لان الصغيرة نفقلا العذر ومعه يترفع الخلع على قبولها
 وقال بعضهم لا يترفع وترا خلع الصغيرة التي نفقل ومعه يترفعها على صداق بين طلاق بين ولا يترفع
 الصراق ولو كانت الصغيرة انهم فعلوا الركيل فيه روايتان رواية يرفع التوكيد ويتم الخلع في
 التوكيد كاجبة قبل الصغيرة ورواية اذا لم يرفع التوكيد البطل لا بين الطلاق كالوكان الخلع والواجب كرك
 الختاف سنة الميل ان الاب اذا خلع شبه الصغيرة على صداق ان علم الابان الفقه خلعها بان كانت
 لا بين العشرة مع الزرع على صداق على قول ما كسبوا الصداق عن الزرع فان قضى القاضي بذلك فله
 قضاء ولانه فقه من جهة الاجتهاد ويجوز اقره والكفاية بدل الخلع وكذا القاضيل كان اجل او قلان
 او الى دوم فلان يجب البطل الحلال وميل الاصل وان اجل الى الصداق والميل من اجابا اذا خلع
 الاب على ابنته الصغيرة لا يرفع لانه تغلب الطلاق البطل لا يرفع كالا يرفع من الصغير ولا يتوقف خلع
 الصغير على اجابة الاب خلع السكران جائز وكذلك سائر مرقاة الادوية والافراجه ودوا الاله
 على شهادة تشهير وقالوا ولا يصح ان يترفع من مرقاة ما به قال القاضي بن زنايه وابو الحسن الكوفي راو
 القاسم الصار ومعه اقره القاضي ومعه وقال ابو يوسف مخرج بن سلام لان معتزلة الشرع بان كان مكرها
 او مضطرا لا بين طلاق ولا يترفع لانه وان لم يكن معتزلا بين طلاقه وسن مرقاة وروى عنه قائل
 ومضى ان يترفع من الاية وروى القاضي ومعه وقيل ان كان لا يترفع من الاية فله ان يترفع من الاية
 واخرهم يترفع من الاية وروى القاضي ومعه وقيل ان كان لا يترفع من الاية فله ان يترفع من الاية
 الخلع وميل الشرط ان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يغير با بطلان امارة اختلفت في
 على مهرها ونفقة عرتها وعلى ترك الولد ينفقها سنية معلومة فاسكتوا الولد سنة وسنة ثم يوت
 الولد على الزرع فانها تجزى على ترك الولد ينفقها ما يثبت لدة فلانها هربت ووارث نفسها حقت
 المدة ثم هربت سجع الزرع عليها بيعة نفقة الولد المدة التي لم تترك الولد وكذا لو طلق الرجل امارة
 على تركه لمرأة الولد ينفقها الى بلوغ الولد وعلى ان تركه المدة مهرها عليه فنقلت ثم انها ابنته ترك
 الولد فانها تجزى على ذلك فان لم تتعل كان عليها اجاسا كوالد في بلوغ امارة اختلفت على انها برية
 من النفقة والسكن ثم الخلع وبطلان النفقة ولا يغير السكن ولما اختلفت على ان مؤنة السكن عليها كان

عليها ان يكثر جياتا زوجها او يخرجها فقتلها امرأة اختلت من زوجها على نفقة وولدها قال ابو
عليه السلام المراءى صنعت امرأة اختلت من زوجها على ان ترضع ماله بها سنتين حتى ينفق وعلما
بنته الولد بعد الرضا عشرين عاما ولدت مائة ولدين لم يرضع عليها وان ولدها حتى فارضت
ثم مات ولادها عليها قال ابو موسى بن النضر وكلها جائز وهي برية عما بين من الرضا وانفق الزمان
ولدها وقال ذو النضر وكلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها امرأة اختلت منها زوجها
على ان جعلت صداقا لولدها وعلى ان يجعل صداقا للولاد الاجنبى قال ٦ المهر جائز والمهر للمزوج
ولا شيء للولده ولا الاجنبى امرأة اختلت من زوجها على رضا ولدها ولم يتم وقتا قال ٦ يجوز ذلك
على سبيل وان خلفها على رضا الولد سبيل وعلى نفقة هذا الولد سبيل قال ٦ يجوز ويحكم مثل هذا
المجاوزه الطلاق امرأة وكلت رجلا بالطلاق ثم رجعت لا يهر رجوعا انما يعلم الوكيل بذلك وان
ارسلت بالغير رسولاً الى زوجها لم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول بغير رجوعها
رجل قال لم يهر رجوعا امرأة على غير جعل فخلها احداهم يقع الطلاق ولو امر رجلا ان يملك المرأة
بالف فقال احداهم خلفها بالف وقال الآخر فدايت ذلك قال ابو موسى ٦ لا يجوز ذلك ولو قال احداهم
خلفها بالف وقال الآخر خلفها بالف فهو جائز امرأة وكلت رجلا بان تخلوها من زوجها بالف درهم وكل
الزوج اعياها بان تخلوها من خلفها الوكيل بالف ذكره موضع انما يقع الطلاق بالتمتع والمثل المرأة بعد طلاق
الوكيل او مشر الزوج او غير ذلك ولا يكون وكلاهما جعلا قال ٦ احكام التمهيد وهذا يرافقه رواية الاصل
فصل في طلاق البيع والشراء اذا قال الرجل لامرأة اشترى منى او قال
اشترى منى ثلاث تطلقات بغيرك ونفقة عندك فقالت اشترى الصبي اطلاق ما لم يقدر الزوج
بغيرك ما بهت لان هذا الكلام بمثل السوم وبمثل الصبي ولا يتم المهر بطلها اشترى وقدرة مثل هذه قوله
لها اختلت ولو قال لها اشترى ثلاث تطلقات بغيرك ونفقة عندك فقالت اشترى ثم المهر بينهما لان لفظ
انما يتوجه الى ما عدا ما يدرى به عاذا من المهر فبطل المهر اذ كان انما يدرى به الصبي من المهر والى
هنا عديم اما المطلقا ليس يتوجه فلا يصح انما عاذا من المهر فبطل المهر اذ كان انما يدرى به الصبي من المهر والى
بعت رجل قال لامرأة كل امرأة اشترى بها فبطلت طلاقا بغيرك بغيرك ثم منى امرأة كان لامرأة البتة
ببدا في رجوعه مجلسا فان قالت بعد الزوج قبلت وقالت اشترى او قالت طلقها يقع الطلاق باق
من المهر وان قبلت قبل الزوج لا يقع حتى لان كلام الزوج معها ان لا يبدل الزوج فبطلت من المهر
قال لامرأة بعت مكرلا تطلقا بغيرك ونفقة عندك فقالت المأنة بعت ولم يجرى بعت قال ابو بكر
الاسكاف يقع تطلقا باينه كانها قالت بعت مكرلا ونفقة عندك تطلقا قال الغني ابو الليث ٦ لا يقع حتى
وهو المختار لان كلام المرأة ابتداء وليس يجزى امرأة قالت زوجها بعت مكرلا ونفقة عندك
اشترى فقال الزوج اشترى وقامت ودعته والوا لا يطلاق ظاهر لان الزوج لم يبع منها غيرها
ولا طلاقا وانما اشترى مهرها وشري المهر لا يكون طلاقا فانها والاحوط بغيرها لكان ان لم يكن طلقها

تمام هذا الزمان جانب المرأة وان كان محروما من ذلك فثبت كان عليه حر المرفق وان لم يكن الرجل ملما
لجرح الحر كان لا يجب اللعان لا يجب المحرم وانما اجمع من اهل اللعان فيها لا يظن بانها اولها استط
اللعان ولا يجب الحر وكذا لو تزوجا بعد ذلك ولو ظنهما رجعا لا يقطع اللعان وصورة اللعان ما خضع
انه يتكلم كتابه رجل قروا مناه وما من اهل اللعان فلم يقع الا امر الى القاص من امراته وان رفضت
الامر الى القاص مبداء القاص بالرجل فيحلفه كما ذكرنا في كتابه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يشرط
لفظة الحاجة فيقول فيها ربك سائلا وذكركم في حق ما اذا ذكر لفظ اللعان وشارك في حلف المرأة
وايهما نكل عن اللعان يجب القاص حتى يلحق كما في الفقه صاحبهم وقال الامام الشافعي ما اذا استغنى المرأة
بعد لعان الزوج بتمام عليها حر الزنا او اذا عت المرأة على زوجها الفرفق وانكر الزوج فقامت
البينة على الفرفق لا على القاص بينهما عندنا لان الثابت بالبينة كالثابت علمنا وانما القصاص فقامت
اللعان فرق القاص بينهما ويكون طلاقا ولها الفسقة وانكفى ما رأت في العدة وما لم يفرق القاص بينهما
في امراته عندنا وانما متى الرجل حمل امراته وقال بعض الزنا عندنا لا يجب عليه حر فلا لعان الا كمال
واذا جازت بولر سنة اخر فكذا كمالا فقال ان الولد حررت بعد انقضاء طهرها بطلاقها في سنة
اشهر فكذا كلفه قوله اني حر منه قوله صاحبنا على القاص بينهما ولم يولد له امراته امراته ولدت ولدين
في بطن واحد فان الزوج بالاول ولدت له الولدان وتلاهما وان في الاول واخره امراته
وعليه حر الفرفق وان نكحها ثمرات احدهما قبل اللعان لا على الفرح وما ولد له وكذا لو لدت
ولدين احدهما بغير زناه ولا على الفرح منهما وان ولدت ولدا ونكحها ولا على القاص بينهما لم ولدت
من الفرح ولدا اخر له الولدان جميعا وللعان ما في ان قال بعض ذلك ما ابى كان حلالا ولا حراما عليه
وما دام الملاك على اللعان ليس لان يتزوجها فان اكرب الملا عن نفسه بعد اللعان كان لا يتزوجها
في قوله اني حرتم وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بغيره وكانت عليها لا يحرم اللعان بينهما بان ردت
او ابا اسمه ذلك كان لا يزوجها ولو حرقت المرأة زوجها قبل اللعان سقط اللعان ولا يجب المحرم
فانما الفرفق الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاص بينهما فان تزوجت وقيام الاكرس تمام الكلام
ويكون تارك السنة وان فرقت مثل اكر اللعان منها كانت الفرفة بالهبة

العدة المعتدات ثلاث المطلقة والمطوقة بجهة واحدة منها بغيرها والا معتددة ويكون الحيض
وقد يكون بالاشهر وقد يكون بضعه الفجر او بضعه استبان حلتها وبعض خلفه اما المطلقة رجل تزوج
امرأة نكاحا جائزا فظن أنها بعد الفرج وبعد المحلوة العصى حية كان عليها العدة وتنتهي بالمحلو العصى حية
مرة كتاب النكاح ولو كانت المحلو فاسدة فان كان الفجر لا يشرع مع التمكن من الوطء حتى يفسد
الفرج وطلو الفرج وانما دام كان عليها العدة ولو كان النكاح من غير الوطء حتى لا يجب عليها
العدة وكذا لو ظن أنها قبل

يكون

يكون من غير الفرج فان ظن أنها حيضا كان عليها الاعتدال ثلاث حيض كواحد ولا تحت هذه الحصة من الفرفة كانا
يجب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا فرق القاص بينهما فان فرق قبل الفرج لا يفسد العدة وكذا لو فرق
بعدا كالمدة وان فرق بعد الفرج كان عليها الاعتدال من وقت الفرج لا من وقت الوطء وكذا لو كانت الفرفة
بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة او ثيبه وهي حرة فعدتها ثلاثة اشهر واختلفوا في هذا الا يلزم للصغير
ان كانت ابنة خمس وخمسين سنة ولا تحيض في اشهره رومية كانت او غير رومية وعليه النسوة قالوا لم يحض
فقط هي فزلة الصغير فتعد الاشهر فان ظن أنها زوجة غير اشهر بعد ثلاثة اشهر بالهبة وكذا لو ظن أنها
في حلال اشهر قال الزوج فتعد ثلاثة اشهر بالايام كل شهر ثلثون يوما وقال صاحبنا فتعد بضع اشهر
التي ظن أنها فيه شهرين بالاهلة وتكمل الشهر الاول للمهر الثاني للمهر الاخر وحسنه المالك فيكون فان
كانت المعتدة عن الطلاق او الوطء عتية او لولدت حاملا فعدتها بوضع الحرام سواء كانت حاملا وقت حرم
العدت او حلت بعد الزوج فان حضي منها اكثر الولد قلوا ان كان الطلاق رجعا ينقطع عن الرجعة ولا يملك
لها ان يزوج احتياجا فان ولدت ولدين مطر واحد من مهرها اشهر بضع اشهرها بالولدين بالاول والاولان
كانت المعتدة بولدها او بغيره او بامه او بكاتبه او امه ولو وحي في وقت الحيض فعدتها الطلاق والوطء
حيضان ولو كانت زوجة لاشهر فعدتها شهر ونصف وان كانت حاملا فعدتها الحرام والولدين بالاهلة
مولاها او مات عنها معتدات ثلاث حيض ولو حيت على مولاها لا يجب عليها العدة حتى يسقط كمن يرول
فما سأل المولى عنها بالحي حتى لو لولدت ولدا لشهر فعدتها الحرة لا ببيتنا لشهر المولى بالمرحى مكاتب
استرى مكوبة لا بعد النكاح فان نكحها مكاتب ساقى النكاح لانها صار ملكا للمولى ولان مكاتبها ففقد
بغيره النكاح ولا عت عليها لانها تملك زوجها بغيره ولو نكحت المكاتب بهذا اشهرها لولدت عاجزا بغير
الكتابة ويصير لمالك المولى فعدتها بولدين عت امراته الا انه فليزها الاعتدال بغيره من غير المام دخلها ولم
يرفقا ان مكاتب المكاتب عرفا فعدتها النكاح لا يفتقنوا اخرها حرة او حرة ويكره بغيره امراته فان لم يكن قبل
بها فلا عت عليها وان كان دخل بها لم يملكها ولو كانت منه معتدات حيض لانها لم ولدت عتت بولت السيد
وان لم يكن ولدت منه كان عليها الاعتدال بغيره لان النكاح قد بينهما قبل الموت وعدة الفداء على الحرة
اربعة اشهر وعشرون وكذا عت السيد الامام في بكره المفضل بولم قال فعدتها اربعة اشهر وعشرون لان السيد
ذكر العت من ذلك ووقع العتاي بكر فقط انكر زوج الامام بكر فقط انكثت على قوله فعدتها اربعة اشهر واحدة
وهذا اقرب الى الاحتياط ولو كانت المرأة امه فعدتها شهران وقتها بالايام ولو كانت حاملا فعدتها بوضع الحرام
حرة كانت او امه وصيات وامرته حامل فطهرها كانت مهرها عرض الحرام ساقى الامام ان افق به
فتعد المهر وموروا به عت الفرح ولو حلت بغيره بعد الفرفة فعدتها الفرفة عنها بغيره وقطعها
زوجها ان كانت حرة تزوجها المطلق بعد اهلها فعدتها اربعة اشهر وعشرون فعدتها اربعة اشهر وعشرون فعدتها
صغير حتى لو عتت اربعة اشهر وعشرون لم تحض لستقن بغيرها حتى تمام المدة وقال ابو يوسف يفتقن عدة
امرأة الفاسقة حية وسند كبر على الفراق بعد هذه فعدتها فاسدة وكذا الرجل اذا ظن أنها امراته

بينهما بعد دخولها وسامرت ذات الفصح ثم ماتت والنفقة المطلقة يجب على كل واحدة عدة الوفاة يستكمل فيها
 ثلاث حيين وكذا لو طلق إحدى امرأتين لمساكنة بينهما صحته ثم مات قبل البين يجب على كل واحدة منها عدة
 الوفاة لا يستكمل فيها ثلاث وكذا لو طلق المرأة من غير طلاقين لمساكنة بينهما صحته ثم ماتت قبل البين عدة الوفاة لا يستكمل فيها ثلاث حيين
 قبل انقضاء العدة كان عليها الا اعتد بأربعة اشهر وعشرا يستكمل فيها ثلاث حيين العدتان يتقيدان بدة
 واحدة عندئذ امرحس واحد او حيين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر
 ووطئها اتم ودفق بينهما وحاضت حيضتين بعد التزويج كان هذا الزوج اتم ان تزوجها لانقضاء العدة
 الاولى وليس لغيره ان يتزوجها حتى تمضي تلك حيضين من وقت التزويج لتمام عدة التام عن الغير وان
 كان الطلاق الاول رجعيا كان للاول ان يزوجه قبل ان تمضي حيضتين بعد تزويج اتم لانها عدة
 الاول ولا يتطأها حتى تسقط عدة التام وحاضت تلك حيضين من وقت تزويج اتم تسقط العدتان
 جميعا بصورة المودة عنها زوجها اذا وطئ وتبنته تسقط العدة الاولى بأربعة اشهر وعشرا لتأنيته
 ثلاث حيين براهلة الاشهر واداء العلم **فصل في اقسام العدة المطلقة الصغيرة** اذا
 اعتدت وبقيتة خلا للعدة فانها تستقبل المهر ثلاث حيين مبتوتة كانتا ورجعية وكذا الآية اذا
 اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت او حلت تستقبل العدة من الفصح ثلاث حيين وفيه الجدل بين الجمهور
 ولما اعتدت المطلقة بمعية او حبيبتين لم يرفع حجبها لا يخرج من العدة ما لم يابن فانما آتيت يستقبل
 العدة بالاشهر ولو اعتدت الآية بالاشهر فزغت من العدة وتزوجت بزوج آخر ثم حاضت وولدت فلي
 العقول الذي للامام ليس حرم عقده وامري الآية من المهر لا يكون حيفا لا يندركا جميع اتم وعلى القول
 الذي ليس للامام حرم عقده وامري الآية حيفا لا يندركا جميع اتم رجل طلق امرأته الا انه تمعت
 في العدة فان كان الطلاق رجعيا يستكمل عن الخراس عندها لانه اذا طلقها حالها النكاح فزاد
 العدة وبنو الطلاق الدايين لا يرزاد عدتها بالعتق وهذا لا يام انما ففيه لا يتغير عدتها في الزوجين
 ومات بزوج الامة وعنت عدة الوفاة عدتها شهران وحصة ايام لا يتغير ولا يتغير العدة والطلاق
 الدايين والنفقة المطلقة او ماتت زوجها عدة العدة ان كان الطلاق رجعيا انتقلت عدتها عدة الوفاة
 وان كانت مبتوتة فان كان للموت زوجها لا تسقط عدتها عدة الوفاة وان كانت مرتبة بغير الشهر
 والحسين المودة عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من تسعين موقوت الموت بمكة بانقضاء عدتها قبل الوفاة
 بسنة اشهر وولادة فتجوز كانها تزوجت بزوج آخر بعد انقضاء العدة وحلت من اتم ولم يات بها
 ومنه نكاح رجل او عدة رجل لا يلزمها عدة الموت كان طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة
 الحرام وان اعتبها ومنه العدة عن طلاق رجعي صغير عدتها وان كان الطلاق بائنا لا يتغير فان انقضت
 عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيين وقال الامام ان في حصة واحدة
 وان كانت لا تسعين فلا اشهر وان كانت حاملا فيوضع الحمل وان ضلت ام مولاه فذلك كذا
 مات المولى وان مات بزوج ام الولد ومولاهما وبغير موتهما اقل من شهرين وحصة ايام ولا يعلم ايها مات

اولاً اعتدت لاربعة اشهر وعشرا وان كان بين موتهما شهرين ورجوع ايام او اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرا
 او ثلث حيين وان لم يعرف ما بين موتهما اجمع بزيادة الوفاة وثلث حيين والاشهرين وثلث حيين
 اربعة اشهر وعشرا ولا يترتب فيها الحيض والنفقة ان كان الطلاق رجعيا ثم مات المولى بمكة ولا يرتب هذه
 المرأة من زوجها وموجب على المرأة اربع عدة وصورتها الا الصغيرة طلقها زوجها رجعيا فانها عند
 شهر وسقط فان بقيتة هذه العدة وحاضت تسقط عدتها الى حيضتين فان اعتبها المولى في العدة
 من غير عدتها ثلاث حيين فان مات زوجها المطلقة عدة تسقط عدتها اربعة اشهر وعشرا وكذا بين
 اذا كانت تحت مسلم فعدها عدة المسلمة في الطلاق والوفاء المدة كالحرة والامة كالامة وكذا كانت تحت
 ذوق فلا عدة عليها في الموت والوفاء في قول ابي حنيفة الا ان يكون حاملا فيجب من التزويج حتى تنقضي
 حملها وقال ابو يوسف ومعهما العدة والمهاجرة لعدة عليها رجل طلق امرأته بغير حيين
 ان كذبته الاستناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار بها النفقة وان كان
 صدقة الاستناد ذكره الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وانه انما في عليها من وقت الطلاق
 ولا يظهر امر بصدقتها الا انما اطلاق النفقة في المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا ينصف في
 اقل من شهرين بوجاهة المرأة اذا طلقها طلاق رجعي او مودة معتدتها من وقت الموت
 والطلاق عدتها لا من وقت الحجر رجل قال لامرأة المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فاني
 ثلاث حيين كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول امرأة الغائب اذا اضرها رجل بدة او طلق
 بموت فان كان الذي اضرها بدة شهرا عاين موته او جازيته وكان عدلا وسها ان عدته ومنه من هذا
 ان المهر مرقا فان ارتقا وبيع شهود الحيوة شاف فتباعدتها اولى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم
 قال كنت طلعته ان تزوجت تباعدتها فاني طلق لها ولم اعلم انها ثيب بيع الطلاق ما قرأه ثم لم يلب
 صدقة المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وهو المثل بالبرءول وعليها العدة بهذا الوجه ولا
 تنفع لها لانها صدقته ووقع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في البين فليها مهر واحدة وهذا النفقة
 وان كان لها تزعم المطلقة وقع عليها ما قرأه بعد الدخول رجل طلق امرأته فلما اعتدت حبيبت
 جاسها مكره ان جاسها وهي تنكر طلقها لم يلزمها عدة مستقلة ولو كان حق بالطلاق وجاسها على وجه
 الزنا لاستقبل العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأة بائنا او لانا ثم اقام معها زنا ان اقام ومو سيكر
 طلقها لا تسقط عدتها وان اقام ومو يكر بالطلاق تسقط عدتها رجل طلق امرأته فلما اقام على اقام
 فلما حاضت حبيبتة وطئها فجلت ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تنقضي عليها رجل طلق امرأته فلما
 تزوجت من غيرها رجلا ودخل بها اتم ثم فرق بينهما كان عليها الا اعتد ثلاث حيين منها وتنقضي
 وسكناها على الا ولعلا في المكوبة اذا تزوجت رجلا ودخل بها اتم ثم فرق بينهما لا يبي على التزويج
 الاول تنقضي ما رتبته العدة لانها حرة تزوجت نفسها ووجب عليها العدة من اتم حاصلة فلا تخفى
 الشبهة اما البينة لم ينج نفسها بالتزويج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزويج رجل تزوج امرأة نكحها

بزوج آخر

فاشد ودخلها ثم وقرق بينهما كان عليها العدة بثلاثين من وقت الفرج حقيقة فثبتت ولدت يوما ثم
 انتفع حق محض سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتدال بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر بلا ايام يكون
 هيما فثبتت من وقت الاثر رجل طلق امراته ثم صالته من وقت العدة على نحو النكاح عدتها بالانحراف
 حاز الصلح لان زمان العدة معلوم ونكاحه عدتها الحين لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن له
 الصلح ابراء عن البعض لان الامراء على التبعة بعد الطلاق لا يصح كذا يصح حال قيام النكاح ولو لم
 عن اجل قضاء الولد بعد الميمنة على شيء جاز الصلح ونكاحه من كس على دراهم لا يجوز واحد علم
فصل في حكم العدة العدة المسلمة عدة طلاق او عدة سوء المهر لا يخرج
 ليلا ولا نهالا الا الضرورة من حذر اهدام او خوف ضلوع الا في المدة عنها زوجها يخرج بالانحراف جاتا
 الى تنفها ولا تبين للامانة بيت زوجها وتقدم له ما لا يوجب له غير بيت زوجها اقل من نصف البكر والتمتع
 في ذلك المكان الذي كانت فيه قبل الفرج اما المدة عنها زوجها لنكاحها الصبيها من بيت الزوج
 بالمرثية تكون في نكاحها فان كان في العدة من لا يكون هيما ان امكها ان من تزواها خذ منها وبني
 العدة مما باتت من ذلك فذلك لا يكفيها كان لها ان يخرج هذه العدة وكذا اذا خافت على نفسها
 في ذلك البيت ثم لا يخرج بعده كره المكنى الذي استقلت اليه ولو طلق امراته وهي غيبه اليه والفرج
 شغل موضع الى موضع الكلا والمأكلان لا يدخل عليه ضربين في نفسه اذ ما له تركها في ذلك الموضع
 فليس له ان ينقل بها ولا لها ان تستل من ذلك الموضع وان كان يدخل عليه ضربين في نفسه اذ ما له تركها
 تركها في ذلك الموضع كان له ان ينقل بها بحكم الضرورة المصلحة اذ كانت في منزل ليس بها احد
 لا كاف من الصحاح لانهما الجيران ولكنها تفرع من امرها حيث ان لم يكن الزوج شديدا ليلها ان ينقل
 من ذلك الموضع لان قبل الفرج يكون منزله الزوج ونكاح الفرج من ذلك كان لها ان ينقل لانهما لولم
 مستل كاح عليها من صاحب العقل او كره امرأة اخلت من زوجها على تفتة عنها واحتاجت الى
 الفرج لاجل انتفها نكاحا اذ لا يصح عنها ان يخرج فذلك عذر العدة لا تفرج ولا تفرع ولا يفر
 ذكر وعواظها لانهما من قبلها عرا خلت فلم يكن ذلك عذرا للعدة لا تفرج ولا تفرع ولا يفر
 لها زوجها عندنا وقال في فروع الطلاق الرجعي لم يفسخها وان ساورها وهو لا يفسخ الرجعي
 لا يصبر مائة اذن ساورها واستمر على الرجعة حاز له نسبا فزنا وان ساورها قبل الطلاق لم يفسخ
 اومات عنها النكاح الا من قبلها اقل من مائة سفرة اذ لا يكون الا من قبلها مائة سفرة اقل
 من مائة سفرة سفرة سفرة وان كان الي كل واحد منهما مائة سفرة وكان ذلك المائة سارت الى
 اذ في البقاء الا انها لم تكن في مائة سفرة في سفرة في سفرة وقالوا حيا اذ وجرت محرمات
 مع الائمة ما ثبت ونكاح الطلاق رجعي لم يفسخها على كل حال والعدة لا يخرج الى الحيوان
 ونكاحه في بيت الكا على الزوج فان كان الزوج غايبا وطلبها اجد الزاد وسكت فان لم تجد
 الاجرة كان لها ان تستقل وكذا لو اخرجها اهل الدار ونكاحها العدة صغيرة كان لها ان يخرج الا اذا

كان الطلاق رجعي فلا يخرج الا بالفرج والزوج والكتابة بمنزلة الصغيرة في ذلك ونكاحات العدة ولو كرهت
 او مكنتها او امه ولو كان لها ان يخرج اذ لم يسورها المولى بيتا فان برأها المولى بيتا لا يخرج الا اذا اخرجها
 المولى ويجنب العدة كل زينة محرمة الكحل والخمار والخطاب والدرق والتحل والتطيب وليس المطيب
 والمصنعة بالمعصية والاعتزال الا اذا كان غللا لا تنص ونسب الخ والعقب وعنه ان يسر بالامانة ليس
 الخ الا فرق العقب فان كانت العدة على طلاق رجعي لا حار عليها هذا اذا اكتملت للزينة فان اكتملت
 للزينة كان لها ذلك وكذا اذا لبست الحرمل وارتقت لاجل الرجوع للزينة ولا لبست ثوب قالوا ان
 اكتملت بالطرف الذي سائر من زينة لا يلبس وانما كره الامتناع بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة
 وكذا لو لم يكن لها الا ثوب واحد كان لها ان تلبس ونكاح مصبرا وان تزوج اذ لم يكن لها ثوب واحد
 وقد ولدت من هذا النكاح بينها ولا حار عليها ولا زنا بل يزوجه غيره لا يجوز حتى تمضي حقيقتها
 فان اعنتها كان عليها عتبات عدة فساد النكاح وفيها الحرام وعدة العتق ولا حار عليها حتى يحققت
 دون المدة وكذا عتباتها حاضرت حقيقتها بعد فساد النكاح كان عليها الزينة بثلاث حصى ولا حار عليها
 والعدة عن نكاح فاسد يخرج ولا حار عليها كالا يجب عليها عدة الوفاة فلا حار على النكاح والعلم
فصل في العدة التي تترك وفيها تسعة من الموت وموت المرأة الغار رجل
 طلق امراته رجعي لم يمت من العدة ورثت كان الطلاق في العدة او في المرض وكذا لو ماتت المرأة في
 العدة ورثها الزوج وان اياهما العدة ثم رجعت واثبتت العدة لم تترك وان اياهما المرض ان
 اياهما بمرضها لم تترك ونكاحها بغير موافقة ماتت من العدة ورثت عتباتها بعد انقضائها العدة
 لم تترك وقال مالك وابن ابي نجيح لها المرات والاصل فيه ان احدا من الزوجين اذا ما برز الفرج بعد ما
 متعلق حق الآخر سالا ورث الآخر وانما متعلق الحق اذا صار حال كان الغالب حاله الهلاك وحضره وفقد
 لا باصل المرض لان الادمى لا يلبس عن المرض وليس كل مرض ينفى الى الهلاك فلا بد من مرض ضابط قالوا
 ان كان المرض رجلا اضمنا المهر من ماله صاحب فراشه ومجوز القيام ببعاله الحارضة ويزاد في
 مرضه متعلق حق الآخر بالمال لان الغالب حاله الهلاك فاذا طلق امراته في هذه الحالة يكون فارقا ونكاحات
 المرأة مرضية قالوا يصح نكاحها لا يحد من رجعي فانه ولا يفسخ الى الفرج من غير معين كانت حاضرة
 معتزلة جابتها العجز والمصالح الداخلية ومنه حاشا الرجل العجز والمصالح الخارجية اما الذي يرضع ويحج
 في حواجه ويحج كل يوم فهو كالمعجم والمعتد والنفق الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالمعجم وكذلك
 صاحب الفرج والزوج الذي لا يملك صاحب فراشه فهو كالمعجم وكذلك طلق صاحب فراشه امرأة ثم دخلها
 بسبب آخر ذلك المرض فهو فارة الذي يكون سارا في العدة في صف القتل اذا طلق لا يكون فارقا وانما
 رجح ابراز فطلق يكون فارقا وعنه ان يكون في العدة ولا يكون فارقا والحيض يتصاير ورجم اذا طلق
 لا يكون فارقا وان اخرج فيقتل فطلق يكون فارقا او راكب البحر اذا اكسرت سنينتين ويقع على فلق
 يكون فارقا ولا يطلق بعد اضطرار السنة قبل الاكسار لا يكون فارقا ولو كان صاحب فراشه متعلق لم يخرج

والله اعلم بالصواب
 في حكم العدة

رجل قال لعبد انت حر البتة فأتى العبد قبل ان يتوكل البتة فانه عدت عبدا رجلا قال لام ولدك انت حرمت
العلم او من جعلك البيت وقال لم يتوكل العبد ولا يدينه العتق ولا يدينه ان يقر بها وقال اوس بن مينا بن
وسيلة بن رجل قال لعبد رايتك على الحرة ورايتك من الحرة لا يدينك لانه منتهى وكذا قال رجل
رجل قال لمارية يا مولاي انا لا يدينك لانه منتهى وكذا قال رجل
فيما لا يقع بالعنف اذا لم يذو ولا يقع به العنف وان نوى رجل قال لعبد لا سبيل لي عليك
او قال لا ملك لي عليك او قال ادرت لي عليك او عجزت عنك او خلت سبيلك ان نوى العنف عتق
والا فلا ولو قال لا سبيل لي عليك بتسليم الولاء وقال لم نؤثر العنف عتق لانه يدين ولا يدين قضا
ولو قال لا سبيل المولى وقال لم اذبه العنف من العتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
لم اذبه العنف لم يدينك عتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف قال اوس بن مينا بن
على حرام ونوى العنف لا يدينك ولو قال لعبد بالهوان ان نوى العنف عتق والا فلا وكذا
الطلاق ولو قال لعبد لا سلطان لي عليك او قال اذهب حيث شئت او قال ارحمني حيث شئت لا يدينك
وان نوى ولو قال لمارية انت طالق او انت باين او انت مضي او ريتك وانت حلت او ريتك وانت
فاختارت او قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف وكذا لو قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
لاحق في عليك لا يدينك ونوى **فصل في العتق والاضافة** رجلا قال لمارية
اذا مات والدي فانت حرة ثم ما جاء من ولدك ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق فانت طالق فانت طالق
كانت تسرا ولو لا يدينك ولا يدينك ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتق ثم قال انا افتد ذلك
حتى انظر رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتق ثم قال انا افتد ذلك
ثم رجع فبشر ببيت الام فاما يكون باثنا بينه ولا يدينك عتق رجلا قال لعبد لا يدينك لانه منتهى العنف
فانت حرة فاجابه بياحيي لا يدينك لانه لا يدينك لانه لا يدينك فلا يدينك ولا يدينك بياحيي فاسدا ان
سأله الى الحرة او لا ثم ما جاء لا يدينك ايضا لانه لا يدينك لانه لا يدينك لانه لا يدينك بياحيي فاسدا ان
ثم سأله الى الحرة عتق لانه منتهى العنف فوجدوا العبد باق على ملكه فعتق ولو قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
فوجدوا عتق لانه منتهى العنف فاسدا لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
عبد امراة حايلا بعد ذلك واسترى ذلك العبد امراة حايلا بعد ما رجا بيع الفاسد لا يدينك لانه
البيعت لم يبيع الفاسد لا الى حرة فلا يدينك امراة اخرى ولو قال لعبد لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
حرة فوجدوا ان كان العبد يد الوهاب لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
ووجع من كان العبد يد الوهاب لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
فهم مني فقال وصيت عتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
استرى عتق لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
فاسترى عتق لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك

رجل قال

رجل قال لعبد انت حر البتة فأتى العبد قبل ان يتوكل البتة فانه عدت عبدا رجلا قال لام ولدك انت حرمت
العلم او من جعلك البيت وقال لم يتوكل العبد ولا يدينه العتق ولا يدينه ان يقر بها وقال اوس بن مينا بن
وسيلة بن رجل قال لعبد رايتك على الحرة ورايتك من الحرة لا يدينك لانه منتهى وكذا قال رجل
رجل قال لمارية يا مولاي انا لا يدينك لانه منتهى وكذا قال رجل
فيما لا يقع بالعنف اذا لم يذو ولا يقع به العنف وان نوى رجل قال لعبد لا سبيل لي عليك
او قال لا ملك لي عليك او قال ادرت لي عليك او عجزت عنك او خلت سبيلك ان نوى العنف عتق
والا فلا ولو قال لا سبيل لي عليك بتسليم الولاء وقال لم نؤثر العنف عتق لانه يدين ولا يدين قضا
ولو قال لا سبيل المولى وقال لم اذبه العنف من العتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
لم اذبه العنف لم يدينك عتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف قال اوس بن مينا بن
على حرام ونوى العنف لا يدينك ولو قال لعبد بالهوان ان نوى العنف عتق والا فلا وكذا
الطلاق ولو قال لعبد لا سلطان لي عليك او قال اذهب حيث شئت او قال ارحمني حيث شئت لا يدينك
وان نوى ولو قال لمارية انت طالق او انت باين او انت مضي او ريتك وانت حلت او ريتك وانت
فاختارت او قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف وكذا لو قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
لاحق في عليك لا يدينك ونوى **فصل في العتق والاضافة** رجلا قال لمارية
اذا مات والدي فانت حرة ثم ما جاء من ولدك ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق فانت طالق فانت طالق
كانت تسرا ولو لا يدينك ولا يدينك ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتق ثم قال انا افتد ذلك
حتى انظر رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتق ثم قال انا افتد ذلك
ثم رجع فبشر ببيت الام فاما يكون باثنا بينه ولا يدينك عتق رجلا قال لعبد لا يدينك لانه منتهى العنف
فانت حرة فاجابه بياحيي لا يدينك لانه لا يدينك لانه لا يدينك فلا يدينك ولا يدينك بياحيي فاسدا ان
سأله الى الحرة او لا ثم ما جاء لا يدينك ايضا لانه لا يدينك لانه لا يدينك لانه لا يدينك بياحيي فاسدا ان
ثم سأله الى الحرة عتق لانه منتهى العنف فوجدوا العبد باق على ملكه فعتق ولو قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
فوجدوا عتق لانه منتهى العنف فاسدا لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
عبد امراة حايلا بعد ذلك واسترى ذلك العبد امراة حايلا بعد ما رجا بيع الفاسد لا يدينك لانه
البيعت لم يبيع الفاسد لا الى حرة فلا يدينك امراة اخرى ولو قال لعبد لمارية انا لا يدينك لانه منتهى
حرة فوجدوا ان كان العبد يد الوهاب لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
ووجع من كان العبد يد الوهاب لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
فهم مني فقال وصيت عتق رجلا قال لمارية انا لا يدينك لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
استرى عتق لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك
فاسترى عتق لانه منتهى العنف فاعتق لانه لا يدينك لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك فاعتق لانه لا يدينك

الى ٢ سيند الفتح الى اول الشهر قبل الموت وسكان هيئته المذكور وقت رجل اوصى بوصايا وكتب
 وصية لثلاثة فلان قد يرمونه ولم يبع ذلك من احد ثم مات ومجروته تدبر يستغلن الورثة على
 علمهم ان اقر الوارث ما كانا كتابا بوصية عن العبد لانه كان يخرج من ماله ولبنة الساعية فيها زاد
 على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط بالدينين وسبقه في بيعه ثم اخذوا في بيعه
 فالسبعون فتمت المدة فتمت لو كان قنا وقال بعضهم فتمت المدة فتمت فتمت لو كان قنا وقال بعضهم بغير
 بكم يستقيم منه بمجرى رحمة المورث والظن بجعله في ذك وقال الفقهاء ابو الفتح في المدة نصف
 فيتم لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي لان المدة مستغنية البنية والبر نصف
 من الفدية بالدين والامبار وغير ذلك وانما مستغنية الاطارة وبنية المدة والاولى وبقي
 الثانية فكانت فيتم نصف فتمت لو كان قنا ولو كان الدين بمقتضى يوم قنا رجل قنا في مرضه اعتقد ان
 فلانا يبعديني لثلاثة اذ او قال سوف يبعديني لثلاثة اذ الله المتكلم بهم المستغنى عنها وفي الاحتكاك
 في قول سوف لثلاثة اذ الله ولا يصح الا ما عاقب من قولهم معلوم ان من كان مريضاً
 مبهلة يشق له الموت لا يفتقنهم رجل قال العبد لاسيد لا يبعديني من المدة فبطلت
 لمولاه اضم ورتي يبعديني سنة ثم مات فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة وموت
 المورث يبعث رجلان وترك حابة وعبد دين يحيط بالدينين لا يمل الوارث وطى الحابة قبل
 ان لم يكن الدين محظاً قال ان كان الدين قليلاً فكذلك ولو ترك الميت عتقاً وحابة وعبد دين
 فقال الوارث اجعل الدين في العتق واجعل الحابة روى عن ابي قال له ذلك فيلزم لو كان دين الميت
 مرفوعة الحابة ولم يرضى الحابة فاعتق الوارث الحابة ثم هلك المالك قال تلك الحابة هذه وسيم الوارث
 فيها للفرار رجل قال العبد لست فمات فمات الوارث من اولى اوصيته او قال انا اوصيت في مرضي
 فمات فموت يبعديني لثلاثة اذ الله المتكلم بهم المستغنى عنها وفي الاحتكاك في قولهم معلوم ان من كان مريضاً
 مبهلة يشق له الموت لا يفتقنهم رجل قال العبد لاسيد لا يبعديني من المدة فبطلت
 لمولاه اضم ورتي يبعديني سنة ثم مات فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة وموت
 المورث يبعث رجلان وترك حابة وعبد دين يحيط بالدينين لا يمل الوارث وطى الحابة قبل
 ان لم يكن الدين محظاً قال ان كان الدين قليلاً فكذلك ولو ترك الميت عتقاً وحابة وعبد دين
 فقال الوارث اجعل الدين في العتق واجعل الحابة روى عن ابي قال له ذلك فيلزم لو كان دين الميت
 مرفوعة الحابة ولم يرضى الحابة فاعتق الوارث الحابة ثم هلك المالك قال تلك الحابة هذه وسيم الوارث
 فيها للفرار رجل قال العبد لست فمات فمات الوارث من اولى اوصيته او قال انا اوصيت في مرضي
 فمات فموت يبعديني لثلاثة اذ الله المتكلم بهم المستغنى عنها وفي الاحتكاك في قولهم معلوم ان من كان مريضاً
 مبهلة يشق له الموت لا يفتقنهم رجل قال العبد لاسيد لا يبعديني من المدة فبطلت
 لمولاه اضم ورتي يبعديني سنة ثم مات فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة وموت

في وصية اعتق العبد الذي يوقد العبد بكتلة في قديم العبد قال اكثر ثم قديم العبد رحمة سنة واحدا
 مذكور في ذلك حتى عاتق العبد العبد والورثون يثبت على التخلد وتخلد في كل سنة فاذي سنة
 يكون قدراً رجل قال العبد على ان اعاق هذا العبد فقتل خطا واخذ المولى فيتم لالمية المهرق بالقيمة ولو
 قال عتق على ان اعاق هذا العبد فقتل العبد خطا واخذ المولى فيتم لالمية المهرق بالقيمة لان في ذلك
 الاور القرم الاعاق فميت على الاعاق ومو العبد واما في الوصية التي اعاق العبد فميت على الاعاق
 العبد فميت على الاعاق فميت على الاعاق فميت على الاعاق فميت على الاعاق فميت على الاعاق فميت على الاعاق
 كان للمولى ان يبيع حتى مات المولى وموت ملكه فميت على الاعاق وقال ابو حنيفة ان لم يبق حين
 قال المولى في ذلك ليس ان يبيع حتى مات المولى وموت ملكه فميت على الاعاق وقال ابو حنيفة ان لم يبق حين
 ولو قال الرجل العبد انت قد يبعديني على الف درهم بعتر فموت العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا
 مبل بعد الموت فالواضع انما عاق الوارث ولو قال انت قد يبعديني على الف درهم بعتر فموت العبد بعد الموت
 اذا قبل بعتر مديراً ولا يلزم له المال لان المديراً على ملك المولى والمولى لا يترتب عليه عتق ولا ولو
 قال العبد لست فمات فموت يبعديني لثلاثة اذ الله المتكلم بهم المستغنى عنها وفي الاحتكاك في قولهم معلوم ان من كان مريضاً
 مبهلة يشق له الموت لا يفتقنهم رجل قال العبد لاسيد لا يبعديني من المدة فبطلت
 لمولاه اضم ورتي يبعديني سنة ثم مات فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة وموت
 المورث يبعث رجلان وترك حابة وعبد دين يحيط بالدينين لا يمل الوارث وطى الحابة قبل
 ان لم يكن الدين محظاً قال ان كان الدين قليلاً فكذلك ولو ترك الميت عتقاً وحابة وعبد دين
 فقال الوارث اجعل الدين في العتق واجعل الحابة روى عن ابي قال له ذلك فيلزم لو كان دين الميت
 مرفوعة الحابة ولم يرضى الحابة فاعتق الوارث الحابة ثم هلك المالك قال تلك الحابة هذه وسيم الوارث
 فيها للفرار رجل قال العبد لست فمات فمات الوارث من اولى اوصيته او قال انا اوصيت في مرضي
 فمات فموت يبعديني لثلاثة اذ الله المتكلم بهم المستغنى عنها وفي الاحتكاك في قولهم معلوم ان من كان مريضاً
 مبهلة يشق له الموت لا يفتقنهم رجل قال العبد لاسيد لا يبعديني من المدة فبطلت
 لمولاه اضم ورتي يبعديني سنة ثم مات فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة وموت

او هذا وقال ابراهيم بن عيسى الفراء لا غير ونحوه قال كل ملوك في امك يوم الجمعة فهو حق من ملكه
الجمعة في قول ابي حنيفة ونحوه قال كل ملوك في يوم الجمعة فهو حق من ملكه في قول ابي حنيفة
ونحوه قال كل ملوك امك فهو ما جاء عند من هو على ما كان في ملكه في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة فهو حق من ملكه في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
وعلى هذا اذا قال في سنة او ايام او في ان اموت من ملوك في ملكه في قول ابي حنيفة
قال ابراهيم بن عيسى في سنة او ايام او في ان اموت من ملوك في ملكه في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
الملك في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
عند وجود السهم ونحوه قال كل ملوك استرته فهو حق من ملكه في قول ابي حنيفة
ان ملكه فلا في كل ملوك استرته فهو حق من ملكه في قول ابي حنيفة
كلت فلا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
جارية قال في سنة او ايام او في ان اموت من ملوك في ملكه في قول ابي حنيفة
او في ان اموت من ملوك في ملكه في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
الا واما في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
فان وضعا موضع سدر المولى على قتيها كان ذلك قتيها ووضعا موضع سدر المولى
ايه الا في حثه بينه ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
بين يديه لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
كان المال لمخالف فقال صاحب المال ان ادعى الى فلان الا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
الى المال فلم يقبل حثه بينه ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
فان في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ما في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
المولى عليه سلمها ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ثم استرته فادعى اليه الفاضل ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ومرضه اذا ادعى اليه الفاضل ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
من جميع ما له سلمها ونحوه قال لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
عدي فلا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
منقية ومنزلتها في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
شكره ولا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
في الاستيلاء كل ملوك من ملوك امك او ملكها كان ملكها في قول ابي حنيفة

ولدتها كذلك الجارية اذا ولدت ولدت من غير المولى في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ام ولدت عندنا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
جارية من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
سجها من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
هذه ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
الموت فان كان معها ولد يصير ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
يعتق المولى من جميع ما له ولا سعة عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه في قول ابي حنيفة
او صدقة وان باعها او فسخ النكاح في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
والباع الفاسد والاعتاق في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
شا يصير ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
فلا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
قبتها لكان موصرا وسعى في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
مع آخر يصير ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
بينة او ستره وغير ذلك عن قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
بغير ان كان موصرا وسعى في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
قد رجع الحق ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ان كان في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ميت نسب المولدة لا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
بالساعة واذا فعل الفاضل عليها بالساعة كان حالها كحال المكاتب في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
لا يكون له ان يبيعها رجل مروج امه من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
المروج ويعتق المولى على قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
واذا مروج الرجل جارية ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ان سطا جارية ولا يصير ام ولدت من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
فانما المولى والامه كان من قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
النسب ونحوه في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
ولان المولدة تلحق صدقة الامير في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة

في بعض

ثبت النسب رجله يد يد غلام صغير لا يعرف فقال موعدي كان المتزوج له فان ادرك الغلام وقال انا
لا يشترط له وان اقام البنية فثبت بنيه ولما كان الغلام كبيرا فقال الذي تزوج يد موعدي وقال الغلام
انا موعدي فلان كان المتزوج له يد موعدي فثبت له يد موعدي فلان كان المتزوج له يد موعدي
رجله يد يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
وسجل اعيان الاول رجل يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
ما ثبت النسب بطل النسب رجله يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
عنى رجله يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
والباقي ارفاهه جارية يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
مما كانت الدعوة اولى من الاعاق لان الدعوة تستدعي حاله العلق والاعاق تستدعي حاله العلق
المعنى مقتضا ولما ولد الفير انا اولاد الرجل ان تزوج ام ولده بنيه له يد موعدي فثبت له يد موعدي
فان تزوجها قبل ان تزوجها جاز النكاح ولو اعنتها ثم تزوجها لا يكون النكاح حى حتى يعتد بها فثبت
فان تزوجها قبل الاعاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بنيه له يد موعدي فثبت له يد موعدي
الحال عنى ام الولد بنيه له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
ولمحت يد الزوج ثم سببت واستزادها عنت عليه وكذلك نال ولدا من الزوج فثبت له يد موعدي
عليه ثم تزوجت ولحقت يد الزوج ثم سببت واستزادها عنت عليه وكذلك نال ولدا من الزوج فثبت له يد موعدي
استوى حديثه فولدت منه بنت لها يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
فان زوج الكاوية رجلا فولدت بنتا من الزوج لى ان يبيع هذه البنت لانها ولدت البنت بعد اصابته
ام ولدها لى ان يبيع هذه البنت لى ان يبيع هذه البنت لى ان يبيع هذه البنت لى ان يبيع هذه البنت
الام والبنت الثانية ولا يبيع بيع البنت الاولى وقاله يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين ام الولد
اذا ولدت ولدا كان الولد من الزوج لان يبيع اذا حرمت ام الولد على مولاهما مباحة او محرما
فجاءت بولدها من امه لا يبيع المولى لى يبيع ولما عنت ام الولد فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
ولا يحرز بنيه رجله جارية كان وطها ويحرز عنها فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
فالاولان ذهب الى مكانهما وكان اكثر ما رايها فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
فجوز واكثر ما رايها عنيفه لا ينفق له لى ينفق هذا الولد وينفق لى ينفق هذا الولد وينفق لى ينفق هذا الولد
ولده يد موعدي ام ولدها عنتها مولاهما ووجبت عليها الفدية لم يكن لها نفقة على المولى ام الولد اذا
جنت جبايه موجهها المالى ان كان موجه جبايتها على المولى ماله حال كفاية الدرر ام الولد لا ينفق
مولاهما بعد الموت ولا يملك الا سر وموجب صدقة فخرها على المولى فمعه لى ينفق هذا الولد وينفق لى ينفق هذا الولد
بغير فخره ولو قبل سيدها خطا لا يجب عليها السعاية ونفقت عذرا ولما نفقت فخرها
تطلب مضيقها لا اذ لا ريب في ذلك وكذلك لو كان لها ولده المولى سقط الفخر من ينفق جميع فخرها

جارية ادعت على مولاهما انها ام ولده فانكر لا يستعمل المولى في قول الادع وتكون ان يجبر لم ولده على النكاح
وليك تزوج الامة عليها وتزوجت ام الولد بغير اذن مولاهما ثم اعنتها المولى فان كان الزوج دخل بها
فثبت له عنت جاز ذلك النكاح لانه يجب عليها عدة العتاق وان لم يدخل بها يجب عليها عدة العتق وبما كثر
هذا حتى فلا يجوز ذلك النكاح رجله يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
ما عنتها ما لم تدرك ان المولى وحى جلي من غير المولى ثم ولدت لا ينفق المولى لها رالت عن نيكه بالموت
وكذا لو اعنتها ثم ولدت وتزوجت ان ان سبطها فثبت جبايتها كان على العتاق ما عنت جبايتها ولو
قال كل ولده بنيه من جودته والمسلمة حالها كان على العتاق ما عنت جبايتها وان اعنتها فولدت بعد البني
لا ينفق منها من جودته البني فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
وقت البني او لا فلو فاني جاز وكذا لو قال لست ما سبطك جاز فولدت من جودته البني فثبت له يد موعدي
لاكثر من ستة اشهر لا ينفق **فصل في المكاتب** المكاتب سنة مستحقة له على غيره جاز على علم
اذا تروشه او العتاق وقدرته على الكتاب كان الهل حاله او موكبا نجما او غير نجم عنده جاز يبيع
مهراجه النكاح بصله ببلاده الكتابة رجله يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي فثبت له يد موعدي
فان روى اليه الالف عنى ولو كان الهل سحبا فاحل نجم ردة العتق في قول الادع ولم يبيع رده جازا
العهد ولا توقف على الفسخ وقال ابو اسحق البرقي ما لم يخل بجنه المكاتبان مياؤ بغير اذن المولى فلو
كان على فخره كانت الكتابة فاسدة وذلك كما تبى على غير العتق من مكاتب او موزون او عتق منه روايان
والظاهر موافق للقولين ان يبيع الكتابة الفاسدة فان كانت على فخره ولم يخل بجنه حتى ادعى البتة فقتل
المولى عنى ولو كانت على الفدية لم يخل بجنه فاسدة فان كانت على فخره ولم يخل بجنه حتى ادعى البتة فقتل
فخره ففسخ عنته ولو كانت على فخره لم يخل بجنه فاسدة فان كانت على فخره ولم يخل بجنه حتى ادعى البتة فقتل
ادعى البتة فقتل جباله الفدية لا يخل بجنه جباله الفدية المكاتب اذا كاتب عبده جاز يبيع انا
فان ادعى ان مكاتبه الاول عنى وولاه يكون للمولى ولذا روى المكاتب بعد ادع الاول قالوا لا للمكاتب الاول
وانما كاتبته منى فاحل فولدها بغيرها ولذا كاتبها ولست بمكاتبها فثبت المكاتب ولا يبيع الكتابة
بذل الكتابة ولا يكتب بغير كتابه واحدة على ان كرهها فخرها كغيرها جاز يبيع انا المكاتب
اذا مات من غير ذوق ولم يخل بجنه ولذا سبطت الكتابة وسقطت عنها الفدية او بعد ما فسخ الفسخ فثبت
بعضهم سبط الفدية حتى لو بيع اسان باء الكتابة لا ينفق له ولا ينفق وقال الفقيه ابو الدنجل
ما من مكاتب حتى ينفق حتى لو بيع اسان باء الكتابة لا ينفق له ولا ينفق وقال الفقيه ابو الدنجل
كاتبه ويمنق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب لغيره كان مكاتبه كتابه واحدة او ترك
ولذا استزاد مكاتبه ولو ترك المكاتب فوا وكان ميراثه لولده المكاتب اذا اوصى بصدقة فهو على وجه
بلاده امان اوصى بصدقة لمات عن ذوقه لا يبيع وصية لانه ينفق قبل الموت في ساعة لا يبيع جبا
كله الا سحبا **والكاتب المكاتب اذا اعنت فدا وصيت ثلث ما في لفلان ثم ادعى المكاتب**

في الصلاة اذا اعطى ان يكون في كل ركعة نصف صاع لا يجوز ان يؤخر الى آخر ركعة نصف صاع كما كان في عهد النبي في كل صلاة
الصلاة اذا ادى الكل ان يسكن واحد ركعة لا يجوز في صلاة النفل ولا في صلاة الكسوف في كل ركعة ان يعجز
العدد الا لثلاثة كانت الصلاة يعجز القدرة حتى لو ادى الى ركعة واحدة فكل نصف صاع لا يجوز خلاف
صلاة النفل وبعضهم جوزوا الترخيل في الصلاة العيا كانت صلاة النفل والصحيح هو الاول ولا يوجب كفاية
البيضاية وان علا او ولد وان سفل وكذا الصلاة المقررة ولا اعطى كفاية البصر في كل ركعة
ادعى من اكله عليهم من ذلك ما لم يكن مقدار السراويل ولم يجز السراويل عند البعض وقيل ان في السراويل
لا يجوز فيه الصلاة وهذا في حق المعتز الكسوف ما يستمر اكثر من ركعة فان اعطى السراويل لا يجوز عندها
وتروى بسجدة عنده ان لا يجوز الا في ركعة كفاية العيشة قوله وعزله في قوله وتروى في السراويل لا يجوز عندها
سجدة فلا بد ان يكون في ركعة واحدة كفاية العيشة في ركعة واحدة كفاية العيشة في ركعة واحدة كفاية العيشة
تأثيرا ثم قد تنقلوا ثم اختلفوا اعاد عليهم من تأثيرا عن النبي لا يجوز ذلك لانهم لم يثبتوا احادوا
بحال لا يجوز صرف الكفاية انهم في كل ركعة كفاية كذا في كتابنا ثم ردت الرقعة كذا
ثانيا ثم اعطاء مقدار لا يجوز ذلك رجلا اعطى كفاية بين امرائه وحياته فليس وسلا فحقه لا يجوز
ذلك لان الصلاة يتم بنيتها لا بتمتد الحول وهي ليست بحال لاداء كفاية فلا يجوز كذا اعطى اياه اوله
وحايل وكان لغيره لا يجوز ذلك كل ركعة لا يجوز في ركعة اية لا يجوز في ركعة الكفاية اليه وقد لم يرد لهم
بجوز صرف الكفاية اليه كما يجوز صرف الركعة اليه اذا خلت الركعة وسومهم انهم لا يجوز في الصوم وان
ختم وسومهم انهم لا يجوز في ركعة الكفاية حازم الا اذا دام الصوم يومين في ركعة لا يجوز
الصوم الكفاية اذا اختار التكبير بالاعتناء في ركعة من الركعتين لا يجوز في ركعة الكفاية الظاهر وانما اختار
الكسوف فقد بينا وان اراد الاطعام فهو على نوعين طعام فليكن طعام اباحة فليكن ان يعطى
عشرة ساكنين كل ساكن نصف صاع النخل او دقيق او سويق او صاعا مستعدا كانت صلاة النفل فان
اعطى عشرة ساكنين كل ساكن مقدار ما ان اعاد عليهم من مقدار جاز وان لم يدر مقدار الطعام لا بد
من اعادة عدد المساكين ومقدار الوظيفه ووظيفه كل ساكن نصف صاع وكذا الرجل اذا اوجى ان يعطى
عشرة ساكنين كفاية لبيته فعند الامم عشرة ساكنين فاشاء ان يسكنهم بل لا يستلزم ولا
بغير الوفاق رجل اعطى كفاية بينه ساكن او احدا حتمه اصعب لا يجوز ان يعطى كفاية الا اذا اعطى
ساكن او ثلثة عشرة ايام فتقدم هذا الايام تمام عدد المساكين وان اعطى ساكن حتمه وسكنه تيمنا
حابة ظاهر الرواية ولو اطمع حتمه ساكنين في حتمه فان كان الطعام طعام فليكن جاز ويكون الاغلاها
ملا على الارضين بما كان اعلى من الارض في كل ركعة لا يرضى ان يكون الاغلاها ملا على الارض
وان كان الطعام طعام اباحة فليكن الطعام ارض جاز وان كان الاغلاها ملا على الارض في كل ركعة
ويستلزم اباحة فليكن فان كان الطعام ارض جاز ان يكون الكسوف ملا على الطعام فلا بد ان يكون
العكس ان اختار التكبير طعام اباحة فليكن مقدار ما اكله ان شققت غدا وعشا او غدا

او عشا ان ويجوز السجدة ان يكون غدا وعشا بخلاف ايام وان اعطاهم غدا وعشا فليكن ايام جاز فليكن
بغيره الا في صلاة دون مقدار الطعام ولو قدم بلا غدا وعشا في ركعة ساكنين واكلوا وسعدوا جاز
سويين ذلك على جعفر فان كان واحد من عشرة مسكينين اختلوا فيهم ان يعطى من اكله في كل ركعة
ما اكله غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب في كل ركعة عشرة فان غدا وعشا في ركعة واحدة في كل ركعة
وعين ان يعلم مسكنا اكله مكانه ولا يجوز التكبير بالصوم الا ان يحضر عاين الصوم ولا يجوز ان يملكه حرمه
عليه في الكفاية او يملك به فرق الكفاف والكفاف منزل مسكنا وكتاب يملك به سيرة عورة وفوت يوم وفوت
اناس من القوت ثم وعشا في ما اذا كان له فضل المسك والاكسوف لا يجوز له التكبير بالصوم لكن يتوسط
ان يكون الفضل بقدر ما يصير عينا ولا كان له بعد وهو يحتاج الى الخبرة لا يجوز له التكبير بالصوم لانه قد ردت
على الاغلاف ومنه مسكنا لا يجوز دين مثل ذلك ووجبت عليه الكفاية فتقدم فيه ذلك الى اربعة ركعات
بالصوم وان علم قبل فليكن الذي اختلوا فيهم كذا في الصوم وقال بعضهم لا يجوز في ركعة الكتاب
اشارة الى قولهم في ركعة لا يغلب ويدخل على جاز في ركعة ما يكون فيه جاز في الصوم قالوا هذا اذا لم
يكن الى الاغلاف بعد فان كان محلا لا يجوز الكفاية لا يجوز له التكبير بالصوم لانه قد ردت على الاغلاف
ما عليه كفاية بين او قبل منقطع انما كفاية الظاهر في الصوم مستطابا وقال بعضهم لا تسقط
لها حق المائة من قبل حلفه لا يفسد كذا في ركعة كيف حلفه في الاطلاق او الصوم قالوا لا يفسد عليه
الا ان تذكر **فصل في النضوي** البين لا يفسد كذا في الاطلاق والاعفاء وغير ذلك
رجل قال لامرأة اني اذا دخلت ادرأهات طالق فاجاز الزوج ثم دخلت فطلعت لان البين نضوي فليكن
على الزوج ما يثبت فيوقف من النضوي على اجازته ولو دخلت قبل الاجازة لا يطلاق عند الاجازة فان
عادرت ودخلت بعد الاجازة طلعت كذا ذكره الجاهل وفيه المتأني اذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج
اجرت الطلاق على فوجاز ولو قال اجرت هذه البين على لزمه البين ولا يقع الطلاق حتى يرفع البينة
امرأة قالت جعلت امرى بيدي واخرت نفسي والزوج حاضر فاجاز وكان غايها فليكن فاجاز هذا الامر
ببرهانها فليس عليها بالاجازة ولا يصح اختيارها ولا اختارت نفسها بالاجازة يقع الطلاق بهذا
الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها نفسها مالا توقف فلا ينفذ بالاجازة ولو قال اجرت امرى
بيدي وطلعت نفسي فقال الزوج اجرت بيني والامم واحدة رجعية ويصير الامر بيدي حتى وطلعت نفسها
في مجلس علمي بين عليها تطليقة اخرى وهي تابعة بحكم التوقيف وتكون فصولها قال لامرأة اني جعلت امرى
بيدي فاختارت نفسها صليح الزوج فاجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير الامر بيدي وفيه المتأني
لو قال لامرأة اني اذا دخلت ادرأهات طالق فاجازت نفسها او قال لها امرى بيدي فاختارت نفسها او قال لها
اجرت نفسي فقال الزوج فاجازت ذلك في طلق لان قوله اجازت اجازت الامر بيدي ولو قال الزوج
ان دخل محرابي بعد ابرهات ادرأهات طالق فاجازت محرابي بعد ابرهات طالق قال محرابي بعد ابرهات طالق

لا دخل الارز الى الطلاق رجل حلف بملوكه بالطلاق وعق كل ملوكه عليك الكفا او يصدق كل ملوكه انك
سنة ان يبيع او يشكاه ويكتب بذكره كتاب الملوك حاضر يبيع ويقيم بالبيع المجلد عرفك قال الملوك
لمن حضر استهدوا على كذا ثم ساءوا اليه او شكاه حنت ولمنه كل ملوك رجل حلف بملوكه على طلاق وعق
هدى وصدة ومضى الى بيت الله وقال الخائف لرجل اخر عليك هذه الايمان فقال نعم بلى الشئ وانصرف
ولا يلزمه الطلاق والعاق ولكن ينبغي له ان يرضى وان قال الخائف لرجل اخر هذه الايمان لارثة كبر فقال نعم
بلية الطلاق والعاق ايضا قال لآخر هل دخلت دار فلان اسمي فقال نعم ولم يكن دخل فقال له اسمي يا
لقد دخلتها فقال نعم فهذا حالف ولو قال له دخلت دار فلان اسمي فقال لا وقد دخلها فقال يا سيد دخلتها
فقال لا قال في هذا ايضا حالف وهذا جواب الكلام السابق وكذا لو قال في فبكرت رجلا كنت رجلا فقال لا
قال فهو ايضا جواب الكلام السابق وكذا لو قال في فبكرت رجلا كنت رجلا فقال لا
من قبل ان هذا جواب لما سأل عنه فيه حلفه ولو كان في معنى بولي لا ايسر عيني من ما يصدق بهه وقال
رجل قال لغيره عليك عهدا سان لم تنكر كذا فقال نعم قال لاني على القابل وان لم يسمها بيها وكذا قال
انتم ادا قسم بالله او حلف او حلف بالله لفعلى كذا قال نعم مو على القابل لا والله لا يكون على قابل نعم
ان منى بيها رجل قال لارثة زيد طالق وعق على الشئ الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم
منه حلف جميع كذا لا يصرف ولو قال لزيد ارحته لا يكون حلفا ولو قال ارحته ذكره الزنثي
ذكر ان دخلت الدار كان لارثا ولو قال لارثة زيد طالق فقال زيد ارحته ورضيت بيع الطلاق ولو
قال ان بيعت هذا العبد بغير زوجة فقال زيد ارحته ورضيت ثم استرا بعت يقول لانه ارحته بالبيع
ويشترى بالبيع لا يفتق العبد بغير بيع ولو قال لزيد طالق فقال زيد منى هذا العبد بغير زوجة فقال زيد نعم ثم استرا بعت
لانه قال نعم صار كذا قال لزيد طالق فقال زيد ارحته ورضيت ثم استرا بعت يقول لانه ارحته بالبيع
انعم نعم ولم يرد جواب فقال الطالب فل نعم فقال نعم واراد به جواب قال نعم يمين الغريم حلفا لان الكلام
واصله لم يفتق كلام آخر او سطر في نكاح لا ينفقه ويكون موصولا **فصل في البيوع**
الموقف الموقف سنة يكون الفاظ التوقيت ومنه يكون بالتمثيل بالوقت والفاظ التوقيت مادام
وما رمت وما لم والى وصلى وفعل رجل قال لى ففعلت كذا ما رمت بجمارا في طابق فخرج من جمارا ثم عاد
وفعل بذكره لا كمنته يمينه لان يمينه كانت موقوفة الى غاية فلا حتى يبدل الغاية وكذا لو قال لزيد زوجت امرأة
ما رمت بالكوكة في طابق ففارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا يطلق لانه تزوج بعد انها اليه ولو حلف
لا يشترى البنية مادام بجمارا ففارق ففارق ثم عاد وشرب قال لانا ما اربكر محرمي ففعل ان فارق بجمارا
بنه لا غير ثم عاد وشرب لا كمنته الا ان يرضى لا يشترى مادام بجمارا وطأه فان مؤثره كمن ثم فارق بجمارا ثم
عاد وشرب حنت لهما وفيه بها تعذر قال لا يورس لزوجت امرأة ما راسا حنين في طابق ففارق امرأة
في حناهما طلقت فان تزوجت اخرى حناهما لا يطلق لان كمنته ان لا يورس لزوجت امرأة لا يورس لزوجت امرأة
انزوج مادما حنين او قال لزيد طالق ففارق ففارق ثم عاد وشرب قال لانا ما اربكر محرمي ففعل ان فارق بجمارا ثم

لان كل كمنته تزوج بغير انسا وتكثرت اعدا بغير تزوج امرأة تكثرت اعدا وعزم ٢٠ انها لا تطلق بغير انسا
وبها اخص الفقه ابو القاسم ٢ لان شرط الحنت التزوج في حنوها ولم يزوج ولو قال لارثة واسد لا اكمل مادام
اباكر حنين وكما بعد ما مات احد ما لا كمنته لا فلتا ولو قال كل امرأة تزوجها حتى يوتا فزوج امرأة بعدا
احدا ما طلقت لان شرط الحنت هذا التزوج قبل موتهما رجل حلف لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة
وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلد اخرى ثم اصطلح اكمال قبل عود الامير الى تلك البلدة
او بعد عود لا كمنته لانها لم يميز بين الامير رجل قال لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة فخرج
فخرج من تلك البلدة ووطئها في حنوها اخرى او كمنته لا كمنته الحنوها ولم يطلقها حتى عاد الى تلك البلدة و
وطئها فيها لا يفتق لان الامير انتمت بالتميز عن تلك الحنوها رجل حلف لزيد بطلاق مادام فلان
فيها فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل اكمال لا كمنته وكذا لو قال لارثة ان دخلت دار فلان مادام فلان
في تلك الدار فانت طالق فخرج فلان من تلك الدار زمانا ثم عاد ودخلت ذلك الدار لا كمنته ومنه
المدان رجل قال لغيره واسد لا اكمل مادام في هذه الدار فامير على ادم ساكنها فيها ولا يسطر اليه
الا باسفال سطر الى كمنته لان معنى قوله مادام في هذه الدار ساكنها في هذه الدار وما بقية الدار
من قبيل او في كمنته ساكنها في قوله في ٢٠ وعلى قول صاحب ٢٠ لا يكون ساكنها بذكره والى على
قولها والمسئلة ما في بعد هذه لا موضع هذا اذا كان فلان في بيته اليه الدار لا كمنته فان لم يكن بان
كان فلان في عمال غيره او كان ابا كمنته ساكنها في هذه الدار ساكنها في بيت زوجها فخرجت
سبها وبنيها فقتلها تلك الدار لا كمنته ساكنها في هذه الدار اذا كان اليه بالعمرة فان كانت بالعمرة فخرج
بنه على عزم ان لا يعود لا يبق ساكنها بقاء الا منته على كل حال رجل حلف لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة
مادام في مكر فلان خارج فلان بعض ثم اكل اكمال ما بقى لا كمنته لان شرط الحنت الاكل حال بقاء الكل
في مكر فلان ولم يوجر رجل حلف لزيد بطلاق على الدار مادام في الغريم فزوج امرأة في بلد ونام على
الدارش قال لغيره ابوك البهي ٢٠ ان تزوج على عزم ان يسلطها او يزوجها امرأة في بلد ونام على
يكن مرسونه ذلك فليس بغيره رجل حلف لزيد بطلاق مادام في بيت فلان فاليه بالعمرة فان كان بغيره
في سائر الايام لا على مطلق العمرة بصلوة او طهارة او اكل او نحو ذلك رجل قال لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة
والى مادام التزوج فانه فكل امرأة تزوجها في طابق فاكل من خبزها وان شيا قبل ان تزوج فاطم
ثم تزوج فاطم طلقت لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطم طلاق كل امرأة تزوج فاطم اكل من خبزها
كل امرأة تزوجها في طابق فاكل من خبزها فاطم وعمرها ولو قال لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة
سعى جارية في حنة ثم غابت الخواص عليها او ماتت فامير جارية اخرى في هذه البلدة فاكل من خبزها
على بقاء اليه من الموت لا يفتق في قوله في ٢٠ ومنه ان عذرا عذات الخواص عليه بغير اليه من
قال لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة فاكل من خبزها فاطم وعمرها ولو قال لزيد بطلاق مادام فلان في هذه البلدة
في يمينه لان يوم الحب غايه والغايه لا تدخل تحت الحنوها الغايه اذا لم يكن غايه اخرج ولو قال لافضين

في آخره ووقال الى ليلته القدر فان كان كالحالف عاشا لما يورث اختلاف العلماء في بيته ستعرف الى ذلك
والصحة من شهر رمضان يكون بعد البعير لان ليلته القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من رمضان
وان كان كالحالف فيها فغيرا في سنة ليلته بينه وبينه نصفه من رمضان لا يفعل شيئا كالحالف في رمضان
من السنة الثانية لان عند ليلته القدر سبعمائة وثمانين فيكون ليلته القدر سنة الثانية والاربعين من رمضان
من رمضان في السنة الثانية فيكون سنة الاخير من رمضان فلا ياتي البعير بينهن حتى يعين كل رمضان من
السنة الثانية وهو المختار للمؤخر رجل قال في الخبر لا اخرج من البلد حتى اراك نسى فاره انفسه مكان بيده فان
عده فلان لا يحس كالحالف وكذا لو اراه فرق حاديل او قال انا فلان لا يحس وان كان لا يصل اليه فلان
لانه قد اراه رجل قال لامرأة ان وضعت جبك لليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك
الليلة فانت طالق ولم يضع جبها لا يحس كالحالف لانه لم يضع جبها رجل طلق ايامه حتى يقرأ كذا
وكذا فنام حالك من غير قصد لا يحس لان هذا مما لا يكون الا احترازا من شئ في العيش رجل
قال اني سمعت فلان اضربك فكل مولود لي قد مات كالحالف ولم يقرب لم يحن ما ليك لانه اخذت بعد الموت
رجل طلق لا يصلح هذه الدار حتى يرحلها فخر خلاعا حاشا لم يحس كالحالف وكذا لو طلق لاني زكاة حتى
عبد فاشترى عبدا واداه عتقه واحدة لا يحس وكذا لو قال لا اكلمك حتى تكلمني ففرق كلامهما وكذا لو
لا يصلح حتى يصلي فلان فافتحه الصلوة مع ما يركع وسجدته يحس في قوله في ٢٠ وكذا في جميع الاعمال
وقال في ٢٠ يحس في جميع ذلك ووقال ان كل كذا لا يحس كالحالف وكذا لو قال لا تترك بكلام فبكر
قد قال ليا وسلم كل منها على صاحبها لا يحس عندنا وكذا لو قال ان كل كذا قبل ان تكلمني فوقع
كلامهما ساقلا يحس في قوله رجل قال لفرجيت من هذه الدار حتى اكلم من فيها فامرأة طالق وليس في الدار
رجل فخرج لا يحس في قوله في ٢٠ رجل قال لا اخرج واسد لا اعطيك كذا حتى يبعثني على فاحل فوكلم وكذا
فاحل الى الدار حتى يبعثني على وكلم كالحالف فوقع قضا على كالحالف ولا يحس بعد ذلك رجل قال لفرجيت
واسد لا اخرج حتى يبعثني منك حتى ثم انه استمر من مديونة عبد بذكر الدار فقبل ان يمارقه ولم
يبعث فيه حتى فارقته قال في ٢٠ على قوله لا يجعل جانا اذا ذهب الدارين قبل الفارقة وقبل الدارين
ثم فارقته لا يحس ومن قوله في ٢٠ فارقته وليس عليه شيء فمنا شئ لا يحس لانه الدارين حين
يخرج العبد منه بدينه مكرما في ذمة فلا يحس كالحالف وعلى قوله لا يجعل جانا في القبة وهو قوله في ٢٠
يكون جانا هذا اذا فارقته قبل ان يبعث البيوع وان لم يمارقه حتى تات العبد من البيوع ثم فارقته
ولو باعه الدارين عبد الغنيه مكرما في ذمة هذا البيوع لان البيوع مملوك ملكا ساقلا فلا يحس كالحالف
ولو باعه الدارين عبدا على انه في الفارسية وقبضه كالحالف ثم فارقته ولو كان الدارين على امرأة فخلعت
لا طارها حتى سقته قد منها ففرجها كالحالف على كان له من الدارين عليها فهو مستها لا عليها من الدارين
ولو باع الدارين باع عليه عبدا واداه وانما هو مديون ومكاتب وام ولد وكان الدارين مام الولد والغير

في ذكر ان حنة ايام لا يحس في يومها من شهر رمضان في وقت البعير في ايام ومدة اليوم الى الحالف
في ايام فصار كانه قال لا تصلين في ذكر قبل معنى حنة ايام وكذا لو طلق ان لا يتكلم فلان الى حنة ايام
كان اليوم العاشر من اخلافة البعير وكذا لو قال في خبر لا يحس في ايام ومدة اليوم العاشر وكذا
لو قال ان تزوجت امرأة الى حنة ايام في طالق فتزوج امرأة في السنة الحامسة فطلعت لان السنة الحامسة
ما خلا في البعير وكذا لو اخرج رداء الى حنة ايام في السنة الحامسة في طالق فخرج رداء في السنة الحامسة
قد لم كانت البعير على بنية السنة الى حنة ايام في حنة ايام في السنة الحامسة في طالق فخرج رداء في السنة الحامسة
السنة التي فيها رجل قال كل عبد استتره في سنة فاستتر عبد في سنة قبل السنة لا يحن حتى يبعث عليه
بعد السنة لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يحن قبل السنة كذا لو قال لامرأة انت طالق الى سنة عندنا
يحن المطلاق بعد السنة ووقال كل عبد استتره في السنة فاستتر عبد في سنة قبل السنة عتق ساقلا
لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت سنة غاية للبعير رجل قال ان رزقي امدته موافقة قبل وقوع الخلع
خلع ان اصوم كل خمسين ان اراد به وقت وقوع الخلع لا ينسب الوقوع فهو على وقت وقوع الخلع وكذا
اذا لم يكن له فيه وقت وقوع الخلع هو الذي قال في السنة اذ اراد به حنة الوقوع
فهو على حنة الوقوع وذلك ان يقع على الارض في الخلع ما يحتاج الناس الى كسبه وان طارقه الهواء ولم
يستبين على الارض واستبان على الخيش او على رأس الحديد فذكر لا يعتبر في المرأة المرافقة في العيش
الراعية ما ينفق عليها زوجها ما لا ينسبها اذا اراد الخلع اليها فان تزوج قبل وقت وقوع
الخلع وقبل وقت الوقوع بليته الوقا بالزيم ولو قال في السنة اذ اراد به حنة الوقوع فوقع الخلع
في وقت الوقوع حنة لا وقت الوقوع فوقع الخلع في وقت الوقوع فوقع الخلع في وقت الوقوع
من هذا وقوع الخلع الذي ذكره كالحالف حتى لو كان كالحالف بليته في سنة تاتي البعير ولو طلق لا
يحل فلان الى الضيق والى انشاء او الى القريب او الى الربيع لكان كالحالف بليته في سنة تاتي البعير ولو طلق لا
الضيق وان شاء ما يجب يعرف البعير في ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلفا فاسمعوا من هذه
الاوقات في الضيق ما يشترطه الحق على الدوام وان شاء ما يشترطه البعير على الدوام والربيع
ما يكسر فيه البرد على الدوام والقيظ ما يكسر فيه الحق على الدوام وقال بعضهم القبة يكون ختم على
الاشجار غار وارواق وان شاء ما لا يكون على الاشجار غار وارواق والقيظ ما لا يبيح فيه الثمار
وسبق الارواق والربيع ما يحل الارواق ولا يحل الثمار وهذا اقرب الا قالوا في الضيق ولا حلة
وقيل ما يختلف باختلاف البلدان الا انما سخدم في بعض وقتا في بعض ولو طلق لا يحل فلان الى
الخير فهو على خير من المسلمين لا على خير من المجوس ولو طلق لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى الحصار
او الى الدارين ولم ينو شيئا فهو على قدر الحصار والربيع وعلى حاج حدم اذا وجد من البيوع للبعير
ينتهي ما يرجع من الفاتية ولو طلق لا يفعل حتى يدين فلان اذا صلى الاوى ولم يتوشك فيه وقت النظر
ان آخره لان الصلوة الاولى صلوة النظر فصار كانه قال اذا صلى النظر ولو طلق لا يحس في وقت النظر

والوكيل الاكل لا يكون مرقه واما كان من الجيوب او اخذ شيئا ليؤديه لا الخطف وسرقه وغيره لا كار والوكيل اذا
اخذ شيئا على وجه الخفيه فهو سرقه اما اكله والوكيل اذا اخذ شيئا للوراء صاحب له لا يضر بذلك بل يضر
فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي ان يكون حاشا رجل قال لا بد ان سرقه من شيئا فامر بالحق فسرق
منه اده اجه وروى عن ابيه سئل عن هذا فلم يجب فقال ابو يوسف بعد ذلك فقال ابو يوسف ان كان
الكافد مجل منكم فقد ركت فاجرت منكم الجواب فقال ومن حسن بل هذا الجواب الا ابو يوسف رجل
غاب عنه وعنه فقال المراسم استمره باشر من الله لا يمكن فالما يرجع الى الخلفان منى بقوله
اسما ساسم الجمع والحقان او ابلدج وهو على انزوى فان لم يؤت شيئا يعرف بينه الى الخلفان امره لها ان
يكن مع اجبى فقال لها زوجها ان لم بات آتكم مائة دينار وبكن معنا حتى اعطيه فقال لها زوجها
ان لم بات ايتكم شيئا فليدري ما في فالت كما قاله الابن فيمكن معها ستم ثم غاب فقالت المرأة ان
كنت اعطيت ابني شيئا فلكم تحت فحتت في بيكران كنها الرقيق كان المولى قد ولصاحبها الرقيق
وان كانت اعطيت قبل ان ياتي الابن وسكن معها طلعت سكران حتى فقال لها صاحبها كان في جيبك
واربعون درهما فاخذتها حتى فانكروا فخلعت قالوا انكر امره ورجب من جلد وخرج درهم بنوده
است جلد على فاما ذلكا وقد كان في جيبه من ذكر الليم اربعون درهما وحده فخلع ريقه فاصاب
في الاحمال واضطرت القير قالوا ان وصل القير حنت لان الكيل كلام واحد فاما كان كان ذبا في يمينه
كان حاشا وان فعل القير لا تحت لان القير اذا انقل باول الكلام حاشا كان لم يسرق ان كان في
جيبه غطاه وعلقت لوصحت فيه العدلى الى الفطاره جبريل بن غنط بن يحيى وقال انك جيب
جبريل غطاه بنده است جبريل غنطه وجبريل بن غنطه المبلغ واظطرت القير قالوا استغنى
عن الفطاره كان حاشا اصابت القير واظطرت وصل او فصل لان قال اربعون غنط فيا ولم يكن
كذلك فكاف حاشا رجل فلان لا ينصب فلان شيئا ودخل الخلف على الخلو فجلسه لافسرق
منه ولم يعلم الخلو فجلسه ارجا كما قلته صلى وسرق رداءه وحت راسه ولم يعلم الخلو فجلسه اوطر
درامته ثم ادخل عليه ليل فاجاز وضره واظطرت مناه وذهب فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا
سقطه ولو قطع عليه الطريق فاخذ مناه كرها يكون حاشا في غير القصب ولو كان خلفا لكان لا
ينطق على الطريق يكون حاشا في غير القصب وسرحت في غير القصب ايضا لان قاطع الطريق قاطع
وغاصب سائل القير البية رجل قال لزوجي فلان عبده فاما ذلكا فوجب فلان من قبل القير
حت الخلف رجل عليه دين فلان لا يدفع الى فلان ماله ولا سفي اياه وينه ولا ينفذ ثم امر رجلا
حتى خضعه ومنه الضامن فانه حاشا الى الخلفان اما كان يامر يكون لان يرجع عليه فكله
كفعل الامر وكذا لو طلع الكافد صاحب دينه على رجل فاعطاه الخلفا عليه حاشا الى الخلفان ولا ينفذ
والوالد ينفذ من الكافد لا تحت الكافد كالزوج رجل بالاداء واما العتق التي تعلق حقا بالاداء
البيع والشر والاحابة والاشجار والصنع والمال رجل فلان لا يترى من فلان شيئا فاسلم الكافد

الدنيا رزق كان حائنا لان السلم بيع وكان الهلام سراً رجل حلف ان لا ياترى عبد فلان فاجردوا من فلان
 لصعد لا كحلف فلان الا جارة ليست ببيع سطلق وهذا لو اجر عبد بدار لا يفتح الشقة الدار رجل حلف
 السلطان ان لا ياترى طعاما لبيع فاشترى طعاما لبيته ثم بدا له فباعه لا كحلف لانه اشترى ببيع هذا كما لو
 حلفت المرأة ان لا يخرج الى بيت والديها فحبست للمجلس ثم وقعت الغيب والديها لا كحلف رجل قال لا ياترى
 بعثت الدرهم شيئا فذهبت الدرهم صدقة فاشترى شيئا انزله التصديق لانه اشترى بها وبعد الشراء يتقبل عليه
 فانها لا تصدق ببيع البيع وكان له ان يبيع غيرهما كما لو رجل حلف ان لا ياترى لامر ثوبا جديدا فاجردوا من ثوب
 لا يكون عليه رجل حلف ان لا ياترى امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حائنا فلا ينفق ذكر المرأة وكان
 ان لا ياترى امرأة متزوج صغيرة كان حائنا لان الشكاح لا يكون الا لامر المرأة فلا ينفق ذكر المرأة وكان
 ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص المرأة فاعتبر ذكر المرأة ولو حلف ان لا ياترى
 جارية فاشترى رضية ومجنونة كان حائنا رجل حلف ان لا ياترى بيتا فاشترى بيتا فاجردوا من البيت من الزرع
 والزرع يملك كان حائنا لان البيت لا يباع ببيع الارض من غير ذكره فغيره سوا تصدق بالزرع فلو كان
 حائنا كما لو حلف ان لا ياترى رطبا فاشترى نخلا عليها رطب طيب كان حائنا رجل حلف ان لا يبيع
 داره فترجع امرأة على داره لا كحلف وان تزوجها بالدرهم ثم جعل الدرهم عروضا عن الدرهم كان حائنا
 رجل حلف ان لا يبيع عبده او نوبة فارعه فباعه لا ما شروا كحلف الامران حقوق البايع يتعلق بالعب
 وحكم العتد واقع فلا يردم يكن كالكاف بايما يملك فيه فلا كحلف ولا كان كالكاف لا ياترى ببيع بنهم
 حلت لان عينه يفرقنا الى الامر بالبيع ولو كان كالكاف مرسا لعتد نفسه مرة وسوخص الى غيره
 اخرى فبشره بالعتد رجل حلف ان لا ياكل لحما مشويا فلان فاشترى فلان سحلا فذبحها فاكلها كالكاف
 لا كحلف رجل قال ان احبته ما رى هذه فهو صدقة المسكين في احتاج الى الجارة فابوا بيعها كالكاف
 عن غيره ثم بواها المشتري كالكاف فبواها بعد الشراء ثم بشرها فخرجت عن عينها بالاجارة وعلى ملك
 المشتري رجل حلف ان لا ياترى طعاما فاشترى خنطة ذكرته الكتاب لا يكون حائنا فالفتية ابو بكر
 السجستاني عننا الحنطة لا يبيع طعاما انا الطعام هو لطيف فلاكحلف بشر الحنطة رجل حلف ان لا ياكل
 راسا اشتوا راسا فاشترى ريدا وارثا ثم ان كالكاف اشتوا راسا ريدا فدخلها لا كحلف ونووهها فاشترى
 فدخلها كالكاف كان حائنا لان حكم الشراء حتى بعد ائنه ولا حتى بعد البيع رجل قال ان لم ابع هذه الجارية
 اليوم فهو حرة فباعها على ان لا ياترى ثم فسخ البيع ومعنى اليوم لا يتحقق لانه خرج عن عينه بالبيع بشره بالكم
 رجل قال كل عبد استرته فهو حر فاشترى عبدا شرا فاسدا ولم يتبينه ثم اشتراه شرا جازيا لا يبيع
 لانه حله حائنا بالبراءة فاسدا فاكلت العيب لا الى حرة لعدم الملك فلا كحلف بالبراءة انما مرة اخرى رجل
 قال فابره ان لم ابكر له فخرقات حرة ثم ظهر ما جعلت فيه الشراء حله لا يسلط الله الله ثم يبطر
 التبريد فله الحق وقدمه اذا جاءت بالهلال فاكلت ستة اشهر ويملكه ولها بعد ذلك وعلى حرة ان لا يح
 كحلف ولا يملك ولها ما كانت حرة ولو قال لا ياترى حرة ففبرها او ولسه قال

منزل ومعه يري بالخر على رجل آخر في الحوض عليه او دخل يري اخذ لاسه التي يكون في النزل لا تحت
لانه لم يدخل عليه رجلان خلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه فدخلوا النزل سقا لا تحتان لانه لم يدخل
احدهما على صاحبه رجل قال لا تحت فلان من دخل ماري لثمة مرة بينة ولان رآه مرة ثانية ولم ينفه
لا شيء عليه رجل خلف فلان لا يدخل فلان فدخلوا فلان ساكن فلان امرأة والدار لانه دخل فلان
لوحظ لا اذ دخل ماري فلان وعنه دار زوجها ليكن معه كان حاشا رجل خلف فلان لا يدخل فلان فدخل
في حمام او مسجد او ظلة او دلو فلان ما لا تحت وكذا السطوح وميت اشرا الا ان يكون المخلوف على رجل
البارية وعنه في السطوح تحت والظلمة والادلة وقيل انما تحت انما دخل عليه السحر لان
الناس يزدرونه السحر ولو دخل على قوم والمخلوف عليه فيهم ولم يعلم ان كلفهم فخرجهم من البيت والقد
انما تحت العلم فان علم ونزلهم الدخول ومنه دبر فلان في البيت ولم يدر فلان لا يدخل عليه هذه الغرة
لا تحت مرفوف القربة رجل خلف مطلق امرأة لا يدخل فلان لا تحت لانه لا يدخل عليه هذه الغرة
بمطلق امرأة اخرى انما قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاول ولم يلزمه طلاق الثانية لانه لا يدخل عليه
الا في كسب والثانية صدق فلا تحت الثانية رجل خلف يعق عبدا انما يدخل هذه الدار اليوم ثم
قال لم يدخل رجل خلف يعق عبدا انما يدخل اليوم ثم رجع وقال قد دخلت اليوم وحلف يعق
عبدا عن العبد الا انما لا يدخل عن الكلام كذا والادوية عن الكلام بالكلية والادوية عن الكلام
يعق الاول لان الحمل زعم انما كاذب في الكلام فلهذا تحت الكل رجل دخل دار وفيها بيتان وجلس
رجل ان لا يدخل هذه الدار فدخل بيتاها باب البيت هذه الدار ليس للبيتان طريق
اخر وعلى الدار والبيتان حائط واحد محط بها قال لهم لا تحت بينه وبين الدار بيتان سواء كان
البيتان اصغر من الدار او اكبر ان كان البيتان وسط الدار وحول البيتان تحت الدار تحت فلان
بدخل البيتان وغرقت في رواية ثالثة رواية كاذبة لا تحت الا ان يكون البيتان وسط الدار
ولا رواية تحت وان لم يكن البيتان وسط الدار ثم قال اميرت في رواية الدار ولم يمت البيتان
يرجل البيتان ليس على هذه الرواية وقال اميرت في رواية البيتان بايان احداهما الدار والاخر
خارج الدار وان البيتان من الدار فلهذا لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها بميت الدار
بيتا وقيل ان البيت في الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت تحت الدار فلهذا
هذا البيت مرفوع لا يدخل هذه الدار قال في رواية ثالثة لا تحت فلان لا يدخل الدار رجل قال في رواية
ان دخل محمد بن عبد الله الدار فامر محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طلق فقال محمد بن عبد الله
على ذلك فدخل الدار فالتوا بالدار الطلاق رجل قال في رواية لا يدخل هذه الدار وهذه الحجة ثم قطع الدار
ثم دخل الدار ولم يدخل الحجة فانه لا تحت حتى يدخل الحجة ويكون المخلوف عليها حجة رجل خلف فلان لا يدخل
دار رتبة وايهه يكون بيت زوجها او طلق فلان لا يدخل داره وانما تحت بيت زوجها او طلق
الحال تحت ومعه نظير او كثر رجل خلف فلان لا يدخل داره فلان فدخل فلان باعادة اواجه

خبرنا ولقد قلنا ما راها غيرها فلان ومن ملوكنا جرحنا ايضا خبر هذا قوله اما على قول ابي جرحنا
لا تحت وقد مر تحت قبل هذا رجل قال في رواية دخلت دار فلان اسفل فلان فقال واسه ما دخلتها قال
لا ذكره الكتاب ان يكون حاشا وهذا جواب الكلام السابق وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان اسفل
المخلوب لا فقال اسفل فغير كذا تحت دخلت فلان لا قال يعق عبدا انما لم يكن له نية فان كان
مولى يعق لدا اي ليس يعق حر لا يعق عبدا رجل خلف فلان لا يمكن حاشا فلان فدخل فلان
ان كان فلان مولى فلان لا تحت كذا فلان رجل قال في رواية دخلت دار فلان فدخل فلان
فلان لا يمكن حاشا تحت هذا الكلام رجل قال في رواية دخلت دار فلان فدخل فلان
خبرنا ولقد قلنا انما يكون المخلوف عليه المخلوف به لا يدخل عليه المخلوف به فخرجهم من البيت
ان يخرج عبدا من الدار فلان لا يدخل فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا
ساكنها او على السكن وان لم يكن ساكنها فلهذا يدخل عليه المخلوف به لا يدخل عليه المخلوف به
فلان لا تحت كذا فلان لا يدخل فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا
دار فلان مطلق فلان مارة فدخل فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا فلان لا تحت كذا
والادوية عن الكلام كذا والادوية عن الكلام بالكلية والادوية عن الكلام بالكلية
كما قال اميرت في رواية بدوي هاتم عرج في رواية ثالثة رواية كاذبة لا تحت بينه وبين الدار بيتان سواء كان
البيتان اصغر من الدار او اكبر ان كان البيتان وسط الدار وحول البيتان تحت الدار تحت فلان
بدخل البيتان وغرقت في رواية ثالثة رواية كاذبة لا تحت الا ان يكون البيتان وسط الدار
ولا رواية تحت وان لم يكن البيتان وسط الدار ثم قال اميرت في رواية الدار ولم يمت البيتان
يرجل البيتان ليس على هذه الرواية وقال اميرت في رواية البيتان بايان احداهما الدار والاخر
خارج الدار وان البيتان من الدار فلهذا لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها بميت الدار
بيتا وقيل ان البيت في الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت تحت الدار فلهذا
هذا البيت مرفوع لا يدخل هذه الدار قال في رواية ثالثة لا تحت فلان لا يدخل الدار رجل قال في رواية
ان دخل محمد بن عبد الله الدار فامر محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طلق فقال محمد بن عبد الله
على ذلك فدخل الدار فالتوا بالدار الطلاق رجل قال في رواية لا يدخل هذه الدار وهذه الحجة ثم قطع الدار
ثم دخل الدار ولم يدخل الحجة فانه لا تحت حتى يدخل الحجة ويكون المخلوف عليها حجة رجل خلف فلان لا يدخل
دار رتبة وايهه يكون بيت زوجها او طلق فلان لا يدخل داره وانما تحت بيت زوجها او طلق
الحال تحت ومعه نظير او كثر رجل خلف فلان لا يدخل داره فلان فدخل فلان باعادة اواجه

فصل في الخرج

ان ارست هذا السلم اوقال ان وضعت رجلك على السلم وضعت احدى رجلها ثم رجعت كما كانت اوضع
ونه الارتقاء فكذلك قال سلم وينبغي ان لا تحتك بالارتقاء موضع احدى القدمين لان ذلك لا يصح ارتقاء ولو
قال ان وضعت رجلك على السلم وضعت احدى قدمك لا تحتك بهذا الكلام صار مجازاً في الرفع ولو
قال لها لرجعت من هذه الدار ووضعت رجلك السكة فالت طالق وضعت احدى قدمها في السكة فحت
بينه لاننا لا نحسد لمخالفة صارحاً بان موضع القدم رجلك قال لا امرته لرجعت الامرضائي او بهي اوى او بارادى
فيكون قوله الاما يادى يحتاج الى الاذن في كل مرة ولو قال ان ارضا او اردت من قوله الان اذن اذا
اخذ مرة متباعدة وليس ولو قال لا اباري لامة لامة في كل مرة ولو قال ان انا امرت على الامر مرة واحدة
ولو قال لرجعت بغير رضائي او بالبرضائي فاذن لها بالرجوع فلم يسمع او سمعت ولم يفهم بان كان الاذن
لبس ان لا يعترض المرأة بالرجوع فلو لم اذنها فحت لان الرضا ممتنع بهذا الكلام ولو قال لها الا اباري
فاذن لها ومنى اولى يومئذ لم يكن ذلك اذنا قال بعضهم هذا قولنا لا بارى ودم ما على قولنا لا بارى
كقولنا اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع فلو لم اذنها فحت لان الرضا ممتنع بهذا الكلام
وتم لم لا يستب الامر بدون العلم والسمع ان على قولها الا اذن لا يكون الا بالسمع واجمع على
ان اذن السيدة التخيارة لا يكون الاذنها من السماع وكذلك الترخيل رجلاً قال لبعضهم لرجعت الاما يادى
فالت حتم قال لبعضهم ان لا يكون الرجوع فاذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حنت المولى وكذا لو قال المأمور
للعبد ان مولاك قد اذن لك ولو قال المولى اذنت لداخول فخرج فاجاز انسان بذلك فخرج لا يثبت المولى قبل
هذا اذا كان المأمور بالرجوع فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لبعضهم لرجعت بغير رضائي فالت حتم
ثم قال لرجعت كذا فالت اذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالظن وكذا لو قال المولى
لهذا العبد اطلع فلانا جميع امركم ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى فكذلك لو قال المولى لبعضهم
بهذا اليوم امركم فلان فالت امركم به فالت فلان بالخروج فخرج حنت المولى فالت ان يخرج امراته منية
بين مرضها البت فخرجت الى المرأة فحت والواحدة عرفت ان الدار لا تسمى بيتاً عرفت ان امانه عرفت
تسمى الكلب بيتاً فحت وعليه الفتوى وكذلك لو طلق بالرجوع فلان ببيت منفل فلان ما لا يخرج عرفت
ونه عرفت ان البيت فحت وعليه الفتوى حلف لا يخرج امراته الا كذا فخرجت فالت حتم فحت به عين
والمرحى لان يعنى بينه المرأة والى حيدى فاحل بينه وبين امرته حلفان لا يخرج امراته مع فلان فخرجت
مع عينه ثم فلان فلان فحت لانها لم يخرج مع فلان فحت فلان حلفان لا يخرج امراته الا ببيت منفل فلان
مرة واحدة ذكرنا على ان اذنت ببيت منفل فالت حلفان لا يخرج امراته الا ببيت منفل فلان فحت فلان حلفان لا يخرج
كل مرة مع ذلك وكذلك لو قالت امينة الى ابيهم بالخروج فقال اذنت فخرجت امراته من ذلك اليوم لا يثبت
وكذا لو قال لها اخرجي كما اذنت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال لرجعت الاما يادى او قال لها اذن
اذن لك ثم قال لها اخرجي اذنت لوفعلت لحيكم كما اذنت وعرفت ذلك قاله لا يكون ذلك اذنا وكذلك
عقب المرأة وبنت بالخروج فقال بالخروج فخرجت معها فخرجت لم يكن اذنا لان ابنت الاذن وكذا لو قال

ان سر سريون به الخرج من الدار فاستبد بالباب ولان بابا لم يفتح باب الدار فان غير الباب وقال الخرجت من
هذا الباب فاستبد بذلك الباب امرأة كانت يخرج من دارها الى سطح جارها فغضب الزوج وقال لا تخرجت
من بيت الدار الى سطح الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جارها وحللت لان فيه تعدت
بذلك ما حرده لانه وان لم يكن هناك معدة حيث لعدم النطق امرأة حللت لان الخرج الى اهلها فخرجت
الى دى رحم محمد منها فالتفت ان كان لها ابوان لا يمت اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فاعلمها
الحمام من دى رحاها وان كان لها اب وان نكل واحد منها منزلا حرة وزوج امها غيرهما وان اهل
منزل الاب رجل حلف وموفا منزله ان لا يخرج الى مكانة يخرج من المنزل الى الدار لانه اذا خرج
لا يمت وان خرج من الدار ثم رجع حنت رجل قال لامرأة لا تخرجت من بيتك اندرافت كذا فخرجت
الى البستان وحللت البستان وسط الدار على الوجه الذي ذكرناه ففضل الدخول لا يمت وان لم يكن
كذلك فلان كان البستان من الدار فخرجت من الدار فخرجت الى البستان
لا يمت الخرج لا يمت وذكرنا ان الدار لا تخرجت من بيت الدار فانت طالق فخرجت
الى المار ان كان الكرم بعد من الدار ان كان من الكرم فخرجت من الدار لا يمت وان كان لا يمت فخرجت
واذا بعد الدار ومنه بذكر الدار ان لم يكن كثيرا ولم يكن منتهى الى غير الدار فخرجت من الدار لا يمت
فان اخرج الى الكرم فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
لان الدار كانت على المورد بهذا المورد لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
النفقة او بالوضو للنفقة او بالاكل او بالشرب او كذا ساعة ثم طلق الكرى فخرجت من الدار لا يمت
رجل خرج من داره الى مرقفه وطلب من امرأته ان تخرج معه الى مرقفه فالتفت فقال لها انك لا تخرج
بالفلا فالتفت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
اخرى فالتفت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
ان يخرج مع فلا فالتفت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
اكتت فلا فالتفت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
فان كانت فلا فالتفت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
لوجوه مرقف الحنت هذا اذا نوى الزوج ان ينفق فلا فالتفت فخرجت من الدار لا يمت
الطلاق فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
حنت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت فخرجت من الدار لا يمت
اليوم الى الصلوة والى غيرها من طاعة ثم رجعت فان كان سبب العيب خفي الانتقال او السر لا يمت
رجل قال لامرأة عند خروجه الماء من المنزل الدار رجعت الى منزل فالتفت فخرجت من الدار لا يمت
خرجت فخرجت الى منزله والرجل يترى من المورد قال بعضهم لا يمت وقال بعضهم يمت وقال بعضهم
رجل قال لامرأة لا تصبري هذا السطح فان كنت تفتبعي السلم لا يمت ومن لا يمت فخرجت من الدار لا يمت

الزوج لا غضب اذ هي نفق الزهر بين اذ هي حق تعلق من كمن ذكر اذا رجل قال لاسرائيل اخصب عني
المرارة فانك خرجت قبل ان تنزل الرحم فانك لم تكت حتى تخرج مرة اخرى بعد ذلك لان يكون اجرا
اليمين لبارنة كانت بينهما على اربع الفموج واما كان كذلك لا يثبت ولو خرجت بعد ذلك لان اليمين على الفموج الاول
وقد خرجت قبل ان يتم بينه رجل قال لاسرائيل واسد الكحل من عني منقود قال الخفيف على المصالح يكون
بدم واما طع منه بره وان لم يخرج بدمه رجل قال واسد الكحل من عني فلان النعم الى مكة ان طع منه فواوز
البيت ووجب عليه فخر الصلوة فذكر مران سبلا ان يبيع ربيع ولو قال واسد الكحل من عني منقود فخرج من جاز
والمقام يحتاج منقود فهو حائث رجل قال لمارية اخصبني انا اذن فانت حرة وهي ترضى لمرلاها
وواجب من السوق فقال لها الورق استبرئنا الدوام فما هو اذن لها الخفيف فلا عنت رجل قال لمارية
ان اخصبني انا اذن فانت طالق فاستأذنته الخفيف الى اسما فاذن لها فخرجت الى بيت اختها فالتمة
لا تطلق من قبل اذن لها الخفيف فلا انا الى ذهب الى الذي ارعاه اثم يربط ولو قال لها اخصبني
الى اسما انا اذن فانت طالق فاستأذنته الخفيف الى اسما فاذن لها فخرجت الى بيت اختها فالتمة
ان كملت ولانا فانت حرة فقال المحاطب الا انا ذكر قال ابريس هذا حرام اذا كملت بغير اذن حرة
بطلاق امراته ان لا يخرج منقود الا باذنها ثم طع فقالت من اذن لها وقال قراذنتي كان السؤل
حرة الخفيف ولو قال للمرأة كنت عرقني فلانا واقبلين منزل فلان فانت طالق فقالت انا اعلم و
اعرف لا يصدق و عني ذكر ان هذا امرها يعق عليه غيرها خلاف لبعض الوجه

فصل في المسكن والكس والكون

ومما عده فيها الزكاة الكس على غيره كالابن الكبير يمكنه دار الالب والارثا كن في دار زوجها ونحوها
لا تحتسب بينه وان لم يكن كالكس على غيره كالب والارثا كن في داره وامه على ابنه كن
ثم عني في حرة نزل الاهل وكما اشاع من نوق فيها واما وكنت كلانا وعلى قول ابي بكر
انما نزل الاهل واكثر المشاع كل ما بينا بينه والنسوة على قولهم اما نزل الاهل وامه
لكنه فلا حارما انما استنفذ على نزل الاهل والاهل من رجل انزل من الكس الى انكس او الى الحس ولم يلم
الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح ان يكون حاشا ما لم يتخذ مسكنا اخر وان سلم الدار الى غيره بان آخر
داره للمرأة وكان ساكنة الدار باجاة او امانة فحقها على انكسها ولم يتخذ مسكنا اخر لانها لا يكون حاشا
رجل حلف ان لا يكن هذا الدار فارد من نزل الاهل والاشاع فابت المرأة ان يخرج كان عليه ان يمتثل او حاشا
فان حارث فتابه ومجى على حاشا وسكن دار اخرى لا تحتسب بينه ونحوه كالحلف ان لا يكن حاشا
على غيره لا تحتسب كالحلف انما قد ومنه من الخفيف وكذا لو قدر على الخفيف بطع بعض كالحلف لا تحتسب
وليس عليه ذلك واما ما يجزى لدرجة على الخفيف من اوجه الموهود عند النكس ونورا لان لم اخص من عني
الاهل فامارة طالق عند كالحلف ومنه من الخفيف اياها قال الشيخ انما لم ابرك من عني كالحلف
ومما عده فيها حلف لا يكن هذا الدار فارد من نزل الاهل والاشاع فابت المرأة ان يخرج كان عليه ان يمتثل او حاشا

[illegible]

[illegible]

بجذاده وهذا اذا عني كالف من ثل النبل لا وقت وقض النبل حلفا فانكم فلا تأمنوا عا سنا هذا فالف من حلف
حلفا الى غرة محرم لا الى سنة كاملة من حلفين رجل حلف ان لا يكلم امرأته فدخلها امرأته وثبت وجوبها فحلف
لله الصلوة ما لم لا تغفل عكسا فقال الفرج حرم من امرأته ونحو من امرأته ثم قال لا اربد جوابا للصحة وانما
عنيت امرأته قال موصوفق لانه ليس بكلاما بمكمل جوابا قال في رد المحتار لا يصح فحلفا لان هذا الكلام
ذكر على وجه الجواب عني حلفا لانه يكلم امرأته فدخلها وادوسه ليس فيها عرقا فقال في موضع هذا حلفا
صحيح عنهم ونسبها عرقا فذكرها لان ذلكان مما عرقها لا بحيث ولو قال ليت سري من موضع هذا لا بحيث
لان استنهم نسب جماعة كانوا يحدون من مجلس فقال رجل منهم من يكلم بهذا فامرأة طالق ثم تكلم الحلف
طلعت امرأته لا تكلم من التميمي والحالف لم يخج نفسه عن العرق فيحت كذا لو قال ان دخلت الدار احدا
فامرأة طالق لم يدخل الحالف حنت لان احدا نكرة والحالف لم يعرفه بقى داخلها فامرأة طالق والرد
ان دخل دارا واحدا فامرأة طالق فدخل الحالف لا بحيث لانه صار موقوفة باصاغة الدار الى نفسه فلا يدخل
النكرة رجل حلف ان لا يكلم فلانا فمقيوم فبهم المحلوف عليه فقال السلام عليكم الا واحد وقال عنيت
المحلوف عليه دينه في النكاح رجل قال لعين ابنتي لا تكلم فلانا سري فدخل على عبد الله ايام الى مثل تلك
الساعة ان حلف بغير حق الليل والهار وكذا لو قال لعين ابنتي لا تكلم فلانا سري وان كانت ابنتي
في الدار لم يترك كلامه من تلك الساعة الى الغد يستمر من اليوم الغد والمنشئ ولو قال لعين ابنتي لا تكلم فلانا سري
فانه يترك الكلام الى مثل تلك الساعة الى حلف من الغد وكذا لو حلف في حلال السبل لا يكلم فلانة فدخل
هذا ولو قال لعين ابنتي لا تكلم اليوم واسلا اكلم اليوم فدخلها في اليوم ولو حلف في حلال لا يكلم هذا اليوم
فانه يحنت لا يكلم في تلك الليلة الى الغد فيسب من الغد وعرض انه ما جاز رجل قال واسلا اكلمك
سري الا يومنا وسرا عزم يوم في الغد فله ان يختار ان يومنا استعتراف ان قال سري الا لعين ابنتي يوم
على ستة وعشرين يوما وموافق لاقول رجل قال لرجل واسلا ابلفك شيئا او قال لا اذكر شيئا
فكتب اليه حنت ولو قال لا اذكر شيئا قال في هذا عندي على المواجبة رجل حلف ان لا تكلم فلانا
الى اليوم قال في يكلم اذا اصبح يوم النحر وقال المبرق بكلمه انما رآته الشمس يوم عرفة سائل
في الدعاء والصلوة رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ الصلوة اذ عرقها حنت وكذا لو حلف
ان لا يركع ولا يسجد ففعل الصلوة اذ عرقها حنت وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان قرأ
بانه سورة التبارك حنت وان لم يزل سورة التبارك او نوى عرقها لا حنت لان الناس يقرؤون بسم الله
الرحمن الرحيم للتبرك في الدعاء وقرأها على وجه القرآن جائز وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الدعاء
في الدعاء وروى في الدعاء انها حنت وانما صلوة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبير الاولى على وجه
التمجيد والدعاء ولو اراد هذا الحالف ان يصلي خلف الامام بجائز حتى لا حنت ورسمت بركة ففرضاها
حنت وان اراد الزيادة غير هذا فافضل لا يعتريه من تركها لا حنت ولو حلف ان لا يقرأ سورة من
القرآن نظره المصحف حتى انه اقرعها لا حنت في قوله ولو حلف ان لا يقرأ كتابا فلا حنت في كتابه ففهم

[illegible]

الفرغ غلاف المصنف
مطباع

لعبد ان لم اضربك بانه سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب فانت حر رجل حر قبل جلاء بمتبع فاس على راسه لم
خلف انه لم يضرب بالاسل تحت ولو حلف بالغير فلا يضرب فلانا بغير هذا البتة والسكت اوضح هذا الوجه فترى ذلك
الفضل ومنه غيره لا تحت رجل قال لامرأة ان لم اضربك لم اتركك اليوم حتى تشق بمنزلة فان قال
فخبره على الارض ولم يشق فعني اليوم وجعل هذا منزلة الوفا لان لم اضربك حتى يشور فانه
يكون على الامر من رجل قال لغيره انت فتم اضربك فكل مملوك حر فانت ولم يضرب لم يعنفوا ولو قال
ان لم اضربك فانت قبل الضرب جنتا كالحلف اخرجه من احواله ولو قال للعبد ان لم اضربك حتى اموت
او جاني وبز اعوت فلم يضرب حتى امات يمتنع العبد رجل اراد ان يضرب ابوه فحلف ان لا يذبحه اخرجه
منه اسان بعد اضربه حبسه او خشيته وهو مريان بغيره اكثر من ذلك قالوا خشيته بينه رجل قال لغيره
بري على ما يري حتى حره فخرها قبل ان كانت اجير لاجل عن الزنا لا تحت لان مراده من وضع اليد على الكرامة
وهي الكرامة وضع اليد على وجهه بغيره المدة وبعبارة اخرى لا تضره بغيرها بكرة رجل قال لغيره ان تضرني
فلم اضربك هذا على ان يضرب كالحلف قبل المحلوف عليه وان لم يضره حتى يموت فمضى على الفور رجل قال لامرأة ان اطلق
لمسا او قال وانه لا يضرب هذا كالحلف في اليوم فبغيره كالحلف في اليوم بمره بينه وبطل الطلاق رجل قال
ان كنت حررت فلانا هذا من السوط الا انه دار فلان لعبد حر ومنه حره احد السوطه ودار فلان ولا آخر
نه جبره فلان لا تحت ولو قال ان لم اكن حررت عيني السوطه دار فلان لعبد حر والسوطه كالحال تحت
حلف لغيره امره حتى ينزلها او من مضى بينه فمضى على المدة الضرب رجل حلف لغيره غلامه ان لا يفرقه ولا يهرقه
ولم يفرقه ولم يهرقه اوجله ولا يوجله بينه على فراقه ان لم يكن ذلك رجل حلف لغيره
فلانا الف درهم هو على ان يضرب مرارا كثيرة ولو حلف لغيره فلانا الف درهم هو على شدة الفعل رجل قال
لامرأة ان لم اضربك اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقالت المدة ان سر عصى عصىك فغيره فاليها
نه لغيره المدة بعدها مرتين ثم يضربها الرابع فربما خيفنا اليوم فغيره الروح وتخبر عن المدة
الى طاء ثم يترى بعدها فلا يمتنع العبد ولو ضربها الرابع تحت سر عصى ان يضربها عليها ولم يمتع المدة
عبدها لا يمتنع العبد لا يمتنع عصى عضوها واما احتاج المدة الى هذه الحيلة اذا قالت المدة لغيره
فغيره حر والامرأة كالحافيه فانت طالق فخرها بك ففوتها لا حلف مقربة طلعت واحدة لا لغيره
فحصل لك فم سكر الضرب بايديه جميعا طلعت سنتين وقدمت المسئلة كتاب الطلاق رجل حلف
بانه ان يضرب ابنته عشرين سوطا فسوف ان يكذب بينه ولا يضرب الابن مجر عن الضرب بوزن ابنته وكنه
فخرها بغيره فان حلف ان يضرب عده عقدا ان يسلطه فخره بسوط ليعتدل جازا وقت مقربة
وان كان خفي الكتاب وخفي اذا اوله رجل حلف لغيره فلانا اليوم وفلان ميت ان علم يموت لم يمت
وان لم يعلم فموتك ولو كان حيا وقت كلف ثم مات لا تحت فموتك او لم تموت وموتك فموتك
رجل حلف ان لا يسل ولانا المكونه فخره بالسر او دات بالكونه خشيته بينه وبغيره كان الموت وزنا
لا سكن الخلع وزنا رجل حلف ان لا يضره او جنتا فقال الخلق اكر من راي وكر كنه فارسله كذا نص

اشترى مني هذا الكتاب
والكتاب مني وهو من
الكتاب مني وهو من

[illegible]

ومن بكر وشبهه وحسن عليها اوصفتها عينا بغير احد ثم مضت لا يام الله فلي ان يتدلى من تحتها
ان شاء انضاعها مع النصفان ولا يعلق من تحتها تركها وادخلتها وحكمتها ان يبيع الذي يبيعته الناس
بيع الوفاق او بيع الجايز قالوا كذا قال ٦ منهم السيد الامام ابو شعيب واقفا من ابليس على الشجرى حكمه
المعنى انك ملكك الشجرى وبيع الشجرى لا يضره فلا يباع ولا لا يتلع ولا الاكل الا باية المالك بسطه
لربن يهلكه اذا كان بوقا بالدين ولا يبيع الزيادة انما يملكه والبيع والبيع ليس قد اذا قص الدرب
والصحيح ان العبد الذي جرى بينهما لفظ البيع لا يكون رضاء ثم نظر ان ذكر شرط النسخة البيع قد
البيع وان لم يذكر ذلك البيع وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفاق او باللفظ البيع الجايز وعندهما هذا
البيع علته عن بيع غير ادم فكذلك وان ذكر البيع غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع
ولم يرد الوفاق بالوعود ان المواعدة تكون لازمة فتجمل لازمة حاجة الناس رجل يبيع سدا ورده على ان
يكون له حق فزار المواعدة جاز ذكره تحت الية الشجرى بانه السنة وكذا لو يبيع رجل رقية الطريق على
ان يكون للبايع حق المروءة جاز وياض جاز ان شرطه فريضة وديار يبيع بزم فذال البيع وقول
لربايع استترى حتى ياتي الحرام جاز البيع ولا يجزى على ان ياتي الكف بجعل الشجرى اذ لم يبين ان الشجرى
ولست ادرى رجل استترى خطبة بيعها على انها عشرة افترق جاز كذلك فوجدها فلو استترى على انها
كثير عشرة فوجدها اكن جاز ولو وجدها عشرة او اكثر من عشرة لا يجوز وتوباها على انها اكثر من
عشرة فوجدها اقل جاز ولو وجدها عشرة او اكثر لا يجوز وعندها ان يبيع جاز ولو كان المادون
الكبير ولو استترى سالا على انها عشرة اذ بيع جائز الوعد كلها رجل استترى نصف الكرم بالثوب
على الزكاة فيكون حلالا ثم فوجدها كذلك جاز ولو استترى مكيلا او موزنا على ان كذا وجده
اقل جاز البيع فبما وجد رجل بجعل الشجرى ان كان لم يمتنع البيع او فقص البعض كان ان مرة ولو كان
فمن اشكر لا يجزى استترى بجدا على ان خص فاذما فخر قالوا مرة ٦ فافترق ولو استترى على ان فخر فاذما
موجع كان ان يرد ولو استترى عند موجه عينا قال ابو يوسف ان مرة وهو صاحب الصب رجل
استترى سالا على ان يرد حتى ياتيها اخرها اخفها فاذما فخر قالوا انهم العقار ولا يجوز البيع وقال ابو يوسف
ان سمى الجوز وقال ان رضى فلا وفلا الى الله ايام اخرها جاز ولا فلا رجل استترى عبدا على ان
يجوز مرفقة يكون على الباع ابدا وجنود عليه الى ان يبيع له فلا فخر ان يبيع له فلا فرد على الباع
فلم يفرقه الباع فذلك عند الشترى قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذما ردة على الباع يجب تناوله مده برى
سه ولا شى يباع عليه رجل استترى شيئا ثم فاسدا وقصه ثم ردة على الباع يبيع له فبقوله فاعاد
استترى ان يبيعه فذلك عند لا يلهى الشترى ولا يهتج وكذا الغاصب اذا رد المقتوب الى المقتو فلم يبيعه
فجل الغاصب الى منزله فباعه عند المبيع ولا يحمق الغاصب فجل الى منزله ان لم يبيعه عند المالك فلو وضع
مكت تناوله ثم ردة الى منزله فباعه كان حاشا انما اذا كانت برة ولم يبيعه عند المالك فقالوا لا
خصه علم قبله ليعلم ان ردة جاز وقال ابو يوسف لئلا يام ٢ لو كان ضال الباع متقنا عليه غير مختلف فيه فرد

محل
بيع الوفاء

الزاد المعين جمع في باب جمع

لزم النسخة النكاحية من ان المتبع بالعلم يجب ان قبل العلم كان من سائر فضاء وبعد النكاح لا يجوز
ان كان المتبع قد لا تزل لا يظلم خايرة والمنزوعة هذه المسألة على قولنا ان سائر فضاء العلم اذا قبل البعض
فراء ورضي لا يظلم خايرة لانه عدوى متفكر هذا اذا كان المغيب معلوما ووجدته الارض فان باعه
قبل النيات او بعد نياته الارض الا انه لا يرى سوا نياته الارض وليس نياته لا يجوز بيعه ولو كان
ما هو موجوده الارض مثل النخل وكفه وقيل الباي شيئا من موضع وقال ابو بكر على ان كان مكان مثل هذا
في الكثرة لا يجوز بيعه ولو استقرى كرجلين من الخمر ففعل فوجبه احد الكثرة فخره وقيل الآخر فوجبه
معيبا لا يرد شيئا منه لانه يجب بالبيع وكذا مبيع بنتان العيب ولو استقرى جزواه جزاؤه فوجبه
اعلاء جزواه طويلا وفيه اسفل فصيل صغيرا فان كان القبول لا يرد شيئا من جزاؤه به الطويل كان عيبا فوجبه
بالنقص ولو استقرى كرايا او فحبة كالنبت ونحو ذلك لم يرد شيئا من جزاؤه ظاهر الارض وقيل مساعرة جاز
ولو استقرى ما في الارض لم يرد شيئا من جزاؤه وان لم يرد شيئا من جزاؤه لا يجوز لانه يجوز مساعرة ففعل المبيع
بغير البيع ولو باع شيئا عيبا في الارض لم يرد شيئا من جزاؤه وان كان القبول لا يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
لا يرد شيئا من جزاؤه وان كان القبول لا يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع لا يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
العقدية ولو استقرى النخل على رؤس الاشجار لم يرد شيئا من جزاؤه وان كان القبول لا يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
حق ولو رضى به ولو استقرى دها فراء من خارج الدار ورضي عنه لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
روى عنه مائة وثمانين رواية اخرى لا يكون ذلك رتبة ولو نظر الى المبيع مرفوعا ستره فحق كان رتبة
ولو استقرى دها بالالة ولم يرد شيئا من جزاؤه لانه كان له خيار الرتبة وكذا لو استقرى دها بالالة ولم يرد شيئا من جزاؤه
الكله رجلا ان استقرى شيئا لم يرد شيئا من جزاؤه فقال المبيع بعد النسخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن بطر
فذكر في خيار الرتبة اذا استقرى شيئا لم يرد شيئا من جزاؤه فقال المبيع بعد النسخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن بطر
المبيع لان ذلك خيار الرتبة فيرد المبيع رجلا استقرى مائة من الدنوق كرشا قبل النسخ جازي خلاف
ما اذا باع مائة من الدنوق بدين قبل النسخ فانه لا يجوز ان رضى المبيع بالقطر فاذا جازي بعد النسخ قبل النسخ
كان على المبيع ان يرد المبيع في خيار الرتبة وهاهنا استلقت لؤفة ضابعا مع اللؤفة لا يجوز المبيع ان
كان المشتري رضى اللؤفة قبل النسخ وان باع اللؤفة بعد ما استلقت لؤفة جازي المبيع والمشتري خيار الرتبة
في اللؤفة ان لم يكن راضا قبل ذلك ولو استقرى لؤفة صرفة فوجبه المبيع في قولنا لا يرد شيئا من جزاؤه
وعلى قولنا لا يجوز المبيع والمشتري على قوله اذا استقرى مائة من الدنوق كرشا لم يرد شيئا من جزاؤه لان رتبة خيار
الرتبة ولا خيار العيب لانه عيب بالاختلاف حق فيه يخلو المالك لانه لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا
استقرى لبنا على ان يجلد الباي الى منزل المشتري ذلك المبيع بلقذا القاتمة جازي اذا جازي المبيع فان لم يكن
المشتري راضا باللبنة بعد ما جلد الباي الى منزله قال الشافعية ابو القاسم لم يكن له ان يرد خيار الرتبة
لانه لو ردته فخل الى الفل فخير في ذلك ففعل عيب حاله عند المشتري رجلا استقرى حبة مبطنة ورأى
بهاها كان له خيار الرتبة اذا رضى خيارها لان المصنوع هو الطيارة فكان له ان يرد خيارها فان كانت النسخة

مستوفى
في خيار الرتبة

مستوفى فان كان عليها ثمن فان لم يكن النسخة مستوفى فمات بها والنسخة مستوفى اذا رضى النسخة لا ينفذ
له خيار الرتبة ولو كانت النسخة مستوفى فمات بها والنسخة مستوفى اذا رضى النسخة لا ينفذ
اعيا فلا يكون رتبة احداهما رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
فرد بها بالأكارة ثم اذا رضى المشتري ان يرد خيار الرتبة لم يكن ذلك لان فداء الكار يستلزم رتبة ففعل المبيع
رغبة منه ولو استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
يؤلف خيارا شرط لان المالك لا ينفذ خيار الرتبة ولا خيار الرتبة لا يظلم مبيع الرضا وخيار الرتبة لا يظلم
بمبيع الرضا فيقبل بدله وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع خيارا شرط فلا يظلم خيار الرتبة وخيار
الرتبة لا يظلم بالمتبعين في الرتبة وكذا لو اشترى الرتبة رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
وسواء يعلم انه ذلك المتوب كان له خيار الرتبة رجلا استقرى شيئا ثم اشتراه بعد ان فاء وقدره من غير
قال بعضهم لا يصح وقال سبيل لاية الرضا ان كان المزارع بعد ذلك لا ينفذ ذلك المزارع فانما لا يصح
ويكون القدر في الباي وكذا لو اشترى بعد ان يغير ثمنه وكذا لو كان القدر في المشتري كان له
استقرى جازي لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
دار ومنه بلدة اخرى وقال الباي للمشتري فلما اشترى المالك من المشتري دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
حينئذ كان له ان يرد خيار الرتبة فان لم يرد خيار الباي بان يبيع مع المشتري الى ذلك المدة وبقيت
وكذا ان يملك المدة فيشبع فيكون له خيار الرتبة رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
فجوز بيعه المهر فان كان له خيار الرتبة رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
طبع ما فيه ولو استقرى خنيز او صرغ او غنم او غيرها ما كان له خيار الرتبة اذا رضى الباي رجلا
استقرى خنيزا فمات به فمات الباي بالحق والنسخة المشتري ومواقم لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
الرتبة ان لم ينفذها ذلك رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
ينفذ المبيع في حصة الالف من خياره رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
ومدنها كان له خيار الرتبة قال لان بعض المواضع اظهر بعض النسخة اذا استقرى شيئا جازي
بشرائه وقال الباي ان كان بغيره وعي جازي وكان الله لا يجوز واذا جازي من عندنا كان له خيار
الرتبة ثم يخلو منها يكون ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
ذلك بمرئ الرتبة فان كان مال المالك والمشتري ان كان عقدا او ثمنه على رؤس الاشجار ففعل المبيع
الامام سبيل لاية الرضا في بيعته هذا الجوزي الى ان يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
يظلم المبيع خيار المالك ومعه مائة من الدنوق كرشا ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع
رضي خياره وعقدا في ٢٠ رواية ثمانية رواه في موضع المبيع فان صار مائة
مبيع لاله ورضي خياره فقال رضي خياره وفي رواية لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه
خياره ان اذله وانما يصح كون النسخة ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه ففعل المبيع رجلا استقرى دها لم يرد شيئا من جزاؤه

[illegible]

20

البيع في قولهم ومن هذا البيع كانوا يشتري طعاما فاعلموا ببعده ثم علم ببيع فان عندهما مبيع
بنتان الصبي فاما اكل الاوان ثم مرة البالة وسهلا ليرة فيخرج بنتان الجبر هذا اذا علم بالبيع بعد
البيع فان علم قبل البيع لم يجرى جوا وعينه بارة او غير امر لا يرجع بشي اشتري برة واما وحدها ثم علم
ببيع كان لان مرة فانه ليس بتعيب فلا يقع الرقة ونواشتري عينا كارية وتقال ايضا مستزى كارية
وطي كارية ثم وجده مستزى العبد العبد عينا فردة تجزئ في ربيع على مستزى كارية بغيرها بريم فبعضها
ولاشي اخذ كارية ولا يضمنه النقصان لكونها كارية ولا عقار كارية فبعضها مستزى كارية وطى ملكه
فلا يلزم العزم ولا النقصان اشتري عينا على ان خبار او طباخ حين ذلك فوجبت المستزى بخلاف ذلك
وامت عند قبل الرقة كان لان مبيع بغيرها بريمها وعنه روية لا يرجع رجل اشتري جارية
وفبعضها فوجدها عينا وزها على البيع لم علم البيع تعيب حركت عند المستزى كان البيع لغيره
على المستزى الصبي المكارم عند المستزى من ارش الصبي الذي كان عند البيع او كرك كارية ولا شئ له
ونشرت بها عيب آخر عند البيع بعد الرقة كان البيع ان يرجع على المستزى بنقصان ما حركت عند المستزى
الا ان يرضاه المستزى ان يقبلها من البيع رجل اشتري جارية وفبعضها او فبعضها بريمه ثم وجدها عينا
لا يردتها ولكن يرجع بنقصان الصبي الا اذا رضى ان يلفها ولا يرد النقصان وتكونها المستزى ثم
علم بسبب فباعها بعد العلم بالصبي او قبل لا يرجع بنقصان الصبي ونواشتري عينا ففردوه بنقصان او
رقة فقبل المستزى بذلك ربيع المستزى عليه جميع الزرع فله في ٢ وقال صاحباه بريم حلال الدم ومنه
هزم الدم ويرجع على البيع بنقصان بريمها ونواشتريه وهو حلال الدم بان كان سارقا ففقطت يد عند
المستزى عند الف ٣ تجزئ المستزى لاشي ردة البالة ويرجع عليه جميع الزرع وان اشرك العبد ويرجع عليه نصف
الزرع وقال يعزوم حلال الدم ومنه هزم الدم فبيع بغيرها بريمها من اشتريه من كرك الحسنة وسيل غير ذلك
رجل اشتري جارية فولدت عند البيع ثم فبعضها فوجدها عينا بريمها كركها من اشتريه فله في ٢
ونواشتري جارية فولدت عند البيع ثم علم بالصبي بالجارية قبل القبض ان شأ اخذها ولان اشتريه
في قولهم في ٢ رجل باع نفس العبد من عبيد كارية ثم وجدها عينا كان للولي ان يرد كارية واخذ من
سالعبد فبعضه فله في ٢ وفي ٢ وقاله وحقق الرقة الاول ويرجع بريمه كارية الرقود المتصلة
بعد القبض كالولد والف والارشي في الرقة بالصبي ويرجع بالنقصان واما الرقود المتصلة كالسرة والخيال
الصحيح انها لا يقع الرقة رجل اشتري ارش الصبي عليها ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
ان يردتها ونواشتري عينا ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
فالمستزى يضمن الفم ولفه بنت عينا بغير النقصان ولا خيار للبيع ونواشتريه دار فباع بغيرها ثم وجدها
بها عينا قال ابو يوسف لا يرد ولا يرجع بشي رجل اشتري جارية كان بها جلد لم يعلم به فولدت عند
المستزى ولم يضمنه الولادة ثم ماتت لاشي على المستزى رجل اشتري عينا ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
عند المستزى ليس لغيره فها وكذا لو كان فيها رطوبة ففقت عند المستزى خيبة رطوبة ليست عند رجل

اشترى جارية فوجدها عينا فان او البائع فقال له اهل شيها من فقال نعم بطل حذرة الرقة وعلا حتى اذا اشتري
نواشتري عينا فقال البيع ان عيب ويرج فان لم يشترى انكر فردة على ففرد بطل حذرة الرقة ولو وجد
المستزى عينا فقال انقضها فان ترج فزها على لا بطل حذرة الرقة رجل اشتري عينا ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
فالمستزى لا يرد ولا يرجع بنقصان الصبي الا اذا رضى ان يلفها ولا يرد النقصان وتكونها المستزى ثم
علم بسبب فباعها بعد العلم بالصبي او قبل لا يرجع بنقصان الصبي ونواشتريه وهو حلال الدم ومنه
هزم الدم ويرجع على البيع بنقصان بريمها ونواشتريه وهو حلال الدم بان كان سارقا ففقطت يد عند
المستزى عند الف ٣ تجزئ المستزى لاشي ردة البالة ويرجع عليه جميع الزرع وان اشرك العبد ويرجع عليه نصف
الزرع وقال يعزوم حلال الدم ومنه هزم الدم فبيع بغيرها بريمها من اشتريه من كرك الحسنة وسيل غير ذلك
رجل اشتري جارية فولدت عند البيع ثم فبعضها فوجدها عينا بريمها كركها من اشتريه فله في ٢
ونواشتري جارية فولدت عند البيع ثم علم بالصبي بالجارية قبل القبض ان شأ اخذها ولان اشتريه
في قولهم في ٢ رجل باع نفس العبد من عبيد كارية ثم وجدها عينا كان للولي ان يرد كارية واخذ من
سالعبد فبعضه فله في ٢ وفي ٢ وقاله وحقق الرقة الاول ويرجع بريمه كارية الرقود المتصلة
بعد القبض كالولد والف والارشي في الرقة بالصبي ويرجع بالنقصان واما الرقود المتصلة كالسرة والخيال
الصحيح انها لا يقع الرقة رجل اشتري ارش الصبي عليها ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
ان يردتها ونواشتري عينا ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
فالمستزى يضمن الفم ولفه بنت عينا بغير النقصان ولا خيار للبيع ونواشتريه دار فباع بغيرها ثم وجدها
بها عينا قال ابو يوسف لا يرد ولا يرجع بشي رجل اشتري جارية كان بها جلد لم يعلم به فولدت عند
المستزى ولم يضمنه الولادة ثم ماتت لاشي على المستزى رجل اشتري عينا ففردوه بنقصان او روية او عيب ثم ظهر عيب عند المستزى
عند المستزى ليس لغيره فها وكذا لو كان فيها رطوبة ففقت عند المستزى خيبة رطوبة ليست عند رجل

ط

ط

نورالامران

الباب وقيل لا شيء ٢٠ المأثري رجل عبداً فقال رجل فقلت لك علمه فكان اعلم رتبة على ابيهم فانه لا يرجع على النصارى
 شي ولو قال النصارى ان كان اعلم فلي حصه العلم من غير ان كان له من حصه العلم ولو استأجر عبداً
 فوجده عبداً فقال رجل فقلت هذا العبد لا يبرئ شي المأثري انما اذا وجدها ببيع عبداً وتقدره
 على ابيهم ببيع حش عنه فبيع على ابيهم بعتان العيب لم يكن لابيهم ان يرجع بالعتان على ابيهم الا اؤثر
 وقال في ٢١ وقال صاحبنا لان يرجع رجل استأجر عبداً فباعه عشرين فاستأجره عشرين ثم اطلقه انما
 على عيب كان عند ابيهم الا اؤثر فانه يرجع بعتان العيب على ابيهم وليس للمأثري الا اؤثر ان يرجع على ابيهم
 بالعتان ٢٢ وقال في ٢٣ خلافاً لما هو في المأثري الا اؤثر ببيع ابيهم والعتان على شي ابيهم لضعف
 في قوله ٢٤ ٢٥ رجل استأجر عبداً على البراءة وكل عيب هذا العبد في المأثري استأجره احدنا هذين
 براءة ثم وجده عبداً كان له الرجعة وكذا لو استأجر على البراءة من الابان ثم استأجره احدنا هذين فوجده
 اثباتاً كان له الرجعة ولو ابراهه من الابان ثم استأجره احدنا هذين فوجده اثباتاً كان له الرجعة حتى لو
 فقال ليس ان يرجع خلافاً لوجه الا اؤثر الوجه الا اؤثر لضعف الابان اية فلا يكون ذلك اقرار ببيع
 الابان في المأثري الوجه الا اؤثر الابان اية فكان ذلك خیاراً لانه اثبت وقد مر نظير قبل هذا رجل باع ثوباً
 على انه براء من كل شيء من ثوبه وكانت فيه خرق قد خالها ورفها او رفها ومنبر من ثوبه لانه
 هذه خرق ولو كانت مخرقة او مرفوعة وكذا لو كانت فيه خرق مرفوعة نارا وغنوة ومنبر
 فيها ولو باع عبداً وقال براء من كل شيء من ثوبه التي منه فكانت فيه اثنا فوجده قد برأت قال وجوبها ما
 او مالاً ببراءة ولو كانت فيه اثنا لم يكن له الرجعة لان الذي هو المأثري هو الذي باع وهو يبرأ من ثوبه
 وفقت فيه فطارت من الخراج البيع ولان يكون له الرجعة لان هذا ليس ببيع عندهم ٢٦ باع ثوباً على ابيهم
 من كل عيب لا يكون اقراراً بالعيب ولو لم يبرأ من العيب واحد من عيبين كان ذلك اقراراً بذلك العيب
 بانه اذ باع عيبين على ابيهم من كل عيب بهذا العيبين وسلموا الى المأثري فافترق احدهما ووجه
 المأثري بالآخر عيباً لانه المأثري بعتان العيبين وما صح بيان العيب بها فالاذا عرفت
 حقيقة المأثري من المأثري على ابيهم بعتان العيبين من ثوبه واحد على ابيهم من كل عيب
 واحد من العيبين بعتان احدهما فوجده الذي هو المأثري بعتان عيبين واحد على ابيهم من كل عيب
 واحد على ابيهم فافترق عيب واحد فافترقت حقيقة المأثري بعتان العيبين من ثوبه واحد على ابيهم من كل عيب
 رجل استأجر عبداً وقبضه ثم عرضه على بيع وقال لاني براء من العيب فانه لا عيب به فلم ينفذ به فافترق
 من وجده المأثري بعبداً كان له الرجعة وقوله استأجره فانه لا عيب به لا يكون اقراراً بعدم العيب ولو قال
 المأثري عنده عيب على ابيهم استأجره فانه ليس بآتي ثم وجده اثباتاً لا يكون له الرجعة ما ابيهم
 في الرد المأثري من الرجعة في المأثري ٢٧ رجل استأجر عبداً فباعه عشرين فاستأجره عشرين ثم اطلقه فوجده عبداً كان له الرجعة
 وحملها الى ابيه فوجدها فافترقت مئة فقال ابيهم المأثري كانت العشرة في جديك وقال المأثري لا ابرأ من
 باه فانيك كان الدور قول ابيهم لان المأثري يبرأ من عيب حق الرد وهو يبرأ من ثوبه اية ثم قضيتها

بخدة من خذف
مخلة
الخامة الجيب
مخلة

ثم ان نصف الآخر من كل واحد فلم يتبق احد شيئا حتى يتحقق منه حكمهم واحكام الحق من كل واحد من الاخر فان
نصفه اثنى عشر متعلقا بالحقم يكون المتعلق بالحقم اثنى عشر لا يبق من كل واحد الا اثنى عشر من كل واحد
اثنى عشر من كل واحد لا يحتمل واحد من غير كل واحد فاما بين الحقم ولهم حتى حق نصف المتعلق اثنى عشر
ثم حتى حقهم فالتسوية الاولى والثانية بالخيار فاما بين نصف المتعلق اثنى عشر من كل واحد من التسوية الاولى
ثم فالحقن الثانية بينها على حابة كذا رجلا تسوية دائمة وضعها ثم جاء وجعل وحقن نصفها ثم لم يبق سوى
اقام البنية استراها ملك حتى ولم وقت لذلك وقتا قال ثم لا يرجع المتعلق على الالباب حتى مشى الى
سور رجلا تسوية دائمة فادعاه افي فاستراها المتعلق من المدعي ايضا فانه لا يرجع على الالباب حتى ولو اقام
المتعلق البنية المتعلقها على يد غيره فحق نصفه فقلت بنية وكذا ان يرجع على الالباب بنصفه
رجلات وتسوية دائمة فادعاه اصله البنية ان اما كان يبيع هذه الدار من رجل الرقباء في يدهم
والمدعي عليه فكذا البنية الاخر فان القاضي يفتن على المدعي عليه نصف المتعلق في البيع ونصف الدار
المدعي عليه ولا خيار للمدعي عليه في رد الدار وان لم يملك له الا نصف الدار وليس هذا كالتسوية دائمة
فحتى نصفها فان المتعلق بخلاف هذا البيع انما استحق نصف الدار بخلاف المدعي عليه ولا يجوز ان كان
سعى ليعمل الدار من رجل استرا تسوية حتى منيع ويرجع المتعلق على الالباب بالتمتع ورجع البيع الى
المتعلق بوجه الرجوع لا بوجه البيع الى الالباب ولو استرا تسوية فادعاه مكره الالباب ثم حتى عليه ويرجع
على الالباب بالتمتع ورجع البوجه والرجوع فانه يورثه على الالباب رجلا تسوية عبد وضعه واجعل
وحتى من يملك فان المتعلق الاول لا يرجع على الالباب بالتمتع قبل ان يرجع عليه المتعلق الثاني فانه
قال امرت بولد ان يرجع قال المتعلق للمتعلق انما لو كان ابل الاخر في ذلك الاول ان يرجع على المدعي
اذ استحق على المتعلق اثنى عشر وجعل العبد رايع كل واحد على ابيه بالتمتع قبل ان يرجع عليه **فصل**
في كمال الغرور الغرور يرجع باحد من مباحات العقد والمواضعة او سخر يكون للمدعي كالموعدة
للاجارة اذا حكمت الوضعة والغير المستأجرة ثم جاء رجل وحقن الوضعة والمستأجرة من المبيع والمساكن
فان المبيع والمستأجرة يرجع على المذوق وكذا لو كان مضافا معناه وانه الاعارة والبنية لا يرجع على المذوق
فاحتمل ان حقن المستأجر لنفسه رجلا تسوية دائمة وضعها وبني فيها ثم جاء رجل وحقن فان المتعلق
يرجع على الالباب بالتمتع ورجع البناء الى الالباب ويرجع على الالباب بالتمتع وبنية البناء سينا يوم سلم البناء الى الالباب فان
كان المتعلق بين الحقن والايجاد والرجوع والرجوع فانه يرجع فيه البناء على الالباب يوم سلم الى الالباب فان كان
المتعلق استقر البناء اثني عشر سنة وسكن فيها ما حقن خلف البناء او غفر او انهم بعد ثم حتى
الدار لم يكن للمتعلق ان يرجع على الالباب الا سنة يوم سلم البناء الى الالباب فان كان المتعلق استقر البناء اثني عشر
الاثني عشر ثم على الحقن والايجاد والرجوع والرجوع فانه يرجع فيه البناء على الالباب يوم سلم الى الالباب فان كان
او اكثر فانه يرجع على الالباب ببنية البناء يوم سلم ولا يخطر ان كان استقر فيه ولم يستقرت الدار بولائها وبنيتها
فان يبيع والحقن اخذ المتعلق ببناء فقال للمتعلق ان الالباب قد عثره ووجوبه قال الراجح ان لا يفتن الى

قوله المشرق

قوله المشتري بل يكره بدم البناء وبيع الأرض إلى المشتري فإن حضر البائع بدهم ما يرجع المشتري على البائع بنية
البناء لا يرجع عليه إذا كان البناء قائماً وسلم المشتري البناء إلى البائع فبدم البائع وإذا خدش أو أزاله
فلا شيء له على البائع فإن حضر البائع وهدم المشتري بعض البناء وبيع المصغر كان للمشتري أن يأخذ الباقي
بنية ما بقي من البناء قائماً وبنيته أي فبدم البائع ما بقي ويكون الفسخ للمشتري ففسخ كل بطل الفسخ
ولا يلزم البناء وهذا كله قولنا في ٢٣ من ظاهر الرواية وروى في ٢٤ وهو قول الحسن القاضي بحيث
منعهم البناء ثم ستم المشتري بعضه واحفظ الفسخ إذا طرقت للبائع فلم يفسخ الباع ويقتضى كره عليه
بنية البناء وذكر القاضي في المشتري إذا فسخ عليه البناء فلم يفسخ إلى البائع أن يرجع على البائع بفسخ
وفية البناء مبنيًا فإن لم يسلم الفسخ إلى البائع لا يرجع البائع من هذا أقرب إلى الظاهر من قولنا ما را
ثم بأعماله فخره فبني المشتري البناء فبنيته أي لم يفسخ البائع ما بقي من البناء فبنيته البنية قولنا في ٢٥ وعلى
يرجع البائع ما يبيع وبنيته البناء والبائع أن يرجع ما يبيع من البناء فبنيته البنية قولنا في ٢٦ وعلى
هذا إذا اشتري حايطة وقطعها وباعها عشرين فولاً ثم سلك ثم فسخت الحايطة فإن المشتري أن يرجع
بقر على ما يبيع وبنيته الفل والبائع أن يرجع على البائع الأول بنية الولد قولنا في ٢٧ وعلى هذا الخلاف
إذا اشتري عبداً وباعه عشرين فولاً ثم سلك ثم فسخت العبد الأبدى ثم وجب له أن يرجع على ما يبيع بنية العبد وبنيته البنية
وفسخ العبد فسخت بسبب حاله أن كان له أن يرجع على ما يبيع بنية العبد وبنيته البنية قولنا في ٢٨ وعلى
يرجع على البائع الأول الفسخان قولنا في ٢٩ وهو أن يشتري داراً فباعها وأجاب ثم أن البائع باعها
من رجل آخر وفسخ المشتري البناء الأول وبيئ فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الأول وفسخها فإن كان
المشتري الثاني يبيئ فيها بالثالث ففسخ فإن المشتري الثاني يفسخ المشتري الأول ففسخ ما انفسخ من الدار العامة
فسخه بناءً الأول ويكون الفسخ للمشتري الأول لكان قائماً وكان المشتري الثاني استهلكه ففسخ الفسخ
بغير فدية ففسخ أيضاً ويرجع المشتري الثاني البناء الذي أحده وليس للأول الرجوع من ذلك لأن البناء اكمل
منه الثاني وكان الثاني يبيع البناء الثالث ففسخ المشتري الثاني ففسخ الأول ففسخ الثاني ففسخ الثالث ففسخ
البناء الثالث وليس للمشتري الرجوع لأن البناء الثالث كان مستحق الأول كان ملكاً للمشتري الأول فإن كان الثاني
البناء زادته وذكر أعطاء المشتري الأول فدية الزيادة ولا يوطئه أجر العمل لأن العمل لا ينعقد إلا بالعدالة ولم يجر
العقد ما الزيادة على ما يستوفى وعلا في ٣٠ إذا اشتري داراً فبني فيها بناء ثم فسخت الدار ففسخ المشتري
البناء لأن المشتري أن يرجع بالفسخان على ما يبيع ستم الدار منها وبغير معنى يرجع بالفسخان وكذلك الأرض
إذا عسر لها المشتري ثم فسخت ففسخ المشتري الشجر كان له أن يرجع على ما يبيع بالفسخان وجب أن يشتري
أرضاً ففسخ فيها شجراً ففسخت الأرض ففسخ المشتري أقل الشجر فإن كان ففسخ بقدر الشجر
منها ففسخ المشتري ففسخت ففسخ الشجر وقيل الشجر وقيل المشتري ثم ففسخها البائع بعد الفسخ فإن المشتري يرجع
على البائع بالرجوع بنية الشجر ولا بأجر من فسخان الأرض ولا خيار المشتري أن يدفع إلى المشتري

فقد استحوذوا وبيعوا السج و اعطاه البنية ثم قلنا لستى بالبايع فاذ يرجع على البايع بالتمز ولا يرجع ببنية
السج ولا يكون المصحق ان يرجع على البايع ولا على المشرى بمتصان الارض لانه لا اختار دفع فيه السج
صار كان المصحق سوا ذلك غير السج وهذا كله قولنا اني آء ولى س منه وقال الحسن القاضي بعثت امي
لستى المتابعة الارض ثم بعدهم القاضي لستى فعل السج وحفظه حتى اراد طرد البايع سله والى س
بعينه نابة وان لم يمتحن الارض حتى اتم السج وبيع التزاول بيله حتى جاء سصحى وصحى الارض فطلب
المشرى بقله السج كان له ذلك فان كان البايع الارض حاضر كان لستى ان يرجع على البايع ببنية السج
تأبئة الارض وسيله السج فانه الى البايع ولا يرجع ببنية التزوير لستى على فلفل التزوير العز ولم
يلغ وجرى البايع على قطع السج ولكن المشرى رزعه الارض حفظه او شيئا من ضاها لرا جبرو للجبوب
والهتور لم يمتحن الارض قال ابو يوسف سوزم لستى حتى يقطع الزرع لكان البايع غايه ولا يرجع على بايهم
سوى ولزك الزرع اخر بالارض فلفل حتى ان يغنيه بمتصان الارض ثم لا يرجع المشرى على بايه الا
بالتمز ولكن المشرى قد كرم في الارض نهرا او حوضا فيه او قطع على الزرع فلفل ثم يمتحن الارض فان
المشرى يرجع على البايع بالتمز وببنية واحدة الارض منها القطعة ولا يرجع بالبقية كذا لستى وحض
اساقه ولا سناه جعلها لستى لبا وان جعلها لستى لستى او قبضه او سله فبنية فانه يرجع على
بايه ببنية ذلك وهو فاقية الارض ثم يوزم البايع بقله ذلك رجل ورث جارية من جدته استولاهم آء
سصحى وبصحها كان الولد لها بالتمز ثم يرجع المشرى على كاريه وببنية الولد على سله في سورة ويجلف
المرث الموتى فان الزور كان الوجه بها عيا كان الارض تمها على بايع المشرى والوجه بها الجار اذا
استولاه كاريه ثم يمتحن فانه لا يرجع على بايع الموصى بالبايع ولا ببنية الولد كالايرت كاعيب وقبر بها رجل
استرى دارا فجار رجل وبصح الفرصة وهما باء فقال المشرى للبايع استريت سكر الفرصة ثم سني لينا
ولى حق الرجوع عليك ببنية البناء حكم الزور وقال البايع لابل يملك البناء والوجهه جميعا فليس كان
مرجع على بنية البناء كان القول قول البايع لانه سكر حق الرجوع ولتوسط البنية البيع حله ما اصره المشرى
صدا بايع لان المشرى اذا حضر ما يبرأ اولهته فذلك لا يكون ان يرجع مذكر على البايع عند سله حقا
وانما يرجع بالبناء والبيع والوصى فاذا سطر عليه حله ما اصره مطلقا ولا يرجع وان قبله لظان فقال له
انا حاضر ما اصره المشرى سني اوعض اذ بيع او كوفوك هاز ويكون ضاها رجل سطره رايه بها
له ثم يمتحن فقال المشرى استريتها فاني كذا وصفة فلان وكذا المصحق كان القول قول المصحق
لان المشرى يدعى عليه حية الولد حكم الزور وهو كذا فيكون القول قول له ولوانكر البايع وكذا وصفته
المصحق كان الولد حيا بالتمز ولا يرجع احد على البايع سوى رجل سطره جارية وقبضها ووجهها من
رجل ثم يمتحنها من المشرى فلفل له وذا رجل وصحها فان المشرى يرجع على البايع سوا الموصى
بالتمز وببنية الولد لانه سكر رجل سطره دارا وحيها ثم يمتحن راضعها ورضا المشرى على البايع
كان لان يرجع على البايع بالتمز ويصف فيه البناء لانه سورة النصف ولو يمتحن منها نصف بعينه فان

[illegible]

ستره ابيع فيه ثم وبيع الحق فاما كان ستره الصك القديم انما اوله مكتوب بملزمه وباركهم بالاستسلام
 على ستره فان الاستسلام على السهام من غير عزز اليه هو ما كان في البيع من بعض الصك القديم يكتب
 المستر في ستره على غير البيع على ذلك فاختلوا فيه قالوا لفسد ابو جعفر من مثل هذا انه يحكي عليه
 كل اناء يسترى صيته ثم غلبها البيع وهو ربيع وكان صك البيع قديمة عند رجل فوقعه رجل غير
 المستر في المسترى الى ستره البيع وطلب منهم السهام على البيع فقالوا لا ستره حق من خطونا واما
 المستر الى المنة يد الصك وطلبت الصك في المنة لغيرهم اليه وقالوا فوقعه على ذلك فلا فسر انك
 من غير المستر وبيع الى يه فانه فاختلوا في ذلك فالبعضهم بجعل المصوع على دفع الصك اليه صانه فحق
 المستر وقال بعضهم لا يجوز لانه اوقعه عن وقالوا لفسد ابو جعفر من ستره المصوع ان يرضى الصك على المنة
 حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المستر فاخذ العلماء بيده لان فيه صانه فحق المستر من غير ان ينصرف
 عنه فلكذلك المستر اذا طلب من البيع ليعرض الصك القديم يكتب من ستره صك وهذا ستره اخرى انما
 اذا استع عزاء السهام هل يبيع ذلك قالوا لا كان صاحب الحق يحرم سواه من ستره عليه قبل التقاضي
 ستره بها لا يبيع لانه ان يبيع عزاء السهام ولا يكون له ستره من ستره القاض ستره بها لا يبيع لان
 ستره عزاء السهام ولا يكون له ستره من ستره القاض ستره بها لا يبيع لان ستره القاض ستره بها لا يبيع لان
 هذا السهام عند القاض يكون اسرع قبوله من ستره باله غيره لا يبيع ان يبيع عزاء السهام ولا يوافق
 وسيل ما اراد المار ببيع صاحب الارض ان يبيع مطلقا ولم يفرق بينه وبين الارض فحقه ولا يفرق بينه وبين
 مولاهما لم يفرق الطريق والمسبل الذي كانه دارا كانه روضة الاصل وانه زاد من ستره ما لم يفرق بين
 المنة البيع ولا يفرق الطريق ان في ستره غيره فانه وقالوا لفسد ابو جعفر من ستره المنة ولا يفرق بينه وبين
 يفرق منها ستره البيع العبد الجوار وما كان فيها من المنة وما كان فيها من المنة وما كان فيها من المنة وما كان فيها من المنة
 في المنة واما ستره البيع ولو قال لا يفرق في روضة وانه ستره ما لم يفرق بينه وبين ستره المنة واما
 ولم يفرق بينه وبين ستره المنة ولو كان في المنة من ستره المنة فانه ستره المنة ولو كان في المنة من ستره المنة فانه ستره المنة
 هذا **فصل في ما يدخل في المنة والحق** ربيع ابيع حانوتنا وذكر الحق والمرفق
 اوله لم يذكر يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 الاسواق يدخل فيه المنة وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 وان كان الباب مفتوحا ذكر الحق والمرفق اوله لم يذكر يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 حانوت يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 مركب متعلق وكذا الصالح لا يكون مركبا ولا متعلقا بالبيع وان كان المنة الذي يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 اقتصر الذي يفرق فيه المنة والحق لا يكون مركبا ولا متعلقا بالبيع وان كان المنة الذي يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 به ومثله السواقي التي على فيها السوق من حديد ومن النحاس لا يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ويبيع المنة لا يفرق فيه المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق

هذا
 من ستره المنة
 وان لم يذكر المنة والحق

ابيع لكم ولا راضي ولا يفرق رجل ابيع ارضا فانه يبيع ولم يذكر الحق والمرفق لا يدخل في المنة والحق
 من غير ذكره وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من هذا اذا صار المنة متوقفا فان لم يكن متوقفا يفرق فيه
 من غير ذكره قالوا لا يفرق فيه ان يبيع الارض بغيره وغيره بغيره فان كانت فيها منة او اكثر فيها
 غير منة علم ان صار منة وان كانت فيها منة او اكثر فيها علم ان لم يصرف متوقفا ففرق فيه
 من غير ذكره كما لا يفرق اوراق السج والبيع ما ذكره ظاهر الرواية ذكره في النوازل ابيع ارضا
 منة بغيره بغيره لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 يفرق فيه البيع المطلق كما قاله في النوازل وكذا في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ولا يفرق في المنة والحق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ارضا فيها ايجار ولم يذكر شيئا من ايجار المنة في البيع واختلفوا في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 واما في ارضا فيها ايجار فانه يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 او خلافه في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 المتعلق به ما على ما على وجه الارض يكون بغيره لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ستره البيع لان ارضها تكون بغيره البناء وكذا لو كان فيها قصب وحشيش او حطب او ثياب او على وجه
 الارض لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 لانها متعلقة بالحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 من المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 مطلقا فان كان على ظاهر الارض لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 انها تفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ان ذكرناه في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ان ستره لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 الطريق والشرب وان كان فيها ربيع قد حصدت وثار قد حصدت وقالوا بغيره وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 لا يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 استمرى بها ايجار عليها لم يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ان اخذ المنة ذكره البيع ان يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 ستره في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 لانه ان يفرق في المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق وان لم يذكر المنة والحق
 فانما الكل البيع ففرق عليه الصفة فيجوز لو كان في الارض ربيع فبيع الارض بغيره وان لم يذكر المنة والحق

[illegible]

في العادة يكون صاحب الأرض مستأجر للعامل ولا يكون مولا للأرض رجل استأجر الثمار على رؤس الثمار
 رأى من كل شجرة بعضها ثوبا هبارا روية حتى أن رضى بملء لسانه ما منسوب إلى الأرض كالخمر والنخل و
 بعض الغزاة القديمة والشجر والخمير بعد التوبة الأرض قبل الثبات ونسبنا لأن غير علم لما يجوز البيع في
 ما هو ثابت ثابا جليا ولم يوجد تحت الأرض كذا البيع ويكون مثرا شيئا من عندنا حتى لا يظهر خلاف
 الميراث كذا رضى وعقل صاحبنا لا يرفع خيار الروية على روية الكحل وحب القوي فلا كان ما كان
 ومعتد بعد القتل كالجوز والتموم والبصل إذا قلع الباع شيئا من ذلك أو قلع المستري ما من الباع ينظر له كان
 المبيع يعرضت الكثير والوزن من المستري خيار الروية حتى لو رضى بملء الكحل ونسبنا مطر الباع وإن
 كان المستري قد علم بغير أن الباع قال كان المبيع حتى رضى له الكحل لا قبل القتل كان هذا وبعد القتل نحو
 والعيب كادت بين الرية كحل الروية وتلك المبيع شيئا سيئا لا يرفع ولا يجبر تذكر القطع وعدم القطع
 سواء وإن كان البيع ما يبيع بعد القتل عمدا كالخمر فقلع الباع بعضه أو قلع المستري ما من الباع لا يرفع ما لم ير
 الكحل لأن من العيوب المتفاوتة غير أن الثبات والعيب ومؤكد وإن قلع المستري بغير أن الباع لزم
 الكحل إلا أن يكون ذلك شيئا سيئا أو قلع الباع أو قلع المستري قبل القتل فقال المستري أخاف أن يرفع
 ما يبيع في يدي من ذلك الباع أخاف أن يرفع ما يبيع من رضى فليفر تركه فلا يرفع إنسان بالبيع والا
 ضيق القاضي المتدبينا **باب الف** الدرهم التي غلبت على الباقي كان ثابا
 صلا وإنها فقه الدرهم مديان يجوز بيع الواحد بالآخرين منها ما عليها لكن يتخطى المتابعين للمحلو
 كان الصرف وتلك نصفها حسن أو نصفها فقه لا يجوز فيه المتابعين ولا يرفع النصف المتألف بالدرهم إن
 غلبها غالب لا يجوز إلا أن يكون النصف المتألف الذي يكونه الدرهم المقسومة والدرهم يتعين
 الرية البيع القاسم لاصل ولا تحت هذا ما يرفع الدرهم بغيره **فصل الفرق** بالاختلاف قبل التسوية لا يرفع
 والا فالفرق بالاختلاف قبل تسوية الدرهم هل يرفع المتضمن للرقبة روايتان والأظهر أنها توسع كال
 سقعة القصب رحلان ما عا الفقه ما فقه كذا فقه جاز أن لم يعلم مقدار فقه ما وأن تابعا الدرهم
 بالدرهم ولا يرفعان وله ما ويوزان وزن أحدهما لا يجوز لوجود ما وأما الفصل الأول دون ذلك كان
 عا ما وأما الفصل الثاني المحل جاز ورفعه بعد المجلس لا يجوز عندنا وكذا يرفع الدرهم الذي يرفع
 رجلا على رجل أنه درهم البعز الصرف التام والمردية عليه ما دينار ورضا أو غصبا تابع المقتضى منها
 ما ثمنا ما إذا نقضنا بغير الدرهم فخاصا بأية مرفعة الدراية وعلى لصاحبه لا يرفع على صاحب الدرهم
 تسعون دينارا وكذلك رجل على رجل دينار ودرهم المدون على صاحب دينار المدون درهم ما يرفع المقتضى
 فاقنا نقاضا بغير الدراية مقدار درهم فخاصا ما درهم ويتقن تسعون دينارا رجل على رجل درهم
 فقه مرداه مردون كان لأن المقتضى درهم المدون إذا لم يكن درهم المدون أجود ولم يكن مولا ولا يرفع
 من يرفع مردونه فظاهر الرية تسعين لا يرفع الدراية وذكر الكتاب البعز والدين من ذلك يرفع المدون واليه يرجع
 مولا ولا إذا قضي الدين أجود ما عليه لا يجبر الدين على التسليم كالودع إليه انقص ما عليه ورفعه جاز

كما لو اعطاه هؤلاء الخبير ذكره بعض الكتيبة اذا اعطاه احد ما عليه يجبر على التبرع عندنا خلافا لرواية الصحيح
سواء اقر ولو كان المستحق قبله ففرضا. خبر جواد الا حله على التبرع ولو اعطاه المدين اكن ما عليه وزنا فان
كان الزايدة رواية يحيى بن ابي الفوارس حقه وما روى عن جواد عليه السلام انه اذا اقر الدين اكر وقال انا معاشر الناس ابا
من جواد على اذا كانت الزايدة يحيى بن ابي الفوارس اقر على ان الدين في المائة يبرأ ويحيى بن ابي الفوارس وهو الذي
والمرحوم يحيى بن ابي الفوارس واختلفوا في مقدار الدرهم قال ابو نصر الدين في ٢٠ مقدار الدرهم في المائة كثر من ربع درهم
فان كانت الزايدة كثيرة لا يحيى بن ابي الفوارس ان لم يعلم المدين بالزايدة يرق الزايدة على صاحبها وان علم المدين
بالزايدة فاعطاه الزايدة اختيار اهل محل الزايدة للقاضي ليعلم ان الدرهم المرفوع مكسرة او معاملة الا في
التجديس لا يجرى ان علم المدين والقاضي ويكون طرد هبة المبلغ في كل سنة وفي كل المرفوع كما قال ابو نصر
التجديس وعلم المدين والقاضي لا يكون هبة المبلغ في كل سنة وفي كل المرفوع كما قال ابو نصر
والدواني في زماننا فكل سنة الفلوس قبل التجديس وصارت المرفوعة رواج المالك ان كان له عانة المدين في قوله
وعندما انما كانت المرفوعة رواج المالك ان كان له عانة المدين في قوله
يريد المستحق المبلغ لكان قايما وفيه لكان هالكا ولا خلاف او خسر المدين المدين ولا خلاف ما عناه ظاهر
الرواية واذا استقر الدرهم المرفوع شيئا او نقد بعض التبرع كسرت فسد المدين بقرامه فسد في قوله
لان هذا خبر طاري في هذه الهلاك فسد بقرامه وروايت شيئا بالدرهم المكسرة فان كانت الدرهم بعينها
جاء لها بعد الكسرة تبعة وان لم يكن بعينها قالوا لا يجوز بيعه قالوا في بيعه وان كان له عانة المدين في قوله
بيع وزنا فسد في بيعه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة
على الدرهم المكسرة فان كانت قديمة بقرامه لم يكن لها الا ذلك ولا كانت قديمة بقرامه ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة
هذه العشرة كالمرفوعة امران على وجه فبينة جسد كان لها التوب وحقته احدى وان تزوجها على الدرهم المرفوع كسرت
قال بعضهم عليهم من ماله او الفلوس ابو جعفر في هاجنة الدرهم من الفلوس في هذه العشرة قبل الكسرة وهو الصحيح
لان الكسرة اذا وجب التجديس وقتها العشرة بالتقلب موجبا من المثل كالمرفوعة امران على وجه فبينة جسد كان لها التوب وحقته احدى وان تزوجها على الدرهم المرفوع كسرت
قبل التجديس كان لها قيمة التوب او العشرة بالنقد والمثل ولو استقر الفلوس المرفوع او الفلوس المرفوع
قال ابو جعفر في ٢٠ سها كسرة ولا يقرم فيها وقال ابو يوسف عليه فيها يوم التجديس وقال في ٢٠ فيها في اخيرهم كسرة
وعليه الفتوى وكذا لو غصب الفلوس المرفوع فكسرت فهو على هذا المثل وكذا استقر شيئا بالدرهم المرفوع المرفوع
وقضا ما كسرت لم يابلا البيع صحته لا قلة المبلغ المبيع قايما وكان على البائع رد مثل تلك الدرهم كسرة
في قوله في ٢٠ كاه بغير قرض رجل قرض الدرهم المرفوع بخلافه لم يقر المستقر بقرامه على وجه فبينة جسد كان لها التوب وحقته احدى وان تزوجها على الدرهم المرفوع كسرت
قال ابو يوسف وهو قولنا في ٢٠ عهد فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة
لغيره بقرامه في هذه العشرة فان يوطئه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة
الهدية فان بيعت فيها وكذا لو باع الدرهم المرفوع شيئا لم يبق فيه عانة المدين في هذه العشرة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة
رجل استقر تلك الدرهم على المدين في هذه العشرة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة ولا يكره في بيعه فسد في هذه الزايدة

مطلقة وقرعة بعد كسرة بقرامه غير جواز جيل الدين النعمان سل كان انما جيل الدين النعمان وبيد المستقر
ولا يجوز العرق الا فيما كان ماليا ولا يجوز قرض المدين والمدينة في قوله في ٢٠ وقال ابو يوسف وزنا وقبله المدين
مكون عرقا ولا يجوز الزايدة وتقرض في هذه العشرة ولا يجوز ان يكون قرض المستقر بها وانما قبل الكسرة كان على المستقر
سها كسرة ولا يقرم فيها وقال ابو يوسف عليه فيها يوم التجديس وقال في ٢٠ فيها في اخيرهم كسرة
خطاة سها كسرة كان عليه فيها ولا يجوز قرض المدين والمدينة في قوله في ٢٠ وقال ابو يوسف وزنا وقبله المدين
في قوله في ٢٠ اما عمة فلا يشل باسراج وزنا ولا يجوز له وما عدا في ٢٠ فلا يجوز العرق يكون حاله غير جواز
ولا ينعني في المرفوعة بخلافه سلم قال في ٢٠ ما يكره او يوزن او يقرضه رجلا على رجل جاز فاذن
منه ريقا او نهرين او سقفة ودعي بها جاز وان اشقيا كن ورسمين او كسرة على من لا يكون استقرض سنة
المدين واليه رجة وعلى المستقر شيئا ولا يكره ان كان عليه فيها رجلا استقرضه بقرامه في قوله
في ٢٠ اقرضني قدر خطي او قال في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
على الفدين والدين على الفدين في قوله في ٢٠ سبيها ايضا او هكذا روى في ٢٠ رجلا اقرضني
اقرضت من فلان الفدين او قال في ٢٠ الفدين رجة وانفقها ودعي المرفوع بها كانت جازا في قوله في ٢٠
المدين في قوله في ٢٠ الفدين رجة وانفقها ودعي المرفوع بها كانت جازا في قوله في ٢٠
عشرة درهم فاستقرض المدين وقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
ولا ينعني في المرفوعة على الامر ولو بيعت رجل كتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابيت في كذا درهم فرضا لك على
فبينة مع الذي وصل الكتاب بقرامه بقرامه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابيت في كذا درهم فرضا لك على
اذا اقرضت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابيت في كذا درهم فرضا لك على
الرسالة ان فلانا سواك فريض كذا كان العرق المرفوع وان لم يعلم الكسرة وكسرة المستقر كان العرق
على الكسرة رجلا في يد فلان فقال في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
قبل ان يقر الدرهم كان ذلك لا فلا لا سواك فريض كذا كان العرق المرفوع وان لم يعلم الكسرة وكسرة المستقر كان العرق
استقرض من رجل درهم وانه العرق المرفوع فقال في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
رجل استقرض طعاما بالقران فاقضه صاحب العرق بقرامه قال ابو يوسف في ٢٠ فبينة بالقران يوم اقرضه وقال في ٢٠
فبينة بالقران يوم اقرضه وسبق عليه ان يرجع معه الى القران فاقضه طعام رجلا على رجل الفدين قرض
فصله على ما نال اهل مع الحق والماء حانة وتكون المستقر بها حال الدين ماله ان لا يجره رجل
استقرض من رجل طعاما بقرامه بقرامه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
لم يبق على المطلوب ويؤمر المستقر بان يقرضه لقرضه بقرامه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
طعاما لا يجره وسواك او غصب في لسانه بقرامه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني
كان الغصب قايما بين يدي ما يكره ان يقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني هذا الفدين واطلعه الكسرة الذي استقرضه في قوله في ٢٠ اقرضني

وان كانت هذه البراقبات شاة الحالبية بمكة مكان القصب لست اخذ القصب ان شاة القصب ان شاة القصب حتى يعلم اليه
كان القصب كما يريد وقبته المدا الذي السبا اقل من شاة من يوم القصب بل القصب لست ينتظر
اليه القصب كان القصب من ذلك خيرات لست اخذ منه هناك كان تدا ورا في يوم القصب
ولست ينتظر فاض تلك القصب وكان في قبته هذا المكان اكثر خيرا القصب لست اعطى ثله ورا شاة
على قبته بل القصب وكان في القصب في الوضعية سدة خلف القصب من ان يطالب بالخذ رجل القصب
سياسه النواك كبرا وورثا فلم يقبته حق القصب فانه غير حاجب القصب على اخبرني على امرت الا ان شاة
الي القصب وقبته هذا القصب واكثرت لان هذا ما لا توجد خلاف القصب الكسرة رجل على غير يعلم
من قصب اربع او قصب على صا عشرة ماء ورا شاة في الدار بالهرة واقترافا لان البيع وقطع
لله دنة كل واصفها تاج حكا فلا يجبل الاخران الا بمرى انهما لو تقاطعا الدار بالهرة جاز والمقاصة
كلاهما يجب ان يكون الاسئلة وكذا لو كان عليه كل خطف رجل لانه ارض حاجب كذا كذا اخر سبع ثم
تابعوا الكبر كذا والواسط القصب الاخران رجل ارض رجل كذا خطف لانه ارض من شاة
الارض من غير رجل برام جاز سواء كان ارض من قباية يد القصب او لم يكن اما ان لم يكن قباية من القصب
وان كان قباية فكل كذا في قوله ودم وقال ابو س ٢ لا يجوز شراؤه وان عدهما ملك ارض من قبض القصب
وعداي س ما عليك ما دام قباية لا يجوز وشراؤه فسخ ارض من قباية اذا اشترى شاة الدار بالهرة ثم شراؤه
بالدراهم فان اشبع كذا فسخ الا لا لان ارض من ماله القصب لان سبب ملكه ارض من القصب وموافق
فلا يفسخ ارض الا اذا لم يفسخ وصر ارض من يدوا او بوجهه كان ذكر بعد غلبتها كما امر على المسترض
بشي ولكن يردها اذا ارض من الحوز كبر لانه كبر مرة وبها رضى رجل ارض صبا او عدها فان ملكه
النصي والمعهود لا يفسخ عند ارض ودم وقال ابو س ٢ ويصح وان ارض عبد المحرر اذ استملكه الا واخذ
قبل الفسخ عدها وهذا النوع سواء جاز على الفسخ ففسخ الى الطالب واما في نقل ارضها واخذ فسخ
منها فاضها فانك قبل ان يصرها فكلت من الا ارض وكذا لو صرها وقبض الدراهم فكلت الدراهم من
قبل ان اخذ منها فكلت من الا ارض ولما اخذ منها فسخه كان ذلك من الا ارض ففسخ
المطلوب الى الطالب واما في نقل ارضها ففسخ الى الطالب ففسخ الى الطالب ففسخ الى الطالب
واما في نقل ارضها ففسخ الى الطالب ففسخ الى الطالب ففسخ الى الطالب ففسخ الى الطالب
الدراهم بالذات وبها جاز ما لا ارض فقبل الفسخ مطل الى ارضه وبه القرف لان الا ارض ففسخ
البيع فغير الفسخ قبل الا ارض باب في قصب المبيع وما ذكره القصب
فلا يفسخ ما لا يجوز الا اذا خلا بعض البيع وبه المسترض في ثمن المسترض من قبضه يصر قباية
البيع حتى لو هلك قبل ان يفسخه ففسخه ففسخ عليه وكذا لو ارض المسترض من ارضه والمسترض من ارضه
كثيرا وان المبيع قبل نقله كان مبيعا في سدة ففسخ الى المسترض من ارضه والمسترض من ارضه
الم بيعه حقيقة القبا على النسخة في البيع كما يكون ففسخ في البيع الفاسد وان والبيع في ففسخه

[illegible][illegible]

وَالْأَمِيرُ

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

والله اعلم
بما فيه
المنفعة
والله اعلم
بما فيه

كذلك وخاف ان ينجس كان يبيع ان يبيع من غير مدعى ان هو المشتري انما لم يشرى من البائع ولكن يعلم بذلك
لان البائع يرضى بان يبيع الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى
عليه ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى الا ان يشرى
ثم ادعى ان يبيع من البائع باقرا ان يشرى قبل ان يشرى وادعى البائع ان اقاله البائع كان البائع المشتري في
البيع الا ان يبيع من يبيع ولو كان البائع يدعى ان استمره من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
واحد منهما على دعوى صاحبه الا ان يبيع من يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
اخر كانت الا ان يبيع من يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
الا ان يبيع من يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
فرضا على قول من يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
فرضا على قول من يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
الوكيل يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
المشتري والشخص الامام المعروف بقرانه ان لا يملك الا ان يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
مع المستاجر قبل شئنا النفع وقبل من الاجرة من ذلك منها سواء كان الاجرة او دينا او رهن
الوكيل الاجرة قبل شئنا او ابراء على ذلك ان كان الاجرة من غير عينا او دينا لم يشرى من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
وابراء او يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
الوكيل وجبة من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
وقال يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
بارة وقبلها ثم ان المشتري يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
عليه يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
مسألة رجل اشترى جارية وابعدها عن غيره فذاوتها الاميرة فادعت عند المشتري ان يبيعها انها حرة
فردّها اليها على ان يبيعها وادعت على ان يبيعها الا ان يبيعها فادعت عند المشتري ان يبيعها انها حرة
العتق فلان لا يبيعها بغيرها ولا كانت حرة الاصل وقد اقرت بالبينة وان يبيعها وان يبيعها
الحاكم يشرى وهي ساكنة فليبيعها ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
بارق ثم ادعت العتق لا يبيعها الا ان يبيعها وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
ان لم يقر بالرق كان العتق قولها لا يبيعها وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
وقال يبيعها انما ادعت الحرية لم يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
وطها اما ملكها لم يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
احتياط لرجل اشترى عبدًا من رجل فباعه فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
ادعى البينة على يدعي من ملكه ولا يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
كأن لا يبيعها على الملك كان لا يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها

كل واحد منهما يبيع فقال البائع ان يبيع الا ان يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
المشتري ويحتمل ان يشرى على البينة الذي اقره فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
العبد ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
الزيادة رجل اشترى من رجل فباعه فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
العتق كان لا يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
العتق ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
لان الارضية لم يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
بناج الكرد اشترى من رجل فباعه فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
حاليه من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
ان يبيع على البينة وان يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
وكان ذلك من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
البائع وكان البائع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
انما يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
سقطا ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
ان العبد كان يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
اشترى عتقه وقبضها ونفذ في بيعها رجل البينة فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
انهم شهدوا بغيره وسعدوا بالبينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
البائع رجل يبيع من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
نصف العبد بالبينة لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
البينة الى ان يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
من رجل اخر ثم يبيع منها ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
المشتري فادعت العتق ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
ولم يبيع البينة وان يبيعها لان يبيعها على البينة وان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
البينة انما اشترىها من المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل
دارا من رجل فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
اشترىها من رجل فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
ثم وجه من رجل فادعت على البينة ان يبيعها لان اشتراها على هذا الوجه بغيره الا ان يبيعها وان يبيعها
ولم يكره الكتاب خلافاً لغيره المسلم وكذا لو اشترى جارية وقبضها ثم وجه رجل ففرضه من البينة فلا يبيع البائع على المشتري باقرا ما يبيع والمشتري يدعى الا ان يبيع كل

اولا في ان من انظر الى حايه او الى حايه صاها ما بهك جاز اليه جميع وكذا في ان
ولا يعتبر القنات الذي يكون بينهما عند كفاف وكذا في ان من سبب الاله الحنطة الرطبة بالباب فان
ذلك لا يكون عند كالا يكون في الرطب بالترعنه وعند ٦ لا يكون في الرطب بالربطه ولا في الملوته ولا
الزبيب المتخا وانما المتخا غير المتخا ولا الرطب بالبابه ولا الملوته بالبابه الا ان يعلم سببها في
هذا كفاف الالباب الرطب بالربطه فغيرا فغيرا فانه يكون ذلك في ان كان احداهما اكثر من الثاني من الاخر عند
الكفاف ولا يابس سبب ان طن ما بين شيئا خلا الا ان يكون ذلك في موضع سبب الالباب في وزنه فانه لا يكون
اذا كان سببه وان كان في موضع سبب الالباب في وزنه فانه لا يكون ذلك في موضع سبب الالباب في وزنه فانه لا يكون
وكذا في الرطب لا يكون في البعض البعض الا مثلا في وزنه فانه لا يكون ذلك في موضع سبب الالباب في وزنه فانه لا يكون
موزن ولا خيره سببه ثم الا بالربطه والغيره والباقي اجناس فكله يكون في البعض البعض شيئا خلا
بلا يبد ولا خيره سببه وكذا في الالباب والهم وشم البصر اجناس فكله يكون في البعض البعض شيئا خلا
بلا يبد ولا خيره سببه وانما في سبب الالباب بالهم والاستاوي وهم المعن والحقان والباقي اجناس واحد
لا يكون في الالباب مثلا وصوفه الغنم الالباب والامر حسن واحد في الرطب لا يكون في الغنم الالباب
لان اصلها واحد وكلا جاسوزن وزنه جاز في وزنه فلا يابس واحد يابس واحد يابس واحد يابس واحد يابس واحد
سبب الغنم القرب حايه على كماله ولا يابس في الرطب في الكنان او في الصوف في الشرا وهاهنا سبب وزنه
احدها سببه لا يكون في وزنه وعنه سبب الغنم القرب لا يكون شيئا خلا وعنه انه لا يكون مطلقا ولا
ياع بل يصوف ان كان المبركال في بعض الجوز صوفه فغيره سببه او انه العوز وزنه لا يكون في الجوز في بعض
الصوفه وانما في غيرهما ههنا مختلفان ولا يابس في سببه واحد يابس واحد يابس واحد يابس واحد يابس واحد
يوزن فلا خيار في وزنه الا مثلا مثل ذلك بعد لا يوزن في الهم قال لا يابس في سبب حايه بطا يابس
فكله في حاله الملهه ولا يكون في الحليب سبب الغنم الالباب يعلم ان ما في الحليب سبب الغنم الالباب
من السقم وكذا في سبب الزبيب وكذا في سبب الغنم الالباب يعلم ان ما في الحليب سبب الغنم الالباب
سبب الزبيب في الرطب وفيه القصبه في سبب الغنم الالباب يعلم ان ما في الحليب سبب الغنم الالباب
بالفطر والغنم اذا كان يعلم ان الحليب اكثر من الماء في الرطب لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
اكثر اذا كان السقم في الرطب الا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
في هذا الوجه اذا كان السقم في الرطب الا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
كيلا يكون في السقم الا ما في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
سواء في السقم الا ما في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
لا يكون في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
يوزن وكذا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
فلا وعلى في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب

في سبب الغنم الالباب

في سبب الغنم الالباب

ان علم ان الاكثر من الالباب جاز ولا فلا وكذا في سبب الغنم الالباب يعلم ان ما في الحليب سبب الغنم الالباب
خاله سبب في المنظر المنقعه بالدرام او بالبر لا يكون الا ان يعلم الحنطة الحاله اكثر من كالا يعلم
حايه سبب في جوهه لا يكون الا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ولا استوى حنطه سببها الحنطه من كالا لا يكون في الرطب الا ان يعلم الحنطه الحاله اكثر من كالا يعلم
منطوق او من غير منطوق لا يكون على كاله لوزن حنطه الحاله اكثر من كالا يعلم الحنطه الحاله اكثر من كالا يعلم
حايه في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
كان يابس وزنه سببها في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
اي في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
اي في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ولا يكون في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ولا يكون في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
الا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
فصل في ان يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ان لم يصفا الشرا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
وكذا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
الشرا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
شري في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
لا سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ونفذهما اوله نصف الشرا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
احد ونصف الشرا في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ها جازي تم باعها ورجع في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
اذا استقر الدرهم المسله وفتحها في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
لهم الخلف رجل مفع ما في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ما لم يعلم ان كسبه من الخلف وكذا لو كان المصنف في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
او هم قار سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
وفي سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
ان حلالا وهدا رجلا وان كان كسبه من الخلف في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
وان لم يعرفوا سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب
بعضهم يرد على الخلف فان لم يبدل الخلف في سبب الغنم الالباب اذا كان شيئا لا يكون في الرطب في سبب الغنم الالباب

٤

٣

فان اردت ان يملكه ثلاثة عشر الى جلي قالوا يشترى من المديون شيئا بثلث عشرة وينبغي ان يبيع ثم يبيع من المديون
ثلاثة عشر الى ستة فبيعه النحر والحقام ومنه جلا من مديون من المديون ان امره ان يبيع من المديون
درهم بثلث عشرة وازده موضع المشتري من المديون ويقتل المشتري بثلث عشرة المتاع باء
ودرهم بثلث عشرة المشتري ويبيع اليه الدرهم وما يضاف اليه ثم يبيع المشتري من مديون هذا المتاع باء وعشرين
درهما فيبيعه فيمهل المشتري ما لم يدرهم ويهود اليه شاعره ويحب المشتري قالوا ثلثين والناظر ان يبيع
المشتري من المديون بعد اقرار المعاملة كل عقوبة ومثلها كان بينا فذكرت ثم يبعث اليه المتاع وهذه
المسئلة وليس على حوائج الوقار اذا لم يكن الوقار شرطه اليه هذا اذا كان المتاع للمشتري فان كان
المتاع للمدين وليس للمشتري حتى ويريد ان يقرضه عشرة بثلث عشرة الى جلي فان المدين يبيع المشتري
سلعة ثلث عشرة وسيل السلعة الى المشتري ثم للمشتري بثلث عشرة بثلث عشرة ويبيع السلعة الى الاجنبي ثم ان
الاجنبي يبيع السلعة للمشتري بعشرة وباضمة عشرة ويبيعها الى المشتري فيبذل الاجنبي من المديون
كان عليه للمشتري ويبيع السلعة الى المشتري والمشتري على المشتري ثلث عشرة الى جلي وحيلة اخرى يبيع
المشتري من المديون سلعة ثلاثة الى جلي يعلم ويبيع السلعة الى المشتري ثم يبيعها المشتري من اجنبي
ثم للمشتري يبيع اليه مع الاجنبي قبل ان يبيع او يبيع ثم يبيعها المشتري من المديون بعشرة بثلث عشرة
فيبيع المشتري عشرة وعليه للمشتري ثلاثة عشر ويبيع السلعة الى المدين والمدين والناظر ان يبيع
ما قبل ما يبيع قبل ان يبيع الا ان ذلك جائز لتحليل البيع اليه وهو البيع الذي يبيع المشتري من الاجنبي
وحيلة اخرى ان يبيع المشتري من المديون سلعة ثم يبيعها ويبيع السلعة الى المشتري ثم ان المشتري يبيعها
مرفوعة ما قبل ما يبيع ثم ذلك الغير يبيعها للمشتري بالاشترى لصل السلعة اليه بثلث عشرة وما زاد من مديون
الى المشتري فيبيع المشتري من المديون فيحصل اليه للمشتري وهذه الحيلة البينة التي ذكرها ثم
قالوا يبيع بثلث عشرة وانا نانا خبرنا البيع الذي يبيع في اسواقنا فقلنا ان سوان قال البينة جائز
وما جورة وقالوا لو كان الذار والحقام رجلان اشتري عشرة دراهم ثم اوفاه وراعه قالوا ان
كانت الزاوية قليلة يبيع من المديون كراوية المانة لا يبيع لركبت كراوية كراوية ما لم لا يجوز عليه
رة الزاوية واختلفت في مذهب درهم مائة قالوا نعم بكثر لا يجوز وقالوا نعم بقليل فيجوز ولو كان المشتري
وهو الزاوية من المديون ليعلم اننا هبة المتاع في يده السلعة رجلان على رجل عشرة دراهم صحاح فان ارد
ان يبيعها باثني عشرة وراها مكررة لا يجوز لانه يبيع فان ارد ان يبيع من مديون اشترى حتى يملك مكررة
ثم يبيعه عشرة جاد ثم ان المدين يبيع من مديون فيجوز له ولو كان على رجل عشرة دراهم مكررة الى جلي
فاما اذا جلي جلي المديون بثلث عشرة وقالوا طعن التسعة بثلث عشرة لا يجوز لانه يبيع فان ارد ان يبيع
ما يضاف اليه التسعة ويبيع على الدرهم الباء فان خاض المديون ان لا يبيع على الدرهم الباء مرفوع الى صاحب
الدين تسعة دراهم صحاح وقلت ان شيئا يبيع على الدرهم الباء جاز وبيعه المدين رجل يبيع الى جلي درهما
وقال ان يبيعها بثلث عشرة لا يجوز جلي كل حريم باخذ هبة امنا قالوا ما ياكل فهو مكررة وان دفع

هذا البيع جائز
في كل حال

الدرهم ولم يفرقه بثلث عشرة ما يبيع لا يبيع ومن كان يبيع وقت دفع الشراء فلا حرج منك الدين ما لم يلقه
ولو قال عند اخذ هذا على ما فاعطى كان اولى من رجل اراد ان يبيع بثلث عشرة فانما يبيع
منه بثلث عشرة يعلم ثم يبيع من المديون
فصل فيما يجزى من امانة البيع التي
والكروا المشتري من فاسد اذا جاء بالبيع الى ابيع فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
الفاصل ان اردت ان يبيع فاعاد المشتري الى ابيع فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ايضا او لم يقبل فاعاد المشتري الى ابيع فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
عنه مختلف فيه فاجاب كذا وكذا في كل حال فاجاب الى ابيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ان يبيع له الرجوع الى اذا وضع يده في منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
حيث اشترى امانة فاسدة فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
اجابة عنه ويحق ولها رد او لدره فاجابة اجابة اجابة اجابة اجابة اجابة اجابة اجابة اجابة اجابة
وفيه فاردت فيمنه محبة البسر فصاروا على الفاعل غير كل عليه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
يدم القبط ولو عصب على امانة الفاعل فاردت فيمنه الى ابيع درهم من مديون من المديون فاسد
ثم مات المدين فاعاد المشتري الى ابيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
اجابة كات امانة فلا يقبل من مديون الا بالقبض ولو اشترى من مديون فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ايضا فاعاد المشتري الى ابيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ولم يقبله فاعاد المشتري الى ابيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
اعاد المدين ولو اشترى من مديون فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
علما بيا فاسد وتايبا لم ابراه ابيع اعادته ثم مات المدين فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ايضا ما جلي فاسد فاعاد المشتري الى ابيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
سريلا عطله لانه لا ابراه فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ايضا ثم ان ابيع ابراه المشتري فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
ايضا لان ابيع يبيع له فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
عنه المالك فلا يبيع الا ابراه قبله ومنظره ان قال في بيعت من مديون بثلث عشرة دراهم وهذه كل الفسدة
فقال المشتري قبلت جاز ابيع ولا يبيعه اليه لانه ابراه اعادته قبله فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
من مديون فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
من جلي يبيع على طريق العادة ومثله قالوا يبيعهم لكان الطريق واسا لا اشتري لانه موقوف لا يبيع
الشراء وقالوا يبيعهم لكان الشراء من على كل حال وقالوا يبيعهم لانه موقوف لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
الطريق من مديون مكررة وهذا هو العلة اننا وهكذا فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع
واعادته على ذلك رجل اشترى ثوبا بثلث عشرة فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع فاعاد المشتري الى منزله فملكه لا يبيع

ط

ط

ط

بالا يتيم ان كان ائمة ملا ولا حاد وان كان ملك لا يجوز وان طع السلطان في الايتيم فاعطاه الوصي شيئا
من ايتيمه لئلا يكون منه على النظم من عينا عطاء حتى لا يكون له ليعطي من ايتيمه شيئا وان كان لا يقدرون على
الاعطال الا باعطاء المال كان له ليعطي شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا
بالا والوصي ليعطي شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
على الصغر من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
رجل دفع الى عتبه بغير واحد ان يكون مستتر في ملكه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
وهذا المستتر في الطريق في اللقطة ابو جعفر بعد ان باعته في موضع لم يكن هناك فاض لا يعرف وان كان ايتيمه
الامر في الفاضي ولم يفعل او كان مستترا في ملكه المستتر في الطريق في اللقطة ابو جعفر بعد ان باعته في موضع لم يكن هناك فاض لا يعرف وان كان ايتيمه
درهم ليستري ذوبا شيئا فاستحق الوكيل العشرة ثم استري بعشرة من عتبه ثوبا للامير قال ابو جعفر
يكون المستري للامير قال لا يكون للامير الا ان يكون مال الامير قايما وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكيل
يخلل هلك مال الامير قبل الشراء المذكور فيكون البيع والاربايات وعادة الكتب وما روي عن علي بن ابي طالب
خبر الوكيل فاق هلاك مال الامير في ماله من ذمته وهو الضمان فان البيع يبيعه بعد هلاك المبيع عند البيع الى
ماله يكون على الاجبة فلان في الوكيل شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
وسلم منها الى الفلان فباع ولم يعلم المستري في الفلان حتى هلك عنه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ابن الفضل بن احمد بن ابي الفلان رجل دفع لثلاثة ارجل شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
بعضهم وعاد قالوا خبرنا على العود الى المكان الذي باع ولكن لا يجوز ان يكون رتب المالك شيئا من ايتيمه
كتاب الفاضي حتى يذهب رتب المالك ويذهب ابله امارة امرت زوجها ان يبيع جارية وميتري بها احدى
فمنع من قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسه جعلت ثوبا من ثوبه ياعلى بن ابي الفلان قالوا الجارية الثانية
للجارية ولا يصدق الزوج انه اشترىها لنفسه وكذا لو قال الزوج للجارية بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني
بشراؤها فاستترتها لنفسه في الجارية لانه لا يقبل قول الزوج رجل امرتني بان يبيع راضة بغير اذنها
فيما خلع الوكيل لا يرضى بغيرها قالوا في ذلك الوكيل ان لم يرضى بالاشجار وطرف تزي اكلها لثانها
بمقتضاها من ثوبه وشراها تركه والبيان انه لم يرضى بالاشجار وطرف تزي اكلها لثانها
الوصي على الايتيم فاد فقال رجل عني حق اسئله فاعلم ان المستري في الفاضي في ايراد ان
ايضا منه الوصية وقال حولى في ذلك النظام خلف المستري بطلاق امراته لانه لا يكون حاشا لاني
منه المصنف صحيح ذكره النكر حتى في مختصر غير ان الباي اذا عجز عن التام كان المستري حتى ينفذ رعاها
المستري بالمصنف يجب ان لا يكون له حق النسخ كالمستري المرحون والمستأجر ان كان لا يعلم بذلك كان له
اكتسابها من حيث هو شيئا من ايتيمه في وقت فكذلك في النسخة من ايتيمه وان علم المستري المستري
بالنسخة والا حاد روي عن ابي جعفر في النسخة من ايتيمه في وقت فكذلك في النسخة من ايتيمه وان علم المستري المستري
وقت البيع بالوصية في ظاهر الرواية لا يحد من المصنف في النسخة من ايتيمه في وقت فكذلك في النسخة من ايتيمه وان علم المستري المستري

في نكاح الوكيل

او كان المصنف منه بغير ائمة المرحون والاشجار ملك الباي ثاب عند الكل وهو مسبل على مقتضى عقد انفسا المدة
فكذلك الزحف رجل دفع الى رجل مائة ليعبدها لئلا يجره ثوبا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه ولا يعطى الا من ايتيمه شيئا من ايتيمه
حار من الطريق وترك لهما في القافلة مائة درهم قالوا الايمان عليه السلام في ذلك
رجل دفع ثوب فقال رجل وكلني صاحب الوصية ببيع عشرة انا لا ابيع من عشرة ثم باع خمسة قالوا
ان وقع في قلب المستري ان قال له بغير وجه عشرة وسع لثوبه ان يترى منه خمسة رجل قال الفقيه
استترت جارية فلان فلم يقبل ما ائتمرت به ولا قال لا حتى ذهب واستترت قالوا ان قال وقت الشراء استترت
ان استترت بامر فلان عني الامير في الامر لانه وجب عليه ما يبيع على قبل الوكيل وكذا قال المستتر في ايتيمه
لنفسه في المستري لانه وجب عليه ما يبيع على قبل الوكيل فان لم يسل شيئا فاستترت وقال ابو جعفر في ذلك المستري
للامر فان كانت جارية فاقبلت بها عيب كان مصفا فباع قالوا في ذلك المستري في ذلك المستري
عيب لا يصدق لانه منهم رجل استترت عتبه واسمها من مستتر لفلان وقال الباي استترت مكره العبد
لفلان وقال الباي بيعت وقال فلان قد مضت فقلت في ان يبيع من فلان لاني لا اشترى منه عليه فان سلم
الى فلان فأنه يبيع على المستري لانه هو العاقبة ويكون تسليم الى فلان ثمنه مستقر في ايتيمه
ويبيع لفلان الوكيل بالشر اذا استترت عتبه لوكيله فاعطه الموكر قبل بيع الوكيل لئلا يعلقه عليه لانه
اعين مكره يبيع والباع في ذلك الوكيل لانه هو العاقبة ولا يبيع على الموكر ولا يبيع على الموكر ولا يبيع على الموكر
وروي قبل الموكر في ذلك الوكيل في ذلك الوكيل في ذلك الوكيل في ذلك الوكيل في ذلك الوكيل في ذلك الوكيل
من ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري
مستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري
كانت تاتي بثمانية عشر لايام الامر لانه خالف الامر في كل وجه فيكون مستري في ذلك المستري في ذلك المستري
الحبيب هذا او عتبه بالثوب درهم بامر له واخرجهما الى دار السلام قالوا انفسهم الف على فيه الحق لو كان عبدا
فما اصاب فيه المذهب يكون العبد بذكره ما اصاب فيه الحق يكون ذلك في ثاب على الحق حتى اسره العبد
فقال رجل في دار الوصية استترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم
بالزيادة مملوك الوكيل بالشر اذا استترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم
الامر لانه غير الاسر هو جوارحه والشر بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم
ولا يلزم الموكر ان يسل الحق مفاداه وتخليصه ليس بدين حقيقه وقد روي الامر في ذلك المستري في ذلك المستري
عليه الالف قالوا امر رجل ليعتق مائة الف حتى يرضى عنه اكثر من الف يبيع على الامر بالثوب ويكون مستري
في الزانية وكذا لو قال لا يسل رجل استترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم فاستترت بالثوب درهم
الامر لانه قاله في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري
لا يلزم الموكر رجل دفع الى رجل شيئا ليعبده ويبيع الى رجل شيئا ليعبده ويبيع الى رجل شيئا ليعبده ويبيع الى رجل شيئا ليعبده
لم يدفع الباي الى المستري وقال الباي بيعت ودفع شيئا الى المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري في ذلك المستري

ما كان جديا فلو ان لم يصبنا صيدنا لكن بل هو على الاجارة ومنهم من سوي بينه وبين السلم الا في قوله
رجوعه فيض ان لا يظهر الانسحاب منا لم يطلبه الوارث بالتزويج سواء كان مقبلا للاستقلال او لم يكن لان موت
احد العاشرين منجب انسحاب الاجارة عندنا خلافا لغيره في فادان كان مختلفا فيه لا يظهر ان يطلب الوارث
لمتزويج او بالترام اجاره فلو ان انقضت مدة الاجارة وورثت الارباب فكذلك المتاجر بعد ذلك سنة باليد
الكراء هذه السنة لا تملكها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمتاجر غايب والدارنة يدا مائة
لان المائة لم تملكها باجره فلو ان دارنه كل سنة يردهم كان لكونه اجاره من ان يفيخ الاجارة عند
فما استمر فان خرج المتاجر قبل تمام الشهر وعلق امارة واستمر فيها لم يكن للاجران منفعه الاجارة مع المائة
لانها ليست بمنفعة وان اراد ان يفيخ المتاجر قال بعضهم بوجوب الدارن ان اخرج قبل تمام الشهر
فاذا تم هذا الشهر تنفعه الاجارة الاولى وسعد الثانية فتخرج المائة من الارض وتبقى الى السنة وسو فغيرها
قالوا جرح ٢٢٠ رجل يبيع شيئا على ان يغير مائة ايام ثم اراد ان يفيخ بكمه اياما عندهم المستر فيكون
ذكره ولينباعه عن غير اجارة وتنقض البيع الاول وهذا اذا كان المتاجر غايبا فان كان حاضرا وقدر اجاره
كل شهر من منفعه الاجارة قال بعضهم بقوله المراجعة المتاجرة المترا والى منفعه الاجارة التي بيننا
به داركنا انما جازا راس الشهر وعانة المتاجر لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق البيع في الشهر وكذا لا يجوز
تعلق الاجارة عند عانة المتاجر لا يجوز تعليق فيها وقال بعضهم سقوا المراجعة اقل الشهر مرة بغير ارض
منحت الاجارة حتى يهل الهلال وفيه من الخرج ما لا يخفى وقال بعضهم منفعه المائة المدة من الشهر المائة
اعتبارا بايام الحيا وكذا باطل لان حواش ذلك في البيع عرف مرتجا كلاف التمس ولا تجاس على الاجارة
وذكرتمش لاية الشرح ان لكون واحد من المتعين عند راس الشهر فان سلكها من راسه تراها يوما او من راس
لنه ولو قال منحت الاجارة التي بيننا راس الشهر كما جاز ذلك لان اضافة الاجارة جاز ذلك في اضافة البيع
وقال بعضهم منفعه المائة التي يهل الهلال حتى لو منعت تلك المائة رايها وقال بعضهم منفعه المائة
الاولى من راسه تراها يوما لان وقت البيع اول الشهر واول الشهر لليلة الاولى ويومها واليه اشارة في
الرواية وعليه الفتوى رجل اجاره من راسه سنة بالف درهم ثم قال في السنة اخرجته من راسه الاجارة
قالوا انك على الاجارة من ذلك وقت الاخر ولم يفيخه في راس الاخر ولو قال راس الاخر في راسه
من راسه الاجارة وقالوا انك على الاجارة من ذلك وقت الاخر ولم يفيخه من راسه الاجارة
ابراكم على الاجارة من ذلك وقت الاخر ولم يفيخه من راسه الاجارة
ولو كان تعجيل الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة
ومسب له اجاره من راسه الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة
وسب بعدا من راسه الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة
هذه الامور كلها على ان اصبحت من راسه الاجارة كانت الاجارة فاسدة من راسه الاجارة سنة بعد
بعض ثم ان الاجارة عنق العبد من راسه اجارة ان كان يكون تعجيل الاجارة من راسه الاجارة او لم يكن

شرط

شرطه الاجارة ان كان يحمل وكذا اجاره شوب بعينه او بعد بعينه لم قال في السلم وصحت كذا العبد ان قبل
المتاجر صح والا فلا لان بعينه الاجارة اذا كان بعينه يكون منفعه الاجارة فلا يفيخه من راسه اجاره اذا
باع المتاجر فلو ان المتاجر ان يفيخه بيه اختلفت الروايات في البيع والبيع لا يملك البيع وتوابعه الا ان راسه اجاره بعينه
اذن المهر من كان له من ان يفيخه بيه **فصل في الاجارة الطويلة** هذا اجارة طويلة
الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل لم وقبله بعض اهل زمانه وبقا البعض وهو على وجهين احدهما انه
ان اراد ان يجر اجاره لكم اجارة طويلة او الارض وفيها ربيع ببيع المتاجر والارض باصولها من الذي
ملكه المتاجر من تعليمه وسيله لم يجر اجاره الارض هذه مدة معلومة بل سنة او اثنى عشر سنة او ايام
اخر كل سنة او كل سنة استمر ما لم يعلم على ان يكون اجر كل سنة من راسه المائة الاولى غير المائة المستثناة
منها من ثلثها اجرة كذا وقدر المائة يكون المقابل سنة الاجارة وان يكون لكون واحد منها ولاية منفعه
الاجارة في ايام الحيا والوجه ان هذه الاجارة ان يفيخ المتاجر والارض الذي في الارض معاملة الذي
مريها لاجارة على ان يكون الفايح بيه على ايامهم من راسه المائة الاولى للعامل ثم يحول للعامل في
عرفت بغيره من راسه اجارة فلو ان اجاره الارض مدة معلومة على كذا فلو ان كان يكون اجاره
شرطه الاجارة وجب من راسه اجارة كذا راسهم المتاجر والارض وبقا ببيع المتاجر وبيع الارض ليس ببيع
رغبة بل بوجوب معنى التخلي وهذا لا يكون للمتاجر ان يفيخ المتاجر وعند منفعه الاجارة يفيخ ببيع
من غير منفعه ببيع التخلي من راسه المائة الاولى وان انقضت المدة بقاء المتاجر والارض
على ملك البائع ببيع الاجارة والارض وبيعهم جواز طريق البيع الضار في البيع هذا ببيع التخلي ببيع
بيع رغبة لا يملك لا فائدة ببيع الاجارة ولا يملك الاجارة مع بيع التخلي فذا قصد بيع الرغبة و
يجوز ان يكون المتاجر ملوكا للمترى ولا يملك قطعها المتعلق حق الغير كذا في المالك في المتاجر
المتعلق ان كان يملكها المتعلق حق الغير وقال بعضهم ان يبيع المتاجر والارض ببيع التخلي وان كان يكون
رغبة والا فلا وهذا ليس ببيع التخلي فان الانسان قد يبيع ماله عند من لا يملكه من قليل وقليل و
انما يبيع المتاجر واجل الارض جاز شرط ان يبيع المتاجر ببيع الاجارة الى الباب ان كان له طريق وان
لم يكن له طريق يبيع من بين المتاجر طريقا معلوما الارض حتى لو لم يبين له الجوز وكان البيع الامام
الاجل غير المهر من راسه الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة من راسه الاجارة
الطويلة اختلفوا انها عند واحد وعقد معلومة قال بعضهم عقود معلومة لانها لو جعلت عند
واحد وجب شرط الحيا مائة ايام لا كل سنة وانه كل سنة الشهر يزيد من الحيا على المائة ايام في سنة
واحد وذلك فاسدة في راسه اجارة وقال بعضهم هي عند واحد لانها لو جعلت عند واحد فاسدة كانت
الاجارة في السنة انما يبيع مائة ايام في وقتها المستقلة الاجارة المصادق الاجل لا يملك الاجارة في الجوز ولا
باعتبار التعجيل وقرن خلاف يظهر فيها ان اجاره الارض ببيع التخلي كانت الاجارة في السنة الاولى
والثانية في راسه اجارة من راسه اجارة من راسه اجارة من راسه اجارة من راسه اجارة

٢٧٤
 طرية فان كانت الاجارة بطريق بيع الزراعتين المستاجر والاراض الكرم بحسب على المستاجر ومولته لانه
 سوية الملك فكون على المالك وان كان الاجر دفع الزراعتين المستاجر كما هو الحال في بيع الارض
 الطرية فان مضى لزارع يكون على الاجر والعقل على المستاجر لان ذلك من حيلة الدليل رجل دفع ارضه لزارع
 على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض اجر الارض جارة طرية من غير رضا المزارع وكذا
 لانه المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستاجر الارض فيه كراة اجرة غيره ولا يجوز الثانية
 وان رضى العامل ومولته ان يزرع في الارض المزارعة ومولته الاجارة الطولية بملاوة اذ اجرة المزارع
 فحينئذ لا ورحت ينفذ الثانية على المستاجر بالاول ان كان ذلك بعد فحينئذ لا ورحت هذا لا ينفذ الاجارة
 على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا ينفذ الثانية على الاول قالوا وكما يجوز الاجارة
 الطولية في العقار والضيعة بمرتبة الرقيق وكل شيء ينتفع به بقا عنه رجل استأجر ارضا بمبلغها فارغة
 وبعضها مشغولة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يدور الاجارة في الفاعل بمقتضاها من الاجر ولا يجوز
 المشغولة ولا يخلو فقال الاجارة اجرة وكانت مشغولة مزدومة وقال المستاجر كانت فارغة كان المزارع
 في ذلك قول الاجر يعطى المستاجر في الاجارة اصلا فيكون المزارع له بخلافه لمبايعين اذا اختلفا
 في صاحب العقدة فيكون المزارع هو ذلك ولا يرد على العبد لان بيع العبد لم يكره العقدة حتى لو كان احدا
 شكل للعقد كان المزارع قول المستاجر وقال القاضي الامام ابو علي السرخسي في الاجارة في كمال ان كانت
 مشغولة في كمال كان المزارع هو الذي يعمل كالمزارعة جريان المال وانما هي اجارة الطرية
 في الاجارة الطولية اذا فسخ الاجارة في ايام اعمار هذه الارض رزق المستاجر في الاجارة باجر
 المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وبها رزق لم يرد رزق في الاجارة باجر المثل رزق المستاجر من رزق المزارع
 وبعض المال في المستقر من سكن المزارع في حانوته وقالوا في رد عليك في ذلك الاجارة كالمزارع
 قال القاضي ابو بكر البجلي ان من رزق الاجارة عليه مع استئجاره منه كانت الاجارة واجبة على المزارع وان
 رزقا قد استقرض او بعد فالحانوت عارية به ولا اجرة على المزارع رجل استقرض حذام واسكن
 المزارع داره فلو يجب اجرا له على المزارع لان المستقرض اذا سكنه داره عوضا عن شئ من المزارع
 لا حياها فيجب اجرا له وكذا لو اخذ المزارع من المستقرض حذام يستعمله الى ان يرد عليه داره ثم ان
 المزارع سلم الحذام الى بقار فقدم المزارع رزق المزارع في الحذام لان الحذام كان عند المزارع اجارة فاسدة
 فكان امانة فادفعه الى المزارع ليعتلف حذامه فالحانوت رزق المزارع فان المزارع لم يرد المزارع
 اجرا له فلو كان المستقرض حذامه يرد عليه قال ابو القاسم ان لم يكن الحذام في داره ولا يستأجر عارية
 لا يجب على المستاجر حتى رجل استأجر من رجل فقدم له حذامه المزارع يكون المزارع مضطرا على المستاجر
 قال القاضي ابو بكر البجلي في بيع المستاجر نصف المزارع وكذا في بيع نصف المزارع باثنا
 فان ذلك جائز عند اصحابنا فان اختلفت بينهما في الاجارة المزارع رزق المزارع في ثلثي
 دارهم فادفع لثلثي دار المستقرض بغيره قال ابو بكر السرخسي في بيع المستاجر دار المستقرض منه

٢٧٥
 طرية فان كانت الاجارة بطريق بيع الزراعتين المستاجر والاراض الكرم بحسب على المستاجر ومولته لانه
 سوية الملك فكون على المالك وان كان الاجر دفع الزراعتين المستاجر كما هو الحال في بيع الارض
 الطرية فان مضى لزارع يكون على الاجر والعقل على المستاجر لان ذلك من حيلة الدليل رجل دفع ارضه لزارع
 على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض اجر الارض جارة طرية من غير رضا المزارع وكذا
 لانه المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستاجر الارض فيه كراة اجرة غيره ولا يجوز الثانية
 وان رضى العامل ومولته ان يزرع في الارض المزارعة ومولته الاجارة الطولية بملاوة اذ اجرة المزارع
 فحينئذ لا ورحت ينفذ الثانية على المستاجر بالاول ان كان ذلك بعد فحينئذ لا ورحت هذا لا ينفذ الاجارة
 على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا ينفذ الثانية على الاول قالوا وكما يجوز الاجارة
 الطولية في العقار والضيعة بمرتبة الرقيق وكل شيء ينتفع به بقا عنه رجل استأجر ارضا بمبلغها فارغة
 وبعضها مشغولة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يدور الاجارة في الفاعل بمقتضاها من الاجر ولا يجوز
 المشغولة ولا يخلو فقال الاجارة اجرة وكانت مشغولة مزدومة وقال المستاجر كانت فارغة كان المزارع
 في ذلك قول الاجر يعطى المستاجر في الاجارة اصلا فيكون المزارع له بخلافه لمبايعين اذا اختلفا
 في صاحب العقدة فيكون المزارع هو ذلك ولا يرد على العبد لان بيع العبد لم يكره العقدة حتى لو كان احدا
 شكل للعقد كان المزارع قول المستاجر وقال القاضي الامام ابو علي السرخسي في الاجارة في كمال ان كانت
 مشغولة في كمال كان المزارع هو الذي يعمل كالمزارعة جريان المال وانما هي اجارة الطرية
 في الاجارة الطولية اذا فسخ الاجارة في ايام اعمار هذه الارض رزق المستاجر في الاجارة باجر
 المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وبها رزق لم يرد رزق في الاجارة باجر المثل رزق المستاجر من رزق المزارع
 وبعض المال في المستقر من سكن المزارع في حانوته وقالوا في رد عليك في ذلك الاجارة كالمزارع
 قال القاضي ابو بكر البجلي ان من رزق الاجارة عليه مع استئجاره منه كانت الاجارة واجبة على المزارع وان
 رزقا قد استقرض او بعد فالحانوت عارية به ولا اجرة على المزارع رجل استقرض حذام واسكن
 المزارع داره فلو يجب اجرا له على المزارع لان المستقرض اذا سكنه داره عوضا عن شئ من المزارع
 لا حياها فيجب اجرا له وكذا لو اخذ المزارع من المستقرض حذام يستعمله الى ان يرد عليه داره ثم ان
 المزارع سلم الحذام الى بقار فقدم المزارع رزق المزارع في الحذام لان الحذام كان عند المزارع اجارة فاسدة
 فكان امانة فادفعه الى المزارع ليعتلف حذامه فالحانوت رزق المزارع فان المزارع لم يرد المزارع
 اجرا له فلو كان المستقرض حذامه يرد عليه قال ابو القاسم ان لم يكن الحذام في داره ولا يستأجر عارية
 لا يجب على المستاجر حتى رجل استأجر من رجل فقدم له حذامه المزارع يكون المزارع مضطرا على المستاجر
 قال القاضي ابو بكر البجلي في بيع المستاجر نصف المزارع وكذا في بيع نصف المزارع باثنا
 فان ذلك جائز عند اصحابنا فان اختلفت بينهما في الاجارة المزارع رزق المزارع في ثلثي
 دارهم فادفع لثلثي دار المستقرض بغيره قال ابو بكر السرخسي في بيع المستاجر دار المستقرض منه

معلومة سنة او اكثر باجر معلول فربما يستحسن ان يبين ان تلك الاجارة حتى يصير الاجر قسطا جازما لم يلحق به
 المستقر من رجل وكل رجل بان يستأجره وانما يصح ان ياتي بالدم ففعل الوكيل فذكر وقصص الدار واما
 من ادعى على المستأجر الاجارة وذكره الجميع ان الاجارة اذا كانت مطلقة لا شرط التعجيل لم يكن الوكيل يتعين
 الدار المستأجر على المستأجر الاجارة وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قصص الوكيل الدار وجب حتى مضت
 لمدة كان الاجر على الوكيل بحكم القصد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل يتعين بمرور الاجارة على الوكيل المستأجر
 والوكيل المستأجر اذا حقق البيع وكان التمسر يتولا وجب البيع حتى يهلكه بما الوكيل كان التمسر على الوكيل
 ثم يرجع الوكيل بانه على الموكل لان التمسر اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يبيع البيع من الموكل فكان التمسر
 بينه قبضه للموكل لا يبيع فاجبا للموكل وكذلك الاجارة وكذا لو قصص الموكل من الوكيل يتعين بمرور
 الوكيل صدا على الموكل واخذ من من الموكل حتى مضت لمدة كان للدار ان يطلب الوكيل الاجارة
 ثم الوكيل يرجع بذكر على الموكل ولو ان الوكيل جبر الدار من الموكل ثم جاء اجتنى وغصب الدار من الوكيل
 ولم يبيع الى الوكيل حتى مضت لمدة سقط الاجر على الوكيل والموكل جبرا وقال ابو يوسف ان لم يكن الاجارة
 بشرط تعجيل الاجارة ومقتضى الوكيل وسكن منه ولم يبيع الى الاخر كان الاجر على الوكيل دون الموكل
 ولو كان الوكيل مستأجرا للدار باجر بشرط التعجيل واستأجره بامانة مطلقة ثم جعل له الاجارة هازم ذكره
 ولعله يجب ما للموكل على المستأجر الاجارة فان جبره بالاجر حتى مضت لمدة لا يكون للوكيل ان يرجع على
 الموكل بالاجر ايضا لان الوكيل كان مفعلا لم يمس فم يبيع قبضه ولا للموكل خلاف الاول لان في الوجوب
 الاول اذا لم يكن للوكيل حق القبض كان قبضه ولا للموكل رجل امره ولا يستأجره دابة ولا الكلب
 ودام فاستأجرها الوكيل تحت عترة وجاء الى الموكل فقال استأجرها بعشرة فزكها الامر وكذا ان كان
 ان لا اجر على الاثر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل رجل امره بان يستأجره ارض بعشرة فاستأجرها
 الوكيل ثم ان الموكل استأجرها صاحبها بدو فاستأجرها الوكيل ومولاهم بالاجارة لم يلم بذكره لم يكن
 لان يريها ويكون له بيع الاجارة والوكيل بالاجارة اذا قصص الاجارة مع المستأجر قاله في المناقضة
 جارية ولا خلاف على الوكيل لان الموكل لم يملك الاثر وان كان الوكيل ارجها حتى يبيع وعجز بذكره لا يجزى
 من الوكيل نظير الدار وقدر هذه البيع القاصب اذا اجار الدار او الهيم وقال الغصوب انما
 امره بالاجارة فقال القاصب ان تار من كان الغصوب في الغصوب في فاما امر القاصب فاما انقضت مدة
 الاجارة قال الغصوب من كنت اجهت عند قبل انقضاء المدة لا يتبدل قوله الا بيمينه لا في الاخر
 البتة الملقه وان الفج فقالت الابنة كنت قد اجهت عند الاب لا يصرف الابينة وتوكلت كان التمسر
 بمرى وفي الحداد كان التمسر فاما القاصب اذا اجار الغصوب ثم اجاز للمالك ان اجاز قبل استخدام المنفعة
 صحت اجارته ويكون جميع الاجر للمالك كالواجر في الغصوب حال قيام المنفعة عليه وان اجاز بعد انقضاء
 المدة لا يبيع اجارته كالواجر في الغصوب في الغصوب في يملكه كالمستأجر ويكون جميع الاجر للغاصب لا يبيع
 والمنافع سموت عند فكان الاجارة انما ان يبيع ما يبيع بعض المدة فاجر ما يبيع يكون للغاصب اجرا يبيع

[illegible]

ان کی

[illegible]

وان يجعل هناك حولا في المكارى وقار ذهب فلم اجد لغيره من المستكرى ذكر كان عليه اجازة
خالية عن كل شيء من اجازة المستكرى من اجازة الدقيق من اجازة كذا او كمنه من كذا فذهب
المنطق فثبتت اول حجة الغلبة حجة فيجوز الى المصنف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن زياد
ان كان المستاجر المستاجر حجة هذه الدالة من هذه البلية حتى اجاز الدقيق من اجازة كذا يجب بعد كذا
لان الاجارة وقعت صحيحة من قبله الى العاقبة من غير حجة فيجب بعد كذا لان الاجارة
من الاجارة الى البلية ان كان يجوز الدقيق ولم يجر فلا يجب له شيء فاما اذا قال المستاجر في حجة
من كذا الدالة بريم حتى اجاز الدقيق من اجازة كذا فلم يجره فثبت هذا لا يجب حتى لان هذه الاجارة
على اجاز الدقيق من اجازة كذا فلا يجب له اجازة من اجاز الدقيق ولو استاجر رجل من اجازة كذا
باجازة كذا بريم حتى فاما ينطق بذكر الكتاب ان له الاجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لان اوله بعض المعقود عليه فيجب له الاجازة كذا وكذا المستاجر له فيجب له الاجازة كذا
ووجوه فلا فثبتت من هذا الطعام الاجازة لانه يلحق عمل فلا يجب له اجازة كذا فاما اذا كان
استاجر له فيجب له كتاب الى فلان ويجوز بوجاهة فذهب بكتاب فوجوه فلا فثبتت من هذا الكتاب
ثم لم يجره اجازة كذا بريم حتى فاما ينطق بذكر الكتاب ان له الاجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
منه علم وقيل الاخرى فيجب له الاجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
فيحصل له الغرض بخلافه اذا فريده ولو استاجر رجل من اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
فذهب الى ذلك فثبتت فلم يجره فلا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
فثبتت فلم يجره فلا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لجنة البيت ثم لا يجوز ولا يكون لها الاجازة كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا
لو استاجرها خرج او طبعه ولان منفعة حقة البيت يعود اليها والا فلا يجب له الاجازة كذا
اي كانه المنفعة والخبر والمستاجر لها فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
مستحق عليها ولاية كتابه التوب ويؤكد من منفعة التوب يعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجازة كذا
استاجرها لري غنم ونسبها لري المرأة زوجها بحدها ما جرح حتى جاز ونزوح ان يشترطها بعد
الاجارة لا تستقر بحدها فان حرقها فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لري الغنم ولو طالت المدة فزوجها اعز على ان كان على الفخيم فليزوجها ان كان فثبتت المدة
لا ريب في ان الاجارة فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
امراة اجرت دارها من ربحها فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
ادوا وهذا لا خلاف في منفعة سكنى الدار يعود اليهم اولان الزوج يخرج من الدار فيبقى لا وقتا وعسى
يكون عامة تبارك السبق ويكون الدار من المدة والمستاجر اذا جازها فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة
على ان لا يجب له الاجازة كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة

استاجرها على رؤس الاشجار ثم استاجر لغيره كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لان المستاجر ليس له اجازة فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
الى ان يتركه الزرع كان ذلك جائزا وكان له اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
طاهرين وقد ثبتت له الاجازة كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
بما لا يجره الا باجره لعلين فان كان بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره
المستقر وما لم ينسج الا اجارة كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
اجازة كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
كان اما كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لا اجازة كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
يكون على صاحب الحقة ولو انشئت فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
طاهرة المنطق فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
مستقر ومنطق فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
جدهم ولو استاجر بيتا فريده وقال استاجر بيتا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
ان منطلق الزرع والماء من حصة البيت واستاجر البيت فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
فذهب الى الزرع فان المنطق فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
الاجازة عليهم فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
المستاجر حتى وان لم يجره البيت فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
وله من منطلق حتى من مكانه كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
منطق الا اجارة وكذا الزرع فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
ونطق من منطلق كانت فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
سارتم اجازة من منطلق فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
ووجوه ارضه فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
الاجازة فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
المستاجر حتى وان لم يجره البيت فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
المستقر وقاله كذا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لا يجره الا باجره لعلين فان كان بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره الا بما لا يجره
استاجر بيتا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
لا يكون فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة
او منهم بيتا فثبتت فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة كذا فاما اذا كان عليه اجازة

جرحا

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الارض مسطحة

ان لا يكون مستقيماً بل هو منحنى وذلك لان النفاصل بين اجزاء القبة انما هي الدوائر والحق
 الامام ابو علي المنقبي لم يذكر ان الارض مسطحة بل قال ان الارض كروية والارض كروية
 لا يكون وما اتخذ المذنبون اليه من ليها من النفاصل والسطح كروي لا يقطع من المالك من ذلك وعلى المذنبين اليه
 مثل ما اخذ من الجبال البنية لان البنية على تلك البنية وفيها فان كان اعلاها بثلث مائة
 من المرمى وعلى اجزاء قبة المستاجر عليها واكملته بخبر هذا القريب ان بين مفضل البنية من المرمى البنية
 وسيل البنية اليه ثم لا يروا ان مفضل البنية النفاصل والسطح كروي فيكون بينها وبين البنية بين طين
 ومزاجها على ان يكون عند كل واحد منهما تحت مرمىها قال ابو بكر السكاكيني في كتابه في الجبال ما
 اخذها من مفضل البنية لا يمكن ان يكون بين البنية وبين البنية فيكون بين البنية وبين البنية
 على سطحها كروي وارضها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي
 من سطحها كروي مثل ذلك فكل واحد منهما في غير مرمى البنية فيكون صاحب البنية الذي رغب ما
 وفر من سطحها كروي ما في ذلك انعام قال ابو بكر السكاكيني في كتابه في الجبال ما
 الذي ما في ذلك من سطحها كروي وارضها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي
 في كتابها فاستدل ان ذلك الوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت
 الجرم كروي مختلف باختلافها والارض كروي فيكون احداهما في وقت واحد فلا يكون الا ان يكون
 الجرم كروي والارض كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 صاحبها فان الموضع اذا اختلط القبة بجنبها كان مستقيماً فاستدل ان ذلك في وقت واحد فيكون
 انما ان صاحب البنية وان مرمى البنية في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 ان لا يتبين في ذلك في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 مثل ما كان عليه كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 وكذا لو لم يكن في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 كروي على البنية فان اختلافه من ذلك في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 استاجرها من مرمى البنية في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 كروي وارضها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي
 التي والارض كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي او سطحها كروي
 كيف العمل في ذلك في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 وعلى العمل في ذلك في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 على المستاجر كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 فاستدل ان لم يتبين في ذلك في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 استاجر كل يوم كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون

انهم كان عليه اجزاء يوم ولوا استاجر جبالاً وكذا قال في الاجزاء ما لم يرد على صحبة في ذلك قالوا
 سطر جبال كروي وكل ما كان له جبال ومضى على استاجر في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 المستاجر ما لم يرد على صحبة في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 قال اجزاء من كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 اجزاء من كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 ان كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 سطر جبال كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 ولوا جبال كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 اجزاء من كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 في الموضع على سطح الموضع في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 من الارض كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 ما من كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 كل جبال كروي في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 او كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 لا يكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 روى النخل في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 على الاجزاء في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 المستاجر في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 كلها في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 ليس على جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 على جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 وذكر ان كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 صلباً او كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 معصومة في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 وتروى رضى الرجل على كروي جباله في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون
 لصاحب البنية في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون في وقت واحد فيكون

او دخل بعضها بعضا ساء فكذا كان كان البقايا جبر حد رجل لا يعجز ونحوه مشترك لا نعم شقي فلو
صامت وكذا لو كان البطل لعدم شئ ومواهب ادر هي يكون ضامنا لما لمك من سبابة لان سابق الذرية
التي وضعت واسبق بعض ما لمك وتولد من قبلها فلو كان البقايا لا توجب ما تضيع الباقى كان في
سوء من لا يشبه ولا يكون ضامنا فكذا لا توجب ما تضيع الباقى كان في سوء من لا يشبه ولا يكون
وكذا لو تفرقت فزاعة واحدة ولم يبدع على شرايع الكفر فان بين البعض وشرك البعض البطل لا يكون
البقايا مشتركة فزاهاته موضع فخطبت فقال صاحبها انما شرطت عليك ان زعاهاه موضع آخر وقال الرازي
لا بل شرطت على ان تفي بهذا العرض كان العرض فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
شئ منها بغير مواجها فان ضار كان ضامنا لما عطف فيها فلان الرازي لم يبدع تركه وكان النعم الذي
كان بها تزي على بعضها فخطب لا يعجز ان تفي فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
فدبحا فذكره الاصل لا يعجز فيها بغير اللع وذكره التوارك لا لا يعجز شيئا وكذا لو لم يكن جازا
ان ان سقطت وحيف عليها الموت فزبحا فالذا لا يعجز شيئا وانما والخيار للعقود لا يعجز شيئا
يعجز الماوى وانما خلت الرازي وما صاحب النعم على جواب الكتاب فان صاحب النعم ذهبها وهي حرة وقال
الرازي لا بل ذهبها وهي سبية كان القول فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
ما حكم من النعم لا يتباينة بين هذا الشرط ويكون القول والهلاك فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
قربة كانا يريون دوابهم بالنوبة فضاعت بذرة نوبة رجل بخلوا فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
هذا الواحد عند لكل واحد من حيث سبب باجاة بل على عانة وعارة اهل قرية التفرق على ان كل واحد منهم
الباخرة فلما كانت نوبة اهرم استأجر هذا الواحد جبريل فخطبها فاحضرها الا جبريل الى المائدة ثم رجع
الى القرية ليخرج ما تخليه بها فخطب بعضها فالذا ان ضاع عنده غنية الا جبريل فخطبها فاحضرها الا جبريل الى المائدة ثم رجع
ضاع بعد عاد الا جبريل الى المائدة لا يعجز الا جبريل فخطبها فاحضرها الا جبريل الى المائدة ثم رجع
ان يخطب المائدة ما جارية بقال يخطب اجد فترك اجد عند رجل فخطبها ورجع الى القرية فخطبها فاحضرها الا جبريل الى المائدة ثم رجع
اولا حدة منته فخطب بعضها كان حارقا قالوا ان لم يكن احاطة عاية من قالوا له الرازي انما اخطأ
النعم بعضها ببعض وان كان يبدع على ان ينزى لا يعجز فخطبها فاحضرها الا جبريل الى المائدة ثم رجع
كان خطبا لا يبدع على ان ينزى يكون ضامنا فيها والفرق حدة راغبه فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
صاحبها فاستبهاك المرفوع اليه واقر الرازي بذلك من الرازي ولا يخاف على المرفوع اليه ان كان الرازي اقر
وقت الدفع انها المرفوع اليه فان شرط على الرازي ان لا يري عسى غرغمة عنده مع الشرط لان جبريل
والتي والرازي انما نام حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جاثيا فانما لم يبدع
عن عيني كان ضامنا ولا فلا وما اكل الرازي الا لئلا يكون ضامنا اذا استأجره على ان ياتها فزواجا بل هو وسبب تباينها ولا تدري ان ينزى على
استأجره تركه على غنى عنه سنة كل سنة بكذا يكون الرازي اجبت تركها الا ان اخرج ما هو حكم اجبره
باب قال على ان لا تزي معا غنما يكون اجبره ولا يصدق الله على المذنب ولا يان قال استأجره تركه

غير بكذا رعي غني كان اعيه وجهه لان يذكر بعدها ما هو حكم الا جليل ترك فان قال علان لك ان شرعي مع
 على غني غيري في بيع تركه فنفق ذلك الكلام اخصه هكذا قال الشيخ الامام العروفي بموافقه زاده قال
 وكذا الحكم رعي كل من كان مع امرأته في البقار اذا ضربتاة فقدا عنها واكرم رجلها فذكره اصل
 انه يكون حاشا وقال الشيخ اتمام هذا على فاس قوله في ج ٦ ما على فاس قوله ان ضربها في الموضع المعتاد
 رعي معتادا فيغني ان لا يكون ضامنا كان استجرامة لم يكن اكلها بمجانها فان كانت كان ضامنا قوله في
 وعند ان اكلها اكله ملكا لا يضره وقال بغيره فيمنع ان يضره فيضربه الضربة فلو لم يضره فلو لم يضره فلو لم يضره
 شاق الباصح وبالصنع اليه فان ضربها بالخشبة يكون ضامنا عند اكله كالأكل بمجانها بالايدي به ذله ولا يضره
 راية لم يكن ضارها وجهها وادب فو على وجهها ان ضربها بالمرحاضها او بغيرها من حاضها فان ضربها
 نابر حاضها فو على وجهها ان ضربها في الموضع المعتاد من البقار او ضربها بغيرها فان ضربها
 معتادا لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 غير معتاد يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 العبد لا يملك الضرب الا بالذن الذي عند الكفر وسعوا لدية يضره عند الكفر الا اذا ضرب بالذن صاحبها
 الوجه اذا ضرب امرأته بشو معتادا وغير معتاد ماتت كان ضامنا عند الكفر ولا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 اذا ضرب رجلا بغيره وهذا فان لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 مات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ٢ رعيه بامرأته وضربه ضربة معتادة في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 وان ضرب غيره بغيره فان ضرب بغيره ابيه او وصيه مات بغيره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 معتادا والاب اذا ضرب ابنة فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 الاب اذا ضرب ابنته ولا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 ضامن السراية اذا لم يقطعها راية على اذن له فان قطع الحنك الحدية وبعض الحنفية ان لم يمت تركه
 كان عليه وبعض الحنفية حكمة مولا وان قطع الحنك كلها فان لم يمت كان عليه كالدية وان ماتت من
 ذلك كان عليه نصف الدية ونسخت على مولا البكر الصحيح دون البكر لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 العمل على وجهها لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 است ما تركه يقطع هذا السن كان البكر فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 من ايمان سمي قال الشيخ ابو جعفر والفتية ابو بكر البجلي لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 الاسوال محفوظة بالبيت ومنه بعد ذلك وغيره بالشيخ قاله حارس السوق اذا كان يحس الخواص
 فغضب حاتم وسرقه من بيتي فغضب اكار سرقته من بيتي لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 ونسخت اكار سرقه من بيتي فغضب اكار سرقته من بيتي لا يضره فو على وجهها في الموضع المعتاد لا يضره فو على وجهها
 عليهم وان كرموا لنا قديرا جدا عن البريم فكلموا فلو يكون ضامنا اذا غر بغيره فان صاحب الدية كان

[illegible]

اذ يستحق ان يراى على الامام المسمى زيادة الشريعة اما الخليل بنجر القصة عليه فانه يخرج الى التوسيع فيصير لانه يوم
 يزونه الشريعة رقا ينصل حتى يرغله فيهم وهذا اختار اخر القرب لا يلزم زيادة الامام لزيادة الشريعة لان شريعة
 ما الزيادة وتودع غزلا الى حاكم وامر ان يرمية الفيل من نفسه فلا تقاربت وانكرت التوفيقا جلت
 ربة القرب على علمه يرى وان لكل لمة مثل الزيادة ولا تنافا على ان نزل الامام كان شقا والتوسيع ان فقال
 الامام الزيادة من الدين لا يقبل قوله لان وزن الرقبة العادة لا يلية وزن الفيل ولو كان التوسيع منها
 وانكر الامام الزيادة كان الفيل قد ردت القرب وتودع الى الصايغ عشرة دراهم وقال رديني مدحيت يكون لك
 وقتنا على ما جلدت فيك فلما واكبر ودم فقال الصايغ ردت وانكر ما قال له ٢٠ قالوا ولما اخطا
 خيرا الصايغ لست ارفع اليه القرب اخذ اوجه فله وفاق ولست ارفع على الامر عشرة دراهم واخذ القرب
 وتودع الى الخراجية وقتنا وامر لنيز من عند شيا من الفيل فجا بعشر من السواد فخرج القرب وقال
 لا امر دفعت الى عشرة اساتير ودعت عشرة وقاربت القرب دفعت ليك خمسة عشر ودفعت خمسة عشر الى القرب
 قوله لئلا تدان ولو قال حاج القرب دفعت ليك خمسة عشر وامر ليك ان يرمي خمسة وقال اشتراف ودفعت الى
 عشرة وامر لي ان امر عشرة بخير صاحب القرب لست اصدق ودفع اليه عشرة اساتير ولست اخذ منه فية
 مئة مثل عشرة اساتير فظن وركب القرب على الشراف رجل دفع الى صاحب القرب لئلا يخطي ثوبا ليعطي مشعا به رم على ان
 يبيع منه اليوم جارية فخرهم **فصل في القمار** رجل استأجر خادما وتبين له يمكن العادة
 ولعمها انه ويرها باج معلوم جاز فان خسر بعض مرط على فاستقبله جيل لركن بكه الخمر مع ذلك الالة
 شقة على العول كجب على العول وكذا لو طهر الماء البير قبل ان يبيع شيئا امر به فان كان يبيع الخمر مع
 ذلك لزم وان كان لا يستطيع يكون عذرا ولست اباؤه ليجوز فبر وتبين بعضا خذوه موضع اخطا اجم
 وان لم يبين له موضع الخمر مع العول على ان يبيع الخمر الى الخمر الى تلك الخلة وكذا لو لم يبين له عذرا ولا
 عذرا جاز يحمي ان لا يعرف الى المتعارف وكذا اذ لم يبين له الخمر ولا شقائه عرف الى المتعارف ولا يلية
 وحولا لو استأجر لبا لا يغيره للدين ولم يبين للدين فان كان هناك يبين سعار سقوا له يسي انا
 والامام لا يغيره ولا يستقبل الخماره خمار البير او القرب حتى لا يراى دامة اجم لا لا تنصص لاجل
 بين المكان وحول الامام لا يغيره لغير يكون على الخمار يسي انا ولا يخلط استأجره خمار البير بعدا خفة
 من اذيع فتا الاستأجر خمرتك عليك عشرة اذيع وقال الخمارا بل مرطت خفة اذيع كان العول
 قول الاستأجره بين واعطاه من الاجر ما في كك وحلف الخمار على دعوى استأجره وبيع مكان الاطارة فلما
 بق ولما اختلفا على هذا الوجه قبل الخمر في العول قالوا وراثة رجل استأجر خادما ليجز به عودا عشرة
 له عشر عشرة دراهم ويتبرع بمئة فخر خفة وخرقة كان عليه جميع الاجرة ان قصرت منه عشرة ما في
 وخرقة خفة يكون خفة وغشتر من فكونه مع الجول فلما لا يلزم به الاجر وانه **فصل في**
في اجارة الدواب والتملكها في مال الاجرة رجل اشترى ابلا لاسمي بغيره
 الكوفة الى مكة باجر معلوم ذكرته الكتاب انه كان قالوا لم يرب هذا الشرا في ابلا لا يغيره فان ذكره لا يغير

مطل
اقرار المرأة بالانسان لغيره
النزوح

دین

ان يبيع الا حارة وان وجد المستاجر بعد غير حارة لا يكون عذرًا ولا يستاجر عبدًا لخدمة وبذلك ان
سافر كان عذرًا لان مستاجر عبدًا لخدمة لا يكون له من حقه ان يسافر وتكون العبد سارقا كان عذرًا
ولو استاجر اجيرًا يؤم ان على الاجير ان يمد كل يوم ولا يستغل شي سوى المصلو الكثرة رجل مستاجر
ارضًا للزراعة يحب ان يزرع الا عظم ويحضر السقي كان ذان يبيع الا حارة وان لم يبيع حتى مضت لمدة كان
عبدًا جرها اذا كان حاله يملك ان يمتلئ بحيلة فيزرع بها شيا وان كان لا يمدد على ذلك بوجه من الوجوه لا شيء
عليه وكذا لو لم يقطع الماء او كان سألها الماء حتى يخرج من الزاوية فلا جرم عليه رجل استاجر ارضا فاشترط
الماء ان يكون على رص سقي بالانهر وما المطر يكون انقطع المطر ايضا لا جرم عليه رجل استاجر ارضا فخرقت
قبل ان يزرعها ففقدت المدة فلا جرم عليه كالمعصية فاصب وان زرعا فاصاب الارض فخرقت فذلك النوع
او خرقت بعد الزرع ولم يبت عرق بمرور دواته كان عليه الاجر كاملا وعنه رواية الا استاجر ارضا
فزرعها فخرقت ماؤها وانقطع فله ان يخاضع الاجر الى القاضي حتى يترك الارض بغير اجر مثل ان يترك
فان سبق زرعه بعد ذلك لم يكن له من شئ من الاجارة وانما لا يضره ان اذا هلك الزرع لم يكن عليه الا ان
يستلمه بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان مستكمل من الزرع مثل ذلك فخرقا بالارض او اقل ضررا من
الا والوان اجل الزرع وانقصت غلة كان عليه الاجر كاملا وان لم يمتد اذ لم يكن رفعه الى الحاكم
ولو استاجر ارضا من ارض الجبل فزرعها فلم يقطع عام ولم يمتد حتى مضت المدة لم يمتد استملا وثبت
الزرع قاله ٢ الزرع كله للمستاجر وسبق عليه كرى الارض ولا منفعها شيء رجل استاجر ارضا
لخدمة الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله لزرع لغيره وبذلك الاجارة وطلبه لاجير مضطرا
قالوا ان كان النصف من الطريق مثل الا وانه السهولة والصعوبة كان ذلك ابيته بهدنة رجل
استاجر من رجل حديق انة موضع يكون المخرج على المخرج عذمته وحاجته الى كرى وصار يحارلا
بدل الا ارضه ارضه فان كان بالبر يعرف الماء انهما اجرا غلا غلا فافضا كان مستاجر لزرع الا حارة
لا حلالا لملكو فان مضى الاجارة فعليه اجرها جليا لانه ليس من الاستعارة بها بعضه النقصان وان كان كال
لخدمته الماء لهما لم يملأ كان عليه اجرها حديهما اذا لم يبيع الا حارة لانه لم يكن من الاستعارة الا اجرهما
وان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء اكثرهما اجرا ولا يكون ذلك موضع يكون كرى لغير
على المستاجر عذمته كان عليه كل الاجر لان المخرج لغيره كان بعضه من ماله والواستاجر حديته
واكثر اوتادها لا يقطع الاجر لان الا وتاد يكون على المستاجر ولا يملكها الا بها لا يجب الاجر على
المستاجر لان الا صاحب يكون على المستاجر رجل استاجر ارضا فاشترط ما ذكره ان لم يزرع فان لم يزرع
حتى مضت السنة لا جرم على المستاجر وان قدر ارضا ويبيعها كان يملكها ان كان لغيره ان يزرع
فان لم يزرع حتى مضت السنة لم يكن عليه من الزرع بوجه من الوجوه لانه رضى بالبيع رجل استاجر ارضا فاشترط
وذكر بكل من سوله ولم يزرع ارضا لا جرم عليه الزرع ولو اجر ان يزرع ارضا فان استاجر ارضا فاشترط
فله حرق الرضا وان انقطع الماء ولم يزرع حتى مضت السنة فان كان البقي ما يبيع بعد ذلك ارضا يبيع

لاجر عليها يستحق حصة المحجرين ويلزم حصة البيت وان لم يكن البيت مستغفرا الا سقيا حتى على المستاجر
وان لم يزرع البيت رجله فية استاجر ارضا فية اخرى ثم بدله لزرع كنهه الارض التي استاجر ارضا
ارضا فية اخرى قالوا ان كان بينهما سنة فله ان يملك ذلك ولا يكون اقل من ذلك لم يكن ذلك لان في
الاستعارة بعدد كثر من حصة العقبين بالحق كثر من حصة العقبين بالحق كثر من حصة العقبين بالحق كثر من حصة العقبين بالحق
الاستعارة برضا المستاجر او بغير رضاه كان المستاجر ان يبيع الا حارة ولم يقطع الا حارة فخرقت رضى
الاجر على المستاجر وهو كالمعصية كان لزرع الا حارة ولا يلزم الاجر ولا يستحق الا حارة اليه اشارة
الاصل وعن ٢٢ اذا ائتمنت ارضا للمستاجر وبهاها الاجر فاداه المستاجر يسكن بغير المدة لم يكن له الاجر
ان يبيع ارضا من ذلك ارضا بها الاخر قبل ان يبيع الا حارة وفيها اذا ائتمنت ارضا للمستاجر كان
المستاجر ان يبيع الا حارة ويخرج منها كان الاجر حاقلا او غاليا وفيها اذا سطر حاقلا من ارضا فان كان
ذلك لا يضره الا ان يكون المستاجر ان يبيع الا حارة ولا يكون له الاجر فخرقت رضى
شئ من المدة اذا كان ذلك لا يقطع حصة ولا يكون سوطا كالمعصية بالحق كان المستاجر ان يبيع الا حارة
كان الاجر حاقلا ولا يبيع الا حارة غاليا كالمعصية بالحق كان المستاجر ان يبيع الا حارة
يبيع الا حارة الا حصة المالك اذا بقي للمستاجر ارضا من ارضا المستاجر من ارضا المستاجر من ارضا المستاجر
ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من ارض المستاجر كان له ارضا المستاجر
رفع البناء وبيع فية الزراب كصاحب المار وكان البناء من ارض المستاجر كان له ارضا المستاجر
ولو سعى المستاجر عذمة حاولت ان يقطع البناء من ارض المستاجر كان له ارضا المستاجر
ان الاجر ويبي مقدار الا حاقلا على البناء وان كان ائتمنت من الزاوية يصبر مرفوعا في تطبيقه بغير
زيادة الاجر ثم ان ركب الطاهرة حيا حيا له وحده ونحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاهرة
لم يجر عليه كان ان يبيع ذلك على صاحب الطاهرة وان فعل بغير امره فان امكن دفعه من غير ضرر
بغيره وان كان مكيا لا يمكن دفعه الا بضرر كان لصاحب الطاهرة ان يدفع اليه قيمته ومنه من الرضا
فان احدث المستاجر غارا او غرثا لم يقطع مدة الاجارة كان الاجر لغيره بالرفع فله فية او كثره ولزم
منه من الرضا والمطالبة القيمة ان لم يكن دفعه الا بضرر وكان فعل ذلك بامر المالك فله ان يبيع ارضا
ان سطر ذلك بغير امره عليه ولا يقطع للمستاجر ارضا من ارضه لانه لا يمكن له ان يبيع ارضا من ارضه لانه لا يمكن
مستطوعة لكان خطها بغير ما لا يبيع اذا استاجر ارضا فعليه الرضا او صارت حصة بطل الاجارة
والمستاجر لغيره يبي ميا او يملك المار المستاجر اذا كان لا يضر المار فاداه الاجر او استاجر بغير
الاجارة ولا يكون الاجر اسبق والمستاجر حاقلا فاداه الاجر او استاجر بغير
حقه الاخر وكذا لو كان المستاجر اسبق والمستاجر حاقلا فاداه الاجر او استاجر بغير
الاخر وتسلط الاجارة بدت الموكول ولا تسلط بدت الموكول ولا تسلط بدت الموكول ولا تسلط بدت الموكول
البيتم ولا يمتد فية لوجهه ان المدة والوقت واذا جرت سيرة الموكول الاجر ونحو ذلك المستاجر فاداه الموكول

تیسری

من صاحبها بعد الاستأجرها وكيفية ولم يعلم سوي بعد التوكيل لم يعلم فانه لم يكن له لشرها ويكون في يد صاحبها الاجارة
وذكر في ايضا اذا استأجر عبد سنة لم يجد الاجارة بدوا من نصف السنة وفيه يوم المحمود الف درهم فلم يرد
العبد حتى مضت السنة وفيه الف ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر مقام عن ٣ ان الاجارة لا تارة وفيه دفع
العبد بيسنة قالوا هم قلت لمجرب كيف يحج الاجار والعنان قال لم يحجج قال اقام اراد بذلك انه المأجر المأجر لان
لحق تمت والنفقة يد بحكم الاجارة فليزم الاجار بدسنة المأجر معتبر بحججه وكان عليه رد فانه لم يرد
فانه رجل يحكي دابة من حزين فاختلف المكارين قالوا احدنا اكثرنا في اجرة ورايم وقالوا لا بل
اكثرنا في اجرة عشت واستكرى سقرا اكثرنا في اجرة قالوا ان كان قبل الزكوب كان العود قبل
المكاري المدعى عن عشت واصيبه وركب بعد الزكوب قالوا من استكرى رجل ركبه انه رجل الى بعدوا
ثم قالوا اعترتها وقالت الامة اجرتها بدسنة ونصف فان العود يحجج عود الزكوب لان صاحب الدابة يرضى
بتقويم المسنة ويؤكرو فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهدا رد بدسنة وشاهد بدسنة ونصف فانه ينعن
له بدسنة واحد ولو كان الاجار مدعى الاجارة بدسنة فشهدا رد بدسنة وشاهد بدسنة ونصف فانه ينعن
والسنة مدونة ونور كبه انه رجل الى لغيره فادعى امارها وقال صاحبها بل اكثرنا في الجاية الى الطرف
البيوت بدسنة فان اسلمت الدابة كان العود عود الزكوب ولا يلزم حتى فان هلك كان العود هو صاحب
الدابة ونعن الزكوب فيها لان الزكوب اثر الحماة عريتها وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن فان اقام
صاحب الدابة البينة بعد ذلك انكرها الى لغيره بدسنة لا يثبت بيته لانه زعم اولادها حاورا كناية غير
كرا فكان شاخصا فعاد دعواه بعد ذلك ولو استكرى دابة فقال له المكاري استكرى غلاما يثبتك ويبيع
الدابة واعط نفقة ونفقة الدابة من لكرا حاز ذلك فان اعطى الغلام نفقة ونفقة الدابة فصرقت منه
ان اقر صاحب الدابة بذلك برى المكاري ولا اختلاف الا على من لم يملك الغلام اذ لا امر يدفع النفقة الى
الغلام كان العود عود صاحب الدابة اقر صاحب الدابة ان امر يدفع النفقة الى الغلام وانكر دفعه فاقول الغلام
اذ اعطاه قبل عود الغلام رجل وفيه اعاكرا لا ليس يحجج بحججه فيقول اليه وطفن ثم اقرها
ما يثبت منوها فانه لا كان سيج قبل المحمود كان له الاجار وليس كان سيج بعد المحمود قالوا يثبتك وعليه
شرك العود لصاحب العود ولو دفع الى صفة ثوبا لبيعه ثم حذر الصانع وطفن الصانع لا ما بالثوب
معتبر ولا كان صنع قبل المحمود قالوا يثبت لصاحب الدابة الاجار وصنع بعد المحمود يحجج صاحب الدابة ان اخذ
الثوب واعطاه اذ ان البصينة فيه وليس انكر الثوب عليه وصحة فيه ثوب ابعض كاذب الغصب ولو دفع الى
فقار ثوبا لغيره فحذر الفقار ثم اقرها بالثوب مضمون فان كان فقصر قبل المحمود كان له الاجار
وليس كان فقصر بعد المحمود فلا اجار له والثوب لصاحب على كاذب ولا اختلف الكتابين صاحب الدابة قال
الكتاب انا خطته وقال صاحب الثوب انا خطته فان كان الثوب امرت الثوب اذ بيعت قالوا قول من يبيع
والاجار لخطا وركب ان الثوب يد الخطا اذ ما كان العود عود الخطا مع بيته وله الاجار ولو اختلف مع
الثوب فقار ان الثوب انكر ان خطته فها وفي خطته شيئا فقال الخطا لا امر حتى لا يقطع شيئا كان

صاعيا

الموت فقل ربنا الموت مع بينه ومواليا في الدنيا اخذ القمص واعطاه ابراهيم ولدتا حين فبينه غير متزوج
 وتزوج منها في صغار لم يزل طلقا ووصفه فغرب لم يزل كان لا يملك له من الدنيا ما اخذ الكور واعطاه ابراهيم
 لا يوزن ما سقى ولدتا حين فبينه مثل ذلك لست به وتزوج في الصغار في صغار لم يزل طلقا ووصفه فغرب لم يزل كان لا يملك له من الدنيا ما اخذ الكور واعطاه ابراهيم
 في الاخر فقال الصغار صبيته بدرهم وقال صاحب الموت بدينارين فاجابها قائم البنية فقلت بينه وان اقاما جميعا
 مؤخر بينه الصغار وان لم يكن لها بنية يظهر في دارا للصبيته في قبعة الموتى ان كان درهما او اكثر يؤخر بقول
 الصغار يعطيه درهمين ما به ما صبيته بدينارين فان كان ما زاد للصبيته في اقدم من اثنين كان الموت فقل
 صاحب الموت بينه على ما ادعى الصغار وان كان يزيد في قبعة الموتى نصف درهم يعطى الصغار نصف درهم
 بعد بينه ما صبيته بدينارين ولكن الصبيته ما تستحق الموت كان الموت فقل صاحب الموت وان دفع الى الخياط
 ثوبا لم يقطع فيها محشوا ودفع اليه البطانة والعقل ففعل الخياط ذلك ثم اخلفا فقال رب الموت ليس في
 بطاني كان الموت فقل الخياط مع بينه وتزوج في القفار ثوبا ليقصر بدرهم فاعطاه القفار ثوبا فقال
 هذا ثوبك وقال صاحب الموت ليس هذا ثوبي كان الموت فقل القفار ثوبا ليقصر بدرهم فاعطاه القفار ثوبا فقال
 الموتى لانه ثوب في ٢ القفار امين وكذلك كل اجور مستر وكالعقوى على قوله ولدتا القفار اعطاه
 ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ثوبك فاضا الموتى وبني ان يكون عودا من قبعة قائم ٢ لا يبعد ان ليس الموت
 ولا ان يبيع الا ان يوزن للموت فقل اخذت عودا عري في صقور القفار ثم وتزوج ثوبا الى الخياط ليحرق
 الى موضع كذا فقل ربنا الموت ليس هذا ثوبي وقال الخياط سوما على قال الموتى الموت فقل الخياط بينه
 ولا اجرة الا لا يصير الامر وما اخذ والنوع البسيط الواحد والنوع في سوا الا ائمة النوع الواحد لا يميز
 الا جرة ولو جرة طام او رتيا فقال الخياط هذا لعمركم وقال رب الطعام كان طعاما جرة هذا قال فان
 هذا الخس ان ما يجر الطعام ولا يعطى الا جرة فاما النوعين المختلفين فلا جرة لهما الا ان يصير ما يجره
 رجل دفع الى الخياط ثوبا ليعطيه ولم يذكر له اجره فحاطه فاعطاه اكثر من اجره زيادة على ما يتعاقبان
 فيه الناس فالواظب لانه ثوب في ٢ رجل قال لرجل اني اركبتك فقلت من ثوبي في ٢ رجل بدرهم
 فقال المدعي عليه لا بل استاجرني لا بلغة في فلان يبيع بخرم درهم فانه يملك كل واحد منهما فان طلقا
 شئ فان اقاما البنية كانت البنية بينه صاحب البطل لان حفظ البطل واجب على المستاجر لا يجوز الا جارة
 على ذلك رجل اجور رتيا ثم اخلفا فقال المستاجر استاجرته وهي فارغة وقال رب الموت ارحمني فقلت
 مرزوقة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا قول صاحب الموت في ثوبين المستاجر اذا اخلفا
 الصبيته وانما حكم الشرع فانه كان الموت فقل من الصبيته لان هذا الوجه صاحب لا يرضى عنك الا جارة
 اصلا وقال القاضي الامام على السعفة الا جارة يحكم كمال ان كانت فارغة كان الموت فقل من الصبيته في
 العقد ولكن لا تستحق لانه كان الموت فقل صاحب الارض فانه سئل الفاضل اذا اخلفا جرة في الماء
 وانما قائم قال يرضى وينتوي ان يكون الموت فقل من ثوبي في ٢ جرة اجرة المستاجر وانما يرضى
 انها جارة وتوهم بالبرق وانما يتوهم رجل اجور رتيا فاما صبيته لانه سئل الفاضل اذا اخلفا جرة في الماء

وكيفما فعل المستاجر كان في جهاد درهم وانما كسبتها وايقنتها الطريق ولما عليك فهاها فان اكر صاحب الارض
 ذلك كان الموت فقل رجل دفع الى الصبي عشرة دراهم فقتله وقال ربه عليها درهمين فقلت فهاها على وصفي
 فيها واخرج درهم فصاعده وجاب به محتسبا وقال رب الموت عليه درهمين وقال صاحب الغنم لم ترد عليه شيئا فان
 يملك كل واحد منهما فان طلقا خسر الصبي ان شئت دفع الغنم اليه واخذه منه درهمين ودرهم اجر العشرة
 وان شئت دفع اليه عشرة دراهم فقتله واخذ الغنم لان الصبي يدعى على صاحب الغنم فردد درهمين ودرهم
 يملك كل واحد منهما وتزوج في الحايكة غنلا وامر لرسنه الغنم رطلان غنم على ان يعطيه من الغنم
 واخر الموت درهم معلومة جرة ذلك فان اخلفا بعد النسخ فقال الحايكة يوت وقال صاحب الغنم لم ترد فان
 كان وزن غنم صاحب الغنم معلوما اني استأنت على ان غنم كان حاشا فان كان الموت فاقا يوزن الموت
 فان وزن فوجد متوفيا فقال رب الموت هذا الرقيق وقال الحايكة هذا الرقيق وزنه رطلان غنم
 رتبه فقلت الموت فقل الحايكة لان الرقيق لا يرد على هذا الرقيق فهاها وان رجع القاضي الى علماء الحايكة
 ذلك كان احسن فان رجع اليهم فقال الرقيق لا يرد هذا الرقيق كان الموت فقل الحايكة بينه فاذا حلف بحسب
 رب الموت على ان يعطيه ما سقى واخذ الموت وان قال اهل العلم الرقيق لا يرد هذا الرقيق كان الموت
 فقل رب الموت بينه فان حلف بخير صاحب الموت لست اقيم شرا غنم وترك الموت عليه ولست اخذ
 الموت واعطاه مالا لا يحاسبه اقام من اجل ذلك ان الموت يستهلك عند صاحب الموت قبل ان يعلم
 ورثته كان الموت فقلت رب الموت بينه على علم انه ما علم ان الحايكة رتبه الغنم فان طلقا كان عليه اجر
 الموت دون رطلان غنم فقلت لست على عار موت شئ وعلى قبعة رطلان غنم فقلت غنم اصاب في الغنم
 وقال اكرام السعيد الصواب في طرح غنم ايضا حصة ما ترك من اية الموت النسخ لانه الزم الاجر لست
 بمالكه الممل ولا رطلان غنم وسوا ناعمة رطلان غنم اذا اخلفا ووزن غنم الرقيق كان معلوما فان
 لم يكن معلوما كان الموت فقل الدافع ويوزن الموت بينه سوا كان الموت قابلا او هالكا ولا يرضى هذا
 اني قول الحايكة لانه لا يمكن معرفة العلق من الكلاب ذمة سلة الصبي والتب يجب ان يرجع معرفة الزبالة
 الى اهل العلم ولا يجرى في ذلك وقد ذكرنا مثل هذه الدرافة دفع ثوبا وامره ان يرد في فقتله
 رجل حمل رجل كرها فذهب الى بعض البلاد فالواظب عليه الكرى حتى برق ما الى مكان الذي حملته من وكذا
 كل شئ له حمل وموت صاحبها موت امرا جيرا ليرش لآله طريق المسير ففعل وعطبه انسان قال
 ابو بكر يفر الامر ولو امر بالوضوء فترضا كان الضمان على الجور لان مسقة الوضوء يكون الموتى مسقة
 ارسى يكون للامر رجل ركبت فيه رجل من زعماء الى اخلفا فقال صاحب الغنم للركب حملك الى
 ابل حنة درهم وقال اكرام السعيد فاني لا حفظا لكان ابل عشرة دراهم فقلت فهاها وارتب
 البنية بينه اوصاها واني لم اجد فهاها فكان القاضي ان يرد ما بهاها وان اقرع للموت كان حشا فان حلفا
 لا جرة حشاها على صاحب وزنا اقاما البنية كانت البنية بينه الركب وهو لا يرضى على صاحب البنية ولا
 ارجعه لصاحب البنية لانها طام اقاما البنية يحمل كذا الامر سيرا فاما فقلت اجرة صاحب البنية من الركب

Brayum

ساز آتب لانه لابد للقاء من لي كبر في السنين واسم علم بالعنوان في الموضع والمآب

٣٠١
بر

تم الجليل الاول من كتاب ماوي فافقاه
وفي باب الدعوى
والبنيات



